مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

وحدة البحوث المسحية

# دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين

تحرير:

نادر عزت سعيد

ريما حمامي

آب (أغسطس) ١٩٩٧

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

23
C.2.
195166
C.1
inlaw

# دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين

HN
660
.Z9
P83
1997
C.2.

تحرير:

نادر عزت سعيد

ريما حملي

مكتبة جامعة بير زيت
38780
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

وحدة البحوث المسحية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
نابلس - فلسطين
آب (أغسطس) ١٩٩٧

Digitized by Birzeit University Library

تم اعداد هذا الكتاب تحت إشراف وحدة البحوث المسحية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. يمكن الحصول على نسخ أخرى من الكتاب بالكتابة إلى عنوان المركز.

إن الآراء الواردة هنا تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب. ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، فلسطين
ت ٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
فاكس ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

# المحتويات


| | | | |
|---|---|---|---|
| تمهيد | | | ٦ |
| الفصل الأول: | مسح التوجهات السياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني: الأهداف والمنهجية | نادر عزت سعيد وايوب مصطفى | ٨ |
| الفصل الثاني: | التحديات المفاهيمية والمنهجية في دراسة الرأي العام الفلسطيني | نادر عزت سعيد | ٢٠ |
| الفصل الثالث: | تراث الإنتفاضة في السياسة الفلسطينية المعاصرة | ريما حمامي | ٣٣ |
| الفصل الرابع: | الفلسطينيون وإسرائيل | إياد البرغوثي | ٤٩ |
| الفصل الخامس: | قراءة في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم | جميل هلال | ٧٤ |
| الفصل السادس: | علاقة الفرد بالمجتمع وبعض قضايا المجتمع المدني في فلسطين | مضر قسيس | ١١٥ |
| الفصل السابع: | الانتماءات السياسية بين الفلسطينيين | خليل الشقاقي | ١٣٦ |
| الفصل الثامن: | الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء في الوعي الفلسطيني | نادر عزت سعيد | ١٦٥ |
| الفصل التاسع: | الأولويات والتوقعات بالنسبة للفلسطينيين | مارك تسلر | ٢٠١ |


Digitized by Birzeit University Library

# المساهمون

**إياد البرغوثي:** استاذ علم الاجتماع السياسي المشارك في جامعة النجاح الوطنية. له العديد من المؤلفات المختصة بالقضية الفلسطينية والحركات الاسلامية في المنطقة.

**أيوب مصطفى:** يحمل درجة الماجستير في الاحصاء-جامعة اليرموك، يعمل كباحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. شارك في كافة الدراسات المسحية واستطلاعات الرأي العام في المركز.

**خليل الشقاقي:** يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا. استاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، له أبحاث ودراسات في مواضيع السياسة والأمن والاستراتيجية. صدر له كتاب الضفة الغربية وقطاع غزة: العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية، (القدس: باسيا ١٩٩٤)، وكتاب **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ١٩٩٥)، وكتاب **الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية، السلوك الانتخابي، والنتائج** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ١٩٩٧).

**جميل هلال:** كاتب وباحث فلسطيني له عدة مؤلفات ودراسات، تولى عددا من المسؤوليات الفلسطينية السياسية والمهنية والاكاديمية في جامعات بريطانية. وهو عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، ومن هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية. وصدر للكاتب مؤخرا كتاب حول استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، وكتاب حول الدولة والديمقراطية ودراسة مطولة عن الفقر في فلسطين (للأسكوا) وكتاب مشترك مع الدكتور مجدي المالكي عن التكافل الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة (لماس). ويعد الآن كتابا عن التحولات في النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.

**ريما حمامي:** تحمل درجة الدكتوراه في علم الانسان، واستاذة في جامعة بيرزيت، لها مساهمات في عدد من الدراسات والمسوح الاجتماعية حول الوضع الاجتماعي الفلسطيني في الضفة والقطاع. تعمل حالياً على الاعداد لبرنامج الماجستير في مجال الدراسات النسوية.

**مارك تسلر:** استاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الدولية في جامعة ويسكونسن-ميلواكي الاميريكية وهو مؤلف لثمانية كتب، منها: *A History of Israeli-Palestinian Conflict, The Evalution and Application of Survey Research in the Arab World, and Democracy, War and Peace in the Middle East.* وهو حاليا مدير مشارك لمشروع المسح الوطني للرأي العام في المغرب والجزائر.

**مضر قسيس:** يحمل درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة موسكو. أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت. نشر العديد من الأبحاث والدراسات السياسية حول القضية الفلسطينية والانتخابات الديمقراطية، يعمل في فريق "المؤشر الديمقراطي" في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.



Digitized by Birzeit University Library

**نادر عزت سعيد**: دكتوراه في علم الاجتماع، مدير وحدة البحوث المسحية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بين الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٦ . له العديد من الأبحاث والإصدارات في مجالات التنمية والرأي العام ودراسات المرأة. يعمل حاليا مديرا لبرنامج الدراسات التنموية في جامعة بيرزيت، ويعمل أستاذا في قسم علم الاجتماع في جامعتي النجاح وبيرزيت.

Digitized by Birzeit University Library

# تمهيد

يشمل هذا الكتاب تسعة فصول تقدم تحليلا شاملا لمجموعة من القضايا المتعلقة بالرأي العام الفلسطيني. يقدم الفصل الأول "مسح التوجهات السياسية والاجتماعية" عرضا لأهداف المسح الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وللمنهجية التي استخدمها. ويؤكد المؤلفان (نادر سعيد وأيوب مصطفى) على أهمية فهم السياق الزمني الذي تم فيه إجراء المسح (أواخر عام ١٩٩٥). أما الفصل الثاني "التحديات المفاهيمية والمنهجية في دراسة الرأي العام الفلسطيني" فيستعرض العوامل التي تؤثر في الرأي العام. ويؤكد المؤلف (نادر سعيد) على التعقيدات (المفاهيمية والمنهجية) التي تتضمنها دراسة الرأي العام، ويحاول أن يقدم تعريفا للرأي العام آخذا بعين الاعتبار تأثر هذا الرأي بالمنهجيات المستخدمة.

يأتي الفصل الثالث "تراث الانتفاضة في السياسة الفلسطينية المعاصرة" مؤكدا على أهمية المضمون التاريخي للرأي العام وعلى أهمية فهم التحولات السياسية والاجتماعية التي أتت بها الانتفاضة ومدى تأثيرها على الواقع الحاضر. وتؤكد ريما حمامي، من خلال البحث، أن الفلسطينيين يتحدثون ليس عن انتفاضة واحدة فحسب، بل عن "انتفاضتين". وتختلف أراؤهم حسب "الانتفاضة" التي يتحدثون عنها.

أما إياد البرغوثي، مؤلف الفصل الرابع "الفلسطينيون وإسرائيل"، فيميز بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي من إسرائيل. وبعد استعراضه لموقف الفلسطينيين من إسرائيل، يستنتج المؤلف أن الموقف ما زال يشوبه التحفظ وأن الرغبة في تحقيق السلام يرافقها تخوف من المستقبل.

وفي تحليله لتوجهات الفلسطينيين تجاه نظام الحكم، يقدم جميل هلال قراءة لمسائل كالديمقراطية وحقوق الأقليات والتعددية وحرية التعبير والسلطة والمعارضة. ويستنتج المؤلف أن هذه المسائل تحوز على اهتمام كبير لدى الفلسطينيين، وأن الممارسة الديمقراطية "هي شرط الشعب الفلسطيني للتعبئة الوطنية في مواجهة إسرائيل ولبناء مجتمعه بمقوماته الحيوية".

أما مضر قسيس، فيتناول، في الفصل السادس، بعض قضايا المجتمع المدني في فلسطين، ويقدم تحليلا للتأثير المتبادل بين النشاط المجتمعي وطبيعة العلاقات داخل المجتمع من جهة، ومجموعة من



Digitized by Birzeit University Library

الموضوعات كالنزعة للتغيير والمشاركة والدين من جهة أخرى. ويستخدم المؤلف مجموعة من المصطلحات مثل "المحافظة" و "التحديثية" و "التدين" و "التزمت" و "التدين الاصلاحي" في محاولة لتوضيح صورة الرأي العام الفلسطيني.

يأتي الفصل السابع "الانتماءات السياسية بين الفلسطينيين"، لمؤلفه خليل الشقاقي، ليعطي صورة شاملة حول ماهية التوجهات الحزبية والفصائلية بين الفلسطينيين. ويقدم أيضا تحليلا لتأثير هذه التوجهات على مجمل القضايا السياسية والاجتماعية. ويوضح المؤلف أيضا علاقة التوجهات هذه بعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كالعمر والتعليم والمهنة والجنس.

أما الفصل الثامن، لمؤلفه نادر سعيد، فيستعرض مواقف الفلسطينيين من حقوق المرأة. ويميز المؤلف بين المواقف من الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويستنتج أن درجة التقاطب (الخلاف) حول الحقوق الاجتماعية أشد بكثير منها حول الحقوق السياسية والاقتصادية. ويؤكد المؤلف على وجود درجة من الخلاف بين الرجال والنساء في مواقفهم من هذه الحقوق، الشيء الذي يتأثر بعوامل كالتعليم ومكان الاقامة والوضع الاقتصادي.

أما الفصل الأخير، لمؤلفه مارك تسلر، فيحمل الأولويات كما يراها الفلسطينيون ويناقش التطلعات والتوقعات سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي. يقوم المؤلف بتقديم تقييم لعدد كبير من القضايا التي تواجه المجتمع الفلسطيني في مرحلة إنشاء السلطة الفلسطينية وبناء الدولة. ويستخدم في هذا الفصل نموذجا إحصائيا يقوم على "تحليل العوامل"، وينوه إلى تعقيد صورة الوضع بالنسبة لمدى تفاؤل (أو تشاؤم) الفلسطينيين بالنسبة للمستقبل.

أتأمل أن يكون هذا الكتاب مصدرا مفيدا لدراسي الرأي العام الفلسطيني، وأن يشكل بداية لدراسات أخرى مستفيضة حول هذا الموضوع سواء على المستوى الفلسطيني أو على المستوى العربي.

وفي النهاية، فانني أود أن أقدم الشكر إلى جميع الباحثات والباحثين الميدانيين الذين شاركوا في جمع البيانات. وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من دينا جبر التي قامت بمنتجة هذا الكتاب، ومحمد فياض صلاحات الذي راجعه لغويا، وأيوب مصطفى الذي اهتم بالجوانب الاحصائية وساعد في تنسيق البحث في مراحله المختلفة.

المحرر

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الأول

# مسح التوجهات السياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني: الأهداف والمنهجية

نادر عزت سعيد وأيوب مصطفى

## مقدمة

إن دراسة التوجهات السياسية والاجتماعية تتطلب التعامل مع التعقيدات المتضمنة في دراسة الرأي العام، حيث أن التحدث عن توجهات فكرية لابد أن يراعي التداخل بين متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلاقتها بالمتغيرات الديمغرافية. وكذلك، فإن الكشف عن توجه فكري يتطلب تناول هذا التوجه من خلال أسئلة عديدة تنظر في كافة جوانبه. ولذلك، قام مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بإجراء مسح للتوجهات السياسية والاجتماعية بين الفلسطينيين حيث كان لهذا المسح ثلاثة أهداف متداخلة:

١- فهم الأنماط الفكرية بين الفلسطينيين من خلال الاطلاع على شبكة معقدة من الأسئلة التي تربط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بالمتغيرات السياسية.

٢- اختبار العديد من الفرضيات التي أفرزتها استطلاعات الرأي العام التي تم إجراؤها في فلسطين خلال السنوات السابقة.

٣- توفير قاعدة بيانات حول التوجهات الفكرية للفلسطينيين في حقبة تاريخية حرجة، يستطيع من خلالها الباحثون إجراء المقارنات مع مسوحات مستقبلية لرصد التغيرات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قام باحثو المركز بإعداد الاستمارة الملائمة وإجراء المقابلات وتحليل البيانات، وكل ذلك ضمن ظروف سياسية سريعة التغير نصفها في الجزء التالي من الفصل.



Digitized by Birzeit University Library

## الظروف المحيطة بإجراء المسح: خلفية مختصرة

تم إجراء هذا المسح في شهر آب ١٩٩٥، وذلك في خضم التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة، وتميزت هذه الفترة بدرجة عالية من عدم اليقين والانتقالية.

فبعد عقود من الصراع العربي الإسرائيلي حول فلسطين، جاء مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ ليعلن بدء مرحلة جديدة حيث بدأت الأطراف المتنازعة بالتفاوض من أجل الوصول إلى اتفاقيات سلام. وبالفعل، توصل الفلسطينيون والإسرائيليون لاتفاق إعلان المبادىء بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣. وتلا هذا الإعلان التوقيع على اتفاق في القاهرة (اتفاق غزة-أريحا أولا) والذي تم من خلاله إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلمها لزمام الأمور في مناطق غزة وأريحا في شهر أيار لعام ١٩٩٤.

ومع إنشاء السلطة الفلسطينية بدأت مرحلة جديدة في حياة الفلسطينيين حيث بدأت هذه السلطة ببناء المؤسسات وخصوصا الأجهزة الأمنية والوزارات. وكذلك، بدأت السلطة بتسلم صلاحيات في المجالات المدنية في باقي أنحاء الضفة الغربية وخصوصا في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. وترافق مع عملية المأسسة هذه توترات بين السلطة والمعارضة، وخصوصا الاتجاهات الإسلامية، حيث قامت السلطة باعتقال عدد من القيادات الإسلامية، ووصل التوتر إلى أوجه عندما حصلت مواجهات بين الشرطة الفلسطينية وجموع المصلين في مسجد فلسطين في مدينة غزة بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٨ حيث وقع العديد من القتلى والجرحى. وكذلك، فإن السلطة قامت بمنع بعض الصحف المحلية من التداول، وقامت لاحقا بإغلاق صحف للمعارضة بتهمة تبعيتها لقوى خارجية.

هذا واستمرت الضغوط والممارسات القمعية ضد الشعب الفلسطيني من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين، حيث قام المستوطن باروخ غولدشتاين بارتكاب مجزرة ضد المصلين في الحرم الإبراهيمي في الخليل (شباط، ١٩٩٥). وكذلك، حصلت مواجهات عديدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين منها مواجهات على حاجز إيرز (بيت حانون) الذي يفصل قطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية، واستمرت الحكومة الإسرائيلية في هذه الأوقات بمصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات.

ترافقت هذه الممارسات الإسرائيلية مع سلسلة من العمليات العسكرية ضد أهداف مدنية وعسكرية إسرائيلية، حيث أعلنت الاتجاهات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) مسؤوليتها عن عدد من التفجيرات في داخل المدن التي يعيش فيها الإسرائيليون. استغلت الحكومة الإسرائيلية هذه العمليات في الضغط على الفلسطينيين من خلال سياسة إغلاق

Digitized by Birzeit University Library

الأراضي الفلسطينية والاستغناء عن الفلسطينيين العاملين في السوق الإسرائيلي. وقد تسببت هذه السياسة في أضرار اقتصادية جسيمة، بالإضافة لتأثيرها في تعزيز الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وكذلك تأثيرها السلبي على قطاعات الصحة والتعليم، هذا على المستوى الداخلي. أما على المستوى العربي، فقد بدأت المفاوضات بين بعض الدول العربية وإسرائيل حيث تم التوصل للاتفاق الأردني-الإسرائيلي وبدأت عملية التطبيع بين البلدين في فتح سفارات كل منهما في البلد الآخر. وترافق كل هذا بوعود دولية لتقديم الدعم لتحسين الظروف الاقتصادية في المنطقة، ولكن، وفي وقت إجراء مسح التوجهات الفكرية بين الفلسطينيين، لم يتم الوفاء بهذه الوعود. وكذلك، فإنه لم يكن قد تم التوصل إلى اتفاق إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وبسط نفوذ السلطة الفلسطينية فيها، مع وجود مؤشرات لاتفاق قريب تم التوصل إليه بالفعل في شهر أيلول ١٩٩٥.

هذه هي الظروف التي سبقت ورافقت إجراء مسح التوجهات الفكرية والتي تبين الإطار الزمني للظروف السياسية والاقتصادية التي يتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على الآراء السياسية والاجتماعية بين الفلسطينيين. ومما لا شك فيه أن بعض هذه الظروف قد تغيرت، وخصوصا ضمن المرحلة الانتقالية التي يعيشها الفلسطينيون. ولذلك، فإن أي تحليل للنتائج لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الانتقالية للمجتمع والتي تؤدي إلى درجة عالية من اللامعيارية، حيث غياب الوضوح على المستوى البنيوي المؤسساتي وعلى المستوى القيمي. ولذلك، فإنه ستكون هناك ضرورة لإجراء مسوح إضافية لاختبار مدى تأثير هذه التغيرات على التوجهات الفكرية.

## الاستمارة

اشتملت الاستمارة على (٢٠٦) متغيراً، منها (٢١) متغيرا يتعلق بالخلفية الاجتماعية للمبحوثين والتي أمكن من خلالها صياغة ثلاثة أدلة (Indexes) حول خلفية المبحوث: دليل اجتماعي (Social Index) ودليل اقتصادي (Economic Index) ودليل اجتماعي-اقتصادي (Socio-Economic Index).

**- الدليل الاجتماعي: يشتمل هذا الدليل على المتغيرات التالية:**

١- منطقة الإقامة (من حيث المنطقة الجغرافية (الضفة الغربية أو قطاع غزة)، واللواء، ونوع مكان السكن (مدينة، بلدة، قرية، مخيم).

٢- الجنس (ذكر أو أنثى).

Digitized by Birzeit University Library

٣- الديانة (مسلم أو مسيحي أو غير ذلك).
٤- العمر: حيث تم تقسيم الفئات العمرية حسب فترات تعبر عن أجيال تتشابه في تجاربها الاجتماعية والسياسية (أنظر جدول توزيع العينة).
٥- وضع الإقامة (لاجىء أو غير لاجىء).
٦- التحصيل العلمي.
٧- نوع المدارس التي التحق بها المبحوث (خاصة أو حكومية أو وكالة الغوث).
٨- الحالة الاجتماعية (أعزب أو متزوج أو غير ذلك).
٩- عدد أفراد الاسرة.

- الدليل **الاقتصادي الذي تم تحديده بناء على المتغيرات التالية:**
١- عدد غرف البيت الذي يسكنه المبحوث.
٢- مهنة المبحوث.
٣- مهنة والد المبحوث.
٤- الدخل الشهري للأسرة.

من أجل الوصول إلى دليل اجتماعي-اقتصادي يمكن النظر إلى جميع المتغيرات المذكورة أعلاه في نفس الوقت. وكذلك، فقد كان من الواضح أن هناك متغيرات إضافية يمكن الاستفادة منها كمتغيرات مستقلة (Independent) في تفسير التوجهات الفكرية عند الفلسطينيين، مثل متابعة المبحوث للجرائد اليومية ونشرات الأخبار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في إمكانية استخدام دليل "التدين" في تفسير التوجهات الفكرية، ويمكن التدليل على التدين من خلال عدة متغيرات من أهمها:

١- القيام بالصلوات.
٢- الصيام.
٣- القيام بصلاة الفجر (للمسلمين) وصلاة الأحد (للمسيحيين).

وكذلك، فإن للانتماء للأحزاب السياسية دورا في تفسير توجهات الفلسطينيين لقضايا عديدة تعالجها الدراسات المقدمة في هذا الكتاب. ولذلك، تم السؤال عن الانتماءات الحزبية للفلسطينيين.

Digitized by Birzeit University Library

وبالإضافة إلى جميع المتغيرات المذكورة أعلاه، اشتملت الاستمارة على عدة أجزاء عالجت النواحي التالية:

١- القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع.
٢- الأولويات والتوقعات.
٣- وصف النفس.
٤- نظام الحكم والسلطة الفلسطينية.
٥- العملية السلمية والعلاقة مع إسرائيل.
٦- المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
٧- الانتخابات.

تم في صياغة الاستمارة الحرص على شموليتها وكفايتها في معالجة القضايا المطروحة أعلاه. ولذلك، تمت استشارة عدد من الخبراء الذين ساعدوا في صياغة الاستمارة وإغنائها باقتراحاتهم. وكذلك، فقد تم إجراء اختبار قبلي (Pre-test) للاستمارة للتأكد من صلاحيتها.

## اختيار العينة

تم الحصول على العينة المستخدمة في مسح التوجهات الفكرية باستخدام الأسلوب العيني متعدد المراحل. فهناك أربع مراحل في عملية الاختيار العشوائي للسكان ضمن العينة. وهذه المراحل هي:

١) اختيار المواقع السكانية مع ترجيح التناسب مع حجم العينة.
٢) اختيار تجمع سكاني أو اثنين بشكل عشوائي من كل موقع.
٣) اختيار بيت باستخدام العينة العشوائية المنتظمة.
٤) اختيار شخص يبلغ الثامنة عشرة أو أكثرمن العمر من ذلك البيت.

لقد تم استخدام ٧٥ موقعا سكانيا في هذا الاستطلاع اختير منها ١١٩٠ بيتا في العينة. وصممت العينة بحيث تكون متوازنة وذلك للحصول على تقديرات غير متحيزة فيها.

في المرحلة الأولى من الخطوات العملية المتعلقة بالعينة قام الباحثون الميدانيون في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بوضع خرائط تقريبية تحدد مواقع المراكز السكانية التي

Digitized by Birzeit University Library

اختيرت بطريقة عشوائية في العينة. وقد بينت هذه الخرائط الحدود والشوارع الرئيسية والتجمعات المجاورة في هذه المناطق. وجرى تقسيمها إلى عدد من الوحدات العينية، بحيث لا يزيد عدد الوحدات السكنية في كل وحدة عينية عن ٢٠٠.

تم اختيار البيوت بناء على نظام العينة المنتظمة. فعلى سبيل المثال، إذا ما قدر الباحثون الميدانيون عدد البيوت في الوحدة العينية بـ ١٠٠ وتم تخصيص ١٠ مقابلات، فإن هؤلاء الباحثين يقومون بتقسيم المائة إلى عشرة ليحصلوا على ١٠ (فترة العينة)، ثم يقومون بإجراء أول مقابلة في البيت العاشر والثانية في البيت العشرين وهكذا. ويبدأ الباحثون باختيارهم العيني للوحدات السكنية من نقطة محددة جيدا في المنطقة مثل مركز بريد، مسجد أو مقر معروف. أما في داخل المنزل فيتم اختيار المبحوث من خلال القرعة حسب الجنس والفئات العمرية. وقد أرشد هؤلاء الباحثون لكتابة تقارير حول سير عملهم، ولعب دور فعال في رسم خرائط لكل موقع، بالإضافة إلى تقدير عدد البيوت في كل كتلة سكانية. تصل نسبة الخطا في هذا المسح إلى ٥٪. (من أجل توزيع العينة، أنظر/ي الجداول ١-٧ في نهاية الفصل).

كما نلاحظ من الجداول المبرزة في نهاية الفصل فإن العينة تمثل بشكل كبير كافة فئات المجتمع مع تحيز باتجاه الفئات المتعلمة (حملة الدبلوم والشهادت الجامعية) والطلاب. ويتأكد هذا التحيز إذا ما أخذنا بالاعتبار أن نسبة الحاصلين على دراسة بعد الثانوية العامة تصل إلى أقل من ٢٠ ٪ كما هو مبين في استطلاعات الرأي العام التي يجريها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. وكذلك، فإن نسبة الطلاب لا تتجاوز ١٠٪ في العادة. ولذلك، فإنه عند تحليل النتائج تم استخدام أسلوب الترجيح الإحصائي للتقليل من وزن المتعلمين في العينة ليتناسب مع حجمهم الحقيقي في المجتمع.

## العمل الميداني

تم جمع البيانات لمسح التوجهات السياسية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في وقت واحد لضمان المقارنات التي قد تجري بينهما. ولضمان جمع البيانات في وقت سريع نسبيا، تم تجنيد مائة باحثة وباحث على أن يقوم اثنان من الباحثين بتعبئة كل استبيان. وكان على واحد من هذين الإثنين، على الأقل، أن يكون أنثى. وكان هذا ضروريا لتوفير أجواء الراحة للمبحوثات الإناث ولتسهيل عملية دخول الباحثين للبيوت. شارك الباحثون في مجموعة من الورشات التدريبية التي عالجت كافة المفاهيم الاجتماعية والسياسية التي يشملها المسح، كما ناقشت الورشات أهداف المسح، والاستمارة،

Digitized by Birzeit University Library

واختيار العينة، وفن المقابلة وتعبئة الاستمارات. وضع مركز البحوث مجموعة من الضوابط على عمل الباحثين للتأكد من قيامهم بعملهم حسب أفضل الأسس ومن هذه الضوابط:

١) عمل باحثين معا يراقب كل منهما الآخر
٢) تغيير أفراد فرق البحث بشكل مستمر
٣) عمل جولات مراقبة من قبل المشرفين في المركز
٤) رسم خارطة تفصيلية لموقع العمل مع تحديد موقع البيوت التي تم إجراء المقابلات فيها
٥) العودة لعدد من البيوت التي تم اختيارها عشوائيا للتأكد من حضور الباحثين إليها
٦) الطلب من الباحثين تعبئة عدد من النماذج حول أماكن عملهم ومواصلاتهم، ووقت بدء وانتهاء العمل ووقت تعبئة كل استمارة وعدد الذين رفضوا المقابلات، مما مكن المشرفين من التدقيق في كل استمارة للتأكد من منطقية المعلومات فيها.

## تحليل البيانات

بعد التدقيق في الاستمارات، تم ترميز بعض الأسئلة التي كانت مفتوحة. ومن أجل إدخال وتحليل البيانات تم استخدام نظام حاسوب (SPSS-DE) الذي يمكن الباحثين من التدقيق في شرعية القيم المدخلة للمتغيرات المختلفة.

وأخيرا، فإن مسحا من هذا النوع لا يخلو من العيوب سواء من حيث المفهوم الكامن خلف دراسة مسحية من هذا النوع، أو من حيث المنهجية المستخدمة. ولكن، وفي نفس الوقت، فإن قاعدة البيانات التي تم الحصول عليها يمكن أن تشكل أساسا للبدء في تقديم مؤشرات تقريبية عن المجتمع الفلسطيني والتوجهات الفكرية فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة والإشكاليات المفهومية والمنهجية التي سيتم نقاشها في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

Digitized by Birzeit University Library

## جداول توزيع العينة *

جدول (١) توزيع العينة حسب التوزيع الجغرافي وطبيعة منطقة السكن (قراءة عمودية)

| المتغير | النسبه | المتغير | النسبه |
|---|---|---|---|
| **المنطقة الجغرافية** | | القدس | ٨٪ |
| الضفة الغربية | ٦٣٪ | شمال غزه | ٦٪ |
| قطاع غزة | ٣٧٪ | مدينة غزه | ١٢٪ |
| **المحافظه/المنطقه** | | وسط غزه | ١٣٪ |
| نابلس | ١١٪ | جنوب غزه | ٦٪ |
| طولكرم | ٩٪ | **طبيعة منطقة السكن** | |
| جنين | ٨٪ | مدن | ٤٠٪ |
| أريحا | ١٪ | بلدات | ٨٪ |
| رام الله | ٩٪ | قرى | ٣٤٪ |
| الخليل | ١١٪ | مخيمات | ١٨٪ |
| بيت لحم | ٦٪ | | |

* قد تزيد بعض المجاميع أو تقل عن ١٠٠٪ وذلك بسبب تقريب الخانات العشرية.

Digitized by Birzeit University Library

جدول (٢) توزيع العينة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العوامل الديمغرافية والاجتماعية (قراءة عمودية)

| المتغير | الضفة الغربية | قطاع غزة | المتغير | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|---|---|---|---|---|---|
| **طبيعة منطقة السكن** | | | **حالة اللجوء** | | |
| مدن | ٣٤٪ | ٤٩٪ | لاجئون | ٣٢٪ | ٦٦٪ |
| بلدات | ١٢٪ | ٠٪ | غير لاجئين | ٦٨٪ | ٣٤٪ |
| قرى | ٤٤٪ | ١٧٪ | **التحصيل التعليمي** | | |
| مخيمات | ١٠٪ | ٣٤٪ | أميون | ٨٪ | ٥٪ |
| **النوع الاجتماعي** | | | ١-٩ سنوات | ٢٨٪ | ٢٢٪ |
| رجال | ٥٠٪ | ٥٠٪ | ١٠-١٢ سنه | ٢٨٪ | ٢٦٪ |
| نساء | ٥٠٪ | ٥٠٪ | معهد | ١٥٪ | ١٩٪ |
| **الدين** | | | جامعة | ١٩٪ | ٢٦٪ |
| مسلمون | ٩٤٪ | ٩٨٪ | دراسات عليا | ٢٪ | ٢٪ |
| مسيحيون | ٦٪ | ٢٪ | **دخل الأسرة الشهري (بالدينار الأردني)** | | |
| **العمر (بالسنوات)** | | | أقل من ٣٠٠ | ٥١٪ | ٧٠٪ |
| ١٨-٢٢ سنه | ٢٥٪ | ٢٧٪ | ٣٠٠-٦٠٠ | ٣٧٪ | ٢٤٪ |
| ٢٣-٢٦ | ١٥٪ | ٢٠٪ | ٦٠١-٩٠٠ | ٦٪ | ٤٪ |
| ٢٧-٣٠ | ١٢٪ | ١٥٪ | أكثر من ٩٠٠ | ٦٪ | ٢٪ |
| ٣١-٣٥ | ١٤٪ | ١٢٪ | **درجة التدين (حسب وصف النفس)** | | |
| ٣٦-٤٢ | ١٣٪ | ١٣٪ | متدين | ٤٠٪ | ٤٧٪ |
| ٤٣-٥٠ | ١٠٪ | ٨٪ | متدين إلى حد كبير | ١٢٪ | ١٤٪ |
| ٥١ فأكثر | ١١٪ | ٦٪ | متدين إلى حد ما | ٣٤٪ | ٢٨٪ |
| | | | غير متدين | ١٤٪ | ١١٪ |

Digitized by Birzeit University Library

جدول (٣) توزيع العينة حسب بعض المتغيرات الاقتصادية والمعيشية (قراءة عمودية)

| المتغير | النسبة | المتغير | النسبة |
|---|---|---|---|
| المهنه * | | عدد غرف البيت | |
| طلاب | ٪١٥ | ١-٣ | ٪١٨ |
| عمال | ٪٧ | ٤-٦ | ٪٦٨ |
| ربات بيوت | ٪٣٢ | أكثر من ٦ | ٪١٤ |
| موظفون | ٪١٥ | عدد أفراد الأسرة | |
| تجار | ٪٦ | ١-٤ | ٪١٤ |
| مزارعون | ٪٢ | ٥-٨ | ٪٤٣ |
| حرفيون | ٪٩ | ٩-١٢ | ٪٣٠ |
| متخصصون | ٪٣ | أكثر من ١٢ | ٪١٣ |
| عاطلون عن العمل | ٪١٠ | دخل الأسرة الشهري (بالدينار الأردني) | |
| متقاعدون | ٪١ | أقل من ٣٠٠ | ٪٥٨ |
| | | ٣٠٠-٦٠٠ | ٪٣٢ |
| | | ٦٠١-٩٠٠ | ٪٥ |
| | | أكثر من ٩٠٠ | ٪٥ |

* النسب قبل الترجيح الاحصائي

Digitized by Birzeit University Library

جدول (٤) توزيع العينة حسب الحالة التعليمية والثقافية (قراءة عمودية)

| المتغير | النسبة | المتغير | النسبة |
|---|---|---|---|
| التحصيل التعليمي * | | نوع المدرسة | |
| أميون | ٧٪ | خاصة | ٦٪ |
| ١-٩ سنوات | ٢٦٪ | حكومي | ٦٣٪ |
| ١٠-١٢ سنة | ٢٧٪ | وكالة غوث | ٢٩٪ |
| معهد | ١٦٪ | عدد مرات قراءة الصحف (أسبوعيا) | |
| جامعة | ٢٢٪ | صفر | ٢٦٪ |
| تعليم عالي | ٢٪ | ١-٣ | ٤٧٪ |
| | | ٤ فأكثر | ٢٧٪ |
| عدد مرات الاستماع للأخبار (يوميا) | | | |
| صفر | ٦٪ | ١-٣ | ٧٢٪ |
| ٤ فأكثر | ٢٢٪ | | |

* النسب قبل الترجيح الإحصائي

جدول (٥) توزيع العينة حسب الدين والتوجهات الدينية والسياسية (قراءة عمودية)

| المتغير | النسبة | المتغير | النسبة |
|---|---|---|---|
| الدين | | درجة الارتباط بالاشتراكية | |
| مسلمون | ٩٦٪ | اشتراكي | ١٤٪ |
| مسيحيون | ٤٪ | اشتراكي إلى حد كبير | ٣٪ |
| درجة التدين | | اشتراكي إلى حد ما | ٧٪ |
| متدين | ٤٣٪ | غير اشتراكي | ٧٢٪ |
| متدين إلى حد كبير | ١٣٪ | التوجه السياسي | |
| متدين إلى حد ما | ٣٢٪ | فتح | ٤٣٪ |
| غير متدين | ١٢٪ | حماس | ١٧٪ |
| درجة الارتباط بالقومية | | الجبهة الشعبية | ٤٪ |
| قومي عربي | ٦١٪ | الجهاد الإسلامي | ٢٪ |
| قومي إلى حد كبير | ١١٪ | فدا/حزب الشعب/الجبهة | ٢٪ |
| قومي إلى حد ما | ٩٪ | مستقلون/لا أحد | ٣٢٪ |
| غير قومي | ١٩٪ | | |

Digitized by Birzeit University Library

جدول (٦) توزيع العينة حسب المتغيرات الاجتماعية (قراءة عمودية)

| المتغير | النسبة | المتغير | النسبة |
|---|---|---|---|
| العمر (بالسنوات) | | النوع الاجتماعي | |
| ١٨-٢٢ | ٢٥٪ | رجال | ٥٠٪ |
| ٢٣-٢٦ | ١٧٪ | نساء | ٥٠٪ |
| ٢٧-٣٠ | ١٣٪ | الحالة الزواجية | |
| ٣١-٣٥ | ١٤٪ | أعزب | ٣٣٪ |
| ٣٦-٤٢ | ١٣٪ | متزوج | ٦٤٪ |
| ٤٣-٥٠ | ٩٪ | غير ذلك | ٣٪ |
| ٥١ فأكثر | ٩٪ | حالة اللجوء | |
| | | لاجئون | ٤٥٪ |
| | | غير لاجئين | ٥٥٪ |

جدول (٧) توزيع النساء والرجال حسب المتغيرات المختلفة (قراءة عمودية)

| المتغير | رجال | نساء | المتغير | رجال | نساء |
|---|---|---|---|---|---|
| الدين | | | حالة اللجوء | | |
| مسلمون | ٩٦٪ | ٩٦٪ | لاجئون | ٤٣٪ | ٤٦٪ |
| مسيحيون | ٤٪ | ٤٪ | غير لاجئين | ٥٧٪ | ٥٤٪ |
| العمر (بالسنوات) | | | التحصيل التعليمي | | |
| ١٨-٢٢ | ٢٥٪ | ٢٦٪ | أميون | ٤٪ | ٩٪ |
| ٢٣-٢٦ | ١٧٪ | ١٧٪ | ١-٩ سنوات | ٢٥٪ | ٢٧٪ |
| ٢٧-٣٠ | ١٢٪ | ١٥٪ | ١٠-١٢ سنه | ٢٨٪ | ٢٧٪ |
| ٣١-٣٥ | ١٢٪ | ١٥٪ | معهد | ١٤٪ | ٢٠٪ |
| ٣٦-٤٢ | ١٢٪ | ١٣٪ | جامعة | ٢٧٪ | ١٧٪ |
| ٤٣-٥٠ | ١٠٪ | ٩٪ | تعليم عالي | ٣٪ | ١٪ |
| ٥١ فأكثر | ١٣٪ | ٥٪ | درجة التدين | | |
| دخل الأسرة الشهري (بالدينار الأردني) | | | متدين/ه | ٣٦٪ | ٤٩٪ |
| أقل من ٣٠٠ | ٥٥٪ | ٦١٪ | متدين/ه إلى حد كبير | ١٣٪ | ١٤٪ |
| ٣٠٠-٦٠٠ | ٣٢٪ | ٣٣٪ | متدين/ه إلى حد ما | ٣٢٪ | ٣١٪ |
| ٦٠١-٩٠٠ | ٦٪ | ٤٪ | غير متدين/ه | ١٩٪ | ٦٪ |
| أكثر من ٩٠٠ | ٧٪ | ٢٪ | | | |

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثاني

# التحديات المفاهيمية والمنهجية في دراسة الرأي العام الفلسطيني

نادر عزت سعيد

## مقدمة

لم ينقطع الأكاديميون والصحفيون والسياسيون عن الاهتمام بدراسة وفهم الرأي العام في الشرق الأوسط. وكان اهتمامهم هذا منصبا على تلك الجوانب المتعلقة بالنزاع العربي- الإسرائيلي. وتزايد هذا الاهتمام في مساق المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية التي بدأت بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١، حيث ظهرت محاولات عديدة لدراسة الرأي العام في فلسطين [١] . تميزت هذه المحاولات بعدة صفات من أهمها:

١) اللجوء إلى استخدام مناهج بحث مقبولة عالميا وذلك باستخدام أساليب حديثة في صياغة الأسئلة وتدريب الباحثين واستخدام أساليب كمية في تحليل البيانات وتقديم النتائج.

٢) المحاولة الجادة لاتباع أسس موضوعية ومحايدة مع السعي للتأثير على صانعي القرار لأخذ الرأي العام بجدية.

٣) التوجه نحو المؤسسات الأجنبية من أجل التمويل وفي سبيل تفعيل الرأي العام الفلسطيني على المستوى العالمي.

٤) بالإضافة إلى محاولة فهم الرأي العام، تم بذل جهد قليل لفهم العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على التوجهات الفكرية للأفراد وعلى ماهية التوجهات الفكرية في المجتمع [٢] .

ومع تزايد الدراسات الاستطلاعية، برز العديد من المداخلات التي وضعت افتراضات متشابكة حول العلاقات المحتملة بين المتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية من ناحية والتوجهات السياسية والاجتماعية من ناحية أخرى. فنجد، على سبيل المثال، أن



Digitized by Birzeit University Library

عددا من الصحفيين والمراقبين لم يترددوا في تصوير مؤيدي الاتجاهات السياسية الإسلامية على أنهم من الشباب الذكور الذين يأتون بشكل رئيسي من مخيمات اللاجئين [٣] .

لكننا نجد في الواقع، ومن خلال استطلاعات عديدة، نفيا لهذه المقولة حيث أن التأييد للاتجاهات الإسلامية بين الإناث كان أكبر من التأييد لها بين الذكور [٤] . وكذلك، فإن نسبة التأييد لهذه الاتجاهات تزيد في قرى الضفة الغربية عن أي مكان آخر [٥] . وإن دل هذا المثال على شيء، فهو يدل على أهمية التمحيص في كنه الرأي العام الفلسطيني والتأني في قراءة الاستطلاعات التي تقيس الآراء والمواقف في لحظة معينة من الزمن وتطرح عددا قليلا من الاسئلة لا يمكن من خلالها الخروج باستنتاجات متعمقة.

## الرأي العام

حيث أن التحليلات المقدمة في فصول هذا الكتاب تعتمد، بالأساس، على دراسة الرأي العام الفلسطيني والتي تمت من خلال مسح للتوجهات السياسية والاجتماعية أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فإنه لابد، وقبل كل شيء، من مناقشة مفهوم "الرأي العام" في فلسطين، وإذا ما كان هناك بالفعل ما يمكن أن نطلق عليه "رأي عام فلسطيني".

قامت دراسات الرأي العام على الافتراض القائل بأن هذا الرأي موجود ضمن "الواقع الموضوعي"، وأن الرأي العام فيه درجة عالية من المنطق ويستجيب للمتغيرات المحيطة. ولذلك، فإن هناك إمكانية للتنبؤ بالتحولات التي قد تطرأ عليه، مما يعني القدرة على قياس الرأي العام كميا وباستخدام الأساليب الإمبريقية.

ويعرف أنصار هذا التوجه التقليدي الرأي العام على أنه تعبير الجماعة عن آرائها ومشاعرها وأفكارها ومعتقداتها واتجاهاتها نحو موضوع معين في وقت معين. فهو صوت الناس أو حكمهم أو قرارهم في عمل ما أو موضوع ما. وهذا يعني أن مسوحات الرأي العام تساعد على التعرف على آراء الجماهير واتجاهاتها والأشياء التي تفضلها [٦] . ولذلك، فإن أنصار مثل هذا التوجه يركزون على تحسين طرق قياس الرأي العام ويبتكرون الوسائل الكمية ويطورون الطرق الإحصائية من أجل الحصول على أوضح صورة للرأي العام. وفي إغراقهم هذا في التحسين والابتكار، يغيب عن بالهم أسئلة مهمة حول التعقيدات المتضمنة في تشكيل الرأي العام وفي حقيقة قدرة الدراسات الاستطلاعية على قياس أفكار ومشاعر الأفراد، هذه الأفكار والمشاعر التي تتعدى الواقع الموضوعي

Digitized by Birzeit University Library

المقاس وتتشابك وتتغير فتشكل "واقعا ذهنيا" ذا درجة عالية من الخصوصية يصعب على الأفراد أنفسهم فهمه والتعبير عن خباياه.

إن البحث في الرأي العام ضمن افتراض واقعه الموضوعي الساكن، وبدون التساؤل حول صحة هذا الافتراض، يحول الرأي العام إلى "شبه أسطورة" مدعمة بالإحصائيات يتداولها الناس باستمرار حتى تصبح واقعا فريدا وقائما بحد ذاته ولا يعبر بالضرورة عن ماهية ذلك المراد قياسه. ويزداد التساؤل حول شرعية الرأي العام وإمكانية وجوده في المجتمع الفلسطيني الذي تميز بتعرضه لتجربة احتلال مريرة، والذي تميز، أيضا، بدرجة عالية من "الأبوية" والمشاركة "الجماعية" في التفكير والممارسة.

إن الحركة النضالية والعمل الجماعي ضد الاحتلال الإسرائيلي جعلت الكثيرين ينظرون للشارع الفلسطيني من خلال منظور رومانسي. فقد اعتبر بولاك (١٩٩٢) الرأي العام الفلسطيني أنه الأكثر تأثرا بالأحداث والأكثر تأثيرا فيها. ولكن السؤال الأهم، في رأي بولاك نفسه، لابد وأن ينصب حول إمكانية وجود "الشارع العربي" [٧].

إن مجموعة من الإشكاليات المفهومية تترافق مع دراسة الرأي العام في المجتمع الفلسطيني. ومن أهم هذه الإشكاليات التي سيتم التعرض لها هنا: عامل الاحتراس، والفرد في المجموعة، ومسألة التعامل مع إجمالي الآراء، ومدى وثاقة العلاقة بين الرأي العام والسياسات.

### ١- عامل الاحتراس

يتعرض لهذه المسألة فؤاد المغربي (١٩٩٦) الذي يشكك في إمكانية "الرأي العام" في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني. ويعتقد بأن ما تزودنا به الاستطلاعات هو "هيكل مصطنع لا يقدم إلا قدرا ضئيلا من المعلومات حول آراء الجمهور" [٨]. ويستند في رأيه هذا إلى العوامل التاريخية المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي الذي أدى إلى درجة عالية من الاحتراس وإلى تطوير آليات استطاع الفلسطينيون من خلالها أن يكتموا آرائهم لتظل حبيسة عالمهم الخاص. تلقى وجهة النظر هذه دعما في الأدبيات حول تجارب الدول التي تغيب عنها نظم التعبير الحر عن الرأي. فعلى سبيل المثال، يشير تلي (Tilly; 1978) إلى أنه في غياب الانتخابات والمسوحات الحرة والحركات الاجتماعية المعبرة، يبتدع الناس وسائل غير تقليدية للتعبير عن آرائهم كالعمل السري والكتابة على الجدران والنكتة وحتى الانتحار [٩].

Digitized by Birzeit University Library

وبرأي المغربي فإن الفلسطينيين "قد نشأوا معتادين على التحدث بلغة عامة والتفكير بطريقة مختلفة". ويضيف "أن عامل الإحساس بالخطر والمجازفة لا زال ماثلا، فمعظم الناس غير متيقنين مما يمكن أن تقوم به السلطة الفلسطينية . . . فالشعور بالحاجة إلى الاحتراس ما زال قائما" (١٠) .

مما لا شك فيه أنه، وعبر عقود، لم يكن لدى الفلسطينيين الحرية الكافية لإبداء الرأي العلني، وأنه لابد من التساؤل حول أي نوع من الرأي العام يمكن أن يتطور في ظروف قمعية. ولكن يمكن القول، أيضا، بأن الفلسطينيين قد أظهروا جرأة متميزة في التعبير عن أنفسهم من خلال المظاهرات والمواجهات الأخرى مع الإسرائيليين وعبر الانتماء السياسي (غير العلني) والمنظمات الجماهيرية. وكذلك، فإن عددا من الباحثين الميدانيين العاملين لدى مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، كانوا قد بينوا مرارا مدى استغرابهم من الجرأة التي يتحلى بها معظم الفلسطينيين في تعاملهم مع استطلاعات الرأي العام. فيبدو أن الاستطلاعات في السنوات الأخيرة وفي ظل غياب سلطة واضحة ومع استمرار الاحتلال الإسرائيلي قد زودت الفلسطينيين بوسيلة "موثوقة" للتعبير عن الرأي في ظل غياب وسائل شرعية وعلنية أخرى.

وليس واضحا ما إذا كانت لهذه الاستطلاعات نفس "الشرعية" في ظل تواجد السلطة الفلسطينية حيث أنه يجب التساؤل الآن حول مدى استخدام الفلسطينيين للاستطلاعات كوسيلة للتعبير عن الرأي. وقد يكون تردد الفلسطينيين في استخدامهما كوسيلة للتعبير دليلا على شعور بوجود بدائل أخرى للتعبير أو شعور بعدم أهمية الرأي الفردي (أو العام) في التأثير على السياسات، أو شعور بضرورة الاحتراس في ظل انتشار الأجهزة الأمنية وقربها من الفلسطينيين.

إن جميع هذه الطروحات لا يمكن لها أن تؤكد أو تنفي مقولة الاحتراس، ولذلك فإنها تبقى افتراضا يميل إلى الانسجام مع المنطق المتداول ويساهم في زيادة نسبة هامش الخطأ في النتائج (١١) .

## ٢- الفرد في المجموعة

تميل المجتمعات العربية إلى تطويع الفرد في المجموعة ومن أجلها، وكذلك تشجيع هذه المجتمعات الأفراد على التجانس. وفي نفس الوقت تتركز القرارات في يد سلطة أبوية، ولابد للفرد في تفكيره وتصرفاته أن يأخذ رأي المجموعة بعين الاعتبار. إن هذا النمط يدعو الأفراد إلى تطويع طريقة تفكيرهم لتنسجم مع منطق ومقتضيات الجماعة

Digitized by Birzeit University Library

المرجعية (Reference Group) التي ينتمون إليها مثل العائلة ومجموعة الأصدقاء والحزب السياسي [١٢] . وبرغم اختلاف درجات تأثير المجموعات المرجعية على الأفراد، حسب درجة تعليمهم وانتماءاتهم المحلية والحزبية، إلا أنه لابد من التساؤل حول جدوى استطلاعات الرأي التي تقوم على استجواب آراء الأفراد بمعزل عن التأثير المباشر للمجموعة، بينما نجد، في الواقع، أن غالبية القرارات المهمة في حياة الفرد يتم اتخاذها بمشاركة المجموعة. وكذلك، فإن هناك فجوة بين ما يصرح به الأفراد من ناحية وما يقصدونه بالفعل وتصرفاتهم في الواقع من ناحية أخرى [١٣] .

إن أهمية دور المجموعة في حياة الفرد تتطلب تطوير أساليب بحث تأخذ بعين الاعتبار المجموعة المرجعية كنقطة ارتكاز لها في دراسة رأي الأفراد. ويمكن من أجل ذلك استخدام أساليب بحثية تعزز نتائج الاستطلاعات، مثل المقابلات المفتوحة والمطولة، والملاحظة بالمشاركة، والمجموعات المركزة.

### ٣- الرأي العام كمقياس إجمالي: مغالطة تركيبية (Fallacy of Compositon) [١٤]

إن مجرد جمع الآراء الفردية ضمن مقياس إجمالي يعد تبسيطا مبالغا فيه لماهية الرأي العام، وذلك لأن هذا المقياس قائم على الافتراض القائل بأن ما ينطبق على الأفراد "منفصلين" ينطبق عليهم "كمجتمعين". إن هذا الافتراض غير دقيق حيث أن الرأي العام الإجمالي له كيان خاص به ومستقل عن آراء الأفراد، فليس من المستغرب أن نجد أن آراء وتصرفات الأفراد تختلف في واقع المجموعة عنها في واقع الفرد. وكذلك، فإن تشابه إجابات الأفراد حول موضوع معين لا يعني أنهم يتشابهون في نواح أخرى، فنجد، على سبيل المثال، بعض مؤيدي حماس يوافقون على المفاوضات مع إسرائيل ويعارضون العمليات المسلحة ويؤيدون انتخاب النساء لمناصب مهمة في المجتمع. وكذلك، نجد أن شخصا على درجة عالية من التعليم يؤيد ضرب الصغار والنساء ويعارض العمليات العسكرية ويؤيد الرئيس ياسر عرفات، ويؤيد، في نفس الوقت، أحد الاتجاهات اليسارية. وهكذا، فإنه من الأجدى البحث في الملف الفكري (Profile) لكل فرد على حدة من خلال دراسة مجموعة من الأسئلة حول قضايا عديدة تعالج نواح مختلفة من الحياة.

### ٤- مدى وثاقة العلاقة بين الرأي العام والسياسات

من أهم الأسئلة التي تواجهها دراسات الرأي العام تلك التي تتعلق بمدى وثاقة الصلة بين نتائج الدراسات والسياسات الحكومية، وما إذا كان للرأي العام أي تأثير على هذه السياسات. إن التركيز هنا هو على اعتبار الرأي العام موجودا إذا ما كان له تأثير يذكر

Digitized by Birzeit University Library

على السياسات العامة. وبالنظر للمجتمعات العربية بشكل عام فإننا نلاحظ أن هناك مدرستين في تحليل الرأي العام: أولاهما، المدرسة "اللاعلاقية" والتي تبخس من قيمة الرأي العام وتعتبره مغيبا عن قرارات السلطات الحاكمة. أما المدرسة الثانية، فهي المدرسة "المبالغة" التي تنظر للرأي العام العربي من منطلق رومانسي وتعتبره من أهم العوامل، وإذا لم تكن أهميته ظاهرة في الوقت الحاضر، فإنها ستبدو واضحة في حالة قيام الثورة في المستقبل.

إن واقع الرأي العام العربي لا يقع في الوسط بين "اللاعلاقية" و "المبالغة" ولكنه صورة معقدة لها أبعاد عديدة. فالرأي العام العربي مهم أحيانا، وقليل الأهمية أحيانا كثيرة، وغير مهم أبدا أحيانا أخرى [١٥] . وإذا كان هذا ينطبق على الرأي العام الفلسطيني تجاه المسائل الداخلية، فإن الصورة تزداد تعقيدا وتحتاج لأبحاث إضافية لدراسة مدى تأثير هذا الرأي على سياسات الاحتلال الإسرائيلي والسياسات الدولية.

## نحو تعريف للرأي العام في فلسطين

نستنتج من هذه المناقشة المختصرة للإشكاليات المفهومية في دراسة الرأي العام ضرورة التناول الشامل لما "قبل" و "بعد" البحث المسحي، حيث أن "القبل" يتعلق بقضايا تشكيل المفاهيم، أما "البعد" فيتعلق باستخدام المعلومات المعطاة. ولذلك، فإن هناك ضرورة لدراسة الأطر القيمية، أي من وما الذي نعتبره هاما، وبالمقابل، أيا من القضايا والناس نعتبرها لا تستحق وقتنا وقدراتنا. وهذا يعني مشاركة علماء الاجتماع والإنسان في دراسة تشكيل المفاهيم واستخدام المعلومات بشرط أن يتزودوا بالأدوات النظرية الضرورية [١٦] .

إن تعريفا "للرأي العام" لابد له وأن ينطلق من الادعاءات (الدعوات) المتنافسة وعملية الإدعاء نفسها (Claims-Making Process) [١٧] حول كنه أفكار ومشاعر الناس مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتحركة (الديناميكية) لهذه الأفكار والمشاعر، والآليات المتغيرة المؤثرة فيها،وكذلك المصالح المتضمنة في الادعاءات القائمة حول الرأي العام وطرق قياسه.

## التحديات المنهجية التي تواجهها مسوحات الرأي العام [١٨]

إن الاهتمام بالبعد المفهومي ("القبل" و "البعد") هو جزء من عملية الادعاءات المتنافسة حول الرأي العام، ولذلك فهو ادعاء لا يجب أن ينفي ضرورة الاهتمام بالادعاءات حول "الأثناء"، أي في الجوانب المنهجية التي ترافق دراسة الرأي العام، والتي

Digitized by Birzeit University Library

تؤثر، بشكل مباشر وغير مباشر، في الرأي العام. إن مثل هذا التأثير يأتي من الأساليب المتبعة في صياغة الأسئلة، واختيار العينات، وإجراء المقابلات، وتحليل النتائج. سأقدم هنا لائحة مختصرة ببعض الإشكاليات المنهجية التي تجعل الرأي العام عملية تعتمد، إلى درجة كبيرة، على أسلوب البحث.

١- عدم كفاية البيانات وغياب إطار معاينة يمكن الاعتماد عليه، مما يجعل اختيار العينات عملية شبه مستحيلة.

٢- النظر إلى مسوحات الرأي العام على أنها فكرة غريبة مما يدعو عددا من المبحوثين إلى رفض الاستجابة لها، أو إلى التكيف مع متطلبات البحث كجزء من عملية الضيافة للباحثين.

٣- اعتماد الكثير من المسوحات على فرضيات ونظريات ومصطلحات غربية لا تقيس بالفعل خصوصية الأوضاع في فلسطين. ويؤثر هذا في طبيعة الأسئلة المطروحة التي تحدد صياغتها نوع الإجابات الممكنة وبالتالي تؤثر مباشرة في النتائج [١٩].

٤- تأثير الباحث على المبحوث، حتى ليتساءل الإنسان ما إذا كان "المبحوث هو الذي يدرس الباحث وهو يدرس المبحوث"، مما يعني أن ردود فعل المبحوث تعتمد على تفسيره لواقع الباحث وكيانه الاجتماعي والنفسي وأغراض البحث والجهة القائمة عليه. ومن هذ المنطلق يمكن اعتبار نتائج البحوث المسحية صورة للعلاقة التفاعلية بين الباحث وأدواته البحثية من جهة، والمبحوث وتفسيراته لواقعه ولواقع الباحث والبحث من جهة أخرى.

٥- مشكلة "التزمين"[٢٠]، أي إجراء دراسة لمرة واحدة وتعميمها على المجتمع عبر الأزمان المختلفة. وتتضاعف هذه المشكلة في الواقع الفلسطيني حيث أن الأحداث المتسارعة في السنوات الأخيرة تؤدي إلى تغيرات مفاجئة في الرأي العام وتجعله يتصف بدرجة عالية من "الهلامية". إن مشكلة "التزمين" تنبهنا إلى ضرورة فهم واقع الأحداث المحيطة بعملية تشكيل الرأي العام من أجل وضعها ضمن مضمونها العام والمتأثر بالأساس بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تسبق وترافق إجراء الدراسة.

Digitized by Birzeit University Library

## نموذج تحليلي لدراسة التوجهات الفكرية في المجتمع الفلسطيني

إن دراسة التوجهات الفكرية في المجتمع الفلسطيني تتطلب، من ناحية، البحث في شبكة العلاقات بين مجموع العوامل السياسية التي اجتاحت المنطقة في خضم عملية السلام ونشوء السلطة الفلسطينية، ومن ناحية أخرى، البحث في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل منصة تتفاعل على أساسها الآليات التي تؤثر في الأطر التفسيرية التي يتبعها الفلسطينيون في فهمهم للمتغيرات المحيطة. وكذلك، فإن تحليلا متكاملا للتوجهات السياسية لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار مجمل الأطر الفكرية، سواء كانت اجتماعية أودينية أو اقتصادية.

إن الإطار العام للأوراق المقدمة في هذا الكتاب من حيث المواضيع المطروحة يستند إلى نموذج تحليلي للتوجهات الفكرية في المجتمع الفلسطيني يشتمل على العناصر التالية:

### ١ - الاحتلال الإسرائيلي

شكلت استثنائية الوضع الفلسطيني من حيث عمق تأثير قوة احتلال خارجية (إسرائيل) على التوجهات الفكرية إطارا عاما للتوجهات الفكرية في المجتمع الفلسطيني. فمما لا شك فيه أنه في العقود الأخيرة كان جل اهتمام الفلسطينيين منصبا على مقاومة الاحتلال ومحاولة بناء الدولة الفلسطينية. شكلت هذه التجربة إطارا انحسرت فيه توجهات فكرية وترعرعت أخرى. وكذلك، فإنه رغم الاتفاق العام على مقاومة الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية، إلا أن وجهات نظر عديدة برزت حول كيفية الوصول إلى هدف الدولة وحول تنظيم "العلاقة" مع إسرائيل خلال فترة المقاومة وفي ظل عملية السلام. إن دراسة التوجهات الفكرية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة علاقة الفلسطينيين، كشعب تعرض لاحتلال مرير، بدولة إسرائيل المحتلة وخصوصا ضمن المرحلة الحالية التي تتميز بمحاولة الانتقال من الصراع الشامل إلى التفاوض ضمن عملية السلام الجارية.

### ٢ - نظام الحكم

إن المرحلة الانتقالية التي يعيشها الفلسطينيون تتطلب إعادة بناء المؤسسات في المجتمع. ومن أهم هذه المؤسسات المؤسسة السياسية، خصوصا وأن الشعب الفلسطيني لم يحظ بحكومة شرعية تخصه في تاريخه المعاصر. يؤدي هذا النقص في الخبرة إلى تعقيدات وحساسيات إضافية عند معالجة مسألة الحكم، حيث أن أي نظام حكم في فلسطين سيكون مضطرا للتعامل مع طبيعة الاجتهادات الفكرية المتعارضة (والمتصارعة) حول

Digitized by Birzeit University Library

قضايا عامة، كالديمقراطية والتعددية وعلاقة الشعب بالسلطة الحاكمة، وقضايا محددة تتعلق بالواقع الراهن للسلطة الفلسطينية وأدائها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

### ٣- التنظيمات السياسية

كان للتنظيمات السياسية دور كبير في صياغة الأنماط الفكرية بشكل عام والآراء السياسية بشكل خاص في المجتمع الفلسطيني، فلوهلة بدا للمحللين أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع متقاطب ينتمي جميع أفراده لتنظيمات سياسية تؤثر في دورها على مجمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وتزداد أهمية دراسة التنظيمات السياسية في ظل تعاظم الهوة الأيديولوجية بين الاتجاهات "العلمانية" والاتجاهات "الإسلامية"، وكذلك في ظل انحسار اليسار الماركسي بين الفلسطينيين.

### ٤- العلاقة بين الرجال والنساء

إن أحد أهم المؤشرات على مجمل الأطر الفكرية في المجتمع يترتب على الأسس التي تنظم العلاقة بين النساء والرجال ومواقف أفراد المجتمع من موقع ودور المرأة فيه. فبالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه المسألة، فإن لها دورا مهما في بناء المؤسسات السياسية وعملية اتخاذ القرار. وكذلك، فإنه يبدو أن موقف الفرد من موقع ودور المرأة له علاقة بموقفه من مسائل اجتماعية وسياسية عديدة مثل العنف والعنف الأسري والتأييد لتنظيمات سياسية معينة.

### ٥- العلاقة بين أفراد المجتمع

إن دراسة توجهات الأفراد نحو علاقاتهم بباقي أفراد المجتمع ونظرتهم لموقعهم بالنسبة للبنى الاجتماعية والسياسية والثقافية ضرورية. ويجب التركيز في هذا الشأن على طبيعة ولاءات الأفراد سواء العشائرية أو الحزبية أوالفردية، وكذلك على نظرتهم لمسائل تمس حياتهم بشكل مباشر، كالمشاركة والحريات والحياة الثقافية.

### ٦- التحديات والأولويات

ترتبط نظرة الأفراد للمسائل المطروحة أعلاه بنظرتهم لطبيعة التحديات التي يواجهونها على المستوى الشخصي وعلى مستوى المجتمع. إن تقييم الأفراد لأولوياتهم يعكس، إلى حد كبير، مجمل نظرتهم للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

Digitized by Birzeit University Library

إن النموذج التحليلي المطروح هنا يربط التوجهات الفكرية الفلسطينية بمتغيرات كلية لها تأثير جمعي بغض النظر عن الأفراد: الاحتلال الإسرائيلي والنظرة لدولة إسرائيل، ويربط هذه التوجهات، أيضا، بالبنى المؤسساتية المتمثلة في نظام الحكم. من ناحية أخرى، ترتبط التوجهات بمدى تأثير المجموعات الاجتماعية والسياسية على مجمل الحركة الفكرية ونظرة الأفراد لهذه المجموعات سواء فيما يتعلق بالتنظيمات السياسية أو العلاقة بين الرجال والنساء. وعلى المستوى الجزئي، يأخذ النموذج التحليلي بعين الاعتبار نظرة الأفراد لعلاقاتهم مع بعضهم البعض ومع المؤسسات، وكذلك تقييمهم للتحديات التي تواجههم وأولوياتهم.

إن هذا النموذج ينبه إلى التشعب والتعقيد الذي يرافق عملية تحليل التوجهات الفكرية في المجتمع الفلسطيني، وكذلك إلى الطبيعة الآنية والمتحولة لهذه التوجهات. فالرأي العام الفلسطيني، حسب هذا النموذج، يعكس عملية مستمرة من التفاعل بين عناصر عديدة منها الخارجي ومنها الجماعي ومنها الفردي. إن العلاقة بين العناصر المقدمة من خلال هذا النموذج التحليلي ليست خطية والتعامل معها على هذا الأساس هو تبسيط مبالغ فيه للواقع. إن هذا النموذج يقدم للقارىء والباحث أداة غير مكتملة المعالم لفهم الرأي العام الفلسطيني. إن عدم الاكتمال هذا يعكس بالأساس الضبابية التي تكتنف ماهية الرأي لدى الأفراد أنفسهم، فالأمور بالنسبة لهم ليست بالوضوح أو الاكتمال الذي توحي به الأرقام والنسب. والأهم من ذلك، أن عملية تشكل الرأي العام مستمرة ضمن التغيرات الناتجة عن بذور الصراع والتناقض المتضمنة في البنى السياسية والاجتماعية. فليس من المستغرب أن ترتفع نسب التأييد لعملية السلام مثلا إلى ٨٠٪ في ظل ظروف معينة وأن تنخفض إلى أقل من ٢٠٪ في ظل ظروف أخرى. وكذلك، فإن التناقضات البادية في رأي الفرد نفسه قد تمثل انسجاما تاما بالنسبة له، حيث أننا نجد أحيانا أن بعض الأفراد يؤيدون اتجاها سياسيا ما (حماس مثلا) وفي نفس الوقت يؤيدون قائدا لاتجاه سياسي آخر (ياسر عرفات مثلا). وكذلك، نجد أن التأييد لاتجاهات سياسية يسارية لا يعني عند بعض الأفراد تأييدا لحقوق المرأة، وهكذا.

إن الصعوبة في تحديد معالم العناصر الأساسية في تحليل الرأي العام لا تنفي أهمية النموذج المطروح هنا، إذ أن الأوراق المقدمة في هذا الكتاب ستحاول بجدية تقريب صورة الواقع المتجدد للاتجاهات الفكرية في المجتمع الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

## الهوامش

١- من أهم المحاولات الفلسطينية في مجال استطلاعات الرأي العام تلك التي قام بها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ومركز القدس للإعلام والاتصال، بالإضافة إلى محاولات أخرى، مثل المركز الفلسطيني لاستطلاعات الرأي والهيئة العامة للاستعلامات (مؤسسة حكومية).

٢- أنظر، مثلا، **دراسة الأحوال المعيشية في قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس العربية** الصادرة عن مؤسسة فافو النرويجية، ١٩٩٣. وكذلك، أنظر:

L. Ross & N. Sa'id, "Palestinian Attitudes Amidst the Peace Process", *Middle East Quarterly*, June 1995

وكذلك، دراسة صادرة عن مؤسسة مقدس للدراسات **حول الانتخابات الفلسطينية**، ١٩٩٢.

٣- أنظر، مثلا، زياد أبو عمرو، **"الحركة الاسلامية الفلسطينية"**، ١٩٩٤ .

٤- أنظر، مثلا، استطلاع يوم الانتخابات "جامعة النجاح الوطنية"، الذي أعده مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥..

٥- أنظر استطلاعات عديدة أصدرها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ومركز القدس للإعلام والاتصال.

٦- أنظر **"البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه"**، ذوقان عبيدات وآخرون، دار الفكر للنشر والتوزيع ١٩٨٩.

٧- David Pollock, *The Arab Street*, The Washington Institute, 1992.

٨- فؤاد المغربي، **استطلاعات الرأي في العلوم الاجتماعية**، في كتاب "البحوث المسحية وقواعد المعلومات في المجتمع الفلسطيني"، نادر عزت سعيد (محرر)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

٩- Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution*, Mass: Addison Wisely, 1978.

١٠- فؤاد المغربي، **مصدر مذكور سابقا**، ١٩٩٦.

١١- تظهر الاستطلاعات تغيرا واضحا في الرأي العام بعد تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور في المناطق الفلسطينية، حيث انخفض التأييد لحماس ولأحمد ياسين أكثر من ٥٠٪. وكذلك فإن نسبة المترددين والذين يصرحون بأنهم مستقلون فاقت كل الأرقام السابقة حيث وصلت في بعض الاستطلاعات إلى أكثر من ٤٥٪ مقابل أقل من ٣٠٪ قبل مجيء السلطة.

١٢- حول أهمية المجموعة في تشكيل الأداء، أنظر:

Solomon E. Asch, "Opinion and Social Pressure," in E. Aronson, *The Social Animal*, New York: Freeman, 1992.

وقد يصل تأثير المجموعة على الأفراد إلى حد الانتحار حيث يوضح هذه المسألة:

Digitized by Birzeit University Library

Neal Osherow, "Making Sense the Nonsensical: An Analysis of Jonestown," in E. Aronson, 1992.

١٣- إن مقارنة نتائج استطلاعات الرأي العام قبل الانتخابات ونتائجها يوم الانتخابات تلقي الضوء على المفارقات بين ما يصرح به الناس من آراء وما يفعلونه في الواقع. فمثلا، نجد أن استطلاعا للرأي أجراه مركز البحوث بين أن "القرابة العائلية" ستكون أهم عامل في اختيار المرشح عند ٤٪ من المبحوثين. وفي نفس الوقت، نجد أن نتائج يوم الانتخابات قد أظهرت أن أكثر من نصف الذين لديهم مرشح من أقاربهم قد صوتوا لهؤلاء الأقرباء. وينطبق الشيء نفسه على مسألة البعد الجهوي الجغرافي، حيث لعب دورا حاسما في دوائر عديدة منها دائرة نابلس.

١٤- يستخدم هذا المصطلح في علم الاقتصاد للتدليل على أن ما قد ينجح من سياسات اقتصادية على مستوى الأفراد أو المناطق الجغرافية المنفصلة لا ينجح بالضرورة على مستوى المجتمع كله.

١٥- David Pollock, 1992.

١٦- ريما حمامي، **مشاكل تتعلق بالمفاهيم وباستخدام البيانات في البحوث المسحية المحلية، ملاحظات عامة**". في "البحوث المسحية وقواعد المعلومات في المجتمع الفلسطيني"، نادر عزت سعيد (محرر)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

١٧- يستخدم مصطلح (Claims-Making) في تعريف المشكلات الاجتماعية. أنظر، مثلا:

M. Spector & J. Kitsuse, *Constructing Social Problems*, New York: Aldine, 1987.

١٨- لمناقشة مستفيضة حول التحديات المنهجية التي تواجهها الدراسات المسحية في العالم العربي أنظر:

Tessler, M. Palmer, T. Rarah, and B. Ibrahim, *Survey Research in the Arab World*, Colorado: Westview, 1987.

ولمناقشة حول البحوث المسحية في فلسطين أنظر، نادر سعيد، **البحوث المسحية وقواعد المعلومات في المجتمع الفلسطيني**.مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

١٩- أنظر مثلا السؤال المطروح حول الأحزاب السياسية من قبل مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وذلك المطروح من قبل مركز القدس للإعلام والاتصال، حيث يقوم مركز البحوث بطرح السؤال كالآتي: "لو جرت الانتخابات لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية اليوم، فإنك ستصوت لمرشحين من: ---" وقد تم إعطاء ١١ اختيارا للمبحوثين ليختاروا منها. بينما تم طرح السؤال من قبل مركز القدس كالآتي: "أي الأحزاب التالية تؤيد أكثر؟" وكان عدد الاختيارات ٩، من بينها اختياران يعطيان "غيرالمتحزبين" فرصة للإدلاء برأيهم. وبذلك كانت نسبة المستقلين في استطلاعاتهم ٢٢,٤٪، حيث تم

Digitized by Birzeit University Library

إعطاء ٤ اختيارات لهؤلاء الأشخاص. أنظر، مثلا، استطلاع شهر كانون ثاني، ١٩٩٤، لدى كا
المركزين.

٢٠- سليم تماري، "العلوم الاجتماعية في فلسطين"، في مجلة **السياسة الفلسطينية**، السنة الأولى، صيف
وخريف، ١٩٩٤، ص ٦١-٧٩.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثالث

# تراث الإنتفاضة في السياسة الفلسطينية المعاصرة

ريما حمامي

يعتبر البحث الميداني لمحة تقريبية للمجتمع في نقطة زمنية معيّنة . وهذا البحث الميداني الخاص يغطي بعض ظروف و توجهات الفلسطينيين رجالا و نساءً كما كانت سائدة في آب ١٩٩٥، وهي فترة تقارب السنة و النصف منذ توقيع "إتفاقية أوسلو" وبعد مرور أحد عشر شهراً على سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على غزّة وأريحا. وبهذا، فهي تمثل فترة كانت فيها الغالبية العظمى من الفلسطينيين تحت الإحتلال الإسرائيلي، بينما أتيح للغزيين وسكان أريحا خبرة محدودة في ممارسة العيش تحت ظل السلطة الوطنية الفلسطينية التي كانت في بداية تشكيل أجهزتها و بنيتها التحتية.

وقد أظهرت استطلاعات أخرى من نفس الفترة مستويات قوية جداً من التأييد لاتفاقية أوسلو وآمالا كبيرة في أن تؤدي إلى إنهاء الإحتلال وإقامة دولة فلسطين .. لكن هذا التفاؤل قد تراجع بشكل درامي في عام ١٩٩٧ ، وهذا هو أحد المؤشرات لاعتبار هذا البحث الميداني وثيقة تاريخية اكثر منها انعكاساً للتوجهات والإهتمامات في الوقت الحاضر.

تشمل كتابة التاريخ قراءة الماضي من خلال الخبرة اللاحقة، و قراءة المعضلات المعاصرة في ضوء الخبرات السابقة. عند تحليل هذا البحث الميداني هناك رغبة قوية في طرح بعض القضايا الرئيسية في عام ١٩٩٧ مثل مدى التزام المجتمع بالديمقراطية وسيادة القانون، والتكافؤ الإجتماعي والسياسات الإقتصادية المفضلة عن غيرها. وقد يبدي مراقبون آخرون اهتماما اكثرفيما إذا كان الفلسطينيون يظهرون تأييدا للعمل المسلح.

ومن الملفت للنظر إلى أي مدى يدوّن هذا البحث الميداني فعليا واحدا من تقييمات السكان لخبراتهم التاريخية الحديثة، و تحديدا إذا ما قُرئتْ بمضمونها التاريخي فإنها تظهر شعورا ناقدا لتجربة الإنتفاضة (خاصة في سنواتها الأخيرة) والاستمرار في هذا الشعور عام



Digitized by Birzeit University Library

١٩٩٥. و الأكثر أهمية يبدو بأن هذا الشعور الناقد هو الوسيلة التي يستخدمها المستجوبون في تحليل و تقييم قضايا ومعضلات عديدة تجابههم في أولوياتهم وأفضلياتهم و آمالهم المستقبلية. وهكذا، فإن هذا المقال سيحاول تفهّم توجهات البحث آخذين بعين الإعتبار الخبرة التاريخية التي أنتجتها (الإنتفاضة) ، ومن ثم محاولة إظهار كيفية ترجمة هذه الخبرات إلى اولويّات (ما بعد الإنتفاضة) وبالتالي ارتباطها بالمعضلات الراهنة (١٩٩٧) .

و بالفعل، فإن قياس الرأي العام في وقت زمني معين، يصبح دراسة كيفية تفاعل الخبرة التاريخية الفلسطينية مع عملية بناء الدولة. و بناء الدولة في هذا المضمون تعني تطوير سلطة مركزية تستخدم وسائل وعلاقات مختلفة لحكم السكان في فترة ما بعد الثورة أو اثر فترة عسكرية. وهكذا، فإن بناء الدولة ليس ناجما فقط بالضرورة عن السيادة ولكن عن الحكم المؤسساتي [١] .

ووفقاً لجيمس سكوت ، " ... إذا كانت هناك حقيقة اجتماعية أساسية تتحكم (فيما بعد الثورة ) في شكل تعامل الدولة مع الهيئات المحلية، فهي الخبرة المحلية بالتعبئة السياسية والعسكرية" [٢] . وعلى الصعيد السياسي الصرف فيمكن أن يكون هذا التصور وارداً من حيث أنّ طريقة و أسلوب السلطة الوطنية قد تطور نتيجة ومن خلال صراعها مع حماس للسيطرة في عام ١٩٩٤/١٩٩٥ أو بسبب حاجتها لإشراك قوى سياسية متعددة (كصقور فتح) في أجهزتها الحاكمة.

وعلى مستوى آخر، فإن هذه الخبرات، مع ذلك، تشكل العلاقات فيما بينهما (الحاكم و المحكوم) فيما بعد الثورة. و هذا لا يشمل السياسة من ناحيتها الرسمية فقط، بل أيضا الثقافة الشعبية و القيم الاجتماعية و الأخلاقية وكيفية تشكيلها و إبرازها من خلال الخبرة الثورية، وأيضا القيم الشائعة التي ساعدت على استمرارية (تعاضد) المجتمع خلال فترة التعبئة العسكرية وكيف أن هذه التوجهات قد تكون مناقضة لمشروع الحكم.

قد لا تكون الإنتفاضة ثورة بالمفهوم الكلاسيكي، ومع ذلك فقد كانت فترة تعبئة عسكرية تحدّت في الأساس النظام الإجتماعي الإقتصادي و السياسي الذي كان قائما في أوائل الثمانينات وأدى في النهاية للوضع الراهن. القضية هنا ليست نجاح أو فشل الإنتفاضة، بل في كيفية ممارسة القوى الإجتماعية لها، وأي شكل من أشكال الوعي الشعبي نتج عنها وبقي مستمراً لغاية الآن، ولو بشكل خفي و طرق محورّة.

والإنتفاضة كلحظة تاريخية محورية للتعبئة العامة يتم تذكرها و يُعاد استعمالها بطرق مختلفة و متضاربة. إن كلاً من وجهتي النظر الرسمية و الشعبية للإنتفاضة من حيث

Digitized by Birzeit University Library

ماهيتها ومعناها و إنجازاتها كثيراً ما تصنّفها كبطولة وتضحية جماعية. وهي تستحضر بانتظام لتبرير استحقاقات فردية و جماعية: كحق المعوقين في التعويض، وحق السجناء المحررين في العمل و الإسكان، وحق الأطفال في الترفيه (الترويح) وحق المرأة في العمل السياسي. ومن المدهش، مع ذلك، أنه باستثناء فترة قصيرة من النقد الشعبي الذاتي للإنتفاضة في الصحافة عام ١٩٩٢، (وفي غالبيته يقتصر على الطريقة التي عولجت بها قضية المتعاونين)، لم يتم لغاية الآن تقييم الإنتفاضة بصفة شاملة. وغالبية العمل الأكاديمي يتعامل معها في مراحلها الأولى الإيجابية.. وهي السنتين الأولتين، بينما يوجد فهم وشعور شامل بأن السنوات القليلة الأخيرة للإنتفاضة كانت تجربة سلبية في مجملها لم يتم تدوين أو تحليل ذلك أو التفاهم حوله. وبدلاً من ذلك، يبدو أن هناك اقتناعا رسميا سائدا بأن الإنتفاضة إنجازٌ وتضحية ذاتية، واعتقاداً خفياً بأن الإنتفاضة فوضى وانهيار داخلي وتوجس من أعداء الداخل. وهذان التياران ربما يُوحيان أنّ ما يجول في عقول الناس هو انتفاضتان [٣].

يطرح هذا البحث الميداني عدداً من الأسئلة التي تتناول مباشرة التقييم الفردي للإنتفاضة. ويعطي الفرصة لتقييم القضايا المنبثقة من السنوات الأخيرة للإنتفاضة مثل قضية قتل العملاء، والعنف الداخلي والإفتقار إلى الأمان والنظام. وبعد تحليل ردود الفعل لهذا النوع من الأسئلة، ستسعى هذه الورقة لربطها من نواحي أخرى في استبيان البحث و طريقة تعامل هذه الورقة مع المعطيات الإحصائية. إن غالبية أسئلة التوجهات في الإستبيان هي في الأساس أسئلة نعم/لا أو صح/خطأ. ومع ذلك، فان الإستجابات مصنفة إلى خمس درجات من نعم أو لا .. أي إذا ما كان الشخص المستجوب يوافق بشدة، يوافق، لا يوافق، لايوافق بشدة.. الخ.

ولا تعتبر كل درجات (نعم) أو (لا) ثابتة خلال هذا البحث الميداني.

وسوف تركز هذه الورقة على أعلى درجة ممكنة من نعم أو لا ضمن مجموعة من ردود الفعل. وبكلمات أخرى، عندما تكون "نعم " أعلى درجة لجواب إيجابي، فإن جواب "لحدٍ ما" لا يعتبر "نعم". وهناك أسباب عملية لهذا التوجه، كما أن رد الفعل القوي يعكس على الأرجح الإحساس بالثقة.

هناك ضعف منهجي في أسلوب هذا البحث وهو عدم الفصل بوضوح بين النواحي الرئيسية في الإستبيان. تهدف الأقسام الأربع الأولى في الإستبيان إلى قياس التوجهات و الأولويات المتعلقة بمدى واسع من القضايا السياسية والإجتماعية والعامة. ويعالج الفصل

Digitized by Birzeit University Library

التالي قضية المرشحين للإنتخابات و الإنتماء السياسي. أما الأقسام ٨، ٩ فتغطي بطرق أخرى نفس الأرضية كالأقسام الأولى ( القضايا الإجتماعية ، السياسية والعامة) ولكن عن طريق الطلب من المستجوَبين بوصف أنفسهم. ويغطي القسم العاشر التوجهات نحو قضايا سياسية واجتماعية متنوعة. كما يغطي القسم الأخير بعض النواحي السابقة ولكن يهتم بشكل خاص بثقة المستجوَب في مؤسسات سياسية ومدنية متنوعة.

والجانب الإيجابي هنا هو أن تكرار قضايا معينة خلال الاستبيان (بصورة أسئلة مغايرة) تسمح بالتأكد من مدى الثبات والاستمرارية في تأييد قضية معينة.

أما الجانب السلبي لهذا الشكل من الاستبيانات فهو أن المستجوَبين قد يجدون صعوبة في ترتيب القضايا المطروحة عندما تكون متداخلة في فحواها.

## التقييم المباشر للإنتفاضة

عند السؤال عما إذا كانت الإنتفاضة قد حققت أهدافها، فإن أعلى الردود الإيجابية كانت "لا" مدويّة. ويعتقد ٨٣٪ من الغزيين و ٤٠٪ من الضفة الغربية أنها لم تحقق أهدافها، مع زيادة طفيفة في عدد الرجال، عن النساء في المنطقتين، حيث أعطوا هذا التقييم السلبي. وبالمقارنة، فإن ٢٢٪ من المستجوبين فقط أجابوا بـ "نعم" لقد حققت الإنتفاضة أهدافها. والمشكلة هنا هي أن الأهداف ليست واضحة أو محددة في السؤال وهذا يسمح بتفسيرات عديدة. إذا ما اعتقد الناس أن هدف الإنتفاضة هو إقامة دولة فلسطينية فقد فشلت في ذلك موضوعياً. أما إذا كان الهدف اتفاقية مع إسرائيل فقد نجحت موضوعياً. ومع ذلك، فان هذا الغموض يعكس افتقار الإنتفاضة إلى هدف سياسي واضح.

إلى جانب الإحساس بأن الإنتفاضة فشلت في تحقيق أهدافها، فإن غالبية المستجوبين شعروا بأن الإنتفاضة قد عمقت المشاكل في المجتمع الفلسطيني. لقد شعر ٤٣٪ من العدد الإجمالي للسكان بأن الإنتفاضة قد ضاعفت المشاكل (الداخلية). وللمرة الثانية كان رد الفعل هذا هو الأعلى من بين الإجابات المحتملة. وهذا الإحساس كان أعلى في الضفة الغربية (٤٩٪) منه في غزة (٣٢٪) وهو أيضا الأقوى بين النساء في الضفة الغربية (٥٠٪) منه بين الرجال و النساء بالمقابل في كلا المنطقتين.

وفيما يتعلق بخبرات الناس المباشرة بالإنتفاضة، فإن ٣٦٪ من السكان في المنطقتين أفادوا بأنهم عانوا شخصياً ومباشرة من إسرائيل في الإنتفاضة ويشمل ذلك الضرب،

Digitized by Birzeit University Library

السجن، الإهانة، الإقامة البيتية.. الخ. ومن الملفت للإنتباه أن نسبة أعلى من الغزيين (٤٣٪) أفادوا بأنهم عانوا مباشرة مقابل (٣١٪) في الضفة الغربية. كما أن اعداداً كبيرة من الرجال بالنسبة للنساء عانوا من الإضطهاد المباشر في الإنتفاضة، حيث كان عدد الرجال ضعف عدد النساء في كل منطقة تقريباً.

والسؤال النهائي في البحث الميداني المتعلق مباشرة بالإنتفاضة هو ما إذا كان المستجوبون نشطاء في فعاليات الإنتفاضة. وذكر عدد منخفض من المستجوبين (٢٢٪) أن وصف "نشطاء في الإنتفاضة" ينطبق عليهم بوضوح، مع تأكيد أعداد أكبر من الغزيين،(٢٧٪) إلى (١٩٪) من الضفة الغربية، مشاركتهم الإيجابية. لقد تم طرح السؤال على المستجوبين دون تعريف أو تحديد للفترة الزمنية. ومن المحتمل أنه لو تم طرح السؤال عام ١٩٨٩ لكان هناك مستوى أعلى من الردود الإيجابية المؤكدة عنها في العام ١٩٩٥.

و أخيراً، عندما سئل المستجوبون عما إذا كانوا يشعرون بأن المجتمع الفلسطيني "بحالة جيدة" ، فإن الإستجابة الكلية انقسمت إلى قسمين متساويين ... حيث وافق ٣٠٪ بشكل جلي بينما لم يوافق ٣٠٪.

ومن الملفت للنظر في نمط الاستجابة لهذا السؤال حقيقة أن الإستجابات الإيجابية هي بصفة عامة أقل من الإستجابات السلبية بصفة عامة، حيث يوافق تماماً ٣٥٪ ولمدى بعيد على أن المجتمع الفلسطيني " بحالة جيدة"، فيما أعرب ٦٠٪ عن عدم موافقتهم تماماً أو عدم موافقتهم إلى حد ما على أن المجتمع الفلسطيني بحالة جيدة. وحافظ الغزيون على معدل أعلى بنسبة ١٠٪ من الإجابات السلبية على هذا السؤال عن سكان الضفة الغربية.

إن نظرة للإنتفاضة، منذ نيسان ١٩٩٥، تجابه الإنتفاضة بتقييم سلبي من قبل المستجوبين، سواء بالنسبة لإنجازاتها أو للمشاكل الداخلية التي عمقتها داخل المجتمع. فبينما أفاد أكثر من ثلث المستجوبين بأنهم عانوا مباشرة من الإحتلال أثناء الإنتفاضة، فإن اقل من ربع المستجوبين أكدوا أنهم كانوا من نشطاء الإنتفاضة. إن التقييم الشامل لصحة المجتمع هو في الغالب سلبي. والغزيون بصفة عامة يعبرون عن تقييم سلبي أكبر لكل من الإنتفاضة وحالة المجتمع بالنسبة لتقييم سكان الضفة الغربية.

Digitized by Birzeit University Library

## القضايا العالقة المرتبطة بتداعي الانتفاضة

تحاول أربعة أقسام من هذا البحث الميداني قياس الإهتمام الذي يوليه المستجوبون لعدد من القضايا الإجتماعية ، السياسية، والخلقية ( الأقسام ٣-٦) . وكل قسم يطرح على المستجوبين أكثر من عشرين قضية ويسأل ما إذا كانوا يعتقدون أن هذه القضايا مهمة أم لا، أو بالعكس من ذلك فيما إذا كانوا يتفقون أم لا مع موقف معين.

ومن بين إحدى وعشرين مشكلة اجتماعية حادة في المجتمع صنف المستجوبون ستة منها باعتبارها "أكثر إلحاحاً" (٤) .

| مشكلة اجتماعية حادة | الضفة الغربية | غزة | المجموع |
|---|---|---|---|
| الإبتعاد عن الدين | ٦٦٪ | ٧٨٪ | ٧١٪ |
| البطالة عن العمل | ٦٥٪ | ٧٧٪ | ٧٠٪ |
| العنف الداخلي | ٦٤٪ | ٧٤٪ | ٦٨٪ |
| إهمال الأطباء | ٦٣٪ | ٧٣٪ | ٦٧٪ |
| المخدرات | ٦١٪ | ٦٩٪ | ٦٤٪ |
| انحراف الأحداث | ٥٨٪ | ٦٨٪ | ٦٢٪ |

وبمقارنة هذه القضايا مع غيرها فإن ٣٢٪ من المستجوبين قد صنفوها باعتبارها هامة جداً ، بينما كانت نسبة مرتبة الفقر ٥٩٪ ، السرقة ٥٣٪ وضائقة السكن ٥٧٪ والإحتيال التجاري ٥٢٪ ... الخ.

إن اثنتين من المشاكل ذات الأولوية المذكورة أعلاه تعود بوضوح إلى الفترة الأخيرة للإنتفاضة وهما العنف الداخلي وانحراف الأحداث. وقد يشير " العنف الداخلي " إلى النزاعات الفئوية التي ميزت فترة مغايرة ، وكان أكثرها دراميةَ الصدامات بين فتح و حماس في غزة في صيف عام ١٩٩٤، ويحتمل أيضاً أنها تلمح إلى النزاعات و الأحكام العرفية من قبل الشبان الملثمين و القوى الضاربة على السكان . وفي هذا السياق، فإن انحراف الأحداث يعود على الأرجح إلى اضمحلال النظام بين الأجيال الذي كان جزءاً من الإنتفاضة، ولهذا بعدان في الإنتفاضة ، أحدهما عن السلطة السياسية والإجتماعية، والثاني عن سلطة الأبوين. فمن جهة كان هناك إحساس بأن حكام المجتمع أصبحوا من الشبان الذكور.. الذين كان ينقصهم التنظيم السياسي و النضوج في السنوات الأخيرة للإنتفاضة . والقضية الثانية هي الأطفال الذكور الذين رفضوا سلطة الأبوين وسلطة

Digitized by Birzeit University Library

المدرسة و تسكعوا في الشوارع. وكان هناك إحساس واضح بأن الشباب عندما يضعون القناع ويتم تحنيدهم يصبحون مهابين و خارجين عن السيطرة، وأن الأطفال أبطال الحجارة لم يفقدوا طفولتهم فحسب، بل أصبحوا مشكلة اجتماعية وينقصهم التنظيم و التعليم و السلطة.

لا تنتسب مشكلتي البطالة وإهمال الطبيب بشكل مباشر للفترة الأخيرة من الإنتفاضة، ولكن مع ذلك فقد بدأتا تبرزان خلال تلك الفترة . لقد بدأ تحديد تصاريح العمل في إسرائيل مبكراً في غزة عام ١٩٨٩ مع استعمال البطاقات الممغنطة للعمال.. ولكن كان للإضرابات أيضاً اثر قوي في المنطقتين. ومع حرب الخليج، فإن " الإغلاق" بدأ يؤثر بوضوح على العمال في كلا المنطقتين .. عندما كان نظام التصاريح مقلصاً جداً . أما مشكلة إهمال الطبيب أو قلة التسهيلات الطبية والمعالجة المسؤولة فهي قضية سابقة للانتفاضة، ولكن ربما أصبحت أكثر إلحاحا مع ارتفاع عدد الجرحى و حاجتهم إلى رعاية طبية متخصصة.

أما قضايا الدين والمخدرات فسوف تبحث لاحقاً في الورقة و لكنها على الأرجح استجابات لقيم أكبر مستقلة عن هذا السياق.

## تأثير الإهتمامات العالقة للإنتفاضة على القضايا الأخرى

يمكن ملاحظة التأثير السلبي المتواصل للإنتفاضة من أنماط الإستجابات في نواحي أخرى في استبيان البحث. وأحد الأنماط السائدة التي ظهرت هي أولوية الأمن الشخصي على القضايا المرتبطة بالحرية. كما أن الرغبة في أحد أشكال الحكم العادل تسبق قضايا متعلقة بالتمثيل الديمقراطي. بينما يعتبر الانتعاش الإقتصادي كأحد الأولويات المستمرة خلال معظم نواحي البحث الميداني. ومع ذلك فهو يحتل مرتبة عالية مثل قضايا القانون و النظام بمفهومها الأكثر محافظة.

ومن بين تسعة عشر قضية اجتماعية هامة، اختار المستجوبون القضايا الخمسة التالية في قمة الأولويات [٥] .

Digitized by Birzeit University Library

| قضايا ذات أولوية | الضفة الغربية | غزة | المجموع |
|---|---|---|---|
| الحاجة لإعلاء كلمة الله | ٧٧٪ | ٨٥٪ | ٨٠٪ |
| ايجاد فرص عمل / مستوى المعيشة | ٦٥٪ | ٧٥٪ | ٦٩٪ |
| الأمن و النظام | ٦٤٪ | ٦٩٪ | ٦٦٪ |
| المساواة أمام القانون | ٦٣٪ | ٧٣٪ | ٦٧٪ |
| التعليم العالي المجاني | ٦١٪ | ٦٩٪ | ٦٤٪ |
| المؤهلات | ٦١٪ | ٦٧٪ | ٦٣٪ |
| التخلص من النفايات | ٥٧٪ | ٧٠٪ | ٦١٪ |

وخلافاً لشدة وقوة الإحساس بالقضايا المذكورة أعلاه، فقد سجلت قضايا التعددية، و حرية الصحافة، و حقوق الأقليات ، وتمثيل المسيحيين في المجلس (التشريعي) نسبة ٤٠٪ و أقل بالنسبة لأهميتها. كما سجلت قضايا المساواة ، والمحاسبية، والقدرة على انتقاد السلطة الفلسطينية، والانتخابات النزيهة والتعددية في انتخاب المجلس ٥٠٪ وأقل من حيث مستوى الأهمية.

إن القضيتين البارزتين المرتبطتين بالإنتفاضة هما قضيتا الأمن والنظام، والمساواة أمام القانون . وإنّ التوق إلى الأمن و إلى نظام قضائي موضوعي وغير متحيز يرتبط بوضوح بالقضايا المنبثقة عن الإحتلال (الإسرائيلي) والتي تفاقمت أثناء الإنتفاضة. والنظام هنا هو نقيض الفوضى و انعدام القانون. أما المساواة أمام القانون فربما تمثل نقداً ضمنياً للأساليب غير الرسمية في حل النزاعات التي كانت متبعة خلال الإنتفاضة. وهذه القضايا يحس بها الغزيون بقوة أكبر من سكان الضفة الغربية، وخصوصاً المساواة أمام القانون التي سجلت ارتفاعا بنسبة ١٠٪ في غزة. وبينما يعتبر الفرق بين الذكور و الإناث هامشيا تجاه القضيتين، فإن استجابات الذكور أعلى بنسبة ٨٪ بالنسبة لقضية الأمن وسيادة القانون . وحول الفروقات بالنسبة لفئات العمر، يميل كبار السن إلى التعبير عن مشاعر أقوى من صغار السن نحو هذه القضايا، مع أن الفروقات هامشية.

يرتبط الإهتمام بمعاقبة العملاء على جرائمهم بالرغبة في الأمن والنظام. وهذه القضية أيضا ذات أولوية عالية وتقع في ترتيبها ضمن أعلى ثلاث قضايا من بين ٢٤ قضية اجتماعية سياسية واردة في نواحي أخرى من البحث الميداني [٦] . يوافق ٦٣٪ من المستجوبين بشدة على معاقبة العملاء ، وإن مستوى التأييد العام لهذه القضية متشابه في

Digitized by Birzeit University Library

كل من غزة والضفة الغربية مع أن مستوى دعم النساء الغزيّات لهذه القضية أعلى ، ٦٩٪ منهن مقابل ٥٩٪ من الرجال. وللمقارنة فإن نسبة (٦٣٪) نساء ، و ٦٥٪ رجال في الضفة الغربية يؤيدون معاقبة العملاء. وإجمالا، و كنتيجة عامة لانهيار السلطتين الإجتماعية والسياسية في نهاية الإنتفاضة، تولدت لدى السكان رغبة قوية جدا في سيادة القانون والنظام والأمن العام عام ١٩٩٥. كما أن هذه القضية تحتل اهتماما أكبر مصحوبة مع الإنتعاش الإقتصادي ، وتحتل الأسبقية على قضايا الحرية و الديمقراطية . يضاف إلى ذلك المطالبة بتقديم العملاء ليمثلوا أمام العدالة باعتبارهم مسؤولين عن معاناة المجتمع.

## التبعات السياسية لأولويات ما بعد الإنتفاضة

### إنحسار الإلتزام نحو الحركة السياسية التقليدية

وإلى هنا، فإن تنميط الإستجابات في هذا البحث الميداني تظهر نواحي ثلاثة في موضوع التركيز أو التأكيد : الإهتمام العالي بالقانون والنظام والأمن، والإهتمام العالي بقضايا "الخبز و الزبدة" مثل فرص العمل، التعليم العالي والإنتعاش الإقتصادي بشكل عام، و أخيراً، الإهتمام العالي بمجموعة غير محددة من القيم الإسلامية. وبالمقابل، فإن قضايا الحكم الديموقراطي، والتعددية، ومكونات المجتمع المدني التقدمي ( حقوق المرأة، وحقوق الأقليات) كان ترتيبها منخفضاً من حيث الأولوية.

وعلى المستوى السياسي، هناك دلائل على الإبتعاد عن الزعامة السياسية الوطنية والإسلامية التقليدية. وبينما لازال الإنتماء بين السكان لعدد متنوع و (محدود) من التنظيمات عالياً، يبدو أن مستوى الإلتزام لهذه التنظيمات قد انحسر. وعند مقارنة استجابات الأفراد الذين أفادوا أنهم نشيطون سياسياً في عام ١٩٩٥، يتضح حدوث إبتعاد واضح عن التعبئة (تسريح) . وبينما ٢٢٪ من المجموع الكلي للسكان أفادوا بأنهم كانوا نشطاء في الإنتفاضة، فإن ١٢٪ فقط أفادوا أنهم نشيطون سياسياً عام ١٩٩٥.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية
Digitized by Birzeit University Library

| فئات العمر | الضفة الغربية | | غزّة | |
|---|---|---|---|---|
| | نشيط انتفاضة | نشيط ١٩٩٥ | نشيط انتفاضة | نشيط ١٩٩٥ |
| ١٨-٢٢ | ٢٢٪ | ١١٪ | ٢٤٪ | ١١٪ |
| ٢٣-٢٦ | ٢٩٪ | ١٣٪ | ٢٣٪ | ١٥٪ |
| ٢٧-٣٠ | ١٩٪ | ١٠٪ | ٣٠٪ | ٦٪ |
| ٣١-٣٥ | ٩٪ | ٩٪ | ٢٣٪ | ١٩٪ |
| ٣٦-٤٢ | ١٨٪ | ١٥٪ | ٢٥٪ | ١٤٪ |
| ٤٣-٥٠ | ٢١٪ | ١٧٪ | ٤٨٪ | ٦٪ |
| ٥+ | ١١٪ | ٩٪ | ٢٨٪ | ٢٠٪ |
| المجموع | ١٩٪ | ١٢٪ | ٢٧٪ | ١٢٪ |

في كل فئات الأعمار تقريباً في كل الضفة الغربية و غزة، هناك هبوط في النشاط بنسبة ٥٠٪ تقريباً عام ١٩٩٥. وهناك أيضاً نزعة طفيفة بأن تأخذ فئات الأعمار الكبيرة مكان الأجيال الصغيرة للإنتفاضة في المجال السياسي عام ١٩٩٥ حيث أن أكثر مجموعات الأعمار في النشاط السياسي هي فئة ٤٣-٥٠ سنة في الضفة الغربية وفوق ٥٠ سنة في غزّة. وربما أمكن تفسير هذا جزئيا بمحاولات السلطة إعادة النفوذ للمخاتير عام ١٩٩٥.

يتزامن مع عمليات ( التسريح)، أي انفكاك التعبئة، الإبتعاد عن التنظيمات والقيادات الوطنية التقليدية. ورغم أن اكثر من ٦٠٪ من المستجوبين واصلوا الإنتماء إلى التنظيمات الحزبية الوطنية والإسلامية، لم يترجم هذا إلى التزام نحو هذه التنظيمات على شكل قياديين أو مرشحين سياسيين. أفاد ١٨٪ من المستجوبين أنهم يؤيدون حماس أو الجهاد الإسلامي، و ٤٣٪ يؤيدون فتح، و ٨٪ يؤيدون التنظيمات اليسارية المختلفة، و ١٦٪ يؤيدون أفراداً مختلفين، و ١٥٪ ليس لهم أي انتماء خلال انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ . وتمت ترجمة هذا إلى وجود كتلة تقارب ٣٠٪ من المقترعين الذين ليس لهم انتماء لأي تنظيم معين.

وبينما أفادت غالبية المستجوبين (٦٩٪) أنهم واصلوا الإنتماء إلى أحد التنظيمات الوطنية أو الإسلامية فقد اعتبروا الإنتماء السياسي من أقل المعايير أهمية في اختيار المرشح السياسي لانتخابات المجلس التشريعي. وحسب الأهمية المتعلقة بمعايير اختيار المرشح للإنتخابات كان ترتيب الصف الأول تحت " مهم جداً" أن المؤهل العلمي حصل على

Digitized by Birzeit University Library

(٧٤٪)، يلي ذلك الخبرة القيادية والإدارية (٥٣٪) و المشاركة في الكفاح الوطني (٤٧٪). وفي الصف الثاني من الأهمية يأتي التدين (٣٨٪) ، و البرنامج الإنتخابي (٣٣٪) ، وأخيراً في الصف الأخير ( أي المعايير الأقل أهمية) يأتي الإقليم (١٦٪) و التنظيم السياسي ( ١٥٪) ، ثم الروابط العائلية (٧٪).

وعندما سئل المستجوبون عمّن هم مستعدون للتضحية من أجلهم، كان التنظيم السياسي أقلها مرتبة حيث أعرب ٢٨٪ عن استعدادهم للتضحية من أجله، وهو مستوى منخفض من الإلتزام و أقل من الإلتزام نحو الحمولة حيث أعرب (٣٧٪) من المستجوبين عن استعدادهم "دائماً" للتضحية من أجلها.

وبالإضافة إلى خسارة التأييد للتنظيمات، فهناك أيضاً مستوى منخفض من الثقة في المؤسسات الوطنية. فقد سجلت إتحادات العمال، و إتحادات المرأة، والصحافة المحلية، والمعارضة كلها مستوى منخفض جداً من ثقة السكان، حيث أعرب اقل من ١٢٪ من السكان عن ثقتهم الكبيرة بها. وكان ترتيب مستوى الجامعات عالياً حيث أعرب أكثر من ٣٠٪ عن ثقتهم بها، يليها لجان الزكاة حيث كانت نسبة الثقة بها ٢٣٪.

## البحث عن قِيَم بديلة وأشكال من القيادة السياسية

بماذا استُبدل فقدان الثّقة بالحركة الوطنية؟ وبنفس الأهميّة، هل الإبتعاد عن الحركة الوطنية هو إبتعاد أيضاً عن القومية الفلسطينية؟ إنّ المعدلات العالية للإستجابات الإيجابية نحو القضايا المرتبطة بالإسلام، قد توحي بأن التدين ربما ملأ الفراغ . ومن ناحية أخرى، فإذا كانت القيم الدينية مثل الممارسة الأخلاقية والمكانة الإجتماعية ذات مستوى عال، فإن التدين كسياسة والقادة المتدينين كسياسيين ذات ترتيب منخفض.

وحسب مفهوم ممارسة الشعائر الدينية فإن (٤٣٪) من السكان يعتبرون أنفسهم بدون شك " متدينون" ، وأن أكثر من (٤٧٪) من المستجوبين في غزّة و (٤٠٪) من المستجوبين في الضفة يؤكدون تدينهم. وتأكيد التديّن أعلى بين النساء : حيث أنّ (٥٥٪) من النساء الغزيات و (٣٩٪) من الرجال، و (٤٦٪) من النساء في الضفة الغربية مقابل (٣٤٪) من الرجال يصنفون أنفسهم كمتدينين بدون أدنى شك.

Digitized by Birzeit University Library

مُتَدَيّنون (مُواظبون)

| فئات العمر | الضفة الغربية | | | غزّة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع |
| ١٨-٢٢ | ٣٨٪ | ٤٣٪ | ٤١٪ | ٣٨٪ | ٣٨٪ | ٣٨٪ |
| ٢٣-٢٦ | ٢٧٪ | ٣٨٪ | ٣٣٪ | ٣٦٪ | ٥٨٪ | ٤٧٪ |
| ٢٧-٣٠ | ٢٤٪ | ٣٩٪ | ٣٤٪ | ٣٠٪ | ٥٧٪ | ٤٢٪ |
| ٣١-٣٥ | ١٤٪ | ٤٨٪ | ٣٥٪ | ٣٧٪ | ٦٣٪ | ٥٠٪ |
| ٣٦-٤٢ | ٣٧٪ | ٤٩٪ | ٤٣٪ | ٣٥٪ | ٧٣٪ | ٥٥٪ |
| ٤٣-٥٠ | ٢٨٪ | ٥٣٪ | ٣٨٪ | ٥٧٪ | ٥٧٪ | ٥٧٪ |
| +٥١ | ٦٠٪ | ٧١٪ | ٥٩٪ | ٦٧٪ | ٥٧٪ | ٦٤٪ |
| المجموع | ٣٤٪ | ٤٦٪ | ٤٠٪ | ٣٩٪ | ٥٥٪ | ٥٥٪ |

ومن الواضح، أنّ النساء عامةً في كل الضفة الغربية و غزّة يعبرون عن مشاعر دينية أعلى من الرجال. وكذلك، فإن فئة العمر الأكبر سناً (٥١+) تعبر بصفة عامة عن أعلى مستوى من التدين بين الذكور والإناث في أي من فئات العمر . ومن بين الذكور في الضفة الغربية ( وهم الأقل تديناً بين الذكور والإناث في المنطقتين) فإن الفئة الأصغر سناً (١٨-٢٢) لها أعلى مستوى من التدين. وبالمثل، فإن فئة الأعمار الصغرى لدى النساء في الضفة الغربية تعبر عن مشاعر دينية عالية مثل فئة النساء فوق سن ٣٠. أما نمط التدين بين الرجال في غزّة فيظهر معدلاً منتظماً من التدين بين جميع فئات الأعمار حتى تلك فوق سن ٤٢ حيث تزداد بشكلٍ ملموس. كما يختلف نمط التديّن ثانية بين النساء في غزّة ، حيث الأصغر سناً أقل تديناً بينما فئات الأعمار ٣٦-٤٢ أكثر تديناً . ويظهر الجدول أنّ درجة الإحساس الديني مسألة معقدة .. وهي تتأثر بشكل مختلف بالنسبة للجنس والعمر والإقليم. وحسب حجم العينات المختلفة فليس من الممكن عمل تحليلات أعمق عن سبب وجود هذه الأنماط المختلفة بين المجموعات المختلفة، ويكفي القول بأن التدين ( أو شدة الإحساس بالدين) ليس ظاهرة غير متغيرة أو محصورة كلياً ( أو أنه غير موجود عام ١٩٩٥) .

يبدو أن هناك أيضاً تمايزاً واضحاً بين القيم الدينية المطلقة وبين الحركات والقيادات الدينية السياسية (الصلبة) العاملة. و يكتسب الدين كقيمة اجتماعية ايجابية وانموذج سياسي معياري مطلق تأييداً كبيراً .ولا ينطبق هذا على القيادات والفئات الدينية السياسية على الصعيد الفلسطيني. إنّ أعلى مستويات الإحساس الديني يرتبط بقيمته الإجتماعية الإيجابية معبراً عنه بنسبة المستجوبين العالية الذين يوافقون بشدة على الحاجة إلى إعلا

Digitized by Birzeit University Library

كلمة الله، أو النظر إلى الإبتعاد عن الدين كمشكلة هامة جداً. و الدور الثاني للدين، كنموذج سياسي معياري مطلق، يحظى بدعم أقل ، مع أنه ما زال عاليا جداً كما يعبّر عنه من عدد من المستجوبين الراغبين بالتضحية من أجل الأمة الإسلامية أو أولئك الذين يؤيدون فكرة أن " الإسلام هو الحل" .

| دور الدين في المجتمع والسياسة | الضفة الغربية | غزة | المجموع |
|---|---|---|---|
| الحاجة لإعلاء كلمة الله (موافق جداً) | ٧٧٪ | ٨٥٪ | ٨٠٪ |
| الإبتعاد عن الدين ( مشكله هامة جداً) | ٦٦٪ | ٧٨٪ | ٧١٪ |
| الرغبة في دفع أغلى ثمن للأمة الإسلامية(دائماً) | ٥٥٪ | ٦٠٪ | ٥٧٪ |
| الإسلام هو الحل ( نعم) | ٦٦٪ | ٦٦٪ | ٦٦٪ |
| أنا أؤيد الأحزاب السياسية الإسلامية ( ينطبق) | ٣٧٪ | ٣١٪ | ٣٥٪ |
| دور رجال الدين في السياسة(هام جداً) | ٢٩٪ | ٣٤٪ | ٣١٪ |
| تدين المرشح (هام جداً ) للحملة الإنتخابية | ٣٧٪ | ٤١٪ | ٣٨٪ |

مع ذلك ، فبينما يقدر المستجوبون الدين كقيمة سامية بالمعنى الأخلاقي والتجريدي، فإن التأييد اقل بكثير للقيادات والأحزاب السياسية الدينية. إنّ التأييد للأحزاب السياسية الإسلامية وتأييد رجال الدين في السياسة وأهمية التدين (كمعيار) للمرشحين السياسيين منخفض بشكل ملموس بالنسبة إلى دعم الدين كقيمة مثالية ومعيارية.

إنّ أعداد المستجوبين الغزيين الأقل من مثيلها في الضفة الغربية دليل على أن الخوف (عقب مقتل تسعة فلسطينيين خارج مسجد فلسطين في غزة أواخر عام ١٩٩٤) ، على الأرجح قد حمل الغزيين على التقليل من دعمهم للإسلام السياسي. رغم هذا، فمن الواضح عموماً أن القيادة والحركة الإسلامية في عام ١٩٩٥ لم تكن بديلا متناميا للحركة الوطنية ، بل كانت ضحية الاغتراب عن الحركة الوطنية التقليدية و قياداتها.

وبينما تضاءل التأييد للحركة الوطنية ، فإن البحث الميداني يظهر أن القومية الفلسطينية بقيت قوية و شكلت أساسا سياسيا قوياً. ورغم الخوف المتوقع أن يتحرك الولاء " للعشيرة أو الحمولة" لملء الفراغ الشاغر محل التنظيمات الحزبية، فقد أظهرت نتائج البحث الميداني أن العائلة المباشرة كانت هي الأكثر أهمية، ولكن دعم الحمولة أو الإنتماء لها كان ضعيفا جداً . إنّ الغالبية العظمى من المستجوبين (٩٣٪) ذكروا بأنهم

Digitized by Birzeit University Library

على استعداد لدفع أغلى ثمن من أجل عائلتهم . والمستوى الثاني للإلتزام كان للشعب الفلسطيني ، حيث أن (٥٩٪) مستعدون لبذل أغلى التضحيات من أجل الوطن، وكان مستوى الإلتزام لدى الغزيين أعلى ( ٦٤٪) مقارنة مع (٥٧٪) في الضفة الغربية. وخلافا لذلك فقد عبر ٣٧٪ من المستجوبين عن أعلى مستويات الإلتزام نحو الحمولة، و كان المستوى أعلى في غزة (٤١٪) عنه في الضفة الغربية (٣٤٪).

إن السياسة المتبادلة الوحيدة فيما يختص بالقيادة والحركة المنبثقة من نتائج البحث الميداني هي تكنوقراطية . ويمكن تخيل ذلك بمجموعة مجردة غير متبلورة من المحترفين ، القادة المؤهلين من ذوي الخبرات الذين سيكونون على الأرجح من الأكاديميين. وهذه النزعة واضحة جدا من أولويات المستجوبين نحو المؤهلات المحبذة في المرشحين للإنتخابات. والأولوية الأولى هي المؤهلات الأكاديمية التي اعتبرها (٧٤٪) من المستجوبين معياراً مهماً جدا في اختيار المرشح. ويلي ذلك الخبرة السابقة في القيادة والإدارة (٥٣٪)، وفي المقام الثالث التاريخ النضالي الوطني للمرشح( ٤٧٪) . وكما بينا سابقاً في هذا المقال فإن درجة تدين المرشح (٣٨٪) و الإنتماء السياسي (١٥٪) ، والروابط العائلية (٧٪) جميعها أقل أهمية بكثير كمعايير. ومع ذلك، فإن برنامج المرشح الإنتخابي يعلو قليلا في أهميته على هذه المجموعة الأخيرة من المعايير حيث (٣٣٪) من المستجوبين أفادوا بأنه مهم جداً. وفي مثال آخر في استبيان البحث الميداني فإن (٦٤٪) من المستجوبين "دائماً" لمسوا أنّ الأكاديميين والمفكرين يلعبون دوراً في المجتمع، وهو أعلى درجة ممكنة من التأييد.

إن دعم هذه المجموعة من التكنوقراطيين المتجردين ينسجم مع التركيز الذي يضعه المستجوبون على أنظمة الحكم التي تعطي فرصاً متكافئة ، وهو أمر منصف ويعتمد على المؤهلات كمعايير رئيسية للوصول إلى المناصب والوظائف السياسية. لقد اعتبرت المؤهلات هامة جداً كمعايير للتوظيف من قِبَل ٦٣٪ من المستجوبين (٦١٪ في الضفة الغربية و ٦٧٪ في غزة). وهذه هي احدى أقوى العبارات التي قيلت طيلة البحث الميداني عن كيف يجب أن تعمل السلطة . يضاف إلى هذا التأكيد العالي على المساواة أمام القانون ( المذكور آنفاً)، و المشاعر القوية التي عبر عنها تجاه انتشار "الواسطة" كمشكلة رئيسية (٥٧٪ في الضفة الغربية، ٧٠٪ في غزة).

Digitized by Birzeit University Library

## الإستنتاجات

إن خبرة السنوات الأخيرة للإنتفاضة كانت ماثلة في وعي وضمائر السكان في عام ١٩٩٥. وقد عبرت عن نفسها في الرغبة في جهاز يسوده النظام والقانون و الأمن . وأن الرغبة في التغلب على تجربة انعدام القانون، والخوف والفوضى تصدرت الأولوية أكبر من الرغبة في نظام حكم ديمقراطي. وبالمثل، فإن الأولوية الأولى لدى السكان كانت حول قضايا " الخبز والزبدة" وفي الانتعاش الإقتصادي والصحي (العمل ، التعلم، الصحة).

بينما اعتبرت المكونات الرئيسية للمجتمع المدني والحكم الديمقراطي (التعددية، حقوق الأقلية ، الصحافة والإنتخابات الحرة) ذات أولوية ثانوية ، فقد اعتبرت المساواة في الوصول (تكافؤ الفرص) المبنية على نظام عادل قضية مجتمع مدني في غاية الأهمية للسكان في تلك الفترة . واعتبرت قضايا المساواة أمام القانون والإعتماد على المؤهلات وانتهاء الواسطة قضايا ذات أولوية بالنسبة لنظام الحكم الذي يرغبون في العيش فيه.

وقد أظهر السكان علامات واضحة للإبتعاد عن التنظيمات التقليدية للحركة الوطنية (العلمانية منها و الدينية). واحدى نتائج هذا التوجه هي دعم مجموعة مجرّدة اجتماعية من المحترفين الذين لديهم بعض الخبرات الوطنية ولكن باهتمام اكبر بالمؤهلات الإدارية و الأكاديمية للقيادة المثالية. ونتيجة أخرى هي التمايز المتنامي بين القيم الدينية الاجتماعية والأطر المعيارية والدين في مظهر الحركات و القيادات السياسية . إنّ التأييد للشكل السابق للدين (القيم و الأطر المعيارية) بقي عالياً ، بينما التأييد للدور الآخر ( الدين السياسي) قد انحسر . وبالمثل فإن التأييد للقومية الفلسطينية (مميزة عن الحركة الوطنية) بقي عالياً.

Digitized by Birzeit University Library

## الهوامش

١- من أجل نقاش هو أكثر فائدة وتوسعا لهذا المفهوم حول تشكيل الدولة أنظر:

Philip Corrigan, "State Formation," in *Everyday Forms of State Formation; Revolution and the Negotiation of Rule in Modern Mexico* (Durham: Duke University Press, 1994).

٢- **المصدر السابق** ص ٩ .

٣- في هذه الفترة ناقشت شخصيات، مثل غازي أبي جياب والدكتور حيدر عبد الشافي، بشكل انتقادي ومن على صفحات جريدة **القدس** الموت الداخلي للانتفاضة مع التركيز على قضية قتل العملاء. وسلسلة مقالات لجماح مناصرة في **الطليعة** ١٩٩٢/١٩٩١ حاولت أيضاً التطرق إلى قضية عسكرة الانتفاضة في ظل هيمنة عصابات الشباب. وقبل ذلك ربما كانت حركة المرأة أول من طرح قضايا تتعلق بانهيار الانتفاضة. أنظر: Beisan Center for Research and Development. *The Intifada and Some Women's Social Issues* (Jerusalem 1990), Beisan . ربما يمكن أن نقرأ وبطريقة غير مباشرة أكثر التقسيمات جرأة للانتفاضة في: Yizhar Be'er and Saleh 'Abdel-Jawad, *Collaborators in the Occupied Territories: Human Rights Abuses and Violations*. Jerusalem: B'tselem, 1994.

٤- ترتكز أهمية هذه القضايا على حقيقة أن أكثر من ٦٠٪ من المستجوبين أفادوا "أنها قضايا هامة جداً".

٥- ومرة أخرى فإن الأهمية المعطاة لهذه القضايا ترتكز على حقيقة أن أكثر من ٦٠٪ من المستجوبين ادّعوا بأن هذه القضايا "هامة جدا"-وهذا هو أعلى مستوى من التوافق الممكن في سلسلة الاجابات.

٦- القضيتان الأخريتان اللتان حصلتا على ترتيب عال هما: أن على السلطة الفلسطينية توفير فرص عمل للجميع (٧١٪) ودعم حرية التعبير (٦١٪) . ومن المحتمل أن القضية الثانية هي استجابة مباشرة لحملة السلطة على الصحافة التي بدأت بمهاجمة جريدة **النهار** في خريف عام ١٩٩٤ .

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الرابع

# الفلسطينيون وإسرائيل

إياد البرغوثي

## أ- مقدمة

تاريخيا، لم يشكل الموقف الفلسطيني من إسرائيل مسألة قابلة للبحث أو للإخضاع لاستطلاعات الرأي العام. فالموقف من هذه الدولة استمر لعشرات السنين محسوما لدى الغالبية العظمى من الفلسطينيين. فمجرد التساؤل الذي قد يحمل إمكانية وجود موقف آخر من الدولة العبرية كان يمكنه أن يدخل صاحبه في دائرة المحظور وطنيا وشعبيا ورسميا.

في هذه المسألة، أي إمكانية اتخاذ مواقف مختلفة من دولة إسرائيل، كان لابد للموقف الرسمي أن يسبق الموقف الشعبي، بعد أن يكون الأول قد مهد لذلك شعبيا حتى لا تكون خطواته انسلاخا مؤلما عن الواقع، يصعب على النظام استيعاب رد الفعل الشعبي عليه. إن ضرورة بدء التغيير من أعلى، خاصة في الأمور السياسية المصيرية، هي سمة المجتمعات التي ما زالت بعيدة عن أن تكون ديمقراطية.

ولحساسية موضوع الموقف من إسرائيل بالنسبة للعرب والفلسطينيين خاصة، لم يكن بإمكان الأنظمة التطرق إلى ذلك الموضوع مباشرة، فكان موضوع السلام يعني التعاطي بشكل أو بآخر مع إسرائيل وبداية قبولها ليس فقط كأمر واقع بل وكقضية مشروعة وكجزء لا يتجزأ من المنطقة.

ابتدأ التمهيد الرسمي العربي للقبول بإسرائيل بالترويج لعملية السلام منذ بداية السبعينيات. بالنسبة للفلسطينيين، كانت الدعوة الأولى لإقامة دولة علمانية في فلسطين التاريخية تضم المسلمين واليهود والمسيحيين خطوة صغيرة باتجاه السلام ولكنها أكبر من ذلك باتجاه القبول بالتعايش مع اليهود ومن ثم إسرائيل، إلا أن طغيان الشعار القائل أن



Digitized by Birzeit University Library

الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين هي الكفاح المسلح "الطريق الوحيد للتحرير" قد طغى على إمكانية القبول بإسرائيل الكامنة فيما وراء سطور شعار الدولة العلمانية.

إن الطرح الفلسطيني بقيام دولة فلسطين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مثل الخطوة الأوضح والأكبر باتجاه القبول الفلسطيني بدولة إسرائيل، حيث امتد هذا الطرح الرسمي ليكون مقبولا من قبل كثير من التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، مثل فتح، والشيوعيين، والجبهة الديمقراطية، بالإضافة إلى الهيئات الرسمية لمنظمة التحرير، كالمجلس الوطني والكثير من الشخصيات الوطنية وجزء كبير من الرأي العام الفلسطيني.

استمر الوضع المتمثل بازدياد التقبل الشعبي بالوجود الإسرائيلي في تصاعد كمي إلى أن تغير كيفيا في مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١ والذي جلس فيه لأول مرة وفدان رسميان، فلسطيني وإسرائيلي، بصورة علنية على الأقل. واكتسبت مسألة النقاش حول التعايش مع إسرائيل أو إلى جانبها شرعية في الشارع الفلسطيني إلى أن جاء اتفاق أوسلو كأول اتفاق رسمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأصبح القبول بالتعايش مع الإسرائيليين ليس فقط مسألة مشروعة، بل ومطلوبة من قبل المؤسسة الرسمية الفلسطينية. لقد مثلت أوسلو تغيرا نوعيا بالنسبة للقبول الأخلاقي بإسرائيل، فبعد أن كان القابلون بوجود الدولة العبرية في الوسط السياسي وفي الشارع الفلسطيني "متهمين" (شعبيا على الأقل)، أصبح الرافضون لها بعد أوسلو هم "المتهمون".

ولكن القبول الفلسطيني الشعبي والحزبي (غير الرسمي) بإسرائيل لا يمثل خطا مستقيما تصاعديا باستمرار، حتى بعد أن أصبح القبول بها والتطبيع معها مطلبا رسميا فلسطينيا. فسير المفاوضات والممارسات الإسرائيلية ومدى الإنجازات والتراجعات في العملية السلمية تؤثر على الموقف من السلام وبالتالي من إسرائيل والتعايش معها. وكذلك، تؤثر على المواقف من ردود الفعل الفلسطينية تجاه الممارسات الإسرائيلية خاصة مسالة الموقف من المفاوضات والعمليات العسكرية التي تقوم بها فصائل المعارضة سواء كانت ضد الجيش الإسرائيلي أو المستوطنين أو الأهداف الإسرائيلية المدنية، وأينما كانت سواء في الضفة والقطاع أو في إسرائيل نفسها.

هذه هي القضايا التي ستقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء عليها في ضوء المواقف التي اتخذها أولئك الفلسطينيون الذين اشتركوا في الاستطلاعات التي قام بها مركز البحوث في نابلس. فالموقف من التعايش مع إسرائيل وإمكانية إيجاد سلام دائم معها والمواقف من العمليات المسلحة ضدها ستبحث في ضوء مختلف المتغيرات المتوفرة في الاستطلاعات،

Digitized by Birzeit University Library

كمكان السكن، وطبيعة ووضع الإقامة من حيث كون الشخص لاجئا أو غير ذلك، والعمر، والمهنة، والدخل، والجنس، والمستوى التعليمي، والاتجاه السياسي، والتدين.

## ب- المواقف من إسرائيل

إذا ما نظرنا إلى وجهة نظر الفلسطينيين -والعرب عامة- في إسرائيل، وقبل ذلك اليهود، خارج نطاق الاحتكاك اليومي مع الاحتلال وبعيدا عن الإقتداء بالقرار السياسي الرسمي، نجد أن هناك مصدرين متناقضين شكّلا تاريخيا أساسا للصورة النمطية التي شكّلها الفلسطينيون حول إسرائيل واليهود عامة.

المصدر الأول، هو الدين والتاريخ الإسلاميان اللذان تحدثا مطولا عن العلاقة التاريخية بين المسلمين عامة وبين اليهود في الدولة الإسلامية، حيث كانت تلك الصورة سلبية في معظمها. أما المصدر الثاني، فقد كان الإعلام الغربي الذي أعطى صورة إيجابية عن اليهود خاصة على إثر ما هو متعارف عليه من مواقف النازية من اليهود قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، وأعطى صورة إيجابية عن إسرائيل بعد إنشائها كدولة "متقدمة" و "ديمقراطية" ومتطورة تكنولوجيا.

بقي هذان المصدران المتناقضان وحيدين إلى أن تم إنشاء إسرائيل على الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ وما صاحب ذلك من آلام ومعاناة، فتراجعت الصورة النمطية التاريخية ليتقدم الواقع المعاش والاحتكاك اليومي بالاحتلال على الأيديولوجيا الكامنة في عمق الضمير. تكرس ذلك بعد الاحتلال للضفة والقطاع عام ١٩٦٧.

لقد أضبح الموقف العملي اليومي من إسرائيل، بما فيه من صراع وتقارب، ومن عمليات مسلحة ومحاولات سلمية، ومن انتفاضة جماهيرية شاملة وسكون نسبي، ومن انفراج اقتصادي إلى تجويع مستمر، أصبح هو المقرر سياسيا فيما يتعلق بوجهة نظر الشارع الفلسطيني في إسرائيل. وكان ذلك، أحيانا كثيرة، على حساب الموقف النظري الأيديولوجي والقيمي الذي أخذ ينحسر ليتمركز عند نواة ، تصغر باستمرار، من المثقفين "الأصوليين" -وليس المقصود هنا المتدينين فقط- إن جاز لنا أن نستخدم هذا التعبير ها هنا.

بعد البدء في التعاطي السياسي الرسمي مع إسرائيل، ابتدأ الاختلاف بين الموقف الشعبي والرسمي من إسرائيل. كان ذلك بعد زيارة الرئيس المصري، أنور السادات، للقدس وتتويج المحادثات المصرية-الإسرائيلية التي أعقبت ذلك باتفاقيات كامب ديفيد

Digitized by Birzeit University Library

عام ١٩٧٩، ثم أخذ ذلك منحى كبيرا بعد مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو والمفاوضات الجارية الآن بين العرب والفلسطينيين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.

قبل ذلك، كان التجانس بين الموقفين، الرسمي والشعبي، وكان التأثر المتبادل بينهما. فإسرائيل كانت حتى ذلك الحين بالنسبة للعرب الشيء الأسوأ والكابوس المفتعل والكيان المصطنع. كانت تمؤسس لهذا الموقف الظروف التي نشأت فيها الهوية الوطنية الفلسطينية، والآراء التي تبنتها الأحزاب والحركات السياسية العربية والفلسطينية أساسا تجاه إسرائيل، والتي كانت في مجملها تتفاعل مع إسرائيل كشيء يجب عدم القبول به بأي شكل من الأشكال.

شكلت مرحلة أوسلو جوهر التحول الواضح في الموقف الفلسطيني الذي آمن لفترة طويلة بالتناقض المطلق بين الوطنية الفلسطينية ووجود إسرائيل، لتصبح إمكانية التعايش بين الجانبين ممكنة، بل وربما ضرورية لدى البعض. فإذا لم يكن بالإمكان لكل من الوطنية الفلسطينية والوجود الإسرائيلي أن ينفي أحدهما الآخر، فإن الهدف من العملية السلمية هو إثبات أن وجود كل منها يعطي شرعية لوجود الآخر وضروري لوجوده.

إن أهم ما يميز الوطنية الفلسطينية أنها نشأت ليس فقط "كمشروع" ثقافي-مدني-عرقي كما يحصل مع أي شعب آخر في ظروف طبيعية، بل أيضا من خلال صراع الفلسطينيين الطويل مع إسرائيل وقبل ذلك الحركة الصهيونية. وإذا كانت هذه الوطنية الفلسطينية تشكل عاملا مهما في تحديد مواقف كثير من الفلسطينيين تجاه إسرائيل فهي بدورها خاضعة لمؤثرات أيديولوجية هي حصيلة التفاعل بين العروبة والإسلام والهوية الفلسطينية ذاتها، بالاضافة إلى تأثير النخبة الفلسطينية السياسية أولا والثقافية ثانيا في الدفع باتجاه الوطنية الفلسطينية أو بغير ذلك الاتجاه [١] .

خلال معظم هذا القرن سيطرت ثلاثة تيارات سياسية عريضة على الفضاء السياسي الفلسطيني، وهي القومية والإسلامية واليسارية. فبالنسبة للقوميين العرب بتياراتهم المختلفة، الناصريون والبعثيون والقوميون، أوجدت إسرائيل من قبل الدول الاستعمارية في قلب المجتمع العربي للحيلولة دون الوحدة العربية وإنشاء الدولة العربية القومية الواحدة. على هذا الأساس رفض القوميون العرب بكافة فصائلهم وجود دولة إسرائيل من الأساس. وينطبق هذا على البعثيين الفلسطينيين[٢] ، كما ينطبق على الناصريين الذين لم يشكلوا في فلسطين تنظيما خاصا في يوم الأيام، بل اقتصر ذلك على التيار الشعبي الذي أعجب بشخص عبد الناصر ومواقفه، وانحسروا بعد وفاته بشكل كبير.

Digitized by Birzeit University Library

أما القوميون العرب في فلسطين[٣] ، فقد تحول الجزء الأكبر منهم إلى التنظيمات الفلسطينية التي تبنت الماركسية -الجبهتين الشعبية والديمقراطية- واستمرت في رفضها لوجود دولة إسرائيل وفي رفع شعارات التحرير الكامل إلى أن تبنت الجبهة الديمقراطية في أواسط السبعينيات شعار إقامة الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة) قابلة بذلك ضمنيا بوجود الدولة العبرية[٤] .

أما اليسار الفلسطيني التقليدي -إذا ما استثنينا الجبهتين الشعبية والديمقراطية المنحدرتين من جذور قومية- فقد انحصر تاريخيا في الشيوعيين الفلسطينيين الذين عملوا بأسماء مختلفة وفي مواقع تنظيمية مختلفة . فالحزب الشيوعي الفلسطيني الذي نشأ في العشرينيات من هذا القرن ركز على ضرورة النضال الطبقي العمالي اليهودي- العربي ضد الانتداب البريطاني والرأسمالية اليهودية الصهيونية والرجعية الفلسطينية والعربية. وبعد انقسام هذا الحزب إثر دخول عناصر يهودية صهيونية فيه انقسم في أوائل الأربعينيات، حيث شكل الشيوعيون الفلسطينيون عصبة التحرر الوطني التي قبلت عام ١٩٤٧ بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب وإنشاء دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية.

لم يرفض الشيوعيون الفلسطينيون إسرائيل بعد قيامها من حيث الوجود ذاته بل رفضوها من حيث الجوهر كرأس حربة للمعسكر الإمبريالي في المنطقة العربية ضد المعسكر الاشتراكي وضد حركة التحرر الوطني العربية. وبعد عام ١٩٦٧ رفضوها كدولة محتلة. كان ذلك موقف الشيوعيين الفلسطينيين الذين انضموا للحزب الشيوعي الأردني أو الذين شكلوا الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة. وفي السبعينيات أصبح الشعار الذي تبناه الحزب الشيوعي الإسرائيلي، بعربه ويهوده، حول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ هو الشعار المتبنى من قبل معظم تيارات الحركة الشيوعية العربية[٥] .

بالنسبة لحركة التحرر الفلسطيني، وبالذات منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أكدت هذه الحركة على الصفات التي اتخذتها القومية العربية عامة من إسرائيل، حتى أن الكاتب فيصل الحوراني لفت النظر إلى أن مقدمة الميثاق القومي الفلسطيني الذي صيغ عام ١٩٦٤ قد خلت من أية إشارة لإسرائيل وذلك بسبب التعفف الذي كان سائدا آنذاك عن ذكر اسم إسرائيل والذي يعني عدم الاعتراف بشرعية قيامها، بالإضافة إلى الرغبة في تجاهل وجودها[٦] .

Digitized by Birzeit University Library

وفيما يخص الحركات الإسلامية، فإن إسرائيل واليهودية والصهيونية مسائل متطابقة إلى حد بعيد، فحين قيامها ارتكزت إسرائيل على "الرؤيا التوراتية" التي شدت يهوداً من شتى أنحاء العالم سواء في الشرق أو الغرب إلى أرض الميعاد، وأنها تحاكم العالم وتحكم على الأشياء من خلال هذه الرؤيا، وأن لعبة التفريق بين اليهودية والصهيونية هي لعبة اليهود أنفسهم ومدخلهم إلى كثير من المؤسسات كما أن لعبة اليمين واليسار هي من صناعتهم[٧] . المسلمون، حسب بعض المصادر الإسلامية، هم "الوحيدون الصادقون في عدائهم لليهود" والإسلام هو "عدو إسرائيل واليهود الحقيقي والتاريخي والحضاري" [٨] ، وحسب الإخوان المسلمين، فإن الصراع مع إسرائيل هو صراع يخوضه "الحق الذي يمثله المسلمون، والباطل الذي تمثله ملة الكفر، وفي مقدمتها يهود بني إسرائيل"[٩].

أما أنصار حركة الجهاد الإسلامي فيعتبرون إسرائيل تجمعا استيطانيا عدوانيا في مكان هام وحساس من الوطن الإسلامي يعطي للصراع كل أبعاده التاريخية والحضارية والعقائدية والفكرية، إضافة إلى الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية[١٠] .

لهذا السبب، فإن أنصار الحركة "يكنون احتراما لأي موقف كفاحي ضد إسرائيل والغرب" حيث لا تكمن خطورة إسرائيل في كونها احتلالا فقط، بل في كونها رأس حربة لمشروع التغريب الذي يمارس على الأمة الإسلامية، وهي، أي إسرائيل، ركيزة الهجمة الغربية وهي أداة استمرارها وتحقيق أفضل نتائجها. وأهم وسائل الهجمة الغربية يأتي من تدمير البعد الأيديولوجي للإنسان المسلم، وتعتبر محاولة تسريب الثقافة الإسرائيلية إلى أبناء الأمة الإسلامية داخل فلسطين وخارجها من أهم أدوات التغريب وتدمير البناء الإسلامي[١١] .

## جـ- الشارع الفلسطيني والعلاقة مع إسرائيل

يظهر مما تقدم أن هناك مسألتين هامتين لا يمكن استبعادهما في دراسة من هذا القبيل تتعلق بالمواقف الفلسطينية من إسرائيل والسلام معها، وهاتان المسألتان هما التاريخ والسياسة. فتاريخيا، تم البحث في الخطوات المتدرجة التي أدت إلى القبول النفسي والسياسي بإسرائيل ضمن "جرعات" توحي مسألة ترتيبها بكونها خطوات مدروسة سلفا، خاصة بعد أن اتجهت منظمة التحرير الفلسطينية نحو البحث عن حل سياسي للمشكلة الفلسطينية. وسياسيا، تم الحديث بإيجاز حول مواقف الاتجاهات السياسية المتواجدة تاريخيا على الساحة الفلسطينية، القومية والإسلامية واليسارية، فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية وطرق حلها وبالتالي موقفها من إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

لكن أهمية الخلفية التاريخية والسياسية للموضوع لا تنتقص من كون جوهر الدراسة الحالية يتعلق بالمواقف الآنية للشارع الفلسطيني من مسألة وجود الدولة العبرية والتعايش معها وإمكانية السلام في المنطقة وسبل المقاومة للاحتلال، ومدة خدمة هذه المقاومة للقضية الفلسطينية والصالح الفلسطيني.

## ١ – الفلسطينيون والتعايش مع إسرائيل

يتعلق هذا الموضوع بسؤالين متداخلين وإن كان كل منهما لا يؤكد دائما بالضرورة الموقف من الآخر كما يبدو من استطلاعات الرأي. هذان السؤالان يتعلقان بإمكانية التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإمكانية إقامة السلام الدائم بين الفلسطينيين والدولة الإسرائيلية.

فرغم الخطوات الكبيرة التي قطعها الفلسطينيون والعرب باتجاه إقامة علاقات سلمية مع إسرائيل، فإن الجزء الأكبر من المستطلعين (٧٠,٩٪) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال يستبعد، أو لا يتوقع، إمكانية التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كان ذلك بنسبة ٧٢,١٪ في قطاع غزة و ٧٠,٢٪ في الضفة الغربية، في حين اعتقد ٢٣,٢٪ في غزة و ٢٨٪ في الضفة الغربية بإمكانية التعايش بين الطرفين بشكل أو بآخر.

تجدر الإشارة هنا إلى التقارب الكبير في مواقف المستطلعين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حول معظم المسائل المطروحة في استطلاعات الرأي رغم الفوارق التاريخية والاختلاف في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، أو التي سادت، في كلتا المنطقتين. إن بعض الفروق البسيطة التي تظهر في آراء المستطلعين في كل من الضفة والقطاع إنما تتمثل عادة في كون المستطلعين في قطاع غزة إنما يميلون للتعامل بإيجابية أكثر مع عملية السلام.

فمن نتائج الاستطلاعات يتبين أن الغزيين أكثر قليلا ثقة بإمكانية وجود السلام من أولئك المستطلعين في الضفة الغربية: ذلك السلام المبني على انفصال سياسي للفلسطينيين، أي خلق كيان سياسي فلسطيني ذي سيادة بحيث يكون على علاقة وطيدة اقتصاديا مع إسرائيل. فكما تبين مما تقدم، كان توقع الغزيين أقل بعض الشيء للتعايش مع إسرائيل بينما كانوا أكثر توقعا للسلام أو لإمكانيته. لقد كانت نسبة أولئك الذين يتوقعون السلام في الضفة الغربية حوالي ٣٣٪، بينما في غزة بلغت تلك النسبة ٣٥٪. إن فهم البعض للتعايش لا يعني بالضرورة سلاما بل اندماجا مع الإسرائيليين، وهذا هو الذي يكمن غالبا وراء الاختلاف بين التعايش وتحقيق السلام.

Digitized by Birzeit University Library

مرة أخرى، لا داعي للمبالغة في الفرق بين آراء المستطلعين في كل من الضفة والقطاع في مسألة السلام، إذ يبدو أن متغيرات أخرى، سنتطرق إليها، تستحوذ على أهمية أكبر من الجغرافيا السياسية في التأثير على آراء المستطلعين، إلا أن للفروق البسيطة ما يبررها. فالمستطلعون في غزة أجابوا بأن معاناتهم المباشرة من الاحتلال (٦٠٪) كانت أكبر من أولئك الذين أجابوا بذلك في الضفة الغربية (٤٨٪). كما أن تأثير السلطة في غزة والتماثل مع مواقفها لابد وأن يترك بعض الأثر على المواقف من إسرائيل. فالذين اعتقدوا أن السلطة تعمل لصالح الأمة في الضفة الغربية حوالي ٧٥٪، في حين أن هؤلاء في قطاع غزة كانوا ٨٠٪.

وإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أن قطاع غزة اعتمد بنسبة أكبر من الضفة ولفترة طويلة على العمل في إسرائيل، بالإضافة إلى أن رؤية فوائد السلام من ناحية التقدم الاقتصادي في قطاع غزة هي أكثر من الضفة الغربية (٣٧٪ من المستطلعين في غزة و ٣٢٪ في الضفة تحدثوا عن التحسن في النشاط الاقتصادي بعد أوسلو بينما أدت الإغلاقات المتكررة للحدود إلى أن يجيب ٥٨٪ في غزة و ٣٦٪ في الضفة أن وضعهم الاقتصادي قد ساء بعد السلام)، فإننا قد نلمس إجابة للفروق البسيطة بين كل من الضفة والقطاع.

هذه الفروق بين الأوضاع في الضفة والقطاع لم تؤثر كثيرا على آراء المستطلعين في كلتا المنطقتين فيما يتعلق بالموقف من إسرائيل وعملية السلام، إذ يبدو أن متغيرات أخرى سيكون لها الدور الأكبر في تحديد المواقف حيال هذه المسائل التي سندرسها بالنسبة للفلسطينيين بصورة عامة أو في كل من الضفة والقطاع على حدة.

كان سكان المخيمات هم الأكثر تحفظا والأقل توقعا لإمكانية التعايش مع الإسرائيليين من زملائهم في القرى والمدن. ففي قطاع غزة أجاب حوالي ٧٪ من المستطلعين من سكان المخيمات أنهم يتوقعون إمكانية التعايش مقارنة بـ ١١٪ من المستطلعين في مدن القطاع. كما أجاب ٧٠٪ من سكان الريف أنهم لا يرون أية إمكانية للتعايش مقارنة بحوالي ٧٥٪ من سكان المخيمات.

ومن حيث توقع إمكانية السلام، نفى ٦٨٪ من مستطلعي المخيمات تلك الإمكانية، في حين كانت تلك النسبة ٦٠٪ في القرى و ٥٤٪ في المدينة، فيما أيد تلك الإمكانية، بشكل أو بآخر، ٣١٪ في المخيمات و ٣٥٪ في القرى و ٣٩٪ في المدن.

أما في الضفة الغربية، فقد كان سكان المخيمات أيضا هم أكثر المستطلعين استبعادا لإمكانية التعايش (٧٧٪)، يلي ذلك سكان الريف في الضفة (٧٢٪)، ثم سكان المدن. أما

Digitized by Birzeit University Library

الموقف من إمكانية السلام الدائم، فقد كانت الحصة الكبرى في استبعاد تلك الإمكانية من مستطلعي المخيمات (٧٣٪) في حين تقاربت إلى حد بعيد نسبة كل من مستطلعي القرى (٦١٪) والمدن (٦٢٪).

إن من الطبيعي أن يكون سكان المخيمات هم الأكثر تحفظا في رؤيتهم لإمكانية التعايش وفي إمكانية السلام الدائم في ظل ما جرى من اتفاقيات فلسطينية-إسرائيلية استثنت حتى الآن مشكلة اللاجئين التي هي جوهر القضية الفلسطينية ككل. أما بالنسبة لسكان المدن، فالكثير منهم من التجار الذين، كما سيتبين عند الحديث عن المهن والتعايش، قطعوا شوطا كبيرا في إيجاد علاقة مع السوق الإسرائيلي.

أما بالنسبة للموقف من التعايش وإمكانية السلام والعمر، فلم تكن هناك فروق جوهرية من حيث الفئات العمرية والتعايش إلا في فئتين بدا معهما الفرق واضحا. لقد أجاب ١٢٪ فقط من المستطلعين من الفئة العمرية ٢٧-٣٠ عاما في قطاع غزة أنهم يتوقعون تعايشا بشكل أو بآخر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في حين رأى ٤٠٪ من المستطلعين ممن أعمارهم بين ٤٣-٥٠ عاما ذلك. لقد رأى ٨٥٪ من الذين أعمارهم بين ٢٧-٣٠ عاما عدم توفر أية إمكانية للتعايش بين الجانبين في حين رأى ٥٤٪ من الذين أعمارهم بين ٤٣-٥٠ عاما عدم توفر تلك الإمكانية. الفئات العمرية الأخرى كانت مواقفها متقاربة، فلم يتوقع التعايش من الذين أعمارهم ١٨-٢٢ عاما ٧٤٪ ومن الفئة العمرية ٢٣-٢٦ عاما ٧٣٪، ومن الفئة العمرية ٣١-٣٥ عاما ٦٨٪ (نفس النسبة من الذين أعمارهم ضمن الفئة العمرية ٣٦-٤٢ عاما). ومن الطبيعي أن يكون كبار السن أكثر ميلا لتوقع التعايش والقبول به.

بالنسبة للضفة الغربية، كانت أكثر فئة عمرية تنظر سلبا إلى إمكانية التعايش تقع بين ٣١-٣٥ عاما (٧٦٪)، في حين كانت الفئة العمرية المقابلة تماما، أي التي تتوقع للتعايش أن يستمر، تقع بين ٤٣-٥٠ عاما.

أما بالنسبة لإمكانية السلام الدائم وعلاقة ذلك بعمر المستجوبين، فلم توجد هناك فروق جوهرية في الفئات العمرية المختلفة في هذا المجال أيضا. نستطيع فقط ملاحظة أن الفئة العمرية بين ٢٧-٣٠ عاما هي الأكثر توقعا لعدم إمكانية دوام السلام (٧٠٪ في قطاع غزة) بينما المعدل للفئات العمرية الأخرى حوالي ٦٠٪.

بالنسبة للضفة الغربية، كانت المواقف فيما يتعلق بعدم توقع السلام الدائم متقاربة أكثر من تلك التي كانت بالنسبة لقطاع غزة. لقد كان معدل توقع عدم إمكانية السلام

Digitized by Birzeit University Library

للفئات العمرية المختلفة في الضفة الغربية حوالي ٦٢٪، وكانت أكثر فئة ترفض تلك الإمكانية هي الفئة العمرية ٢٣-٢٦ عاما (٦٨٪)، وأقل فئة ترفضها هي الفئة العمرية ٣٦-٤٢ عاما (٥٥٪).

وعند الانتقال إلى التعليم وعلاقته بالتعايش والسلام، نجد أن هناك علاقة، ولكنها ليست نمطية، بذلك، حيث نجد أن فئات المتعلمين المختلفة تتقارب إلى حد بعيد في توقعها لإمكانية التعايش. فإذا كان معدل رفض التعايش بين فئات المتعلمين المختلفة في قطاع غزة يبلغ ٧٠٪، فإننا نجد أن نسبة الأميين الذين لا يتوقعون هذا التعايش تبلغ ٦٠٪، في حين نجد أن الحاصلين على التوجيهية هم الأكثر رفضا لذلك التعايش (٧٧٪).

لم يختلف الوضع في الضفة الغربية عن ذلك، ولكن لوحظ أن الحاصلين على الدراسات العليا هناك هم أكثر قبولا للتعايش بصورة واضحة (حوالي ٥٠٪).

للتعليم كذلك علاقة بالموقف من إمكانية السلام الدائم مع الإسرائيليين. فالأميون في قطاع غزة هم أكثر الفئات توقعا للسلام الدائم (٥٠٪) وأقلهم ثقة بعدم تلك الإمكانية (٤١٪)، بعكس الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) الذين استبعدوا إمكانية السلام الدائم بنسبة ٦٦٪. لقد كان واضحا فيما يتعلق بقطاع غزة أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما ازداد رفض المستجوبين لإمكانية السلام الدائم مع إسرائيل. فالذين درسوا حتى ٩ سنوات استبعدوا إمكانية السلام بنسبة ٥٤٪ والحاصلون على التوجيهية بنسبة ٥٩٪، في حين أجاب ٦٠٪ من الحاصلين على شهادة كليات المجتمع و ٨٦٪ من الحاصلين على الدراسات العليا بذلك. ويبدو أن الأكثر تعليما هم أكثر إدراكا لتعقيدات السلام وصعوبته.

كان المتعلمون في الضفة الغربية أكثر تحفظا إزاء مسألة السلام الدائم مع الإسرائيليين. فالأميون لا يتوقعون السلام بنسبة ٥٨٪، والذين تعلموا حتى ٩ سنوات بنسبة ٥٣٪، بينما ترتفع إلى ٦٣٪ لدى الحاصلين على التوجيهية، ثم إلى ٧٢٪ لدى الحاصلين على كليات المجتمع، و ٦٩٪ لدى الحاصلين على البكالوريوس، لتعاود الانخفاض إلى ٥٠٪ لدى الحاصلين على الماجستير والدكتوراه. بالطبع، تجب ملاحظة أن عدد أفراد الفئة الأخيرة في العينة قليل بالإضافة إلى كون هؤلاء يعملون عادة في مؤسسات قريبة من السلطة.

Digitized by Birzeit University Library

المتغير الآخر والذي له علاقة مباشرة بالتعليم هو المهنة، حيث يقرر مستوى التعليم طبيعة المهنة في كثير من الأحيان. ويبدو أن المهنة تؤثر بصورة واضحة على الموقف من التعايش مع إسرائيل وإمكانية السلام الدائم معها.

لقد كان المزارعون في قطاع غزة أكثر المستطلعين الذين لا يعتقدون بوجود أية إمكانية للتعايش مع إسرائيل (٨٤٪)، وقد كان لأساتذة الجامعات نفس الرأي بنفس النسبة، إلا أنه لكون نسبتهم في العينة قليلة فلن نعول على ذلك الكثير. يلي هؤلاء المزارعين العمال بنسبة ٨٢٪، ثم ربات البيوت بنسبة ٧٤٪. أما أقل الفئات رفضا لإمكانية التعايش في القطاع فهم العاطلون عن العمل الذين استبعدوا ذلك بنسبة ٦٧٪، ثم التجار بنسبة ٦٩٪. لقد رأى ١٧٪ من المزارعين و ١٨٪ من العمال أن هناك إمكانية للتعايش الفلسطيني-الإسرائيلي، بينما رأى ٢٧,٥٪ من التجار ذلك، حيث كان من بينهم ٢٤٪ رأوا ذلك بدون أي تحفظ، بينما رأت الفئات الأخرى ذلك بنسبة كبيرة من التحفظ.

وفي الضفة الغربية شكلت العلاقة بين المهنة وإمكانية التعايش مع الإسرائيليين مسألة ملفتة للنظر أيضا. فإذا كان العاملون في الزراعة في الضفة قد شكلوا فئة بسيطة من العينة (أعلن ١٠٪ فقط من المشاركين العاملين في الزراعة في الضفة الغربية إمكانية التعايش في حين استبعدها ٧٥٪ منهم) فإن التجار كانوا أكثر فئة تتوقع التعايش (٢٢٪) بينما استبعده ٦٨٪ منهم.

إن من الطبيعي أن يكون المزارعون الفلسطينيون في الضفة والقطاع، ورغم صغر العينة الممثلة لهم، من أقل الفئات الاجتماعية ميلا للتعايش مع إسرائيل لأنهم في واقع الأمر أقل الفئات تعايشا مع إسرائيل منذ الاحتلال عام ١٩٦٧، كونهم أكثر الفئات تضررا من الاحتلال نتيجة المصادرات الواسعة للأراضي وإقامة المستوطنات وهم الذين لم تغير الأوضاع السياسية الجديدة إثر عملية السلام كثيرا من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

كما أنه من الطبيعي أيضا أن يكون التجار أقل الفئات رفضا للتعايش أو عدم توقعه، حيث ابتدأت العلاقة بين التجار الإسرائيليين والفلسطينيين منذ الأيام الأولى للاحتلال واستمرت دون انقطاع طوال فترة الاحتلال بما فيها سنوات الانتفاضة التي قننت التعامل مع الإسرائيليين بصورة كبيرة. ويشكل التجار الفلسطينيون بطبيعتهم، ونتيجة لعدم وجود برجوازية فلسطينية منتجة، شريحة كومبرادورية للبضائع الإسرائيلية أو لتلك المستوردة من

Digitized by Birzeit University Library

خلال إسرائيل. وبالتالي، لم يكن أمام هذه الفئة من مفر سوى إبقاء الخطوط مع الإسرائيليين مفتوحة.

أما من حيث توقع إمكانية إيجاد السلام الدائم في المنطقة، فقد كان عمال قطاع غزة هم الأكثر إجابة بالنفي لتلك الإمكانية (٨٦٪) يليهم المزارعون (٨٣٪). أما الفئات التي كانت تتوقع إمكانية السلام بصورة أكبر فهم المتقاعدون الذين أجابوا بالنفي لتلك الإمكانية بنسبة ٢٥٪ فقط، وربات البيوت (٥٠٪)، يليهم العاطلون عن العمل (٥٦٪) والتجار (٦٢٪) والموظفون (٦٤٪).

كان الوضع يختلف في الضفة الغربية من حيث العلاقة بين المهنة وإمكانية السلام. فيلاحظ أن فئة الموظفين في الضفة الغربية كانت الأكثر عدداً في عدم توقعها لدوام السلام (٧٢٪) بعكس القطاع، يليها الطلبة (٦٩٪)، بينما الفئات الأقل توقعا لعدم دوام السلام كانت متشابهة مع تلك التي في القطاع. فكانت نسبة ربات البيوت ٥٥٪ تليها التجار (٦٢٪). ويبدو أن دور التعليم في الضفة أثر على فئة الموظفين هناك والذين هم بطبيعتهم فئة متعلمة.

تجدر الإشارة إلى أنه لم توجد فروق جوهرية بين فئات الدخل المختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث توقعهم لإمكانية التعايش مع الإسرائيليين، وكذلك من حيث توقعهم لإمكانية السلام الدائم، رغم ملاحظة أن ذوي الدخل الأعلى في قطاع غزة هم الأكثر توقعا لإمكانية السلام الدائم. فقد أجاب ٤٤٪ من ذوي الدخل الأعلى بأن السلام غير ممكن، أما ذوي الدخل المتوسط فقد أجاب ٧٥٪ منهم بأن السلام غير ممكن. وبالنسبة لذوي الدخل الأدنى، فقد أجاب بذلك ٥٨٪. وفي الضفة الغربية لم تكن هناك فروقات ملحوظة بهذا الشكل.

وعند دراسة الحالة الاجتماعية (متزوج أو غير متزوج) وعلاقتها بالتعايش والسلام، لم يبد ذلك الفرق الكبير بين المتزوج وغير المتزوج في هذا المجال. أما بالنسبة لعلاقة هذا الموضوع بتوقع السلام الدائم، فقد كان التقارب كبيرا أيضا في مواقف الطرفين، الأعزب والمتزوج، وإن كان غير المتزوجين يستبعدون إمكانية دوام السلام بنسبة أكبر قليلا (٦٢٪ لغير المتزوجين و٦٠٪ للمتزوجين في قطاع غزة و ٦٤٪ لغير المتزوجين و ٦١٪ للمتزوجين في الضفة الغربية).

بيد أن الجنس لم يؤثر في الرأي من التعايش مع إسرائيل. فهناك ٢٦٪ من الرجال ومثلهم من النساء في كل من الضفة والقطاع اعتقدوا بإمكانية التعايش، أما من حيث

Digitized by Birzeit University Library

توقع إمكانية السلام، فإن النساء يتوقعن ذلك أكثر من الرجال (٤٠٪ من النساء، و ٣١٪ من الرجال) في حين استبعد ذلك ٦٥٪ من الرجال و ٥٥٪ من النساء.

على أية حال، يبدو أن الاتجاه السياسي يلعب الدور الأكبر في تحديد آراء العينة المستجوبة. وكما هو متوقع، فإن أنصار الاتجاهات السياسية الرافضة للعملية السياسية الجارية الآن هم الأكثر استبعادا لإمكانية التعايش، بينما أنصار الاتجاهات المؤيدة للعملية السلمية هم الأقل استبعادا لذلك.

لقد أجاب ٨٦٪ من اليساريين المستقلين بأنهم لا يتوقعون التعايش، ومثلهم كانت نسبة إجابة الإسلاميين المستقلين، في حين أن ٥٩٪ من الوطنيين المستقلين لا يتوقعون ذلك. وهناك ٨٣٪ من أنصار حماس و ٨١٪ من أنصار الجهاد الإسلامي و ٨٠٪ من أنصار الجبهة الشعبية و ٨٥٪ من أنصار الجبهة الديمقراطية يرون عدم إمكانية التعايش مع إسرائيل. في حين أن ٦٥٪ من أنصار فتح و ٧٢٪ من أنصار حزب الشعب و ٤٦٪ من أنصار فدا يرون ذلك.

كانت النتيجة متشابهة إلى حد بعيد عند النظر إلى الاتجاه السياسي والرأي في إمكانية السلام الدائم. فأنصار المعارضة استبعدوا إمكانية السلام (٧٣٪ من أنصار حماس، ٧٩٪ من أنصار الجهاد، و ٧٤٪ من أنصار الجبهة الشعبية و ٩٢٪ من أنصار الديمقراطية -العينة قليلة هنا- و ٦٤٪ من أنصار حزب الشعب).

وهناك ٤٩٪ من أنصار فتح شككوا في إمكانية السلام مقارنة بـ ٥٥٪ من أنصار فدا، وكذلك كانت نتائج المستقلين. فالمستقلون اليساريون توقعوا أن لا يكون هناك سلام دائم بنسبة ٨٥٪، وكذلك توقع المستقلون الإسلاميون بنسبة ٧٥٪ والمستقلون الوطنيون بنسبة ٥٣٪.

وإلى جانب الاتجاه السياسي، كان لدرجة التدين علاقة واضحة بالرأي في التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لقد تناسبت درجة التدين عكسيا مع درجة توقع إمكانية التعايش بين الجانبين. فالذين وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون أجابوا بعدم إمكانية التعايش بنسبة حوالي ٧٣٪، أما الذين وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون إلى حد ما فكانت إجابتهم بنسبة ٧١٪، فالأقل تدينا بحوالي ٧٠٪. أما الذين وصفوا أنفسهم بأنهم غير متدينين فتوقعوا عدم نجاح التعايش بنسبة ٦٦٪.

Digitized by Birzeit University Library

بيد أن العلاقة بين درجة التدين وتوقع إمكانية إيجاد السلام الدائم لم تحمل النمطية التي حملتها سابقتها، العلاقة بين التدين والتعايش. فالذين وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون أجاب ٥٨٪ منهم بعدم توقعهم إمكانية السلام، ومن الأقل تدينا أجاب ٦٢٪ بذلك، ثم الأقل تدينا بنسبة ٦٣٪، ثم عادت النسبة لتنخفض إلى حوالي ٥٣٪ عند الذين وصفوا أنفسهم بغير متدينين. وللزيادة في تأكيد دور الدين، أجاب ٧٤٪ من الذين يعتقدون أن الإسلام هو الحل و ٦٤٪ من الذين لا يعتقدون أن الإسلام هو الحل بنفي إمكانية التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

يبدو أن الاتجاه السياسي يطغى على مسالة التدين في تقرير المواقف من مسائل ذات طابع سياسي من هذا القبيل. إن التدين بصورة عامة ليس حكرا على أصحاب الأيديولوجيا الدينية، فهو منتشر في أوساط أنصار فتح كما هو منتشر في أوساط الاتجاهات السياسية الدينية كحماس. وهناك الدين الشعبي المنتشر في أوساط كبار السن خاصة بين النساء والذي لا علاقة له بالاتجاه السياسي.

### ٢- الموقف من العمليات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية

لا يشكل الموقف من العمل المسلح ضد الأهداف الإسرائيلية المختلفة موقفا من السلام مع إسرائيل أو التعايش معها، حيث نجد إمكانية أن يتوقع الشخص السلام ويعتبر أن العمل المسلح ضد الاحتلال مشروعا فقط ما دام الاحتلال قائما، بل وقد يكون دافعا باتجاه تقريب السلام وترسيخه. وهناك من يعتبر أن العمليات المسلحة "الانتحارية" التي نفذتها كل من حماس والجهاد الإسلامي السنة الماضية قد سرعت في الاتفاق بين السلطة والإسرائيليين في بعض الجوانب.

ولكن وصف السلطة الفلسطينية الرسمي للعمل المسلح للمعارضة على اعتبار أنه ضد العملية السلمية وأنه ليس موجها ضد الإسرائيليين بقدر ما هو موجه ضد السلطة نفسها جعل الكثيرين يعتقدون ذلك ويربطون بين الموقف من العمل المسلح ومن السلام نفسه وكذلك من مسالة التعايش مع الإسرائيليين.

وبالنسبة لتأييد استخدام السلاح ضد إسرائيل وعلاقته بمكان السكن، يلاحظ أن الذين يعارضون استخدام السلاح في كل من الضفة والقطاع هم أكثر من المؤيدين له. ولكن، وفي نفس الوقت، نسبة المؤيدين وغير المؤيدين متقاربة في الضفة الغربية ولكنها متباعدة جدا في قطاع غزة. فأكبر نسبة من مؤيدي العمل المسلح في القطاع هي من سكان المخيمات حيث أيد ذلك نسبة ٣١٪. وكذلك، كان منهم أكبر نسبة من رافضي

Digitized by Birzeit University Library

ذلك العمل (٦٨٪). إن نسب مؤيدي العمل المسلح في كل من المدن والقرى قد اقتربت إلى حد بعيد من بعضها، فكانت ٢٨٪ في القرى و ٢٨٪ في المدن، في حين كان غير المؤيدين ٦٦٪ في القرى و ٦٨٪ في المدن.

في الضفة الغربية كان أكثر المؤيدين للعمل المسلح ضد إسرائيل هم من سكان المخيمات (٤٧٪) مقارنة بـ ٤٠٪ من الريف و ٤١٪ من المدن. في حين أن نسبة الرافضين كانت ٥٢٪ من المخيمات و ٥٥٪ من الريف و ٥٣٪ من المدن.

وبالنسبة لعمر الأشخاص المستطلعين والموقف من استخدام السلاح، لم يكن هناك نمط واضح بالنسبة لاختلاف الفئات العمرية واستخدام السلاح. فالفئة بين ١٨-٢٢ عاما في الضفة الغربية تؤيد استخدام السلاح بنسبة تبلغ حوالي ٥٧٪. وتنخفض هذه النسبة إلى حوالي ٤٩٪ للفئة بين ٢٣-٢٦ عاما، ثم تعود لترتفع إلى ٥٨٪ للفئة بين ٢٧-٣٠ عاما ثم إلى ٦٢٪ للفئة بين ٣١-٣٥ عاما لتنخفض إلى حوالي ٤٧٪ للفئة بين ٣٦-٤٢ عاما ثم ترتفع إلى ٥٧٪ بين ٤٣-٥٠ سنة لتعود وتنخفض إلى ٥١٪ بعد ذلك.

في قطاع غزة لم يكن هناك نمط واضح أيضا للعلاقة بين العمر والموقف من العمل المسلح. ولكن يلاحظ أن نسبة عدم تأييد العمل المسلح في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية، وكذلك يلاحظ أن أكثر فئة لا تؤيد العمل المسلح هي نفس الفئة التي لا تؤيده في الضفة الغربية، وهي الفئة بين ٣١-٣٥ عاما، وإن كان عدم التأييد في قطاع غزة أكثر حدة (حوالي ٨٠٪)، بينما أقل فئة عارضت العمل المسلح في القطاع كانت الفئة ما فوق ٥١ عاما (٦٠٪). قد يفسر ذلك أن الشباب في سن العمل والذين يعملون أو يمكن أن يعملوا في إسرائيل هم أكثر الناس رفضا للعمل المسلح.

عند البحث في العلاقة بين المستوى التعليمي والموقف من العمل المسلح ضد إسرائيل، نجد أن تلك العلاقة أكثر وضوحا من كثير من العوامل الأخرى. ونستطيع القول أن التعليم يتناسب عكسيا مع الاعتقاد بنجاعة استخدام السلاح. فكلما قل التعليم يزيد الاعتقاد بعدم نجاعة العمل المسلح. (من المستطلعين في الضفة الغربية ٣٧٪ من الأميين، ٥٧٪ أقل من توجيهي، ٥٦٪ توجيهي، وشهادة كلية أو جامعية ٥٧٪، والماجستير والدكتوراه ٦٠٪).

في قطاع غزة لم تكن الأمور بهذه الرتابة. فالأميون لم يوافقوا على نجاعة العمل المسلح بنسبة ٤١٪ ، حملة الإعدادية ٥٩٪، ثم التوجيهية ٦٧٪، فالكلية ٧٨٪، ثم

Digitized by Birzeit University Library

البكالوريوس ٧٢٪، فالدراسات العليا ٨٦٪. ربما يزيد المستوى التعليمي من إدراك مدى جدية العمل المسلح وخطورته.

تلعب المهنة، كذلك، دورا هاما في موقف الفرد من نجاعة العمل المسلح. ففي الضفة الغربية كانت أكثر الفئات تأييدا لذلك هي: المزارعون (٥٥٪)، المتقاعدون (٥٤٪)، ربات البيوت (٤٧٪). أما الأقل موافقة على نجاعة العمل المسلح فكانوا التجار (٣٢٪)، الأكاديميون (٣٦٪)، الطلبة والمهنيين (٣٨٪). كذلك، أيد الموظفون استخدام السلاح بنسبة ٤٣٪.

أما في قطاع غزة فلم يختلف الوضع كثيرا عنه في الضفة الغربية. فلقد أيد العمل المسلح من العمال حوالي ٥٥٪، ومن المزارعين ٥٠٪، والمتقاعدين ٥٠٪. أما الأقل تأييدا لذلك فهم ربات البيوت والموظفون (حوالي ٢٢٪)، فالعاطلون عن العمل ٢٧٪، فالمهنيون ٣٪، والأكاديميون ٣٣٪، فالتجار ٤٥٪.

إن من الملفت للنظر الاختلاف بين التجار الذين أيدوا ذلك بنسبة كبيرة في غزة وبنسبة قليلة في الضفة والموظفين الذين أيدوا بنسبة كبيرة في الضفة وبنسبة بسيطة في القطاع.

عند النظر إلى الحالة الاجتماعية والاعتقاد بنجاعة استخدام السلاح تبين أنه لا فرق في ذلك بين المتزوجين وغير المتزوجين في الضفة الغربية. فهناك ٥٥٪ في الحالتين لم يعتقدوا بضرورة استخدام السلاح. أما في قطاع غزة فكانت النسبة متقاربة كذلك، حيث أجاب حوالي ٧٠٪ من غير المتزوجين وحوالي ٦٦٪ من المتزوجين المستطلعين من القطاع بعدم نجاعة استخدام السلاح. إنه لمن الغريب أن لا يعتقد المتزوجون بضرورة استخدام السلاح أكثر من المتزوجين.

أما من حيث علاقة الدخل باستخدام السلاح فبالرغم من عدم وجود نمطية معينة بين هذا المتغير وهذا الأسلوب في المقاومة، إلا أنه لوحظ أن أكثر الفئات دخلا في الضفة الغربية هي أقلها اعتقادا بنجاعة العمل المسلح (٢٩٪)، في حين أن الأقل منها دخلا رأت نجاعة العمل المسلح بنسبة ٤١٪، فالأقل بنسبة ٣٦٪، وأخيرا الفئة الأدنى من حيث الدخل رأت ذلك بنسبة ٤٥٪.

وبالنسبة لقطاع غزة، فعلى الرغم من أن الوضع يشبه نمطيا الوضع في الضفة الغربية إلا أن حدة الموافقة على نجاعة العمل المسلح هي أقل من الضفة. لقد اعتقد ٣٠٪ من

Digitized by Birzeit University Library

أصحاب الدخل الأدنى بنجاعة العمل المسلح ثم انخفضت النسبة إلى ٢٦٪ لدى الفئة الأعلى لتعود إلى الارتفاع عند فئة الدخل الثالثة ولتنخفض مرة أخرى إلى ١١٪ عند أصحاب الدخل المرتفع.

ربما يكون من البديهي أن لا يؤمن أصحاب الدخل المرتفع بنجاعة العمل المسلح في كل من الضفة والقطاع، ولكن الملاحظ أن أولئك الذين لا يؤمنون بالعمل المسلح في قطاع غزة هم الأكثر اعتقادا بإمكانية دوام السلام مع الإسرائيليين (٤٤٪ في القطاع لا يعتقدون بإمكانية السلام الدائم)، بينما في الضفة الغربية الذين لا يؤمنون بالعمل المسلح (ذوو الدخل العالي) هم الذين لا يؤمنون بإمكانية السلام بنسبة كبيرة (٦٧٪). إن عدم القناعة باستمرار السلام وبترسخه لا يدفع بالضرورة باتجاه استخدام العنف المسلح، فقد لا يؤمن المستطلع بهذه الوسيلة على أنها جالبة للسلام أو للحق. قد يؤمن أولئك بأن الوسائل السياسية هي أنجع من استخدام السلاح أو أنها محبطة من أية إمكانية للسلام.

إن التناقض هنا يبدو من حيث أن هناك فئات أقل توقعا للسلام ولكنها تعتقد بنجاعة استخدام السلاح (سكان المخيمات، الموظفين)، وهناك فئات أقل توقعا لدوام السلام ولا تعتقد بنجاعة استخدام السلاح (المتعلمون والأكثر دخلا). ويمكن تفسير ذلك بأن توقع السلام هو مسألة غير مترسخة لدى كافة فئات الشعب الفلسطيني التي ترى استمرار ممارسات الاحتلال بالرغم من السير الفلسطيني الحثيث باتجاه السلام، ولكن فئات معينة فقط ترى هذا الوضع أفضل من العودة إلى خيار المقاومة الذي يكلف الكثير من مصالحها.

من البديهي أن الموقف من نجاعة العمل المسلح ضد الإسرائيليين له علاقة مباشرة بالموقف من إسرائيل والتعايش معها والعملية السلمية ككل. بيد أن التفضيل في ماهية هذا العمل المسلح، سواء كان ضد أهداف عسكرية أو مدنية أو كفعل بحد ذاته أو كرد فعل على الممارسات الإسرائيلية، يعطي ضوءا أكثر على المواقف الفلسطينية من الإسرائيليين.

## الفلسطينيون والعمل المسلح ضد الأهداف الإسرائيلية

### المدنية والعسكرية والمستوطنين

كانت هناك نسبة كبيرة من المستطلعين في كل من الضفة والقطاع تؤمن بنجاعة العمل المسلح ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية، وكانت هذه النسبة موزعة في كافة أماكن السكن. ففي الضفة الغربية يرى ٧٤٪ من سكان المدن و ٧٥٪ من سكان القرى

Digitized by Birzeit University Library

و ٨٧٪ من سكان المخيمات المستطلعين شرعية وفائدة العمل المسلح ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية. في قطاع غزة، يرى ٧١٪ من سكان المدن و ٧٥٪ من سكان الريف و ٧٨٪ من سكان المخيمات ذلك. ومن الملاحظ أن سكان المخيمات، وخاصة في الضفة، هم الأكثر تأييدا للهجمات على المواقع العسكرية الإسرائيلية.

أما بالنسبة للعلاقة بين مكان السكن والموقف من العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية مدنية فكانت أكبر نسبة من المؤيدين في صفوف المستطلعين هي من المخيمات في كل من الضفة والقطاع. لقد أيد ربع المستطلعين من المخيمات ضرب الأهداف المدنية في حين أيدها كل من سكان الريف والمدينة بنسبة ١٦٪ لكل منهما.

وعندما يتعلق الأمر بالمستوطنين، ارتفعت نسبة التأييد عند جميع الفئات ولكن بقي سكان المخيمات هم الأكثر تأييدا لذلك. فقد أيد ٧٧٪ من سكان المخيمات ضرب المستوطنين، في حين أيد ذلك ٦٧٪ من مستطلعي الريف و ٦٨٪ من المدن.

إن اختلاف العمر، أيضا، يؤدي إلى اختلاف المواقف من العمل المسلح ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية حيث يرتفع بارتفاع العمر حتى الفئة العمرية بين ٢٧-٣٠ عاما (٨٢٪) ثم يبدأ بالهبوط. فالفئة بين ١٨-٢٢ عاما تؤيد بنسبة ٧٥٪ ثم بين ٢٣-٢٦ عاما بنسبة ٧٨٪، وبعد سن الثلاثين عاما بدأت بالهبوط حتى وصلت إلى نسبة ٦٦٪ للفئة أكثر من ٥١ عاما.

إن وجه الشبه بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال يكمن في أن تأييد ضرب الأهداف العسكرية بدأ بالارتفاع من ٧٦٪ للفئة بين ١٨-٢٢ عاما حتى وصل أقصاه (٨٨٪) للفئة بين ٢٧-٣٠ عاما ثم بدأ بالتراجع إلى أن وصل إلى فئة ٤٣-٥٠ عاما حيث ارتفع إلى ٨٠٪ ثم هبط ثانية عند الأكبر سنا. ويلاحظ أن فئة ٢٧-٣٠ عاما هي الأعلى تأييدا للعمل المسلح ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية في كلتا المنطقتين.

أما بالنسبة للعمل ضد الأهداف المدنية، فقد كان المستطلعون من فئة ٢٣-٢٦ عاما من أكثر مؤيدي ذلك العمل (٢٦٪)، وأقلها أكبر الفئات العمرية وهي التي فوق ٥١ عاما، حيث أيدت ذلك بنسبة ١١٪. أما تأييد العمليات ضد المستوطنين، فقد كانت الفئة بين ٢٧-٣٠ عاما هي الأكثر تأييدا (حوالي ٧٨٪) وأقل فئة تأييدا لذلك هي التي فوق ٥١ عاما (٦٣٪). إن تأييد ضرب الأهداف المدنية يزداد عند صغار السن، أي بين ١٨-٢٦ عاما، في حين أن تأييد العمليات ضد أهداف عسكرية ومستوطنين هو عند الفئات المتوسطة من العمر.

Digitized by Birzeit University Library

وفيما يتعلق بدرجة التعليم والموقف من العمل المسلح ضد الأهداف العسكرية، فقد تبين أن أصحاب درجة البكالوريوس في كل من الضفة (٨٥٪) وغزة (٨٠٪) هم الأكثر تأييدا بشكل أو بآخر لذلك. ففي الضفة جاء خريجو كليات المجتمع (٧٨٪) بعد البكالوريوس، ثم جاء أصحاب التوجيهية (٧٧٪). وفي قطاع غزة انعكس الوضع بحيث تلا البكالوريوس حاملو التوجيهية (٧٦٪) ثم خريجو كليات المجتمع (٧٣٪). ومما تجدر ملاحظته أن الأميين في الضفة الغربية، ورغم أنهم ليسوا من الفئات الأعلى في تأييد العمل المسلح ضد الأهداف العسكرية، إلا أنهم أكثر حدة في تأييدهم من غيرهم من الفئات (٦٨٪ يؤيدون تماما)، في حين أن حملة البكالوريوس يؤيدون ذلك تماما بنسبة ٦٠٪.

هناك شبه إجماع على أن تأييد ضرب الأهداف المدنية هو مسألة ليست كبيرة عند جميع الفئات المصنفة حسب التعليم. فالأميون والحاصلون على التوجيهية والبكالوريوس أيدوا ضرب المدنيين أكثر بعض الشيء (النسبة بين ٢١-٢٤٪) من حاملي الإعدادية وكليات المجتمع وأصحاب الدراسات العليا الذين أيدوا ذلك بنسبة تتراوح بين ١٢-١٥٪.

أما بالنسبة لضرب المستوطنين فقد أيد ذلك بنسب عالية كل من الحاصلين على التوجيهية وحتى البكالوريوس (٧٤٪) في حين أيد الأميون ذلك بنسبة ٦٥٪ والحاصلون على الإعدادية بنسبة ٦١٪. لقد كان تأييد ضرب المستوطنين عند هذه الفئات أكثر من تأييد ضرب الأهداف العسكرية، وصاحب ازدياد التعليم ازدياد تأييد ضرب المستوطنين.

أما بالنسبة للعلاقة بين المهنة ومهاجمة الأهداف العسكرية الإسرائيلية، فقد كان أكثر المستطلعين استبعادا لذلك في الضفة هم المتقاعدون (كبار السن) وهذا طبيعي، ثم التجار (٣٥٪) ثم المزارعون (٢٥٪). وبالنسبة للقطاع فلقد كان التجار أكثر استبعادا للعمل ضد الأهداف العسكرية (٤٥٪) ثم العاطلون عن العمل (٢٩٪)، وبعد ذلك جاء الموظفون (٢٨٪)، ثم ربات البيوت (٢٦٪).

وفيما يتعلق بالموقف من ضرب الأهداف المدنية وعلاقته بالمهنة، فقد كان الطلبة (وهم صغار السن) أكثر تأييدا لضرب الأهداف المدنية (حوالي ٣٠٪)، في حين كان التجار والأكاديميون أقل الفئات تأييدا لذلك (١٣٪ و ١٠٪ على التوالي). أما بالنسبة لضرب المستوطنين، فقد كان العمال أكثر الفئات تأييدا لضرب المستوطنين (٧٨٪) فيما كان التجار وربات البيوت أقل الفئات تأييدا لذلك (٧٠٪ و ٦٤٪ على التوالي).

Digitized by Birzeit University Library

أما علاقة الدخل ومهاجمة الأهداف العسكرية الإسرائيلية فقد تبين أن أصحاب الدخل الأقل في غزة هم الأكثر معارضة لذلك العمل (٢٩٪) في حين أن أصحاب الدخل الأكبر في الضفة هم الأكثر معارضة لذلك (٣١٪). ويبدو أن عمال القطاع ذوي العلاقة الكبيرة بالاقتصاد الإسرائيلي وتجار الضفة ذوي نفس العلاقة هم الأقل تأييدا لهذا النوع من العمل المسلح.

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية وعلاقتها بالعمل المسلح ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية فمن الواضح أن المتزوجين في كل من الضفة وغزة (٢٢٪، ٢٨٪ على التوالي) هم أكثر معارضة لهذا العمل من غير المتزوجين (١٧٪ في الضفة، ٢٠٪ في غزة). أما من حيث الجنس والموقف من العمل العسكري ضد الأهداف العسكرية فمن الواضح أن معارضة الذكور لهذا العمل (٢٦٪) هي أكثر من معارضة الإناث (٢٢٪) له.

لقد كانت النساء أكثر توقعا للسلام وأكثر تأييدا للعمل المسلح ضد الأهداف العسكرية وكذلك أكثر تأييدا للعمل ضد الأهداف المدنية رغم أن معارضة ضرب الأهداف المدنية تزداد عند الذكور والإناث (٧٦٪، ٧٢٪ للإناث). وفي حالة ضرب المستوطنين فقط كانت معارضة النساء (٢٧٪) أكثر من معارضة الرجال (٢٢٪).

أما من حيث العلاقة بين الاتجاه السياسي والعمليات ضد الأهداف العسكرية فقد بقيت الأمور منسجمة مع مواقف أنصار تلك الاتجاهات من العملية السلمية ككل. فالمعارضة تؤيد العمل العسكري ضد الأهداف العسكرية بفارق كبير عن أنصار مؤيدي عملية السلام. وهناك ٨٤٪ من أنصار حماس، ٨١٪ من أنصار الجهاد الإسلامي، ٨٧٪ من أنصار الجبهة الشعبية، ٨٤٪ من أنصار الديمقراطية يرون ضرورة مثل هذه العمليات، في حين أن ٦٣٪ من أنصار فتح، ٦٥٪ من أنصار فدا، و ٦٤٪ من أنصار حزب الشعب يرون ذلك. والملفت للانتباه أنه في حالة المستقلين أعلن ٧١٪ من الإسلاميين المستقلين ضرورة ذلك العمل و ٦٤٪ من المستقلين الوطنيين و ٨٦٪ من المستقلين اليساريين تأييدهم لذلك العمل. المستقلون الإسلاميون قل تأييدهم للعمل ضد الأهداف العسكرية مقارنة بأتباع التنظيمات الإسلامية في حين أنه في حالة المستقلين اليساريين ارتفعت النسبة قليلا مقارنة بأتباع التنظيمات اليسارية. لقد كان المستقلون الإسلاميون أقل راديكالية من المنظمين بعكس المستقلين اليساريين.

أما بالنسبة لموقف أنصار الاتجاهات السياسية المختلفة من ضرب الأهداف المدنية الإسرائيلية فقد قل تأييد ذلك بنسبة كبيرة بين أنصار جميع الاتجاهات المعارضة والمؤيدة

Digitized by Birzeit University Library

للعملية السلمية مقارنة بتأييدها لضرب الأهداف العسكرية. فهناك ٣٧٪ من أنصار حماس أيدوا ضرب الأهداف المدنية (عارضه ٥٦٪ منهم)، ومن أنصار الجهاد الإسلامي أيد ذلك ٣٩٪ وعارضه ٥٤٪، ومن أنصار الجبهة الشعبية أيد ذلك ٣٣٪ وعارضه ٦٢٪. أما أنصار فتح فقد أيد ضرب الأهداف المدنية حوالي ١٢٪ وعارضه ٨٤٪ من المستطلعين منهم.

كما يفرق أنصار التيارات المختلفة بين الأهداف المدنية والمستوطنين. فعند النظر إلى العلاقة بين تأييد ضرب المستوطنين والاتجاه السياسي ازدادت حدة التأييد لمثل ذلك النوع من العمليات. إن ٧٩٪ من أنصار حماس يؤيدون ضرب المستوطنين ويعارضه ١٧٪ منهم. أما بالنسبة لأنصار الجهاد الإسلامي فيؤيد ذلك ٨١٪ منهم ويعارضه ١٩٪، والجبهة الشعبية يؤيد أنصارها ضرب المستوطنين بنسبة ٨٦٪ ويعارضه ١٠٪ منهم، أما أنصار فتح فيؤيدون ضرب المستوطنين بنسبة ٧٠٪ ويعارضون ذلك بنسبة ٢٧٪.

كان للدين ودرجة التدين تأثير واضح في الموقف من ضرب الأهداف الإسرائيلية. لقد أيد ٦٨٪ من المستطلعين المسلمين ضرب الأهداف العسكرية الإسرائيلية في حين أيد ذلك ٤٨٪ من المستطلعين المسيحيين. كذلك كان الفرق واضحا عندما تعلق الأمر بالأهداف المدنية (أيد ذلك ١٩٪ من المسلمين و ٨٪ من المسيحيين)، وكذلك في حالة ضرب المستوطنين فقد أيد ذلك ٧٠٪ من المستطلعين المسلمين و ٥١٪ من المسيحيين.

أما من حيث علاقة التدين بالعمليات ضد الأهداف العسكرية، فقد تبين أنه كلما قل وصف الشخص لنفسه بأنه متدين كلما زادت معارضة العمليات ضد تلك الأهداف. فالذين وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون عارضوا العمل ضد الأهداف العسكرية بنسبة تبلغ حوالي ٢٠٪، بينما الفئة الأقل تدينا عارضت بنسبة ٢٤٪ ، ثم الأقل تدينا عن الثانية بنسبة ٢٥٪. أما الذين وصفوا أنفسهم بأنهم غير متدينين فقد عارضوا العمل المسلح ضد الأهداف العسكرية بنسبة حوالي ٣٤٪. وذلك ينسجم مع ما ورد في العلاقة بين الاتجاه السياسي وذلك العمل.

لكن العلاقة بين درجة التدين والأساليب الأخرى من العمليات العسكرية قد اختلفت باختلاف أهداف تلك العمليات. فارتفعت معارضة العمليات العسكرية ضد المدنيين وقلت معارضة تلك العمليات ضد المستوطنين مثلا. فقد أجاب حوالي ٧٠٪ من الذين وصفوا أنفسهم بالمتدينين بمعارضتهم لضرب الأهداف المدنية في حين عارض ٢٤٪ منهم فقط ضرب المستوطنين. الفئة الأقل تدينا من الأولى، وهي الفئة التي وصفت نفسها

Digitized by Birzeit University Library

بأنها متدينة إلى حد ما، عارضت ضرب الأهداف المدنية بنسبة ٧٤٪ وعارضت ضرب المستوطنين بنسبة ٢٦٪. أما الذين وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون بعض الشيء فعارضوا ضرب المدنيين بنسبة ٨٠٪ وضرب المستوطنين بنسبة ٢٢٪، في حين عارض غير المتدينين ضرب المدنيين بنسبة ٧٧٪ وضرب المستوطنين بنسبة ٢٧٪. وفي معظم الحالات كانت قلة التدين تعني زيادة في معارضة العمل المسلح.

### ٣- الفلسطينيون في الضفة والقطاع واستمرار المفاوضات

نظريا، يعني الموقف من استمرار المفاوضات أحد أمرين: الأول، أن الشخص متفائل من ذلك وأن استمرار هذه المفاوضات سيخرج بنتيجة هي أحسن للفلسطينيين من عدمها. والثاني، أن هذا الشخص متشائم لدرجة أنه، في رأيه، لا بديل عن استمرار المفاوضات كما هو حاصل الآن، وأنه لا مجال لبديل آخر وأن استمرار المفاوضات هو أفضل وضع ممكن بغض النظر عن إنتاجية هذه المفاوضات.

إن الموقف من استمرار المفاوضات يعني، بصورة أو بأخرى، الموقف من العملية السلمية ككل. وبالتالي، سنحاول معرفة مواقف المستطلعين منها ليس فقط لأنها تحمل توقعات الشخص حول المستقبل القريب، بل وثقته بهذا المستقبل الذي يصنع أمامه أو بصورة أدق ثقته بهذه الطريقة التي يصنع بها مستقبله أيضا دون أن يكون هو جزءا منه. ربما يكون ذلك نوعا من الاغتراب التفاوضي الذي لم تتح الإمكانية لكلاسيكيي الاغتراب أن يتحدثوا عنه.

لم يكن هناك خلاف من حيث المبدأ بين المخيمات والقرى والمدن في الضفة الغربية بالنسبة لتأييد المفاوضات. فالمستطلعون من المخيمات أيدوا ذلك بنسبة ٦٦٪ ومن المدن بنسبة ٦٧٪ ومن الريف بنسبة ٧١٪. أما في قطاع غزة فقد تميز سكان المدن بتأييدهم لاستمرار المفاوضات (٧٦٪) بنسبة أكبر من أولئك الذين في القرى (٧٠٪) والمخيمات (٦٦٪).

وبالنسبة لاختلاف العمر والموقف من استمرار المفاوضات، ففي قطاع غزة، وباستثناء بسيط، كلما زاد العمر زادت الرغبة في استمرار المفاوضات. إن الفئة العمرية الأكبر (٥١ عاما فأكثر) هي الأكثر تأييدا لاستمرار المفاوضات (٨٤٪) في حين أن الفئة الصغرى (١٨-٢٢ عاما) أيدت ذلك بنسبة أكثر من ٧٠٪ بقليل. لم يختلف الوضع في الضفة الغربية كثيرا عن ذلك، فحتى سن الثلاثين عاما كانت نسبة تأييد استمرار

Digitized by Birzeit University Library

المفاوضات بين ٦٢-٦٥٪ ، في حين كانت النسب من ٣١ عاما فما فوق بين ٧٤-٧٨٪.

وعند النظر إلى المستوى التعليمي للشخص وعلاقته باستمرار المفاوضات، تبين أنه في قطاع غزة كلما زاد التعليم نقصت الرغبة باستمرار المفاوضات لتصل إلى حاملي درجة البكالوريوس الذين أيدوا استمرار المفاوضات بنسبة ٦٤٪ ثم ترتفع النسبة تدريجيا حتى تصل لدى الأميين إلى حوالي ٨٢٪، وتتراجع بعد البكالوريوس إلى ٧١٪، لكن العينة هنا صغيرة جدا.

في الضفة الغربية، لم تكن الفروق كبيرة بين المستويات التعليمية المختلفة في موقفها من استمرار المفاوضات. ولكن كان من الواضح أن ذوي التعليم الأقل، ونعني هنا الأميين والدارسين لغاية تسع سنوات، أكثر ميلا لاستمرار المفاوضات (٧٠٪، ٧٤٪)، من المتعلمين أكثر (التوجيهي وسنتان بعدها) ٦٧٪، البكالوريوس ٦٤٪، والدراسات العليا ٤٠٪.

المهنة، أيضا، كانت تشير إلى علاقة ما باستمرار المفاوضات. والطلبة كانوا أقل فئة متحمسة لاستمرار المفاوضات (٥٧٪) بينما المتقاعدون (كبار السن) كانوا أكبر فئة تؤيد المفاوضات (١٠٠٪)، (لكن العينة صغيرة)، يليهم التجار (٧٦٪)، فالمزارعون (٧٥٪).

ومن حيث علاقة الدخل بالموقف من استمرار المفاوضات، كان أقل المستطلعين تأييدا لذلك هم أصحاب الدخل العالي (٥٥٪)، في حين أن الفئة الثانية من حيث ارتفاع الدخل أيدت هذا الموقف بنسبة ٧٥٪، الفئة الثالثة بنسبة ٦٧٪ والفئة الأدنى أيدته بنسبة ٧٤٪. هذا في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فلم يكن هناك نمط معين للعلاقة بين الدخل واستمرار المفاوضات، إلا أن تشابها كبيرا مع قطاع غزة كان ملحوظا حيث أن ذوي الدخل الأعلى كانوا الأقل تأييدا لذلك (٦٢٪) بينما أيدته الفئات الأخرى بنسب متشابهة تقريبا (٦٨٪ تقريبا).

أما من حيث الحالة الاجتماعية واستمرار المفاوضات، ففي حين أن موقف المتزوجين وغير المتزوجين من ذلك تقارب تقاربا كبيرا (٧٣٪،٧١٪) في قطاع غزة، كان هناك فرق واضح بين الفئتين في الضفة الغربية، إذ أيد استمرار المفاوضات ٧٢٪ من المتزوجين و ٦١٪ من غير المتزوجين. وكذلك، لم يكن هناك فرق يذكر بين مواقف الرجال والنساء تجاه استمرار المفاوضات التي أيدها ٧٢٪ من الرجال و ٧٠٪ من النساء.

Digitized by Birzeit University Library

وفي حين لم يلعب الدين (مسلم أو مسيحي) دورا مؤثرا، حيث أيد كلا الطرفين استمرار المفاوضات بنفس النسبة تقريبا (حوالي ٧٠٪)، وكذلك لم يكن هناك فرق كبير بين المتدينين الذين أيدوا بنسبة ٦٨٪ وغير المتدينين الذين أيدوا ذلك بنسبة ٧٢٪، فإن الانتماء السياسي كان واضح التأثير. فقد أيد ٤٩٪ من أنصار حماس استمرار المفاوضات، وأيدها ٩١٪ من أنصار فتح، و ٥٤٪ من أنصار الجهاد الإسلامي، و ٣٦٪ من أنصار الشعبية و ٧٢٪ من أنصار حزب الشعب. من الواضح أنه بالرغم من الفرق بين الرافضين والمؤيدين بالنسبة لاستمرار المفاوضات فإن نسبة لا بأس بها من أنصار المعارضة تؤيد ذلك. إن هذا يعكس مأزق البديل الذي تقع فيه كل الفصائل وإن كان ذلك بنسب متفاوتة.

## خاتمـــــة

ما زال الموقف من إسرائيل يشوبه الكثير من التحفظ لدى نسبة عالية من المستطلعين الفلسطينيين، إلا أن العملية السياسية الجارية الآن جعلت التعايش مع الإسرائيليين مسألة واردة، ولكن بنسب متفاوتة تبعا للخلفية الأيديولوجية والسياسية، وكذلك الاجتماعية-الاقتصادية، للشخص.

ومع أن طبيعة الأرقام الواردة في استطلاعات الرأي العام هذه تجعل من السهل الخلط بين الرأي والطموح لدى المستطلعين، إلا أنه يلاحظ أن فئة التجار في كل من الضفة والقطاع هي الأكثر توقعا للتعايش أو ميلا له، في حين كان المزارعون هم الأقل توقعا لذلك. والملفت للنظر أن سكان المخيمات هم الأكثر تحفظا في مسألة التعايش رغم أنهم يؤيدون السلام بنسبة كبيرة.

ساد الاضطراب مواقف العمال من حيث التعايش والسلام الدائم والعمليات العسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية المختلفة. ربما يعود سبب ذلك إلى أن الاستطلاعات لم تميز بين أولئك العمال الذين يعملون في إسرائيل والذين يعملون في الأراضي المحتلة والذين يفترض أن تكون لهم آراء مختلفة في قضايا التعايش مع الإسرائيليين وردود الفعل على تصرفاتهم.

لقد لوحظ اختلاف المواقف من العمليات ضد الإسرائيليين من حيث كونها ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية أو ضد المدنيين أو المستوطنين. ورغم أن المواقف من ضرب هذه الأهداف مختلفة إلى حد بعيد إلا أنه لوحظ أن تأييد ضرب المدنيين متدن إلى حد بعيد. كما لوحظ أن تأييد ضرب المستوطنين أكثر من تأييد ضرب الأهداف العسكرية

Digitized by Birzeit University Library

الإسرائيلية. إن الموقف تجاه المستوطنين مسألة يبدو من الصعب أن يتهاون الشارع الفلسطيني تجاهها.

كان تأييد ضرب المدنيين واضحا لدى صغار السن، في حين كان متوسطو العمر أكثر تأييدا لضرب الأهداف العسكرية. كذلك، كان أصحاب الدخل العالي ضد استخدام السلاح بصورة عامة، إلا أن المواقف الأيديولوجية والسياسية للأشخاص بقيت هي الأكثر تأثيرا في مواقف المستطلعين من القضايا المختلفة. لقد تبين بصورة عامة أن هناك رغبة كبيرة بالسلام، ولكن الذي أكبر من ذلك هو التخوف من المستقبل.

## الهوامش

١- حول الوطنية الفلسطينية أنظر رسالة الدكتوراه غير المنشورة

Helena Lindholm, *Official & Popular Palestinian Nationalism, Licentiate*. Thesis at the Peace and Development Research Institute, Goteborg University, Spring 1994.

٢- للمزيد حول رأي الفلسطينيين البعثيين أنظر: عياد المالكي، **الرؤيا والضباب في الواقع العربي المعاصر**، المركز القومي للدراسات العربية، دون مكان النشر، ١٩٩٥.

٣- حول موقف العرب التقليدي أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٩ بيروت، ١٩٨٥.

٤- لمعرفة رأي كل من الجبهة الشعبية والديمقراطية أنظر: وثائق مؤتمراتهما المختلفة.

٥- عن الشيوعيين وفلسطين أنظر: ماهر الشريف، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩-١٩٤٨**، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.

٦- فيصل الحوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**، وكالة أبو عرفه للنشر، القدس، ١٩٨٠، ص ٣٩.

٧- **النداء**، نشره غير دورية يصدرها مجلس طلبة الجامعة الإسلامية في غزة، "فلسطين والذاكرة المفقودة"، بدون رقم وتاريخ، ص ٢٣.

٨- عن: إياد برغوثي، **الأسلحة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، مركز الزهراء، القدس، ١٩٩٠.

٩- زياد أبو غنيمة، **الحركة الإسلامية وقضية فلسطين**، دار الفرقان، ط١، عمان ١٠٨٥، ص ١٨.

١٠- إسلام محمود، **المشروع الإسلامي المعاصر ومركزية القضية الفلسطينية**، بدون جهة نشر، ١٤٠٩هـ.

١١- الإسلام والقضية الفلسطينية، **الطليعة الإسلامية**، عدد ١، السنة الأولى، يناير ١٩٨٣، ص ٤٧.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الخامس

# قراءة في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم

جميل هلال

## مقدمة

تفترض هذه المقالة وجود رأي عام في الأراضي الفلسطينية يتمحور حول قضايا سياسية واجتماعية واستراتيجية أمنية وثقافية تهم حاضر ومستقبل الناس في هذه البلاد. وتوجد عدة اعتبارات لهذا الافتراض، منها وجود هوية وطنية تشكلت عبر صراع طويل من أجل التحرر والاستقلال، ومنها قيام، في السنوات الأخيرة، سلطة وطنية (وان بسيادة مقيدة)، ومنها وجود أحزاب وتنظيمات ومؤسسات وطنية لعبت منذ الستينيات دورا رئيسيا في تشكيل رأي سياسي عام (في فلسطين كما في الشتات)، ومنها كذلك واقع الاحتلال بما حمله، ويحمله، من سياسات واجراءات طالت معظم، إن لم يكن جميع الفئات والطبقات الفلسطينية. لقد ساهمت التعددية السياسية والحزبية والفكرية في أواسط الحركة الوطنية الفلسطينية، بشقيها (في الخارج والداخل)، في تشكيل رأي عام، كما في تشكيل تعددية حزبية وسياسية وفكرية في اطار هذا الرأي العام. وشملت هذه التعددية ليس الشؤون السياسية العامة فحسب، بل والمواقف ازاء قضايا اجتماعية عدة. كما ساعد تعدد الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية والمؤسسات الأهلية المختلفة في الساحة الفلسطينية على ترسيخ ذات الاتجاه. لكن من المفيد الاشارة إلى أن غياب التشكيلية الاقتصادية الموحدة التي تربط المناطق الفلسطينية - بحكم غياب الكيان السياسي الموحد من جهة وتعرض هذه المناطق لتأثيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية متباينة منذ النكبة من جهة أخرى - ترك بصماته الثقافية (بالمعنى الواسع للكلمة) على جغرافية الحياة الفلسطينية. ومن هنا ليس غريبا أن تتمايز المناطق في توجهاتها ومواقفها تجاه بعض القضايا.



Digitized by Birzeit University Library

كما تفترض المقالة أنه لا يوجد تشكّلٌ ثابت للتوجهات والآراء والمواقف، بل تنطلق من أنه تشكل يتفاعل مع المتغيرات والتحولات التي تفعل في المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهي تفترض أيضا أنه يوجد تشكّلٌ (بتلاوينه وتعارضاته المختلفة) يتفاعل مع الاوضاع الاقليمية المحيطة، وتحديدا تلك التي تمس بالمصالح العامة والمعيشية.

وتنطلق المقالة من أن للتوجهات والمواقف والآراء تاريخا وتكوينا اجتماعيا ثقافيا، وهو أمر يعني أنها لا تتغير بسرعة أو وفق مزاجية أفراد أو مجموعات هامشية أو محلية أو خبط عشواء، باعتبار أن تشكلها وتداولها والتفاوض بشأنها يتم (بشكل دائم أو متجدد) في أطر ومؤسسات مجتمعية مختلفة وموروث فكري وعقائدي وأنماط سلوكية معينة. فليس صدفة أن نجد أن شكل الدولة المنشود من قبل غالبية الجمهور الفلسطيني يأخذ ذات الملامح العامة التي حددها اعلان الاستقلال الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني بالاجماع عام ١٩٨٨. بتعبير آخر هناك ثقافة سياسية عامة بنيت على تاريخ مشترك، وتجربة سياسية مشتركة.

كما أن لهذا التشكل آلياته في انتاج واعادة انتاج الآراء والأفكار والنظم العقائدية. ولعل الجانب الأبرز الذي تنشد تأكيده هذه المقالة هو التعددية في الآراء والتوجهات والمواقف تجاه قضايا هامة عدة من جانب، والدرجة العالية من "التوافقية" في التوجهات تجاه قضايا أخرى، من جانب ثان.

من المفيد الاشارة إلى أن ما يرصد هنا من تكوينات للرأي العام الفلسطيني في الضفة والقطاع تجاه قضايا السلطة والحكم يخص لحظة سياسية معينة، أي لحظة (صيف ١٩٩٥) التي أعقبت البدء في تطبيق اتفاق أوسلو، وأعقبت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة وأريحا. وهي لحظة سبقت انسحاب القوات الاسرائيلية من المدن والبلدات الفلسطينية (باستثناء مدينة الخليل)، وسبقت الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية (التي جرت في كانون الثاني ١٩٩٦)، وسبقت العمليات الانتحارية التي قامت بها المعارضة الاسلامية (شباط وآذار ١٩٩٦)، وسبقت الاجراءات الأمنية-الاغلاقية واسعة النطاق التي فرضتها اسرائيل بعد تلك العمليات العسكرية. كما أنها جاءت قبل عودة تكتل الليكود متحالفا مع اليمين الديني لتولي مقاليد السلطة في اسرائيل، وقبل تفجر المواجهات الدموية مع القوات الاسرائيلية في الضفة والقطاع في ايلول ١٩٩٦ على اثر اعلان حكومة اسرائيل عن افتتاح نفق تحت البلدة القديمة.

Digitized by Birzeit University Library

وتفترض المقالة أن لأية لحظة سياسية - بما قد تحمله من معان ورموز وانفعالات، وبما تختزنه من واقع اجتماعي-اقتصادي - وقعها على آراء وتوقعات ومخاوف وهموم الناس، كمقيمين فاعلين فيها. لكن هذه المقالة ليست معنية بقياس هذا الوقع وحقوله وفعل الناس فيه، كونها معنية أكثر برصد وقراءة آراء وتوقعات ومخاوف وأولويات الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع تجاه موضوعات تعنيهم لهذه الدرجة أو تلك. والمقالة معنية كذلك برؤية مكونات هذه التوجهات والآراء وأولوياتها وعلاقاتها الداخلية وتوتراتها.

يتناول هذا المقال قراءة للتوجهات السياسية تجاه الأمور التي تخص شؤون الحكم والنظام السياسي الفلسطيني كما ظهرت في نتائج مسح التوجهات السياسية والاجتماعية الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في آب ١٩٩٥. ويتمحور اهتمام المقال بشكل رئيسي حول:

١- التوجهات السياسية العامة للجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع بما تحمله من رؤى وأولويات؛

٢- تقييم الجمهور للسلطة الفلسطينية وتوقعاته لدورها ومسؤولياتها؛

٣- قراءة في بنية هذه التوجهات وما تحمله من توترات واحتمالات على ضوء حركية الواقع السياسي-الاقتصادي وتحولاته.

## أ- ملامح نظام التوجهات السياسية العامة

ترسم نتائج المسح فيما يخص التوجهات السياسية العامة نسقا له ملامحه وعلاقاته الداخلية وأولوياته. ولعل أبرز ملامح هذا النسق ما يلي:

### هيمنة توجهات ديمقراطية

ويتجلى هذا تحديدا في شعبية قيم المساواة والعدالة: فما يعادل ٤٧٪ من المستجوبين (٥١٪ في قطاع غزة و ٤٥٪ في الضفة الغربية) اعتبر تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية أمرا **مهما جدا**، و٤٥٪ اعتبروا ذلك **مهما** (٤١٪ في قطاع غزة و٤٨٪ في الضفة الغربية)، أي أن ما يزيد عن ٩٢٪ من المستجوبين اعتبروا تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية أمرا مهما أو مهما جدا. ولم يعتبر أن ذلك غير مهم أو غير مهم أبدا سوى أقلية صغيرة جدا لا تزيد عن ٢٪.

Digitized by Birzeit University Library

ولم يبرز تأثير يذكر لفئة العمر في اعطاء أهمية قصوى للمساواة، سوى بتفوق بسيط لفئة العمر من ٣١ الى ٥٠ عاما على الفئات الأخرى وتحديدا الشابة (فئة ١٨ الى ٢٢ عاما)، حيث فاقت النسبة في الفئة الأولى ٥١٪ وعادلت في الثانية (الفئة الأكثر شبابا) ٤٥٪.

كما لم يبرز تمايز للنوع الاجتماعي في حجم الذين أعطوا أهمية خاصة (أي اعتبروها أمرا مهما جدا) للمساواة: ٤٨,٥٪ من الذكور مقابل ٤٦,٢٪ من الاناث.

واعتبرت نسبة أقل من الأميين المساواة أمرا مهما جدا قياسا بالفئات المتعلمة (٤٠,٥٪ بين فئة الاميين مقابل ٥٠٪ للفئات ذات التعليم حتى ٩ سنوات، و ٤٨٪ للفئات التي تحمل شهادة بكالوريوس)، الا أن فئة الأميين كانت الأعلى في تصنيف المساواة كأمر مهم، مما يشير إلى أن التمايز بين الفئات المتعلمة وغير المتعلمة يكمن في تعيين درجة الأهمية.

ولم تسجل تفاوتات واسعة في هذا الجانب بين فئات الدخل عدا عن اعتبار نسبة أكبر من اصحاب الدخل العالي المساواة أمرا مهما جدا قياسا بفئات الدخل الآخرى (٥٨٪ لفئة الدخل الأعلى مقابل ٤٧٪ للفئة ذات الدخل الآدنى). ولعل التمايز يعود إلى أن فئات الدخل الأعلى تتمتع بدرجة أعلى من التعليم.

وأظهر المسح تباينات في حجم الذين اعتبروا المساواة أمرا هاما جدا بين المحافظات الفلسطينية حيث كانت النسب الأعلى في محافظة نابلس (٥٤٪)، وجنين (٥٤٪)، ومدينة غزة (٥٥٪)، وجنوب غزة (٥٧٪)، بالمقارنة مع طولكرم (٤١٪)، والخليل (٣٤٪)، وبيت لحم (٤٤٪)، وشمال غزة (٤٠٪)، والقدس (٤٥٪)، ورام الله (٤٥٪). وربما تعود هذه التباينات إلى اختلافات في التركيب المهني للمحافظات بحكم التفاوت في درجة الأهمية التي تعطيها الفئات المهنية لمبدأ المساواة. فقد كان توزع هذه النسب بين الفئات المهنية كالتالي: مهنيون (٥٩٪)؛ موظفون (٥٧٪)؛ عمال بالأجرة (٥٤٪)؛ مزارعون (٥١٪)؛ ربات بيوت (٤٦٪)؛ حرفيون (٤٥٪)؛ طلاب (٤٣٪)؛ تجار (٣٩,٥٪)؛ عاطلون عن العمل (٣٨٪). وربما يعود التفاوت إلى تأثيرات علاقة الفرد مع سوق العمل من جانب، وطبيعة العمل من جانب ثان، ونمط علاقات العمل من جانب ثالث، على درجة الأهمية التي تعطى لمبدأ (وربما لمفهوم) المساواة.

ومن غير المستبعد أن تكون هناك تأثيرات أخرى كالثقافة الدينية ووجود أقليات ومستوى التعليم. فقد أظهر المسح، على سبيل المثال، استعدادا أقل لاعطاء رجال الدين

Digitized by Birzeit University Library

دورا قياديا في الحكومة كلما ارتفع مستوى التعليم. كما أظهرت محافظتا القدس وبيت لحم (حيث وجود لأقليات دينية) استعدادا أدنى ازاء الموضوعة ذاتها مقارنة بمحافظات نابلس وطولكرم وجنين ومدينة غزة وجنوبها اللواتي أظهرن استعدادا أعلى، وأقل من باقي المحافظات (المتمثلة بوسط غزة، ورام الله وأريحا) اللواتي أخذن موقعا وسطيا.

وتتكرر معالم الموقف من مبدأ المساواة في الموقف من مبدأ العدالة للجميع أمام القانون. فقد إعتبرت العدالة أمرا مهما جدا من قبل نحو ٦٣٪ من المستجوبين (٦٧٪ في قطاع غزة، و٦١٪ في الضفة الغربية)، ومهما من قبل ٣٥٪ آخرين (٣١٪ في قطاع غزة، و٣٧٪ في الضفة الغربية)، أي أن ما يعادل ٩٨٪ من المستجوبين اعتبروا العدالة للجميع أمام القانون أمرا مهما أو مهما جدا.

## حقوق الأقليات

تجسدت التوجهات الديمقراطية للجمهور الفلسطيني أيضا في احترام حقوق الأقليات التي اعتبرها أكثر من ٧٩٪ من المستجوبين مهمة أو مهمة جدا (٧٧٪ في قطاع غزة و ٨٠,٥٪ في الضفة الغربية). كما وافق أو وافق بشدة ٨١٪ من المستجوبين (٧٩٪ في قطاع غزة، ٨٢٪ في الضفة الغربية) على وجوب تمتع المسيحيين والمسلمين بنفس الحقوق، وعارض ذلك ١٧٪ (منهم نحو ٦٪ عارض بشدة). لكن هذا الموقف من الأقليات لم يعكس نفسه تماما في الموقف من تمثيل مسيحيين في المجالس التشريعية. فلم يعتبر مثل هذا التمثيل أمرا مهما جدا أو مهما سوى ٥٠٪ من المستجوبين (١٥٪ فقط اعتبروه مهما جدا و٣٥٪ اعتبروه مهما)، في حين اعتبره ٣٠٪ غير مهم أو غير مهم أبدا (٢٤٪ غير مهم و٦٪ غير مهم ابدا). وبتعبير آخر كان هناك تأييد أوسع لاحترام حقوق الأقليات من تحديد "كوتا" لتمثيل الأقليات في المجالس التشريعية. ويشير هذا إلى ضرورة التمييز بين الموقف المبدئي العام وبين الموقف من تجسيداته الملوسة.

ويظهر المسح أن الأحزاب والاتجاهات السياسية ذات الميول العلمانية (قوى وأحزاب منظمة التحرير بشكل رئيسي) أكثر استعدادا لتأييد تمثيل المسيحيين في المجالس التشريعية من الأحزاب والاتجاهات السياسية ذات الأيديولوجيات الدينية. ويرتفع هذا الاستعداد كلما كانت علمانية الحزب أو الاتجاه أكثر وضوحا. فقد اعتبر تمثيل المسيحيين في المجالس التشريعية مهما ومهما جدا النسب التالية من الكتل والأحزاب السياسية الفلسطينية: ٣٢,٥٪ من مؤيدي حركة "الجهاد الاسلامي"؛ ٣٧٪ من مؤيدي حركة "حماس"؛ ٤٥٪ من المستقلين الاسلاميين؛ ٤٦٪ من الذين بلا توجه سياسي محدد؛ ٥٤٪

Digitized by Birzeit University Library

من مؤيدي حركة فتح؛ ٦٥,٥ ٪ من مؤيدي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ ٦٨٪ من المستقلين الوطنيين. وتجاوز عدد الذين يؤكدون على أهمية تمثيل المسيحيين في المجالس التشريعية من المؤيدين لكل من حزب الشعب الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نسبة ٧٣٪، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار صغر عينة هذه القوى في المسح.

ولم تبرز فروقات ذات أهمية بين سكان التجمعات السكانية المختلفة في الموقف من تأييد مساواة المسيحيين والمسلمين في الحقوق، فالأغلبية تؤيد هذه المساواة. وظهرت أعلى نسبة لا توافق على مبدأ المساواة بين المسيحيين والمسلمين في المخيمات: فقد رفض الموافقة على المبدأ (بشكل اعتيادي أو بشدة) ٢٠٪ من سكان المخيمات، و ١٧٪ من سكان القرى، و١٧٪ من سكان البلدات، و١٤٪ من سكان المدن. لكن ينبغي الحذر ازاء هذه النسب اذ قد تعود إلى الوزن المختلف لعينات التجمعات المختلفة في المسح.

## مساواة المرأة

ويعكس الموقف المعلن تجاه دور المرأة في الحياة العامة توجها ديمقراطيا عند غالبية من الجمهور الفلسطيني. ويبرز هذا في الموقف تجاه "ضرورة وجود نساء في المجالس التمثيلية (البرلمان)". فقد وافق على المقولة المذكورة ٧٣٪ (٢٢٪ منهم وافق بشدة)، وعارضها ربع المستجوبين (منهم ٧٪ بشدة). وظهرت أعلى نسبة لا تؤيد (سواء بشكل اعتيادي أو بشدة) تمثيل النساء في المجالس التشريعية، في المخيمات حيث بلغت ٢٨,٥٪، بالمقارنة مع ٢٥,٤٪ في القرى، و ٢١,٣٪ في البلدات، و ٢٢,٢٪ في المدن. ويشير هذا إلى تقاطع بين الموقف من مساواة المرأة في الحقوق السياسية بالموقف من مساواة الأقليات الدينية في الحقوق. لكن ينبغي توخي الحذر من أية استخلاصات من هذه الفجوات لتقاربها من جهة ولاحتمال وجود خلل في العينة غير منصف للمخيمات.

انعكس الموقف الايجابي من المرأة في موافقة أغلبية على مقولة أن "لدى المرأة القدرة على القيام بمهام قيادية في المجتمع". فقد وافق ٦١,٥٪ من المستجوبين (٥٣٪ في قطاع غزة و٦٦٪ في الضفة الغربية) على المقولة المذكورة واعتبرها ٨٪ آخرون (١١٪ في قطاع غزة ٦٪ في الضفة الغربية) مقولة صحيحة إلى حد بعيد. ولم يعتبرها مقولة غير صحيحة (كليا) سوى ١٣,٥٪ من المستجوبين (١٦٪ في قطاع غزة و ١٢٪ في الضفة الغربية).

وعلى الصعيد الاجتماعي وافق أكثر من ٩٣٪ على حق المرأة في اختيار زوجها (٥٢٪ منهم وافق على ذلك بشدة). ووافق ٨١٪ من المستجوبين (٧٨٪ في قطاع غزة

Digitized by Birzeit University Library

و٨٢٪ في الضفة الغربية) على ضرورة "المساواة بين الرجل والمرأة في فرص العمل والأجور". ولعل الأكثر لفتا للانتباه موافقة نحو ٩٦٪ من المستجوبين على أن "العلاقة بين الرجل والمرأة يجب أن تقوم على المساواة في الواجبات والحقوق". وهو أمر يشير إلى وجود مناخ ملائم للمطالبة برفع التمييز ضد النساء في مناحي الحياة المختلفة، ولوضع قوانين واجراءات تخدم وتترجم مبدأ المساواة إلى اجراءات ملموسة في مناحي الحياة العامة والخاصة المختلفة، الا أنه يشير من جانب آخر - وعلى ضوء الواقع الممارس تجاه المرأة في الواقع - إلى وجود فجوة بين المبادىء العامة (الموقف المجرد) وبين الممارسة.

## الأشكال المفضلة للحكم: نظام برلماني تعددي

تترابط التوجهات الديمقراطية في المجال الاجتماعي بالتوجهات ذاتها في المجال السياسي. فقد أظهر المسح تأييد أغلبية تفوق الثلثين لاعتماد نظام برلماني تعددي في فلسطين يقوم على الانتخابات الدورية النزيهة وحرية الانتقاد للسلطة التنفيذية ووجود صحافة حرة.

**جدول (١) رؤية الجمهور الفلسطيني لدرجة أهمية عدد من القضايا ذات الصلة بالديمقراطية السياسية**

**(بالنسب المئوية)**

| الموضوع | مهم جدا | مهم | متوسط الأهمية | غير مهم | غير مهم أبدا | لا رأي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نظام متعدد الأحزاب | ٣٠,٩٪ | ٣٩٪ | ٦,٨٪ | ١٦,١٪ | ٣,٨٪ | ٣,٥٪ |
| انتخابات دورية نزيهة | ٤٨,٧٪ | ٣٩,٤٪ | ٥,٤٪ | ٤,٧٪ | ٠,٥٪ | ١,٢٪ |
| برلمان منتخب يمثل كل الاتجاهات السياسية | ٤٥,٢٪ | ٤٣,٥٪ | ٤,١٪ | ٣,٦٪ | ١,٢٪ | ٢,٤٪ |
| فصل الأمور الدينية عن السياسية | ٣٣,٨٪ | ٢٧,١٪ | ٦,٦٪ | ٢١,٤٪ | ٩,٣٪ | ١,٨٪ |
| المزيد من المحاسبة لمسوولي موسسات الحكومة | ٥٠,٢٪ | ٣٦,٨٪ | ٦,٢٪ | ٤,٢٪ | ٠,٧٪ | ١,٩٪ |
| اعتماد الكفاءة في التعيينات | ٦٢٪ | ٣٤,٤٪ | ٢,٣٪ | ١,٦٪ | ٠,٥٪ | ٠,٤٪ |
| محاربة المحسوبية والقضاء على الواسطة | ٦٠,٩٪ | ٣٤,٦٪ | ٢,٠٪ | ١,٦٪ | ٠,٥٪ | ٧,١٪ |
| حرية انتقاد السلطة بدون خوف | ٤٨,٧٪ | ٣٩,٤٪ | ٥,٤٪ | ٤,٧٪ | ٠,٥٪ | ١,٢٪ |
| حرية الصحافة (أي بدون رقابة حكومية) | ٣٩,٦٪ | ٤١,٧٪ | ٧,١٪ | ٨,٣٪ | ١,٧٪ | ١,٦٪ |
| سيطرة الحكومة المدنية على الشرطة وقوات الأمن | ٣٤,٨٪ | ٤٤,٥٪ | ٦,٥٪ | ٨,٨٪ | ٠,٧٪ | ٤,٦٪ |
| استتباب الأمن والنظام | ٦٥,١٪ | ٣٣,٢٪ | ١,٣٪ | ٠,٣٪ | ٠٪ | ٠,٢٪ |

Digitized by Birzeit University Library

ويبرز الجدول (١) نظرة ايجابية للجمهور الفلسطيني تجاه نظام سياسي يقوم على انتخابات دورية نزيهة وبتأسيس برلمان تتمثل فيه الاتجاهات السياسية المختلفة. وتمثلت هذه النظرة بتوجه نسبة عالية من أصحاب حق الانتخاب في كانون الثاني ١٩٩٦ إلى صناديق الاقتراع، بما في ذلك نسبا غير قليلة من مؤيدي الأحزاب والتنظيمات التي قاطعت الانتخابات ودعت أعضاءَها والجمهور الفلسطيني إلى مقاطعتها. ويشير الموقف المؤيد لبرلمان تتمثل فيه كل الاتجاهات السياسية إلى وجود تأييد، ضمني على الأقل، لنظام تمثيل نسبي بديلا عن نظام "الاغلبية" الذي أعتمد في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في كانون الثاني ١٩٩٦، أي بعد بضعة أشهر من الاستطلاع الذي نحن بصدد تحليل نتائجه.

وتشير النتائج إلى أن ٨٨٪ من الجمهور (١٨ فما فما فوق) اعتبروا أن الانتخابات الدورية النزيهة ووجود برلمان يعكس مختلف الاتجاهات السياسية أمرين هامين أو هامين جدا. ولم يعتبرهما غير هامين وغير هامين أبدا سوى أقلية صغيرة لا تتجاوز ٥٪ من الجمهور. وتشير المواقف المذكورة إلى وجود "إلتباس" في مواقف بعض المستجوبين (نحو ١٥٪) حول شكل ومضمون التعددية الحزبية (السياسية). فقد اعتبرها ٢٠٪ من المستجوبين غير مهمة أو غير مهمة أبدا، رغم أن غالبية منهم أعتبرت أهمية لقيام برلمان تعددي (سياسيا) وأهمية لاعتماد انتخابات نزيهة ودورية. وربما يشير هذا إلى أن نسبة من الجمهور لم تكن قد أعارت الأمر اهتماما كافيا أو أنها كانت تعطي أحيانا الجواب الذي ترى أنه "الجواب الصح".

كما يشير الجدول السابق إلى أن نسبة عالية (٦٥٪) من المستجوبين تعطي أهمية قصوى لاستتباب "الأمن والنظام". وهي نسبة لم يتفوق عليها سوى نسبة "رفع كلمة الله تعالى وتعاليمه السماوية" التي بلغت ٨٠,٢٪، ونسبة "القضاء على البطالة وتحسن مستوى المعيشة" التي بلغت ٦٨٪. ويبدو أن هذا الاهتمام البالغ باستتباب الأمن والنظام يعود إلى اعتبارات اللحظة السياسية والوضع الذي ساد في المناطق الفلسطينية قبل قيام السلطة الوطنية، وإلى المواجهات الدامية التي شهدها قطاع غزة بين السلطة الوطنية والمعارضة الاسلامية في شهر تشرين الثاني ١٩٩٤. كما أن هذا الاهتمام باستتباب الأمن والنظام يعكس رغبة واسعة بالاستقرار المعيشي والحياة الطبيعية.

وأظهر المسح اهتماما متميزا في موضوعة استتباب الأمن والنظام عند الرجال مقارنة بالنساء (٧١٪ من الذكور اعتبروا استتباب الأمن والنظام أمرا مهما جدا، مقابل ٦٠٪ عند الاناث)، وبين الفئات العمرية ما فوق ٣٥ عاما مقارنة بالفئات الأصغر سنا. كما

Digitized by Birzeit University Library

بانت علاقة بين مستوى التعليم والأهمية المعطاة لاستتباب الأمن والنظام بحيث تزيد الأهمية بازدياد المستوى التعليمي (تتدرج من ٥٨٪ عند الأميين إلى ٧١٪ عند حملة شهادة الماجستير والدكتوراه). ويشير إلى أن مفهوم "الأمن والنظام" يتصل بالاستقرار المعيشي كون الرجال من فئة عمرية وتعليمية معينة هم الذين يشتهون "الامن والنظام" أكثر من غيرهم بحكم المسؤوليات التي يتحملونها. ويدعم هذا الاهتمام الخاص باستتباب "الأمن والنظام" عند المهنيين، والموظفين والعمال. وقد برزت مدينة غزة (٧٣,٥٪) وجنوبها (٧٨٪) وجنين (٧٣٪) في مقدمة المحافظات التي أعطت أهمية خاصة لاستتباب "الأمن والنظام"، في حين تميزت محافظتا الخليل (٥٤٪)، والقدس (٥٥٪) بتدن نسبي في هذا المضمار.

## تعددية سياسية وحرية تعبير

يكشف التدقيق في المواقف وفق الانتماء السياسي عن وجود اجماع تقريبا بين القوى والاتجاهات السياسية الفلسطينية المختلفة على ما يلي: وجود صحافة حرة بدون رقابة حكومية؛ وجود نظام سياسي متعدد الأحزاب؛ توفر حرية انتقاد السلطة بدون خوف؛ وجود برلمان منتخب يمثل جميع الاتجاهات السياسية. ويظهر هذا من الجداول التالية:

جدول (١-أ) موقف عدد من القوى السياسية من وجود صحافة حرة بدون رقابة حكومية (آب ١٩٩٥):

| الانتماء السياسي | وجود صحافة حرة مهم جدا أو مهم | وجود صحافة حرة غير مهم أو غير مهم علي الاطلاق |
|---|---|---|
| حماس | ٨٣٪ | ١٠,١٪ |
| حركة "فتح" | ٧٩,٩٪ | ١٠,٨٪ |
| الجهاد الاسلامي | ٨١,٢٪ | ٩,٤٪ |
| الجبهة الشعبية | ٩١,٠٪ | ٦,٤٪ |
| اسلامي مستقل | ١٠٠٪ | ٠,٠٪ |
| وطني مستقل | ٨٥,٤٪ | ٨,٤٪ |
| لا انتماء سياسي محدد | ٧٩,٣٪ | ٨,٣٪ |

يظهر الجدول السابق أن الاتجاه الغالب بين القوى السياسية الفلسطينية يؤيد، إلى حد بعيد، وجود صحافة حرة بدون رقابة حكومية. ويحظى هذا بتأييد أغلبية واضحة في أوساط مؤيدي حركتي "فتح" و "حماس"، بالاضافة إلى التنظيمات والاتجاهات السياسية الاخرى.

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١-ب) موقف عدد من القوى السياسية من وجود نظام متعدد الأحزاب (آب ١٩٩٥):

| الانتماء السياسي | وجود تعددية سياسية مهم جدا أو مهم | وجود تعددية سياسية غير مهم أو غير مهم على الاطلاق |
|---|---|---|
| حماس | ٪٧٣,٦ | ٪١٧,٤ |
| حركة "فتح" | ٪٦٩,٩ | ٪٢٠,٦ |
| الجهاد الاسلامي | ٪٧٤,٣ | ٪١٦,٠ |
| الجبهة الشعبية | ٪٨٧,٦ | ٪٦,٤ |
| اسلامي مستقل | ٪٦٦,٧ | ٪٢٤,٩ |
| وطني مستقل | ٪٧٧,٠ | ٪١٦,٨ |
| لا انتماء سياسي محدد | ٪٦١,٢ | ٪٢١,٧ |

ويظهر في اطار التأييد الواسع لمختلف الاتجاهات السياسية لاقامة نظام متعدد الاحزاب السياسية تباينات في حدة التأييد لهذا النظام. فهناك ميل لدى مؤيدي حركة "فتح" لاعطاء تأييد أقل نسبيا من تنظيمات واتجاهات سياسية أخرى لنظام سياسي تعددي. ومن المحتمل أن يكون مصدر هذا الانخفاض النسبي الدور الذي تضطلع به حركة "فتح" كتنظيم حاكم في اطار السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي المقابل يلاحظ تشديد من قبل أحزاب المعارضة على أهمية التعددية السياسية ضمانا لحرية وشرعية وجودها وتحركها، وربما يفسر هذا انخفاض نسبة هذا التأييد في أوساط الاسلاميين المستقلين. ويلاحظ كذلك أن الفئات غير المنتمية لتنظيمات سياسية تميل، نسبيا، إلى التقليل من أهمية التعددية الحزبية (السياسية). وفي كلا الحالتين (عند اعضاء حركة "فتح"، وعند غير المنتميين سياسيا أو تنظيميا) فإن أغلبية واضحة تدعم وجود نظام سياسي تعددي.

جدول (١-ج) موقف عدد من القوى السياسية من حرية انتقاد السلطة بدون خوف (آب ١٩٩٥):

| الانتماء السياسي | انتقاد السلطة بدون خوف مهم جدا أو مهم | انتقاد السلطة بدون خوف غير مهم أو غير مهم على الاطلاق |
|---|---|---|
| حماس | ٪٨٩,٧ | ٪٢,٩ |
| حركة "فتح" | ٪٨٨,٥ | ٪٦,٢ |
| الجهاد الاسلامي | ٪٩٠,٦ | ٪٩,٤ |
| الجبهة الشعبية | ٪٨٨,٥ | ٪٥,٢ |
| اسلامي مستقل | ٪٨٨,٤ | ٪٢,٧ |
| وطني مستقل | ٪٨٩,٥ | ٪٨,٤ |
| لا انتماء سياسي | ٪٨٥,٣ | ٪٥,٤ |

Digitized by Birzeit University Library

يظهر من الجدول السابق وجود درجة عالية من الانسجام في مواقف القوى السياسية تجاه أهمية توفر حرية انتقاد السلطة الفلسطينية بدون خوف، أي دون أن يترتب على ممارسة حرية الانتقاد اجراءات قمعية من قبل السلطة. ولا تظهر فروقات ذات دلالة في درجة تأييد هذه القوى لحرية الانتقاد خلافا لما برز بخصوص التعددية الحزبية.

جدول (١-د) مواقف عدد من القوى السياسية الفلسطينية من وجود برلمان منتخب يمثل جميع الاتجاهات السياسية (آب ١٩٩٥):

| الانتماء السياسي | وجود برلمان منتخب تعددي مهم جدا او مهم | وجود برلمان منتخب تعددي غير مهم أو غير مهم على الاطلاق |
|---|---|---|
| حماس | ٪٩٢,٠ | ٪٢,٩ |
| حركة "فتح" | ٪٨٩,٣ | ٪٤,٢ |
| الجهاد الاسلامي | ٪٧٦,٥ | ٪٩,٤ |
| الجبهة الشعبية | ٪٩٤,٨ | ٪٢,٦ |
| اسلامي مستقل | ٪٨٦,٧ | ٪٧,٣ |
| وطني مستقل | ٪٩٣,٨ | ٪٥,٢ |
| لا انتماء سياسي | ٪٨٢,١ | ٪٦,٥ |

يبرز الجدول أن ما لا يقل عن ثلاثة أرباع مؤيدي مختلف الاتجاهات السياسية الفلسطينية التي رصدت أراؤها في المسح اعتبرت وجود برلمان فلسطيني منتخب يمثل جميع الاتجاهات السياسية ذا أهمية أو أهمية كبيرة. وتضمن المسح التصنيف التالي للانتماء السياسي: حركة "حماس"؛ حركة "فتح"؛ حركة الجهاد الاسلامي؛ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ حزب "فدا"؛ حزب الشعب؛ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ مجموعات أخرى؛ لا أحد من التنظيمات السابقة؛ مستقل اسلامي؛ مستقل وطني؛ مستقل يساري؛ ولا انتماء.

## ب-المكانة الاقتصادية-الاجتماعية والموقف من الديمقراطية السياسية

لم يكشف المسح عن علاقة بين الدخل (المعلن) والأهمية التي تعطى لكل من: حرية الصحافة، والتعددية الحزبية (السياسية)، وحرية انتقاد السلطة بدون خوف، ووجود برلمان منتخب تتمثل فيه الاتجاهات السياسية المختلفة.

Digitized by Birzeit University Library

لكن يلاحظ ما يلي:

أ- ترتفع نسبة الذين يعتبرون وجود صحافة حرة أمرا مهما جدا مع ارتفاع الدخل: فهي ترتفع من ٣٦٪ عند أصحاب فئة الدخل الأدنى، إلى ٤٣٪ عند الفئة التالية، إلى ٥١,٥٪ عند الفئة الثالثة، وتصل إلى ٥٦٪ عند الفئة ذات الدخل الأعلى بين فئات الدخل الأربعة. لكن هذا لا ينطبق على الذين يعتبرون وجود صحافة حرة أمرا مهما فقط (أي ليس مهما جدا)، حيث يصبح الاتجاه عكسيا. وهو أمر يشير بوضوح إلى أن التباين ينحصر في حدود تحديد درجة الأهمية وليس في حضورها أو غيابها.

ب- تكرر الملاحظة السابقة فيما يخص علاقة الدخل بالأهمية التي تعطى لحرية انتقاد السلطة دون خوف. فنسبة الذين يعتبرونها أمرا مهما جدا ترتفع مع الدخل، بعكس اتجاه نسبة الذين يعتبرونها أمرا مهما فقط. وربما يعود ذلك إلى ارتباط الصحافة بحرية التعبير وبالتالي بحرية الانتقاد والرأي. والفرق هنا هو فرق في درجة الأهمية وليس فرق بين ما هو مهم وغير مهم. ولهذا، لا تبرز فروقات حسب الدخل في حال اجمال الموقف لما يعتبر مهم ومهم جدا.

ج- هناك علاقة عكسية - وإن بفروقات طفيفة - بين الدخل والاعتقاد بأن وجود نظام متعدد الأحزاب غير مهم أو غير مهم على الاطلاق. ففي حين اعتبر ٢٠,٥٪ من فئة الدخل الادنى (الفئة الأولى) أن وجود تعددية حزبية أمر غير مهم أو غير مهم على الاطلاق، حمل ذات الموقف ١٩٪ من الفئة التالية (الثانية)، و١٨٪ من فئة الدخل التالية (الثالثة)، و١٤٪ من أعلى فئة دخل (الفئة الرابعة). ولكن ينبغي التأكيد أن الفروقات تبقى طفيفة ومحدودة الأهمية.

تكرر الأمر ذاته في مجال الأهمية التي تعطى لوجود برلمان منتخب يمثل مختلف الاتجاهات السياسية. ولعل ارتباط التعددية الحزبية بوجود برلمان منتخب يمثل جميع الاتجاهات السياسية هو الذي يفسر تشابه النتائج بين الموضوعين.

د- برزت علاقة بين درجة الأهمية المعطاة للصحافة الحرة، والتعددية الحزبية (السياسية)، وانتقاد السلطة بدون خوف، ووجود برلمان منتخب يمثل كل الاتجاهات السياسية من جهة، والمستوى التعليمي للمستجوب من جهة أخرى، كما يشير الجدول التالي:

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١-هـ): نسبة الذين يعتبرون عددا من قضايا الديمقراطية مهمة جدا حسب المستوى التعليمي للمستجوب (آب ١٩٩٥)

| المستوى التعليمي | صحافة حرة بدون رقابة | تعددية حزبية (سياسية) | انتقاد السلطة دون خوف | برلمان منتخب تعددي |
|---|---|---|---|---|
| أمي | ٣٢,١٪ | ٢٢,٨٪ | ٣٨,٥٪ | ٣٨,٠٪ |
| حتى ٩ سنوات | ٣٦,٨٪ | ٢٩,٦٪ | ٤٩,٢٪ | ٤٥,٣٪ |
| توجيهي | ٤١,٥٪ | ٢٩,١٪ | ٤٨,٣٪ | ٤٢,١٪ |
| كلية | ٤٣,٩٪ | ٣٦,٢٪ | ٤٨,٠٪ | ٥٣,١٪ |
| بكالوريوس | ٤٣,٦٪ | ٣٧,١٪ | ٥٥,٦٪ | ٥٠,٦٪ |
| ماجستير و دكتوراه | ٥٢,٩٪ | ٦٤,٧٪ | ٦٤,٧٪ | ٦٤,٧٪ |

لكن هذه العلاقة تظهر تحولا للاتجاه المعاكس اذا ما نظرنا إلى نسبة الذين يعتبرون القضايا السابقة مهمة فقط. ولعل تكرار هذه الظاهرة يشير إلى تأثير العلاقة التي تمليها المقابلة نفسها (حيث قد يرى المستجوب أن أراءه موضع تدقيق واختبار) من جانب، وتفسير المستجوب للسؤال وهدفه - وهذا خاضع للمستوى التعليمي ولتأثير الثقافات الخاصة - لمدلولات السؤال من جانب آخر. ويظهر هذا من مقارنة الجدول التالي بالسابق.

جدول (١-و): نسبة الذين يعتبرون عددا من قضايا الديمقراطية مهمة (لكن ليس مهمة جدا) حسب المستوى التعليمي للمستجوب (آب ١٩٩٥)

| المستوى التعليمي | صحافة حرة بدون رقابة | تعددية حزبية (سياسية) | انتقاد السلطة دون خوف | برلمان منتخب تعددي |
|---|---|---|---|---|
| أمي | ٤٧,٤٪ | ٤٥,٦٪ | ٥٢,٦٪ | ٤٩,٤٪ |
| حتى ٩ سنوات | ٣٦,٢٪ | ٣٧,٨٪ | ٣٧,٨٪ | ٤٢,٣٪ |
| توجيهي | ٤٤,٠٪ | ٣٨,٤٪ | ٣٩,٩٪ | ٤٦,٤٪ |
| كلية | ٤٢,٣٪ | ٣٨,٣٪ | ٣٨,٨٪ | ٣٨,٣٪ |
| بكالوريوس | ٤٤,٤٪ | ٤١,٧٪ | ٣٤,٠٪ | ٣٩,٨٪ |
| ماجستير و دكتوراه | ٣٥,٣٪ | ١٧,٦٪ | ٢٩,٤٪ | ٢٩,٤٪ |

Digitized by Birzeit University Library

لكن يتوجب التشديد على أن التباينات في الموقف حسب المستوى التعليمي - رغم ما قد تحمل من دلالات - لا تدلل على وجود تناقضات اجتماعية واسعة في مجال رؤية الأسس التي تستند إليها الديمقراطية السياسية. ولذا، فإن الملاحظة الأهم تتمثل في وجود اتفاق واسع بين طبقات وشرائح المجتمع وتنظيماته السياسية الرئيسة على أهمية وجود مجتمع سياسي ديمقراطي. ويتأكد هذا الاتفاق المجتمعي، بتلاوينه، أيضا اذا ما ربطنا الموقف من وجود مجتمع سياسي ديمقراطي بمهنة المستجوب.

جدول (١-ز): نسبة الذين يعتبرون عددا من قضايا المجتمع السياسي الديمقراطي مهمة جدا حسب المهنة (آب ١٩٩٥) (يستثنى **الذين يعتبرونها مهمة فقط**)

| المهنة | صحافة حرة بدون رقابة | تعددية حزبية (سياسية) | انتقاد السلطة دون خوف | برلمان منتخب تعددي |
|---|---|---|---|---|
| طلاب | ٪٤١,٠ | ٪٢٨,٣ | ٪٤٥,١ | ٪٤١,٦ |
| عمال | ٪٤٦,٤ | ٪٤١,٧ | ٪٥٤,٣ | ٪٥٢,٩ |
| ربات بيوت | ٪٣٣,٢ | ٪٢٣,٦ | ٪٤٢,٢ | ٪٣٦,٥ |
| موظفون | ٪٤٥,٤ | ٪٤٠,٤ | ٪٥٨,٢ | ٪٥٩,٠ |
| تجار | ٪٤٩,٨ | ٪٤٣,٢ | ٪٥٨,٣ | ٪٤٢,٩ |
| مزارعون | ٪٢٩,٣ | ٪١٢,٤ | ٪٤٠,٥ | ٪٤٠,٢ |
| حرفيون | ٪٤١,٩ | ٪٢٧,٤ | ٪٥٠,١ | ٪٤٩,٩ |
| مهنيون | ٪٤١,١ | ٪٤٥,٤ | ٪٦٣,٧ | ٪٥٨,٤ |
| عاطلون عن العمل | ٪٤١,٤ | ٪٣٥,٠ | ٪٥٢,٤ | ٪٥١,٨ |
| متقاعدون (عدد قليل) | ٪٥٣,٧ | ٪٥٧,٢ | ٪٥٧,٠ | ٪٦١,٠ |

صحيح أن الجدول يبرز تباينات بين مواقف الفئات المهنية ازاء بعض قضايا المجتمع السياسي الديمقراطي، لكن دلالة هذه التباينات تتراجع اذا ما نظرنا إلى موقف الفئات المهنية ذاتها من القضايا ذاتها وفق درجة الأهمية المعطاة لها.

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١-ح): نسبة الذين يعتبرون عددا من قضايا المجتمع السياسي الديمقراطي مهمة حسب المهنة (آب ١٩٩٥) (يستثنى الذين يعتبرونها مهمة جدا)

| المهنة | صحافة حرة بدون رقابة | تعددية حزبية (سياسية) | انتقاد السلطة دون خوف | برلمان منتخب تعددي |
|---|---|---|---|---|
| طلاب | ٪٤٤,٢ | ٪٤٥,٤ | ٪٤٢,٤ | ٪٤٣,٦ |
| عمال | ٪٣٧,٠ | ٪٣١,١ | ٪٣٧,١ | ٪٤٠,٤ |
| ربات بيوت | ٪٤٣,٧ | ٪٤١,٨ | ٪٤٢,٠ | ٪٤٧,٤ |
| موظفون | ٪٤٠,٠ | ٪٣٢,٩ | ٪٣٢,٩ | ٪٣٣,٦ |
| تجار | ٪٣٣,٣ | ٪٣٥,٠ | ٪٣٣,٢ | ٪٤٧,٧ |
| مزارعون | ٪٤٥,٠ | ٪٣٢,١ | ٪٤٢,٦ | ٪٥٣,٤ |
| حرفيون | ٪٤٢,٤ | ٪٤١,٤ | ٪٣٦,٩ | ٪٤٢,٣ |
| مهنيون | ٪٤٩,٣ | ٪٤٢,٢ | ٪٣١,٦ | ٪٤١,٦ |
| عاطلون عن العمل | ٪٣٩,٢ | ٪٣٧,٢ | ٪٤١,٩ | ٪٣٧,٤ |
| متقاعدون (عدد قليل) | ٪٣٩,٠ | ٪٢٨,٣ | ٪٤٣,٠ | ٪٣٩,٠ |

يشير الجدول (١-ح) إلى وجود كتلة ذات وزن (تتراوح ما بين الثلث والنصف) بين مختلف الفئات المهنية تعطي أهمية (أي اعتبروها مهمة) لوجود مجتمع سياسي ديمقراطي، ويتضاعف حجم هذه الكتلة اذا ما أضيف اليها الذين أعطوا ذات القضايا أهمية خاصة (أي اعتبروها مهمة جدا).

هـ- التباينات التي برزت في مواقف الفئات الاجتماعية ازاء قضايا المجتمع السياسي هي - كما بينت الجداول السابقة - تمثل تباينات في درجة الأهمية المعطاة لها. ولهذا، كان من الممكن أن لا تبرز هذه التباينات لو اقتصرت صيغة السؤال على تصنيف الاجابات إلى مهم أو غير مهم. هذا لا يعني، بالطبع، أن بعض هذه التباينات ليست ذات دلالة أو بحاجة إلى تفسير، بل تشير هذه الملاحظة إلى أهمية صيغة السؤال في تظهير أو طمس ظواهر اجتماعية. فالتباينات التي ظهرت قد تطرح حاجة إلى تفسير، كما تبين الأمثلة التالية: نسبة ربات البيوت اللواتي يعطين حرية الصحافة أهمية قصوى متدنية قياسا بالفئات الاخرى (باستثناء المزارعين). وهذه الملاحظة تنطبق أيضا على الموقف من التعددية الحزبية، وعلى حرية انتقاد السلطة، وعلى وجود برلمان منتخب حيث تظهر ربات البيوت الأدنى نسبة من بين الفئات الاخرى (بما في ذلك المزارعين) في اعتبار وجود برلمان

Digitized by Birzeit University Library

منتخب قضية مهمة جدا. وقد يكون السبب وراء ذلك عزلة ربات البيوت عن القضايا العامة بحكم تقسيم عمل يميل بقوة إلى تحميلهن أعباء ادارة شؤون المنزل وأعباء الأمومة ورعاية أفراد الأسرة، ويحدد دور الرجل في المجال العام. وقد يكون وراء ذلك أيضا ارتفاع معدلات الأمية بين النساء قياسا بالرجال، وبين ربات البيوت قياسا بالنساء العاملات.

## ج- توجهات بناء السلطة الوطنية (الدولة المنشودة)

### أ-الموقف من المحسوبية والواسطة

تظهر نتائج المسح اهتماما خاصا باعتماد الكفاءة في التعيينات للمناصب العامة واجماعا على محاربة ظاهرتي المحسوبية والواسطة. فقد اعتبر ٦٢٪ من المستجوبين (٦٧٪ في قطاع غزة، و٥٩٪ في الضفة الغربية) أن اعتماد الكفاءة في التعيينات أمر مهم جدا، واعتبرها ٤٣٪ (٣١٪ في قطاع غزة و ٤٦٪ في الضفة الغربية) أمرا مهما. ولم ير أنها غير مهمة سوى نحو ١٪. ولم تظهر تباينات فعلية بين التجمعات السكنية من حيث اعطاء أهمية للكفاءة كأساس للتعيينات. فقد اعتبرها مهمة جدا ٦٢٪ من المستجوبين في المدن، و٦٥٪ من المستجوبين في البلدات، و٦١٪ من المستجوبين في القرى، و ٦٣٪ من المستجوبين في المخيمات. كما لم تظهر تباينات ذات دلالة بين فئات الدخل: فقد اعتبرها مهمة غالبية من كل فئات الدخل. ومن الواضح أن التباين الأوسع يقوم بين قطاع غزة والضفة الغربية. ومن المتوقع أن يعود الاهتمام الخاص لسكان قطاع غزة بمحاربة المحسوبية والواسطة إلى أن القطاع كان قد أصبح تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية التي كانت قد أخذت في بناء أجهزتها ومؤسساتها بعكس وضع غالبية مدن وقرى الضفة الغربية.

لكن برزت تباينات وفق النوع الاجتماعي (الجندر أو الجنس). فقد اعتبرها مهمة جدا ٦٨٪ من الذكور مقابل ٥٧٪ من الاناث. ويبدو أن جزءا من تفسير ذلك يكمن في العلاقة المحدودة للمرأة مع سوق العمل الرسمي (بشقيه الخاص والحكومي). وهي علاقة تستثني المرأة من مجالات عمل من جانب وتحشرها في مجالات أخرى من جانب ثان. ولعل هذا ما يفسر اعتبار الكفاءة مهمة جدا من قبل نحو ٧٧٪ من الموظفين و ٧١٪ من المهنيين و ٧٠٪ الحرفيين، في حين لم تتجاوز نسبة ربات البيوت والطلبة ٥٦٪، والمزارعين ٥٥٪ (الأدنى بين كل الفئات المهنية الأخرى).

Digitized by Birzeit University Library

اعتبر ٦١٪ من المستجوبين (٦٩٪ في قطاع غزة، و٥٦٪ في الضفة الغربية) أن محاربة المحسوبية والقضاء على الواسطة أمرا مهما جدا، واعتبرها ٣٥٪ أمرا مهما (٢٩٪ في قطاع غزة و٣٨٪ في الضفة الغربية) دون أن يعتبروها أمرا مهما جدا. وانسجاما مع هذا الموقف رأى ٥٠٪ (ذات النسبة في كل من الضفة والقطاع) من المستجوبين أن "المزيد من المساءلة (المحاسبة) لمسؤولي المؤسسات الحكومية" أمر مهم جدا، ورأى ٣٧٪ منهم أنه مهم، وما يقارب ٥٪ أنه أمر بدون أهمية. ولم تبرز تباينات ذات قيمة حسب الانتماء السياسي، اذ اعتبرتها غالبية كبيرة جدا (تجاوزت ٨٠٪) من قبل كل التنظيمات والاتجاهات السياسية أمرا مهما أو مهما جدا.

وكانت المخيمات الأعلى (٦٨٪) في تصنيف محاربة المحسوبية والقضاء على الواسطة كأمر مهم جدا، وتلاها في ذلك المدن (٦٢٪)، وكانت البلدات هي الادنى في هذا المضمار (٤٩٪). وقد يعود ذلك إلى أكثر من عامل، منها درجة الشعور بالغبن في مجال الاستثناء من العمل في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية.

وسجل الذكور نسبة أعلى من الاناث (٦٥٪ مقابل ٥٧٪) في اعتبار محاربة المحسوبية والواسطة أمرا مهما جدا، في حين أعتبرتها نسبة أعلى من الاناث بأنها مهمة فقط (٣٧٪ مقابل ٣٢٪ بين الاناث).

واعتبرت نسبة أعلى من المستجوبين المسيحيين محاربة المحسوبية والواسطة أمرا مهما جدا مقارنة بالمستجوبين المسلمين (٧٧٪ مقابل ٦٠٪). وقد يكون السبب وراء ذلك تمتع نسبة أعلى من الفئة الأولى بمؤهلات أكاديمية وعلمية ومهنية، أو اعتقادها ذلك على الأقل. وقد تعود بعض التباينات في الوزن المعطى لأهمية محاربة الواسطة والمحسوبية إلى اختلاف مواقع الفئات الاجتماعية والمهنية في أسواق العمل.

إن تزايد حدة التنافس في أسواق العمل الفلسطيني منذ قيام السلطة الفلسطينية بحكم تصاعد نسب البطالة، وبحكم القيود المحيطة بنمو الاقتصاد الفلسطيني يدفع إلى البحث عن عوامل واعتبارات مساعدة في الحصول على عمل، إضافة إلى اعتبارات الكفاءة والخبرة. ومن هنا يبدو أن الفئات التي تشعر أن الواسطة والمحسوبية (ومنها المحسوبية السياسية) تعطل مصالحها وقدرتها على الحراك المهني والاجتماعي وقدرتها إلى الوصول إلى موارد (منها العمل والخدمات المختلفة)، تميل إلى اعتبار محاربتهما أمرا مهما جدا. فالفئات المهنية التي سجلت النسب الأعلى في مواقفها تجاه محاربة المحسوبية والواسطة

Digitized by Birzeit University Library

تتشكل من الموظفين، الحرفيين، التجار، ويليها المهنيون والمزارعون والعمال، ثم فئات المتقاعدين والعاطلين عن العمل والطلبة وربات البيوت.

ويرتبط هذا الاهتمام الخاص بمحاربة المحسوبية والواسطة باعتقاد غالبية ساحقة من الجمهور الفلسطيني بأن "الواسطة هي الطريقة السائدة في الحصول على وظيفة". فقد اعتبر المقولة السابقة صحيحة ٦٢٪ من الجمهور (٦١٪ في الضفة الغربية و٦٥٪ في قطاع غزة)، واعتبرها صحيحة إلى حد كبير ١٦,٥٪ من الجمهور (١٥٪ في الضفة الغربية، و ٢٠٪ في غزة)، أي أن ما يعادل ٧٨,٥٪ من الجمهور الفلسطيني اعتبر أن الواسطة هي الوسيلة السائدة في الحصول على وظيفة. ولأن مفهوم الوظيفة يرتبط بالعمل في مؤسسات وأجهزة السلطة فإن هذا الاعتقاد يعكس رؤية الجمهور لأسلوب التعيين المعمول به في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية. وربما يعود الفرق في درجة انتشار هذا الرأي بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عدم تواجد أجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بذات الكثافة في المنطقتين في تلك الفترة (آب ١٩٩٥) حيث لم تكن السلطة قد انتقلت إلى مدن الضفة لغربية بعد. واعتبر المقولة السابقة خاطئة ١٠٪ في الضفة الغربية و ٦٪ في قطاع غزة.

## ب- تقييم الجمهور الفلسطيني لدور كل من السلطة والمعارضة

### ١-السلطة

ما يقارب ثلث المستجوبين (٣٣٪) اعتبر بشكل لا لبس فيه أن "السلطة الفلسطينية تعمل لمصلحة الجميع بالتساوي"، ورأى ٥٪ أن ذلك صحيحا إلى حد كبير، و٢٠٪ أنه صحيح إلى حد ما. في حين اعتبر نحو ثلث آخر (٣٥٪) من المستجوبين، وبشكل لا لبس فيه، أن السلطة لا تعمل لصالح الجميع بالتساوي، وسجل ٧,٥٪ أن لا رأي لهم حول هذا الموضوع.

لكن الاجابات تغيرت بشكل ملحوظ تجاه مقولة أن "السلطة الفلسطينية تعمل لما فيه خير الأمة". فقد وافق على صحة هذه المقولة نسبة أعلى (٤٣٪) من المستجوبين، أي نسبة تفوق بنحو ١١٪ نسبة الذين وافقوا على أنها "تعمل لصالح الجميع بالتساوي". واعتبر ٩٪ من المستجوبين أن السلطة تعمل لصالح الأمة إلى حد كبير، و٢٥٪ أنها تقوم بذلك إلى حد ما، واعتبر ١٨٪ أنها لا تقوم بذلك اطلاقا، ولم يبد ٥٪ رأيا حول الموضوع. ومن المحتمل أن يعود التفاوت في نسبة الذين يرون أن السلطة تعمل لصالح الجميع وفي نسبة الذين يرون أنها تعمل لخير الأمة إلى أن المقولة الأولى تطرح مفهوم

Digitized by Birzeit University Library

المساواة كعامل محوري في علاقة السلطة بالمواطن، في حين تطرح المقولة الثانية مفهوم المصلحة العامة، وبالتالي وطنية أو اسلامية السلطة الفلسطينية وفق التفسير الذي اعتمده المستجوب لتعبير "الأمة". ويظهر هذا المثال مرة أخرى تأثير لغة السؤال على المستجوب.

وتشير نتائج المسح إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى التعليم ودرجة الثقة بالسلطة الفلسطينية، كما يبين الجدول التالي:

جدول(٢): الموقف من مقولة "السلطة الفلسطينية تعمل لصالح الجميع" حسب المستوى التعليمي للمستوجب (آب ١٩٩٥):

| المستوى التعليمي | أمي | حتى ٩ سنوات | توجيهي | كلية | بكالوريوس | ماجستير ودكتوراه |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نعم | ٪٤١,٨ | ٪٤٠,٤ | ٪٢٨,٩ | ٪٢٤,٥ | ٪٢٤,٣ | ٪١٧,٦ |
| إلى درجة كبيرة | ٪٢,٥ | ٪٦,٥ | ٪٤,٧ | ٪٣,١ | ٪٥,٤ | ٪١١,٨ |
| إلى حد ما | ٪١٦,٥ | ٪١٤,٧ | ٪٢٢,٠ | ٪٢٣ | ٪٢٧,٨ | ٪٤٧,١ |
| لا | ٪٢٠,٣ | ٪٣٢,٢ | ٪٣٧,٩ | ٪٣٩,٣ | ٪٣٨,٦ | ٪٢٣,٥ |
| لا أعرف | ٪١٩,٠ | ٪٦,٢ | ٪٦,٥ | ٪١٠,٢ | ٪٣,٩ | ٪٠ |

تبين معطيات جدول (٢) أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما مالت درجة الثقة بالسلطة للتراجع، كما تتراجع نسبة الذين لا موقف لهم (ايجابيا أو سلبيا) من السلطة. فنسبة عالية من الأميين لم يطرحوا موقفا من السلطة (ايجابيا أو سلبيا) قياسا بلا أحد من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه.

Digitized by Birzeit University Library

ولا تظهر علاقة محددة بين طبيعة المهنة والثقة بالسلطة الوطنية وفق ما يشير الجدول التالي:

**جدول (٣): نسبة الذين قالوا أن السلطة الفلسطينية تعمل لصالح الجميع ونسبة الذين قالوا أنها لا تقوم بذلك (آب ١٩٩٥)**

| المهنة | السلطة لا تعمل لصالح الجميع | السلطة تعمل لصالح الجميع |
|---|---|---|
| طلاب | ٪٣٦,٥ | ٪٢١,٦ |
| عمال | ٪٤١,٦ | ٪٣٤,٥ |
| ربات بيوت | ٪٣٠,٧ | ٪٣٤,٨ |
| موظفون | ٪٣٧,٣ | ٪٢٩,٨ |
| تجار | ٪٣٣,٨ | ٪٣٦,١ |
| مزارعون | ٪٣٣,٦ | ٪٤٧,٢ |
| حرفيون | ٪٣٦,٦ | ٪٣٥,٤ |
| مهنيون | ٪٣٩,٨ | ٪١٦,٧ |
| عاطلون عن العمل | ٪٣٧,٢ | ٪٣٣,٢ |
| متقاعدون (عدد قليل) | ٪٢٨,٥ | ٪٣٥,٨ |

ويظهر من جدول (٣) أن معظم الفئات المهنية منقسمة الرأي تجاه تقييمها لدور السلطة الفلسطينية.

ويتكرر التفاوت في نسبة الذين يوافقون على أن "السلطة تعمل لخير الأمة" حسب مستوى التعليم. فكلما ارتفع مستوى التعليم كلما انخفض مستوى الثقة بالسلطة. كما يتكرر انقسام موقف الفئات المهنية ازاء مقولة أن "السلطة تعمل لخير الأمة".

كما يظهر تفاوت في درجة الثقة التي تمنحها المحافظات الفلسطينية لمؤسسات السلطة الفلسطينية. فقد أظهرت محافظات القدس وبيت لحم و غزة المدينة وغزة الوسط، نسبا أدنى من الثقة في مؤسسات السلطة من المحافظات الآخرى (٤٦٪ في القدس مقارنة ب ٦٤,٥٪ بجنوب غزة على سبيل المثال). وقد تعود هذه التباينات إلى أكثر من عامل، منها الاختلافات في توزع الانتماء السياسي وإلى التفاوتات في الأوضاع المعيشية، وإلى القرب أو البعد عن أجهزة ومؤسسات السلطة.

Digitized by Birzeit University Library

## ٢-المعارضة

انقسم الرأي ازاء المعارضة السياسية (بشقيها الوطني العلماني، والاسلامي السياسي). فقد حسم ٢٨٪ من المستجوبين رأيهم بأن المعارضة تعمل لخير الشعب. ويمكن اعتبار أن هذه النسبة شكلت حجم التأييد الفعلي للمعارضة بشقيها في تلك الفترة (آب ١٩٩٥). ويمكن أن يضاف إلى تلك النسبة ٥,٥٪ من المستجوبين الذين رأوا أن المعارضة تعمل لخير الشعب "إلى حد كبير". واعتبر ما يقارب ٢٣٪ أنها (أي المعارضة) تقوم بذلك إلى حد ما، في حين رأى ٣٣٪ أنها لا تقوم بذلك باي شكل من الأشكال، وامتنع ١٠,٥٪ عن ابداء رأي حول الموضوع، وهي نسبة عالية بكل المقاييس الدارجة. ويلاحظ، هنا، أن نسبة الذين امتنعوا عن ابداء رأي تجاه المعارضة يعادل ضعف النسبة تجاه السلطة. وربما يعود ذلك إلى درجة من التهيب عند البعض من إبداء رأي بدافع الخوف على خلفية الصدامات التي جرت بين أطراف المعارضة والسلطة قبيل ذلك بفترة قريبة.

وتتلخص النتائج حول تقييم دور السلطة والمعارضة كما تم التعبير عنها في آب ١٩٩٥ كما يلي:

جدول (٤): تقييم المستجوبين لدور السلطة الفلسطينية ولدور المعارضة السياسية (آب ١٩٩٥)

| السلطة الفلسطينية تعمل لما فيه خير الأمة | | الاتجاهات المعارضة تعمل لخير الشعب | |
|---|---|---|---|
| نعم | ٤٣,٤٪ | نعم | ٢٨,٤٪ |
| إلى حد كبير | ٨,٨٪ | إلى حد كبير | ٥,٦٪ |
| إلى حد ما | ٢٤,٨٪ | إلى حد ما | ٢٢,٧٪ |
| لا | ١٧,٩٪ | لا | ٣٢,٨٪ |
| لا أعرف | ٥,١٪ | لا أعرف | ١٠,٥٪ |

وكما هو متوقع تظهر تباينات في مواقف القوى السياسية من السلطة ومن المعارضة، وفق مواقع هذه في السلطة والمعارضة. لكن يظهر، وهو من غير المتوقع، تقاطعات واسعة في الآراء بين المعارضة والقوى المكونة أو المؤيدة للسلطة. ففي حين أيد (بدون تحفظ) ٤٢,٥٪ من أنصار حركة "فتح" مقولة أن السلطة تعمل لصالح الجميع بالتساوي، لم تتجاوز النسبة ٢٨٪ بين مؤيدي حركة "حماس"، و١٧٪ بين مؤيدي الجبهة الشعبية. وبالمقابل رأى ٢١٪ فقط من مؤيدي حركة فتح" أن المعارضة تعمل لصالح الشعب في

Digitized by Birzeit University Library

حين قاربت النسبة ٤١٪ بين مؤيدي حركة "حماس"، وتجاوزت ٦٢٪ بين مؤيدي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ويلاحظ أن المستقلين الاسلاميين أعطوا نسبا متقاربة لصالح السلطة ولصالح المعارضة (٢٣٪ مقابل ٢٩,٥٪) في حين مال المستقلون الوطنيون أكثر لصالح المعارضة (٢٠٪ مقابل ٢٩٪)، وتساوت الكفة بين أوساط الذين لا اتجاه سياسي محدد لهم (٢٦٪ تقريبا) وهو ما يؤكد أنهم فعلا بدون اتجاه سياسي محدد.

ويلاحظ أن نسبة الذين لم يبدوا رأيا حيال السلطة كانت عالية بين الجهاد الاسلامي (١٤٪) وبين المستقلين الاسلاميين (١٢٪)، وبين المستقلين الوطنيين (١٠٪)، وبين الذين لا اتجاه سياسياً محدداً لهم (١٥٪). كما كانت نسبة الذين لم يبدوا رأيا تجاه المعارضة عالية بين مؤيدي حركة "حماس" (٩٪)، والجهاد الإسلامي (٩٪)، وبين المستقلين الاسلامين (١٤٪)، وتجاوزت بين الذين لا اتجاه سياسياً لهم نسبة (٢٢٪).

### ٣- أنساق الموقف من السلطة

يطرح الموقف من السلطة أنساقا مختلفة كما يتبين من أكثر من حالة. فهناك الفرق الملحوظ بين الذين يرون أن "السلطة تعمل لصالح الأمة" وبين الذين يرون أنها "تعمل لصالح الجميع بالتساوي". وهناك انخفاض في نسبة الذين يرون أن "أصحاب القرار يأخذون بعين الاعتبار آراء الناس العاديين عند اتخاذ القرارات المهمة". وهي أدنى بشكل واضح من نسبة الذين يرون أن السلطة تعمل لصالح الجميع بالتساوي، وأدنى كذلك من الذين يرون أن المجتمع الفلسطيني يسير نحو الديمقراطية، كما يوضح الجدول التالي:

**جدول (٥): مقارنة بين الذين يرون أن أصحاب القرار يأخذون بعين الاعتبار آراء الناس العاديين عند اتخاذ القرارات الهامة وبين الذين يرون أن السلطة الفلسطينية تعمل لصالح الجميع بالتساوي:**

| أصحاب القرار يأخذون بعين الاعتبار آراء الناس العاديين عند اتخاذ القرارات الهامة | | السلطة تعمل لصالح الجميع بالتساوي | |
|---|---|---|---|
| نعم | ١٣,٦٪ | نعم | ٣٢,٦٪ |
| الى حد كبير | ٢,٤٪ | الى حد كبير | ٥,١٪ |
| إلى حد ما | ١٠,٩٪ | إلى حد ما | ١٢,٦٪ |
| لا | ٦٩,١٪ | لا | ٣١,٩٪ |

Digitized by Birzeit University Library

يثير الجدول تساؤلات حول درجة "الانسجام الداخلي" للآراء والمواقف. فكيف يمكن الجمع، على سبيل المثال، بين موقف يقول أن السلطة تعمل لصالح الجميع وموقف مفاده أنها - باعتبار أنها صاحبة القرار في القضايا الهامة - لا تأخذ رأي الناس العادين بعين الاعتبار؟ لقد رأى أكثر من الثلثين (٦٩٪) أنها لا تأخذ أراء الناس العادين بعين الاعتبار في حين رأى أقل من ثلث المستجوبين (٣٢٪) فقط أنها لا تعمل لصالح الجميع بالتساوي. ولعل التفسير يكمن في طبيعة العلاقة مع السلطة ورؤية المستجوب لموقعه (أو لمقربين منه) في التراتب السلطوي الرسمي في المجتمع، أي هل يعتبر نفسه جزءا أو على صلة بالسلطة أم غير ذلك؟ ومدى قربه أو بعده من مراكز القرار ورؤيته لقرب أو بعد السلطة عن المصالح اليومية للناس.

وظهر تعارض داخلي في المواقف من طبيعة النظام السياسي المنشود: ففي حين رفضت غالبية ساحقة تبني نموذج الحكم في مصر كنموذج للنظام في فلسطين، فإن غالبية أيضا وافقت على تمتع رئيس الدولة الفلسطينية عند قيامها بسلطات واسعة، وهي سلطات واسعة مُعتمدة، إلى حد بعيد، في النموذج المصري. فقد رفض ٧٩٪ من المستجوبين (٨١,٥٪ في قطاع غزة، و٧٩٪ في الضفة الغربية) تبني مصر كنموذج لنظام الحكم في فلسطين، وافق ٦٤٪ من المستجوبين (٦٧٪ في قطاع غزة، و٦٢٪ في الضفة الغربية) على ضرورة تمتع "رئيس الدولة الفلسطينية (في حال قيامها) بسلطات واسعة". مع ذلك رفضت أقلية كبيرة من المستجوبين تقارب الثلث (٣٢٪) تمتع رئيس الدولة الفلسطينية بصلاحيات واسعة (٢٩٪ في قطاع غزة و٣٤٪ في الضفة الغربية).

وبرزت تباينات في المواقف بين المناطق والتجمعات السكنية والجنس والدين ووضع اللجوء والمستوى التعليمي فيما يخص "تمتع رئيس الدولة بصلاحيات واسعة". ففي حين أظهرت محافظتا بيت لحم والخليل أدنى معدلات تأييد لاعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الدولة (٤٠٪ و ٥٥٪ بالترتيب)، أظهرت محافظتا جنوب غزة وجنين أعلى نسب تأييد (٧٤٪ و ٧٠٪). ولا يستطيع المرء المجازفة بتقديم تفسير لهذه التباينات المناطقية الواسعة اذا افترضنا أن العينة لا تميز ضد محافظات معينة.

وأظهرت النساء استعدادا أعلى من الرجال لمنح صلاحيات للرئيس الفلسطيني (٦٧٪ مقابل ٦٠٪). وربما يعود ذلك إلى أن نماذج السلطة التي تحيط بالمرأة هي نماذج تمركز السلطة بيد فرد محدد سواء كان ذلك على صعيد البيت أو العمل. وأظهرت المخيمات استعدادا أعلى من التجمعات السكنية الاخرى (٦٩٪ في المخيمات مقابل ٦١٪ في المدن)، وهذا أيضا لا ينمح نفسها تفسيرا مقنعا. وأظهر مستوى التعليم علاقة واضحة

Digitized by Birzeit University Library

بالموقف من منح رئيس الدولة صلاحيات واسعة. فنسب التأييد تتدرج نزولا من ٧١٪ عند الأميين إلى أقل من ١٨٪ عند حملة شهادة الماجستير والدكتوراه. وينسجم هذا مع العلاقة العميقة بين مستوى التعليم والنفس الانتقادي للسلطة وتمركزها.

## د-السلطة والمجتمع: سلطة قوية لمجتمع ضعيف!

يتوقع الجمهور الفلسطيني أشياء عدة ومتنوعة من السلطة. فقد اعتبر ٩٤٪ من المستجوبين (٩٧٪ في قطاع غزة و٩٣٪ في الضفة الغربية) أن تأمين الدولة (السلطة) للتعليم الجامعي المجاني أمر مهم أو مهم جدا. كما رأت ذات النسبة (٩٧٪) أن على الحكومة "أن تضمن وجود عمل لكل من يبحث عن عمل". ورأت غالبية ساحقة من المستجوبين (نحو ٩٧٪) أن على السلطة "ضمان حق الانسان في التعبير عن الرأي".

وتشير مثل هذه الآراء إلى وجود استعداد لدى الجمهور الفلسطيني لتقبل تدخل واسع نسبيا من قبل السلطة في الاقتصاد والتعليم العالي وجوانب أخرى. ويعني هذا أن تقليص دور الدولة إلى الحدود الدنيا لصالح عمل آليات "السوق الحرة" لا يبدو ذا وقع محبب عند الجمهور الفلسطيني. وبتعبير آخر لا تجد "ايديولوجية" البنك الدولي أرضية خصبة في أوساط الجمهور الفلسطيني. ويتبين ذلك بشكل أوضح من الموقف ازاء مقولة أن "الاقتصاد الحر (بدون تدخل كبير من الدولة) هو النظام الأفضل". فقد توزعت الآراء حول هذه المقولة كالتالي:

- صحيحة دائما ٢٥,٩٪ (٢٤,٥٪ في ق.غ، و٢٦,٧٪ في ض.غ.)*
- صحيحة غالبا ١٤,٩٪ (١٧,١٪ في ق.غ، و١٣,٧٪ في ض.غ.)
- صحيحة أحيانا ١٩,٣٪ (١٨,٧٪ في ق.غ، و١٩,٦٪ في ض.غ.)
- غير صحيحة (ابدا) ٣٢,٥٪ (٣٣,٩٪ في ق.غ، و٣١,٨٪ في ض.غ.)
- لا أعرف ٧,٤٪ (٥,٨٪ في ق.غ، و٨,٢٪ في ض.غ.)

ويلاحظ أن نسبة الذين يقولون بأن الاقتصاد الحر هو الأفضل (٢٦٪) أقل من الذين يقولون عكس ذلك (٣٢,٥٪)، وأن نسبة الذين يقولون بأنه النظام الافضل في أغلب الأحيان (١٥٪) أقل من الذين يقولون بأنه الأفضل في بعض الأحيان فقط (١٩٪). ويتضح الأمر بصفاء أكثر إزاء مقولة: "من أجل أن يزدهر الاقتصاد يجب أن يكون تحت سيطرة الحكومة". فقد توزعت المواقف تجاهها كالتالي:

* ق.غ.: قطاع غزة ؛ ض.غ.: الضفة الغربية

Digitized by Birzeit University Library

- صحيحة دائما ٤٠,٤٪ (٤٠,٥٪ في ق.غ. و٤٠,٤٪ في ض.غ.)
- صحيحة غالبا ١٤,٧٪ (١٥,٣٪ في ق.غ. و١٤,٣٪ في ض.غ.)
- صحيحة في بعض الأحيان ١٨,٦٪ (١٧,٧٪ في ق.غ. و١٩,١٪ في ض.غ.)
- غير صحيحة (أبدا) ٢٠,٠٪ (٢٠,١٪ في ق.غ. و٢٠,٠٪ في ض.غ.)
- لا أعرف ٦,٢٪ (٦,٤٪ في ق.غ. و٦,١٪ في ض.غ.)

ويظهر تقاربا شديدا في مواقف الضفة الغربية وقطاع غزة ازاء دور الدولة (السلطة) الفلسطينية في الاقتصاد.

تشير المعطيات السابقة إلى أن الاتجاه الغالب في أوساط الرأي العام الفلسطيني يحبذ، في المرحلة الراهنة على الأقل، تدخلا واسعا من قبل السلطة الفلسطينية في الاقتصاد، وهو ما يتعاكس مع توجهات السلطة نفسها وتوجيهات البنك الدولي. كما يميل الرأي العام الفلسطيني إلى النظر بسلبية وريبة ازاء الاستثمارات والمساعدات المالية الأجنبية بخلاف طروحات مؤسسات السلطة المعنية وسياسة البنك الدولي إزاء التنمية في فلسطين. فقد كانت ردود الفعل تجاه مقولة "ستؤدي الاستثمارات والمساعدات المالية الأجنبية لتحكم الأجنبي في قرارات السلطة الوطنية الفلسطينية" كالتالي:

- صحيحة دائما ٣٣,٥٪ (٣٤,٢٪ في ق.غ.، ٣٣,١٪ في ض.غ)
- صحيحة غالبا ١٦,٣٪ (١٥,٢٪ في ق.غ.، ١٦,٩٪ في ض.غ)
- صحيحة أحيانا ١٧,٥٪ (١٤,٤٪ في ق.غ.، ١٩,٢٪ في ض.غ)
- غير صحيحة (ابدا) ٢١,٢٪ (٢٤,٩٪ في ق.غ.، ١٩,٠٪ في ض.غ)
- لا أعرف ١١,٦٪ (١١,٣٪ في ق.غ.، ١١,٧٪ في ض.غ)

وتحبذ أغلبية بين الفلسطينيين، وفق نتائج المسح، تدعيم دور السلطة ليس فقط في مجال الاقتصاد وفي مجال توفير الخدمات الحيوية، بل وكذلك في مجال امتلاكها القوة المسلحة. فأغلبية من المستجوبين أيدت المقولة التالية: "من أجل أن تنجح السلطة في المجتمع الفلسطيني يجب أن تكون مدعومة بقوة السلاح". فقد كانت الايجابات كالتالي:

- صحيحة دائما ٤٤,١٪ (٣٤,٤٪ في ق.غ، ٤٩,٥٪ في ض.غ)
- صحيحة غالبا ١٢,٦٪ (١١,٦٪ في ق.غ، ١٣,٢٪ في ض.غ)
- صحيحة أحيانا ١٩,٩٪ (٢٢,٨٪ في ق.غ، ١٨,٣٪ في ض.غ)
- غير صحيحة (أبدا) ٢٠,٠٪ (٢٩,٧٪ في ق.غ، ١٤,٦٪ في ض.غ)
- لا أعرف ٣,٤٪ (١,٤٪ في ق.غ، ٤,٤٪ في ض.غ)

Digitized by Birzeit University Library

- صحيحة دائما ٤٠,٤٪ (٤٠,٥٪ في ق.غ. و٤٠,٤٪ في ض.غ.)
- صحيحة غالبا ١٤,٧٪ (١٥,٣٪ في ق.غ. و١٤,٣٪ في ض.غ.)
- صحيحة في بعض الأحيان ١٨,٦٪ (١٧,٧٪ في ق.غ. و١٩,١٪ في ض.غ.)
- غير صحيحة (أبدا) ٢٠,٠٪ (٢٠,١٪ في ق.غ. و٢٠,٠٪ في ض.غ.)
- لا أعرف ٦,٢٪ (٦,٤٪ في ق.غ. و٦,١٪ في ض.غ.)

ويظهر تقاربا شديدا في مواقف الضفة الغربية وقطاع غزة ازاء دور الدولة (السلطة) الفلسطينية في الاقتصاد.

تشير المعطيات السابقة إلى أن الاتجاه الغالب في أوساط الرأي العام الفلسطيني يحبذ، في المرحلة الراهنة على الأقل، تدخلا واسعا من قبل السلطة الفلسطينية في الاقتصاد، وهو ما يتعاكس مع توجهات السلطة نفسها وتوجيهات البنك الدولي. كما يميل الرأي العام الفلسطيني إلى النظر بسلبية وريبة ازاء الاستثمارات والمساعدات المالية الأجنبية بخلاف طروحات مؤسسات السلطة المعنية وسياسة البنك الدولي إزاء التنمية في فلسطين. فقد كانت ردود الفعل تجاه مقولة "ستؤدي الاستثمارات والمساعدات المالية الأجنبية لتحكم الأجنبي في قرارات السلطة الوطنية الفلسطينية" كالتالي:

- صحيحة دائما ٣٣,٥٪ (٣٤,٢٪ في ق.غ.، ٣٣,١٪ في ض.غ)
- صحيحة غالبا ١٦,٣٪ (١٥,٢٪ في ق.غ.، ١٦,٩٪ في ض.غ)
- صحيحة أحيانا ١٧,٥٪ (١٤,٤٪ في ق.غ.، ١٩,٢٪ في ض.غ)
- غير صحيحة (ابدا) ٢١,٢٪ (٢٤,٩٪ في ق.غ.، ١٩,٠٪ في ض.غ)
- لا أعرف ١١,٦٪ (١١,٣٪ في ق.غ.، ١١,٧٪ في ض.غ)

وتحبذ أغلبية بين الفلسطينيين، وفق نتائج المسح، تدعيم دور السلطة ليس فقط في مجال الاقتصاد وفي مجال توفير الخدمات الحيوية، بل وكذلك في مجال امتلاكها القوة المسلحة. فأغلبية من المستجوبين أيدت المقولة التالية: "من أجل أن تنجح السلطة في المجتمع الفلسطيني يجب أن تكون مدعومة بقوة السلاح". فقد كانت الايجابات كالتالي:

- صحيحة دائما ٤٤,١٪ (٣٤,٤٪ في ق.غ، ٤٩,٥٪ في ض.غ)
- صحيحة غالبا ١٢,٦٪ (١١,٦٪ في ق.غ، ١٣,٢٪ في ض.غ)
- صحيحة أحيانا ١٩,٩٪ (٢٢,٨٪ في ق.غ، ١٨,٣٪ في ض.غ)
- غير صحيحة (أبدا) ٢٠,٠٪ (٢٩,٧٪ في ق.غ، ١٤,٦٪ في ض.غ)
- لا أعرف ٣,٤٪ (١,٤٪ في ق.غ، ٤,٤٪ في ض.غ)

Digitized by Birzeit University Library

وربما تعود التباينات بين قطاع غزة والضفة الغربية، في تلك الفترة، إلى سيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع (باستثناء المستوطنات) والأحداث الدامية التي شهدها القطاع في أواخر العام ١٩٩٤ بين السلطة وأطراف من المعارضة الاسلامية، وإلى حصر سيطرة السلطة الفلسطينية فوق أراضي الضفة الغربية على منطقة أريحا فقط، ورغبة سكان الضفة الغربية في التمتع بالأمان الشخصي والاجتماعي.

واعتبر ٣٤٪ من المستجوبين (٣٣٪ في قطاع غزة، ٣٥٪ في الضفة الغربية) "أن الأموال التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الفلسطينية تؤثر سلبيا على القضية الفلسطينية" وذلك دائما أو غالبا، ورأت نسبة متقاربة (٣٣٪) أنها لا تؤثر سلبا في جميع الأحوال. واعتبر ٢١,٥٪ من المستجوبين أن أموال الدول المانحة تؤثر سلبا على القضية الفلسطينية أحيانا، وسجل ١١٪ أنهم لا يعرفون.

هذه التعددية في الآراء بين الجمهور الفلسطيني لا تعكس نفسها على النقاش الدائر في المؤسسات الرسمية التي تميل إلى أخذ موقف غير انتقادي ازاء تأثير ودور الأموال التي تقدمها الدول المانحة.

## و- التوجهات حيال السلطة الوطنية والدولة المنشودة

### ١- رؤية السلطة الوطنية: ثقة يشوبها الحذر

تشير نتائج المسح إلى أن الخوف من انتقاد السلطة لا يمنع من وجود ثقة، وإن شاب بعضها نوع من الحذر، لدى نسبة غير قليلة من الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه مؤسسات السلطة وأجهزتها. ويبين الجدول التالي أن نحو ٥٦٪ من المستجوبين قالوا أنهم يثقون بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مقارنة بنحو ٤٤٪ في جهاز الأمن الوقائي، و٥٩٪ في جهاز الشرطة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

جدول (٧): مدى ثقة الجمهور في مؤسسات السلطة وبعض أجهزتها الأمنية (آب ١٩٩٥):

| مؤسسات السلطة الوطنية | | الأمن الوقائي | الشرطة الفلسطينية |
|---|---|---|---|
| أثق كثيرا | ٪ ١٢,١ | ٪٩,٨ | ٪١٧,٠ |
| أثق | ٪٤٣,٨ | ٪٣٣,٩ | ٪٤٢,٤ |
| بين بين | ٪٢٤,٧ | ٪٢٣,٠ | ٪٢٠,٥ |
| لا أثق | ٪٨,٩ | ٪١٤,٢ | ٪٨,٦ |
| لا أثق بالمرة | ٪٤,٥ | ٪٩,٨ | ٪٤,١ |
| لا أعرف | ٪٥,٩ | ٪٩,٣ | ٪٧,٤ |

كما تشير نتائج المسح المذكور أن الثقة بالمعارضة الفلسطينية أدنى مما هي عليه بالسلطة الفلسطينية اذ بلغت نحو نصف ما هي عليه تجاه السلطة. لكن نسبة ثقة جماهيرية أعلى من تلك الممنوحة للسلطة أو المعارضة برزت تجاه مؤسسات أهلية خيرية، كما يوضح الجدول التالي:

جدول (٨): مدى الثقة الممنوحة للمعارضة الفلسطينية ولجان الزكاة (آب ١٩٩٥):

| مدى الثقة الممنوحة | المعارضة الفلسطينية | لجان الزكاة |
|---|---|---|
| أثق كثيرا | ٪٩,٨ | ٪٢٣,٩ |
| أثق | ٪١٩,٠ | ٪٣٩,٩ |
| اثق بين بين | ٪٢٨,٨ | ٪١٧,٠ |
| لا أثق | ٪٢٧,٢ | ٪٨,٥ |
| لا أثق بالمرة | ٪٨,١ | ٪٥,٩ |
| لا أعرف | ٪٧,١ | ٪٥,٥ |

لكن مجال نشاط المؤسسات الخيرية يختلف تماما عن مجال نشاط السلطة والمعارضة، مما يستدعي الحذر من الخروج باستخلاصات حول هذه الموضوعة.

وظهرت معدلات ثقة أدنى في الضفة الغربية من قطاع غزة تجاه المعارضة: فنسبة الذين قالوا بأنهم يثقون أو يثقون كثيرا بالمعارضة في قطاع غزة بلغت ٣٤,٥٪ مقارنة بنسبة ٢٥,٧٪ في الضفة الغربية.

وقيّم أكثر من ثلث (٣٩٪) المستجوبين (٣٧٪ في قطاع غزة، و ٤٠٪ في الضفة الغربية) أداء السلطة الفلسطينية في آب ١٩٩٥ بأنه ما بين ممتاز وجيد، وما يعادل ٣٥٪

Digitized by Birzeit University Library

بمتوسط (٣٩٪ في قطاع غزة، ٣٣٪ في الضفة الغربية)، و ١٢,٥٪ بضعيف و ٦٪ بسيء (٥,٥٪ في قطاع غزة، و٦٪ في الضفة الغربية). ويلاحظ أن هذا التقييم يقارب إلى درجة كبيرة ذات التقييم الذي أعطي لأداء السلطة قبل ستة أشهر من المسح المذكور، اذ بلغت نسبة المستجوبين التي قيمت هذا الأداء بجيد أو ممتاز ٣٧٪. لكن النسبة ارتفعت في أواخر أيلول ١٩٩٦، أي بعد المواجهات مع القوات الاسرائيلية إلى ١٤٪ كجيد جدا، و٤٩٪ كجيد، أي أن ما يعادل ثلثي المستجوبين اعتبروا أداء السلطة جيد أو جيد جدا. وهو أمر يشير إلى أهمية مكونات اللحظة السياسية في تحديد معيار تشكيل الرأي العام. فالمعيار الذي اعتمد في أواخر ايلول ١٩٩٦ كان معيار المواجهة مع اسرائيل، وليس الأداء الاقتصادي (الذي قيمه ٤٢٪ بأنه سيء أو سيء جدا في الاستطلاع ذاته).

## ٢-الرؤية لنظام الدولة المنشود: تأييد لدولة ديمقراطية

بلغت نسبة الذين أيدوا "دولة ديمقراطية تجري فيها انتخابات دورية" تأييدا كاملا ٦٩٪، وأيدها إلى حد كبير ١١,٥٪ ، أي ما مجموعه ٨٠,٥٪، وأيدها إلى حد ما ٦٪، ولم يرفض تأييد دولة ديمقراطية سوى ١٠٪ من المستجوبين. لكن هذه الدولة الديمقراطية التي تقوم على انتخابات دورية ليست بالضرورة، في التصور العام، دولة علمانية أو اسلامية أو اشتراكية. فما يعادل ٤٦,٥٪ أيد قيام دولة دولة خلافة اسلامية، و٧٪ أيد دولة خلافة إلى حد كبير، أي ما مجموعه ٥٤٪، في حين أيدها إلى حد ما ١١٪، وعارض قيامها بشكل كامل ٣٢,٥٪. وأيد قيام دولة اشتراكية فلسطينية ١٦٪ بين تأييد كامل وتأييد إلى حد كبير، في حين رفض تأييد مثل هذه الدولة ٧١٪ من المستجوبين.

كان تأييد الذكور لدولة ديمقراطية تأييدا كاملا أو إلى حد كبير أوسع من تأييد الاناث، اذ بلغ عند الذكور نحو ٨٦٪ مقابل ٧٦٪ بين الاناث. وسجل التأييد للدولة الديمقراطية أدنى مستوياته بين فئة العمر ١٨-٢٢ عاما، أي بين الفئة الأكثر شبابا (حيث بلغ ٧٤٪)، وأعلاه بين فئة العمر٣٦-٤٢ (حيث بلغت ٨٥٪)، ثم بين فئة العمر التي تزيد عن ٥٠ عاما (حيث بلغ ٨٥ ٪). وكانت أدنى نسبة تأييد لدولة ديمقراطية بين الأميين (٧٢٪)، ثم حملة شهادة التوجيهي (٧٨٪)، وأعلاها بين حملة شهادة البكالوريوس (٨٨٪) وحملة شهادة الماجستير والدكتوراه حيث بلغت ١٠٠٪. كما برزت علاقة ما بين درجة تأييد الديمقراطية ومستوى الدخل، اذ بلغت ٧٩٪ بين فئة الدخل الأدنى، و٨٢٪ بين الفئة التي تليها، و٨٤٪ للفئة الثالثة، ثم ٩١٪ لفئة الدخل الأعلى.

Digitized by Birzeit University Library

وبرز التأييد الأعلى (بين تأييد كامل وتأييد إلى حد كبير) لنظام ديمقراطي فلسطيني بين فئة المهنيين (٩٢٪)، والتجار (٩٢٪) ثم الموظفين. وكان التأييد أدناه بين فئة المزارعين (٦٨٪)، ثم ربات البيوت (٧٥٪). وكان التأييد التام لنظام ديمقراطي فلسطيني أعلاه في محافظة طولكرم (٨١٪)، ثم في محافظة جنين (٧٥٪) ثم في محافظة بيت لحم (٧٤٪)، ثم في محافظات القدس (٧٢٪) وجنوب غزة (٧٢٪) ووسطها (٧٢٪). وبلغ أقل من ٦٠٪ في محافظة نابلس وأقل من ٥٩٪ في محافظة الخليل.

ولقيت الدولة الديمقراطية تأييدا تاما بين الذكور أوسع من الاناث اذ بلغت النسبة بين الذكور ٧٢٪ مقابل ٦٦٪ بين الاناث.

وكان التأييد الأعلى (التأييد التام والتأييد إلى حد كبير) لدولة خلافة اسلامية بين الفئة العمرية الأكثر شبابا، أي الفئة العمرية ١٨-٢٢ عاما (حيث بلغت ٦٠٪)، وبين الفئة العمرية ٣٦-٤٢ (بلغت ٥٨٪)، ثم للفئة التي تتجاوز ٥٠ عاما (٥٧٪). وبلغ أدناه للفئة العمرية ٢٣-٢٦ (٤٦٪). ووجدت دولة الخلافة الاسلامية تأييدها الأوسع بين الأميين (٦٥٪)، ثم بين حملة شهادة التوجيهي (٥٧٪)، ثم حملة شهادة البكالوريوس (٥٢٪) ثم بين فئة حتى ٩ سنوات دراسة، وأدناها بين حملة شهادة الماجستير والدكتوراة (١٢٪).

وكانت الفئات المهنية الأكثر ميلا لتأييد دولة خلافة اسلامية (تأييدا تاما وتأييدا إلى حد كبير) هي فئة المزارعين (٦٧٪)، فالعاملين بالأجرة (٦٦٪)، فالحرفيين (٦١٪) فالطلبة (٥٦٪). وكانت الفئات الأدنى تأييدا هي فئة المهنيين (٢٤٪)، ثم العاطلين عن العمل (٤٨٪)، ثم الموظفين، ثم التجار فربات البيوت.

ومن حيث المحافظات أظهرت محافظة طولكرم النسبة الأعلى من التأييد التام لدولة خلافة اسلامية (٦١٪)،، ثم جنين (٥٣٪)، ثم محافظة القدس (٥١٪)، فمحافظة الخليل (٥٠٪). وكانت أدنى نسبة في التأييد التام لدولة الخلافة منطقة شمال غزة (٣١٪)، ثم جنوبها (٣٤٪)، ثم محافظة بيت لحم (٣٧٪). وسجلت محافظة رام الله تأييدا تاما بنسبة ٤١٪، ونابلس بنسبة ٥٠٪.

ولقيت فكرة دولة الخلافة الاسلامية تأييدا تاما أوسع بين الذكور من الاناث اذ بلغت النسبة ٤٩٪ بين الذكور، و٤٤٪ بين الاناث.

Digitized by Birzeit University Library

وأبرزت النتائج أن تأييد قيام دولة اشتراكية فلسطينية يزداد كلما ارتفع المستوى التعليمي للمستجوب. ففي حين لا يتجاوز تأييدها تأييدا تاما ٨٪ بين الأميين، يرتفع إلى ما يقارب ١٥٪ بين حملة شهادة التوجيهي، ويتجاوز ١٥٪ بين حملة البكالوريوس، ويصل إلى ٢٣,٥٪ بين حملة الماجستير والدكتوراه.

وبانت محافظة رام الله كالمحافظة الأكثر تأييدا بشكل تام للاشتراكية (حيث بلغت نسبة التأييد ٢٥٪)، تليها محافظة بيت لحم ( حيث بلغت نسبة التأييد ١٩٪)، ثم وسط غزة (حيث بلغت نسبة التأييد ١٦٪). وتبرز محافظة طولكرم كالمحافظة الأدنى في تاييد نظام اشتراكي، تليها محافظة جنين فشمال غزة.

كما لقي النظام الاشتراكي تأييدا أوسع - بنسبة بسيطة - بين الاناث من الذكور. فنسبة ١٧٪ من الاناث أيدن بالكامل أو إلى حد كبير دولة اشتراكية، مقابل ١٥٪ بين الذكور. ويظهر التأييد الأوسع للاشتراكية بين فئات العمر من ٣٦ عاما فما فوق من جهة وبين فئة العمر ٢٣-٢٦ عاما من جهة ثانية، وتصل أدناها بين فئة العمر ٢٧-٣٥ عاما.

إن العلاقات التي أشرنا اليها أعلاه وفي أماكن أخرى في هذا المقال بين الآراء والتوجهات السياسية والاجتماعية من جهة والفئة العمرية والنوع الاجتماعي والمنطقة والمستوى التعليمي من جهة ثانية، هي علاقات (اتجاهات أو ميول) تطرح أسئلة سوسيولوجية،أي تطرح حاجة إلى مزيد من البحث لتفسير مثل هذه العلاقات والعوامل (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) الفاعلة في تكونيها.

### ٣- الاتجاهات السياسية الفلسطينية ونظام الدولة المنشود

كما هو متوقع ظهرت تباينات واسعة في مواقف مؤيدي القوى والاتجاهات السياسية تجاه النظام السياسي الفلسطيني المنشود، كما يبين الجدول التالي:

Digitized by Birzeit University Library

جدول (٩): نسبة الذين وافقوا موافقة تامة على أن يتمثل النظام السياسي الفلسطيني في دولة ديمقراطية تجري فيها انتخابات دورية، أو دولة خلافة اسلامية، أو دولة اشتراكية

| الانتماء السياسي | أؤيد دولة ديمقراطية | أؤيد خلافة اسلامية | أؤيد دولة اشتراكية |
|---|---|---|---|
| حماس | ٪٦٢,٢ | ٪٧٠,٣ | ٪٨,٧ |
| فتح | ٪٧٥,٢ | ٪٣٦,٧ | ٪١٤,٥ |
| الجهاد الاسلامي | ٪٦٥,٠ | ٪٦٠,٧ | ٪٦,٩ |
| الجبهة الشعبية | ٪٦٠,٦ | ٪٢١,٣ | ٪٤١,٨ |
| مستقل اسلامي | ٪٦٢,٤ | ٪٦٢,٩ | ٪٦,٧ |
| مستقل وطني | ٪٨٢,٠ | ٪٣٥,٤ | ٪١٠,١ |
| لا توجه محدد | ٪٦٣,٥ | ٪٤٦,٥ | ٪١٢,١ |

يفهم من الجدول أن نسبة عالية (لا تقل عن ٦٠٪) من مختلف التنظيمات والاتجاهات السياسية الفلسطينية النشطة في الضفة والقطاع تؤيد وجود دولة ديمقراطية. لكن هناك تصورات مختلفة لهذه الدولة؛ فهي، على سبيل المثال، في نظر العديد من مؤيدي حركة "حماس" أو "الجهاد الاسلامي" تتوافق مع دولة الخلافة الاسلامية. وتشير النتائج إلى أن بعض مؤيدي اليسار الفلسطيني أيدوا دولة خلافة اسلامية ودولة اشتراكية في الوقت نفسه. وعلى الأغلب، فإن العديد من الذين حددوا طبيعة نظام الحكم حددوا ذلك دون أن يمتلكوا تصورا واضحا أو تفصيليا بل اعتمدوا على الموقف العام الذي يطرحة التنظيم أو الاتجاه الذي ينتمون اليه أو يتأثرون به.

ويلاحظ كذلك أن نسبا عالية من مختلف الاتجاهات السياسية تؤيد تمتع "رئيس الدولة الفلسطينية (في حال قيامها) بسلطات واسعة". وهي نسب تعني وجود تيار لا يرى تعارضا بين النظام الديمقراطي وتمتع رئيس الدولة بصلاحيات واسعة. فقد أيد منح رئيس الدولة الفلسطينية صلاحيات واسعة:

- ٥٥٪ من مؤيدي "حماس"
- ٧٤٪ من مؤيدي حركة "فتح"
- ٦١٪ من مؤيدي "الجهاد الاسلامي"
- ٥٩٪ من مؤيدي الجبهة الشعبية
- ٥٧٪ من المستقلين الاسلاميين
- ٤٢٪ من المستقلين الوطنيين

ولعل هذا يشير إلى أن هناك حاجة إلى تعميق الثقافة السياسية الفلسطينية بعد أن تخطت، نسبيا وبحدود، مرحلة التحرر الوطني ودخلت، وان نسبيا وبحدود، مرحلة بناء

Digitized by Birzeit University Library

الدولة بكل من يتطلبه هذا من أدوات معرفية جديدة تشمل، فيما تشمل، مكونات وأسس ومحركات الدولة الديمقراطية وأشكالها والبدائل المطروحة، وتشمل كذلك تعميق المعرفة حول حدود دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، ومجمل القضايا التي تطرحها عملية التحول والبناء الوطني بمضمون ديمقراطي.

## هـ- توقعات التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني

أظهر المسح ثلاث كتل متعارضة من الآراء ازاء النظرة لعملية التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني: كتلة تتجاوز الثلث بقليل (٣٥٪) متيقنة أن المجتمع الفلسطيني يسير نحو الديمقراطية، وكتلة أخرى تقترب من ربع المستجوبين ترى أن المجتمع الفلسطيني يسير إلى حد ما نحو الديمقراطية، وكتله ثالثة أكبر من الثانية بقليل متيقنة أن المجتمع الفلسطيني لا يسير نحو الديمقراطية. ويلاحظ أن هذه الكتل تكاد تتطابق مع كتل المستجوبين حول عما اذا كان المجتمع الفلسطيني يسير "بالاتجاه الصحيح". فقد رأى نحو ٣٢٪ من المستجوبين أن المجتمع الفلسطيني يسير بالاتجاه الصحيح، ورأى نحو ٢٩ ٪ أنه يفعل ذلك إلى حد ما، ورأت النسبة ذاتها أنه لا يفعل ذلك. وهو أمر يؤكد توافق الآراء في المجتمع الفلسطيني على اعتبار الديمقراطية أمرا مرغوبا فيه.

ويلاحظ أنه كلما ازدادت صيغة السؤال عمومية كلما أخذت صيغة الجواب طابعا "أخلاقيا" أو مبدئيا عاما. وقد يترتب عن هذه الوضعية تخلخلات في مستوى "الانسجام الداخلي" للمواقف أو التوجهات تجاه الموضوع المحدد. فعلى سبيل المثال وافق نحو ٧١٪ من المستجوبين وبشكل قاطع على أنه "ما في بعد أيام زمان"، واعتبر ما يقارب ٨٪ أن المقولة صحيحة إلى درجة كبيرة، و٨٪ آخرون أنها صحيحة إلى حد ما، ولم يعارض المقولة سوى ١٢٪. وفي نفس الوقت وافق أكثر من ٣٢٪ من المستجوبين على أن المجتمع الفلسطيني يسير بالاتجاه الصحيح. ولذا تنبغي قراءة الموقف من مقولة "ما في بعد أيام زمان" باعتاره موقفا من الحاضر وليس وصفا للماضي الذي لا يحدده السؤال بفترة معينة (قبل العام ١٩٤٨؛ ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧؛ السبعينيات أم الثمانينيات؛ خلال الانتفاضة؛ أم غير ذلك).

وظهرت مواقف مشابهة في أكثر من مجال. فأكثر من نصف المستجوبين (٥٤٪)، على سبيل المثال، رأى أنه "لا يستطيع هذه الأيام أن يثق بالناس"، واذا أضيف الذين يعتبرون ذلك صحيحا إلى درجة كبيرة ترتفع النسبة إلى ٦٣٪ أو ما يقارب ثلثي المستجوبين. ولم يعتبر أن باستطاعة الانسان الثقة بالآخرين سوى ١٢٪. كما اعتبر

Digitized by Birzeit University Library

نصف المستجوبين، بشكل كلي او إلى حد كبير، أن الناس بدون مبادىء، ولم يعارض هذا الرأي سوى ٢٠٪. وقد يكون التغيير الذي يشهده المجتمع الفلسطيني نتيجة تحولات في طبيعة العلاقات الاجتماعية المستندة إلى تعمق وتوسع علاقات السوق والعلاقات النقدية إلى مناحي الحياة المختلفة وما يستتبع ذلك من فردانية ووضع المصلحة الذاتية فوق أية اعتبارات اخرى، هو وراء هذه النظرة للآخرين.

## ز- التوتر بين العام (الاخلاقي) و المحدد (اليومي)

إن كون الديمقراطية كموجه ومكون للحياة العامة أمر محبب ومرغوب فيه من قبل غالبية واسعة من الجمهور الفلسطيني لا يعني توافقا حول ما يترتب عليها بشكل ملموس في المجالات المختلفة. فقد أظهر المسح نماذج عدة تشير إلى ما يمكن اعتباره توترا بين المبادىء العامة والسلوك اليومي أو بين الموقف الأخلاقي وبين الموقف من القضايا والترتيبات المحددة المترتبة على الموقف الأخلاقي العام. وبرزت "تعارضات" في الموقف من الموضوع ذاته وفقا للموسية صيغة السؤال وما يقترحه على المستجوب من خيارات. وهي خيارات يصعب افتراض أن المستجوب تأمل في تبعاتها طويلا أو بلور منها مواقف نهائية. فالعديد من الخيارات بدأت تطرح نفسها على الشارع السياسي منذ فترة وجيزة فقط بحكم التغيرات التي طرأت على واقع الحركة الوطنية الفلسطينية. ومن هذه النماذج:

### تدني في روح الانتقاد والمحاسبة للقيادة

تشير نتائج المسح إلى تدن في الروح الانتقادية تجاه القيادة عند غالبية من المستجوبين. فقد كان الموقف حول مقولة "يجب اطاعة القادة في مجتمعنا لأنهم أدرى بالمصلحة العامة" كما يلي

- أوافق بشدة: ١٨,٣٪ (١٧,٨٪ في قطاع غزة، و١٨,٥٪ في الضفة الغربية)
- أوافق: ٤٧,٣٪ (٥١,٣٪ في قطاع غزة، و٤٥,٢٪ في الضفة الغربية)
- لا أوافق: ٢١,٤٪ (١٩,٧٪ في قطاع غزة، ٢٢,٣٪ في الضفة الغربية)
- لا أوافق أبدا: ٩,٨٪ (٩,٢٪ في قطاع غزة، و٩,٨٪ في الضفة الغربية)
- لا أعرف: ٣,٤٪ (١,٩٪ في قطاع غزة، و٤,٢٪ في الضفة الغربية)

ويلاحظ من ردود الفعل السالفة أن نحو ٦٥,٥٪ من المستجوبين اعتبروا طاعة القادة أمرا مقبولا لأنهم (أي القادة) "أدرى بالمصلحة العامة". وهم من نفس المستجوبين الذين

Digitized by Birzeit University Library

اعتبر ٦٩٪ منهم أن أصحاب القرار (وهي فئة تشمل القادة بكل تأكيد) لا يأخذون بعين الاعتبار آراء الناس العاديين عند اتخاذ القرارات المهمة.

وتظهر، في هذا المجال، تباينات دالة بين فئات العمر. فقد بلغت أعلى نسبة (٧٣٪) وافقت ووافقت بشدة على مقولة "اطاعة القادة" بين فئة العمر التي تزيد عن الخمسين عاما تلاها الفئة بين ٤٣-٥٠ عاما، وكانت النسبة الأدنى بين فئة العمر ٢٣-٢٦ عاما تلاها الفئة بين ١٨-٢٢ عاما. وربما تعود هذه التفاوتات إلى تأثيرات الثقافة السياسية المتداولة بين أجيال الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة وانعكاسات سلوكيات الانتفاضة على آراء الفئات العمرية الشابة من جهة ثانية.

لكن العلاقة الأوضح تظهر بين مستوى التعليم والموقف من طاعة القادة. فنسبة الذين يؤيدون وجوب اطاعة القادة تنخفض كلما ارتفع المستوى التعليمي للمستجوب. وهو ما تبينه النسب التالية: أمي (٦٨٪)؛ حتى ٩ سنوات دراسة (٧٣٪)؛ توجيهي (٦٤٪)؛ كلية (٥٩٪)؛ بكالوريوس (٥٧٪)، ماجستير ودكتوراه (٤٧٪).

ولا تبرز فروق ذات وزن كبير حسب الجنسوية وإن مالت الاناث - إلى درجة محدودة جدا - باتجاه الموافقة على اطاعة القادة أكثر من الذكور (٦٤٪ للذكور مقابل ٦٧٪ للاناث). ويعود هذا الفارق، على أغلب تقدير، إلى تباينات في مستويات التعليم وليس إلى اعتبارات النوع الاجتماعي. كما أظهرت فئة الدخل الأعلى ميلا أقل من بقية فئات الدخل للموافقة على "اطاعة القادة" (٥٤,٥٪ مقابل ٦٩,٥٪ لفئة الدخل الأدنى). ويرجح أن يعود هذا أيضا إلى التباين في مستويات التعليم.

ومن بين فئات العمل تبرز فئة المهنيين كالفئة الأقل استعداد لاطاعة القادة (٥٤٪ يؤيدون اطاعة القادة)، تليها فئة العاطلين عن العمل (٥٩٪)، ثم الطلبة (٥٩٪) فالعمال (٦١٪). بالمقابل يبرز الحرفيون (٧٢٪)، ثم ربات البيوت (٧١٪) كالفئات الأكثر استعدادا للطاعة. ويأتي المزارعون والموظفون في الوسط.

ووفق المحافظات تبرز منطقة جنوب غزة الأعلى استعدادا لاطاعة القادة (٧٦,٦٪)، ثم جنين (٧١,١٪)، ثم وسط غزة، وتبرز محافظتا بيت لحم وطولكرم كالأدنى استعدادا.

وربما تعود بعض اعتبارات هذه الرؤية الانضباطية للقيادة إلى سيادة ثقافة سياسية "إمتثالية" داخل أطر العمل السياسي بحكم نشوئه وبنيته الموجهة نحو التحرر الوطني وتركيز منظمة التحرير على الكفاح المسلح من جهة أولى، وإلى تنامي نظرة حرفية تجاه

Digitized by Birzeit University Library

العمل السياسي في السنوات الآخيرة (بعد الانتفاضة تحديدا) من جهة ثانية، وإلى ربط العمل السياسي بأيديولوجية دينية عند حركات نمت واكتسبت قاعدة جماهيرية خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات، من جهة ثالثة. لكن هناك مؤشرات عديدة، بما فيها مؤشرات من المسح ذاته، تشير إلى بزوغ ثقافة سياسية جديدة أكثر تنوعا وميلا إلى تبني تقاليد ديمقراطية.

ومن المؤشرات على استمرار فعل ثقافة سياسية "انضباطية" بروز، وبتفاوتات مهمة، نسب مرتفعة داخل احزاب وحركات واتجاهات سياسية فلسطينية مختلفة الايديولوجيات والمواقف السياسية توافق على مقولة اطاعة القادة، كما يبين الجدول التالي:

جدول (٦): توزع المواقف حسب الاتجاه السياسي ازاء مقولة "اطاعة القادة في المجتمع الفلسطيني لأنهم أدرى بالمصلحة العامة":

| الاتجاه السياسي | أوافق أو أوافق بشدة | لا أوافق أو لا أوافق بشدة | لا أعرف |
|---|---|---|---|
| حماس | ٪٥٦,٣ | ٪٣٩,٣ | ٪٤,٨ |
| فتح | ٪٧٦,٥ | ٪٢١,٦ | ٪١,٩ |
| الجهاد الاسلامي | ٪٧٢,٣ | ٪٢٧,٧ | ٪٠ |
| الجبهة الشعبية | ٪٤٤ | ٪٥٣,٤ | ٪٢,٦ |
| مستقل اسلامي | ٪٥٦,٩ | ٪٣٦,٨ | ٪٦,٢ |
| مستقل وطني | ٪٥٣,٦ | ٪٤٦,٤ | ٪٠ |
| لا توجه محدد | ٪٦٣,٤ | ٪٢٩,٨ | ٪٦,٩ |

يؤشر الجدول إلى عدد من الأمور:

- وجود نسبة مرتفعة داخل كل الاتجاهات السياسية الفلسطينية توافق على مقولة اطاعة القادة؛
- وجود تباينات في الرأي حول المقولة داخل كل الأحزاب والاتجاهات السياسية الفلسطينية؛
- تبدو التباينات في الرأي داخل التنظيم أو الاتجاه الواحد أوسع ما تكون داخل الجبهة الشعبية حيث وافق على المقولة ٤٤٪، ورفضها ٥٣٪، وبين أوساط المستقلين الوطنيين حيث وافق على المقولة ٥٤٪ ورفضها ٤٦٪، وداخل حركة

Digitized by Birzeit University Library

"حماس" حيث وافق على المقولة ٥٦٪ من المؤيدين ورفضها ٣٩٪. وتقارب التكوين الداخلي للرأي بين المستقلين الاسلاميين وحركة "حماس"، حيث وافق ٥٧٪ منهم على المقولة، ورفضها ٣٧٪. كما نجد تقاربا في توزع الرأي الداخلي بين حركة "فتح" وحركة "الجهاد الاسلامي"، فقد وافق على المقولة ٧٦,٥٪ من مؤيدي "فتح"، ورفضها ٢١,٥٪، ووافق عليها ٧٢٪ من مؤيدي "الجهاد الاسلامي" ورفضها ٢٨٪.

- قد يكون أحد العوامل الهامة وراء التأييد العالي (الأعلى بين مختلف الاتجاهات السياسية) داخل حركة "فتح" لمقولة "اطاعة القادة" وجود الحركة على رأس السلطة الفلسطينية، أي كونها تحتل مواقع القيادة السياسية والتشريعية والادارية والأمنية، وبالتالي، فمن مصلحتها تسويغ مثل هذه المقولة. وقد يعود أحد جوانب التأييد الواسع لذات المقولة بين مؤيدي "الجهاد الاسلامي" إلى اعتماد الحركة أيديولوجية دينية متشددة وتنظيم شديد المركزية وقاعدة جماهيرية محدودة الحجم. وربما يترك بعد أو قرب القيادة (الجغرافي والتنظيمي) عن القاعدة الجماهيرية تأثيراته في هذا الجانب.

ومن المؤشرات على وجود نظرة حرفية للعمل السياسي اعتبار ٧٥٪ (٧٨٪ في قطاع غزة، و٧٥٪ في الضفة الغربية) من المستجوبين أن "الأمور السياسية معقدة وغامضة يصعب فهمها"، أي النظرة إلى القضايا السياسية باعتبارها قضايا تتطلب مختصين ومحترفين لادارتها وخارج فهم المواطن العادي.

## اشكالية "الانسجام الداخلي" لمنظومة الآراء والتنقل بين "حيزات" عدة

أشارت نتائج المسح إلى غياب، في عدد من الحالات، "انسجام داخلي" بين الآراء والمواقف السياسية والاجتماعية التي تحملها ذات المجموعة من الأفراد. كما يمكن ملاحظة وجود تعايش بين رأي يؤيد مقولة "اطاعة القادة" مع الرأي الذي يعتبر "انتقاد السلطة بدون خوف" أمرا مهما أو مهما جدا (ما مجموعه ٩١٪ من المستجوبين). ولعل أحد الاستخلاصات في التعاطي مع هذا الوضع يتمثل في وجوب اعتماد الباحث الاجتماعي لرؤية شمولية للمواقف والتوجهات - أي بتشابك علاقاتها - وضرورة موضعة المواقف والتوجهات في سياق لحظتها السياسية، إضافة إلى أخذ تأثيرات العلاقة بين الباحث والمبحوث بعين الاعتبار، بما في ذلك صيغة السؤال نفسه.

Digitized by Birzeit University Library

وتعود بعض اشكال التوتر أو التعارض بين المواقف والآراء إلى انتقال المستجوب من حيز إلى حيز آخر ينفي (أو يخفي) هذا التوتر أو التعارض. فعلى سبيل المثال، نادت نسبة عالية جدا (نحو ٩٧٪) من المستجوبين بضرورة تولي السلطة حماية حرية التعبير، وهي نفس المجموعة التي نادى ما يعادل ٩١,٥٪ منها بضرورة "زيادة الرقابة على الكتب والأدب القادمين من الغرب". ويشير هذا إلى انتقال المستجوب، في هذا المثال، من الحيز الأدبي والفكري إلى المستوى السياسي، خاصة وأن صيغة السؤال وسياقه يساعدان على ذلك. فالسؤال حول "زيادة الرقابة على الكتب والأدب القادمين من الغرب" ورد في اطار أسئلة عن الاسلام وامكانية استخدام السلاح لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، أي في سياق يثير عداء للغرب أو تعارضا معه. وبتعبير آخر يصبح العداء للغرب هو السياق الفكري الذي يجمع شتات آراء منطقية متعارضة.

وفي مجال آخر، ذكر ما يقارب ٥٣٪ من المستجوبين أنهم يؤمنون "بحرية الأفراد بدون تدخل كبير من الدولة"، إضافة الى نحو ٩٪ قالوا بأنهم يؤمنون بذلك إلى حد كبير. لكن هذه النسبة تعادل أكثر من ضعف نسبة الأشخاص الذين ذكروا أنهم يثقون بالناس (بشكل عام) أو أنهم يثقون بالناس إلى حد كبير والتي لم تزد في مجموعها عن ٢٧,٥٪.

## الأولوية لمن: الاقتصاد أم الديمقراطية؟

إن كون الديمقراطية أمرا محببا على المستوى القيمي العام لا يعني أنها تحظى دائما بالأولوية على اهتمامات أخرى تقيم في مستويات أخرى، وتحديدا في المستوى المعيشي المباشر أو الواقع اليومي. فعندما تنتقل الخيارات المطروحة على المستجوب إلى حيز القضايا المعيشية الملحة فإن محاكمتها تتم على أسس تختلف عن تلك التي تحاكم فيها القضايا في الحيز الأخلاقي أو القيمي العام. فالانتقال إلى الحيز المعيشي يدخل في الحسبان اعتبارات المصالح الذاتية المباشرة ويدفع إلى الوراء حسابات تحقيق مصالح جماعية على المدى الأبعد. وهذا ما يتبين من الموقف من مقولة "تحسين الوضع الاقتصادي أهم من تحقيق الديمقراطية". فقد وافق ٣٩٪ (٤٤٪ في قطاع غزة و ٣٦٪ في الضفة الغربية) من المستجوبين بشدة على المقولة، إضافة إلى ٣٨٪ آخرين وافقوا عليها بدون تشديد، ولم يوافق عليها نحو ١٥,٥٪ من المستجوبين (١٥٪ في قطاع غزة، و ١٦٪ في الضفة الغربية)، في حين لم يوافق أبدا على المقولة سوى ٥٪ (٦٪ في قطاع غزة، ونحو ٥٪ في الضفة الغربية).

ولا تبرز فروقات واسعة في مواقف مؤيدي القوى السياسية الفاعلة إزاء مقولة "تحسين الوضع الاقتصادي أهم من تحقيق الديمقراطية"، رغم أنها مقولة يمكن أن تستخدم

Digitized by Birzeit University Library

لتسويغ تقويض الديمقراطية وتشديد القمع ضد المعارضة. فقد وافق عليها (بشدة أو بدون تشديد) ٧٩,٥٪ من مؤيدي حركة "حماس" (٣٦٪ بشدة)، و ٧٥٪ من مؤيدي حركة فتح (٤٠٪ بشدة)، و٨١٪ من مؤيدي الجهاد الاسلامي (نحو ٥١٪ بشدة)، و ٦٩٪ من مؤيدي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (٣٣,٥٪ بشدة) و ٨٠٪ من الاسلاميين المستقلين (٤٥٪ بشدة)، و٧٢,٥٪ من الوطنيين المستقلين (٢٧٪ بشدة)، و٨٠٪ من غير المنتمين إلى اتجاه سياسي (٣٦٪ بشدة). ويلاحظ أن التباين بين الاتجاهات السياسية هو في حجمه الأكبر تباين في درجة التشديد وليس في مضمون الموقف.

وتطرح هذه النسب العالية التي تبنت موقفا مفاده "أن تحسين الوضع الاقتصادي أهم من الديمقراطية" والتي أيدت، في الوقت ذاته، قيام "دولة ديمقراطية تجري فيها انتخابات دورية"، أهمية ملاحظة العلاقات الداخلية المتوترة بين مواقف أو توجهات عدة تحدد ترتيبها اللحظة السياسية ورؤية الشخص المبحوث لميزان قوى تلك اللحظة واتجاه حركتها والتكتيك (اللاواعي في معظم الاحيان) الذي يستخدمه للتنقل من حيز إلى آخر لحل التعارض عبر اعادة ترتيبها بشكل يوفق بين مصالحه ومواقفه الاخلاقية والمبدئية.

ويلاحظ من نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس يوم الانتخابات العامة والرئاسية في كانون الثاني ١٩٩٦ أن تحقيق الديمقراطية جاء في المرتبة الرابعة في أولويات الناخبين. فقد أعطت النسبة الكبرى من الناخبين الأولوية للمفاوضات مع اسرائيل، ثم حل المشاكل الاقتصادية ثم المحافظة على النظام فتحقيق الديمقراطية. وكما هو متوقع ظهرت علاقة في تحديد الاولويات وعدد من المتغيرات، منها: المنطقة ومستوى التعليم وفئة العمر ودرجة التدين. ففي الضفة الغربية جاء ترتيب تحقيق الديمقراطية الثالث (بعد المفاوضات وحل المشاكل الاقتصادية)، أي قبل المحافظة على النظام، في حين كان ترتيب تحقيق الديمقراطية الرابع في غزة. وأظهر الأكثر تعليما والأصغر سنا والأقل تدينا والأعلى دخلا تمسكا أعلى بتحقيق الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، أعطى ٢٩,٥٪ من الذين صنفوا أنفسهم بالأقل تدينا الأولوية لتحقيق الديمقراطية مقارنة ب ١٥٪ من الذين وصفوا أنفسهم الأكثر تدينا، و١٩٪ من الذين وصفوا تدينهم بالوسط. وأعطى ٢٣٪ من أصحاب الدخل العالي أولوية لتحقيق الديمقراطية مقارنة ب ١٤,٥٪ بين فئة أصحاب الدخل الأدنى، وأعطى الديمقراطية أولوية ١٣٪ من أصحاب التعليم الابتدائي مقارنة بنحو ٢٠٪ من أصحاب التعليم الثانوي.

Digitized by Birzeit University Library

## فصل الأمور الدينية عن السلطة السياسية: أغلبية تؤيد الفصل

ظهر اتجاه أغلبي في مواقف معظم القوى والاتجاهات السياسية ازاء موضوع فصل الأمور الدينية عن الأمور السياسية: فقد اعتبر الفصل مهما أو مهما جدا أكثر من نصف (٥٥٪) مؤيدي حركة "حماس"؛ ونحو ٧١٪ من مؤيدي حركة "فتح"؛ و نحو ٤٤٪ من مؤيدي حركة "الجهاد الاسلامي"؛ وما يعادل ٨٠٪ من مؤيدي الجبهة الشعبية؛ و ٥٦٪ من المستقلين الاسلاميين؛ و ٩١٪ من المستقلين الوطنيين؛ و٧٤٪ من غير المنتمين لاتجاه سياسي محدد. وتشير النسب بوضوح إلى أن فصائل منظمة التحرير والجمهور غير المنتمي لاتجاه سياسي محدد يميلون إلى نظام علماني (يقوم على فصل الدين عن الدولة) أكثر من الأحزاب والاتجاهات السياسية التي نمت خارج المنظمة، وتحديدا اتجاهات "الاسلام السياسي". فنسبة الاشخاص الذين اعتبروا فصل الأمور الدينية عن الأمور السياسية لم يعتبر مهما أو غير مهم على الاطلاق أعلى في حركة "حماس"، و"الجهاد الآسلامي" من حركة "فتح"، والجبهة الشعبية. وقد بلغت نسب هؤلاء: "حماس" ٤٠٪؛ "فتح" ٢٦٪؛ "الجهاد الاسلامي" ٦٣٪؛ الجبهة الشعبية ٢٨٪؛ المستقلون الاسلاميون ٣٨٪؛ المستقلون الوطنيون ٢٢٪؛ غير المنتمين ٢٩٪.

## ازدواجية النظرة إلى السلطة: مصدر خدمات وحماية ومصدر قمع

أشارت نتائج المسح إلى وجود نسبة غير قليلة من المستجوبين تخشى انتقاد السلطة، كما تشير المعطيات التالية:

- قال ٢٦,٤٪ من المستجوبين (٢٢,٦٪ في قطاع غزة، ٢٨,٥٪ في الضفة الغربية) أنهم يستطيع انتقاد السلطة بدون خوف دائما؛
- قال ١٢,٠٪ من المستجوبين (١١,٦٪ في قطاع غزة، ١٢,٢٪ في الضفة الغربية) أنهم يستطيع انتقاد السلطة بدون خوف غالبا؛
- قال ٢٦,٨٪ من المستجوبين (٢٩,٣٪ في قطاع غزة، ٢٥,٤٪ في الضفة الغربية) أنهم يستطيع انتقاد السلطة بدون خوف أحيانا؛
- قال ٢٩,٤٪ من المستجوبين (٣١,٠٪ في قطاع غزة، ٢٨,٦٪ في الضفة الغربية) أنهم لا يستطيع انتقاد السلطة بدون خوف.

وهذا يعني أن هناك أقلية فقط بين الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع تعتبر أنها تستطيع انتقاد السلطة دون خوف. لكن هذا الموقف، كما رأينا، يتعايش مع موقف ينظر إلى السلطة ليس كمصدر قمع بل باعتبارها المصدر الذي تتوقع منه أن يوفر عددا من

Digitized by Birzeit University Library

الموارد الأساسية كالعمل والتعليم العالي المجاني والأمان والحماية. وهو يشير إلى نظرة ازدواجية للسلطة تجد مسبباتها في التاريخ الاجتماعي والسياسي الفلسطيني.

ومما يثير الاهتمام التفاوت الذي برز في الاستعداد بين الأحزاب الحركات السياسية للتظاهر ضد السلطة في حالة اعتقال أحد أفراد البلدة لأسباب سياسية. فقد بلغت نسب الذين قالوا أنهم على استعداد للتظاهر في الحالة المذكورة كما يلي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ٦٧٪؛ المستقلون الوطنيون ٥٠٪ حركة "حماس" ٤٩٪؛ حركة "الجهاد الاسلامي" ٤٢٪؛ حركة فتح ٤١٪؛ المستقلون الاسلاميون ٣٧٪. وأظهرت جميع التنظيمات اليسارية العاملة في اطار منظمة التحرير (حزب الشعب، جبهة ديمقراطية، "فدا"...) استعدادا للتظاهر ضد السلطة الفلسطينية في الحالة المذكورة فاق نسبة ٦٠٪ الا أن صغر حجم العينة يحتم الحذر من اعتماد هذه النسب خارج كونها مؤشرا عاما.

إن تعايش الخوف من انتقاد السلطة الذي يؤثر على سلوك أكثر من نصف المستجوبين (٥٦٪) من جهة مع التوقعات العالية التي تحملها أغلبية من الجمهور الفلسطيني ازاء السلطة الوطنية من جهة ثانية، يطرح أسئلة صعبة حول مستقبل المجتمع السياسي الفلسطيني. وتزداد هذه الأسئلة صعوبة اذا ما أخذنا الواقع الاقتصادي-السياسي المحلي والأقليمي المحيط، وتحديدا العلاقة مع اسرائيل التي تسعى لتطبيع توسعها الاستيطاني وتهويدها للقدس وسيطرتها الأمنية والاقتصادية وتحكمها بموارد الشعب الفلسطيني الرئيسية، بعين الاعتبار.

لقد كشفت المعطيات التي تلت المسح الذي تناولنا نتائجه (منها الانتخابات التشريعية، وهبة ايلول ١٩٩٦، ومسيرة المجلس التشريعي خلال عامه الأول...) أن هناك تطلعا قويا لدى الجمهور الفلسطيني لاقامة مجتمع ديمقراطي يؤسس على التعددية وفصل السلطات والرقابة المتبادلة، وحرية تعبير متمثلة في صحافة حرة، ويقوم، كذلك، على المساواة والعدالة واحترام حقوق الأقليات وفصل الأمور الدينية عن السياسية. ولا تلغي التعارضات - التي ظهرت هنا وهناك بين التوجهات وانساقها، وتحديدا فيما يخص العلاقة مع السلطة - هذا التطلع. فمصدرها مكونات الحالة القلقة التي يعيشها، وما يحيط بها من أسئلة تتصل بمستقبله الكياني وواقعه المعيشي وغياب حياة مدنية وسياسية فاعلة. وهي حالة تتميز بالتجزئة الاقليمية وتحكم الطرف الاسرائيلي بمقومات حياته، كما تتميز باحساسه بالبعد عن سلطته الوطنية. ولهذا، فإذا كان لنا أن نضع استخلاصا من نتائج المسح فهو: هناك احساس طاغ لدى الغالبية العظمى من الفلسطينيين في الضفة والقطاع بأن الديمقراطية هي شرط الشعب الفلسطيني للتعبئة الوطنية في مواجهة اسرائيل ولبناء

Digitized by Birzeit University Library

مجتمعه بمقوماته الحيوية الاقتصادية والسياسية والثقافية والروحية. فالديمقراطية المسؤولة هي ذخر سيادته وشرط انجاز حقوقه ومصدر حيويته وإغناء هويته.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل السادس

# علاقة الفرد بالمجتمع وبعض قضايا المجتمع المدني في فلسطين

مضر قسيس

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى القضايا المتعلقة بالتنظيم المدني للعلاقات بين الأفراد والمجموعات في المجتمع الفلسطيني، وإلى مدى مشاركة الأفراد والمجموعات في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد.

وستتم معالجة هذه القضايا باستخدام معلومات مسحية، وسنلقي الضوء على التأثير المتبادل بين الانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية وطبيعة العلاقات داخل المجتمع من جهة، ومجموعة من الموضوعات، مثل النزعة إلى التغيير، المحافظة والتحديثية، المشاركة، الموقف من الدين، وغيرها، من جهة أخرى. كما سننظر إلى تأثر الأخيرة بعوامل السن، والتعليم، والجنس، ومكان الإقامة.

مرت فلسطين بمراحل عديدة، ليست كلها متجانسة، من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي. فقد تخللت عملية تطورها الطبيعية أحداث حادة الطابع، نابعة من تناقضات خارجية غير معبرة بشكل كامل عن التناقضات الداخلية. فمرت البلاد بعدد من الحروب، وعمليات التهجير والتشريد، والضم والإلحاق، وغير ذلك من الأمور التي جعلت من العمل الفدائي والانتماء السياسي السري، على سبيل المثال، نمطا دارجا شكل محور حياة العديد من أفراد المجتمع، وأصبح نمطا اجتماعيا مقبولا ومرغوبا فيه بين الفلسطينيين.

ويمكن تفسير هذه الحالة ومثيلاتها باستخدام موضوعة التفاعل بين المستعمِر والمستعمَر، وأثر هذا التفاعل على أفراد المجتمعين اللذين زجا في علاقة الاستعمار، وما ينجم عن هذا التفاعل من اختلاط، وتعلم، وتقليد، وتشويه لصورة الآخر، وإعجاب به، وما إلى ذلك من أمور لن نتناولها هنا لبعدها عن موضوع هذا البحث.



Digitized by Birzeit University Library

بيد أن من الضروري أخذ هذه الحالة بعين الاعتبار عند تفسير الظواهر التي نشاهدها أثناء بحثنا لطبيعة المجتمع الفلسطيني. فالعنف، على سبيل المثال، تولد في داخل المجتمع الفلسطيني نتيجة للاحتلال والقهر. حيث أصبح الاحتلال جزءا من حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وترك، مع العنف الذي رافقه، بصماته على حياة الفلسطينيين، جاعلا ردود فعلهم إزاء الأمور والأحداث السياسية ربما أكثر حدة، ومواقفهم أكثر تقلبا مما يمكن الافتراض أن تكون عليه. فيتراوح الموقف المؤيد للعمليات المسلحة ضد أهداف مدنية إسرائيلية، حسب توقيت السؤال، بين ١٨٪ و ٥٧٪، وفقا للاستطلاعات [١].

وبالإضافة إلى إمكانية التقلب السريع نسبيا للمواقف السياسية، فإن هناك تمحورا لرأي الناس في البلاد حول بضعة من المواقف السياسية التي تفترض الأغلبية أن من الطبيعي تبني أحدها، دون الخوض في السؤال حول ما إذا كان من الضروري ابتكار موقف ما جديد. فمن بين الذين أجابوا على السؤال حول تأييد الفصائل السياسية المختلفة كانت نسبة الذين أجابوا "لا أحد" في استطلاع آب (أغسطس) ١٩٩٥ تساوي ١٣,٥٪ فقط، بينما شكلت ٢٨,١٪ في استطلاع حزيران (يونيو) ١٩٩٦ بعد مرور فترة قصيرة على دخول السلطة الفلسطينية وقيام أول انتخابات عامة في البلاد، وبداية تبلور مظاهر التحرر من بعض السمات الاحتلالية المؤثرة بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني.

وباختصار، يمكن القول بأن مواقف الفلسطينيين من الأمور السياسية كانت أقل نزوعا نحو الصبغة الفردية [٢] في الفترة السابقة، وخصوصا في زمن الانتفاضة والفترة التالية لها. وقد بدأت ملامح المواقف الفردية من الأمور السياسية تبدو أكثر وضوحا بعدما دخل الحل السياسي والمأسسة السياسية للكيان الفلسطيني إلى حيز الواقع المعاش. ويعبر هذا عن بداية التشكل الحقيقي للرأي العام في فلسطين، ما يستدعي استقصاء الموضوع في استطلاعات شمولية خلال الفترة القادمة.

يوجد العديد من المؤشرات على تأثر رأي الفلسطينيين بالعوامل المتعلقة بالاحتلال، مثل الموقف من العنف الذي تحدد في كثير من الأحيان كرد فعل على الأحداث السياسية والعمليات العسكرية ضد الاحتلال، حيث يمكن القول، وبدرجة عالية من الثقة، أن نمط الحياة الفلسطينية في سنوات الاحتلال تحدّد بشكل كبير بالمؤثرات الخارجية، وردود الفعل إزاءها، وتبلورت آثار هذا النمط في كافة المجالات الحياتية. وسنحاول هنا متابعة ذلك في عدد من المجالات:

Digitized by Birzeit University Library

## أولا: في المجال السياسي

إن المجال الذي يطلق عليه اسم " السياسي" هو مجال اهتمام الأفراد والمجموعات بالقرارات السياسية التي تتعلق بهم حاضرا أو مستقبلا، بشكل مباشر أو غير مباشر.

هناك غالبية كبيرة مهتمة بالحياة السياسية في فلسطين، ويشكل الذين يعتقدون بأنهم غير ملمين بالأمور السياسية ٢٦٪ فقط من العينة [٣] وحتى هؤلاء هناك ٧٣٪ منهم يعربون عن رأي ما (سواء مؤيد أو معارض) بصدد العمليات المسلحة ضد أهداف عسكرية، و ٩١٪ منهم يعربون عن رأي معين بصدد ما إذا كانت هذه العمليات مبررة. ويعرب ٨٧,٨٪ منهم عن رأي مؤيد أو معارض للمفاوضات السلمية الجارية.

وتعكس هذه الأرقام إدراك الفلسطينيين عامة للدور الذي يلعبه الوضع السياسي في حياتهم اليومية. وعلى الرغم من وجود العديد من التناقضات في هذه الآراء، إلا أن هذه التناقضات تعكس الاهتمام "الباطني"، أو الاهتمام على مستوى الوعي غير الخاضع للمنطق بالنسبة للمستطلَعين [٤] . وهذا مؤشر على "يومية" ومباشرة الاهتمام بالحياة والأحداث السياسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمور اليومية في حياة الناس تشكل الجزء الأكثر تجريدا في وعيهم. فنحن لا نأبه غالبا بدقة ما نقول طالما أننا ننقل فكرتنا إلى هدفها المنشود، حيث يسعى الفرد إلى إيصال هذه الفكرة، غالبا، بأقصر الطرق وأقلها تشتتا. وتبدو المباشَرة أقصر الطرق حتى لو أدت إلى درجة عالية من التجريد، تجعل السامع أو القارئ المتمرس في ربط وتصنيف المعلومات المنسابة يعتقد بخطأ أو تناقض المعلومات التي يتلقى. وينعكس ذلك في تعبير الأفراد عن اهتماماتهم السياسية، بما في ذلك إجاباتهم عن الأسئلة التي نوجهها إليهم في الاستطلاعات.

ويبدو أن هناك اهتماما بين الفلسطينيين بالقضايا السياسية العامة على حساب القضايا الخاصة، بيد أن ذلك أمر محتوم في حالة التوتر السياسي العام الناجم عن الاحتلال وعسكرة البيئة الاجتماعية بما يتناسب والنظام السياسي المفروض على المجتمع سواء من قبل سلطات الاحتلال أو من قبل المؤسسات الفلسطينية التي بلورتها الانتفاضة ومنهجها في التعامل مع الأمور. ففي ظل تمحور الحياة اليومية حول ما يهدد استمرارها بشكل مستمر، ينزع الناس إلى تركيز اهتمامهم حول الخروج من الأزمة، بحيث تبدو الأمور الأخرى ثانوية.

Digitized by Birzeit University Library

غير أن حياة الفرد في المجتمع لا يمكن أن تقتصر في الواقع على هذا المحور بغض النظر عن مدى أهميته ومركزيته. ولهذا السبب فمن الطبيعي أن نجد درجة عالية من النزوع إلى التجرد الذي يصل بالمجتمع إلى مرحلة اللامبالاة إزاء اتجاه تطور الأمور، طالما أنها تسير باتجاه يبدو قادرا على تخليصنا من "وطأة الوضع الراهن". وهذا ما يفسر العديد من الملابسات التي يمكن أن تعبر عنها نتائج الاستطلاع التي قد تبدو للباحث غير منطقية، أو هي بالفعل غير منطقية. لنأخذ على سبيل المثل إجابات المستطلعين على الأسئلة المتعلقة بتأييد الخلافة الإسلامية، وفصل الدين عن الدولة، وضرورة إعطاء رجال الدين دورا قياديا في الحكومة. فهناك ٢٨٪ من مؤيدي الخلافة الإسلامية يؤيدون، في نفس الوقت، فصل الدين عن الدولة. و٣٥٪ من الذين يعتقدون بضرورة فصل الدين عن الدولة يعتقدون أيضا بضرورة إعطاء رجال الدين دورا قياديا في الحكومة. وهناك ٦٠٪ من المبحوثين الذين يعتقدون بضرورة "رفع كلمة الله تعالى وتعاليمه السماوية"، يعتقدون أيضا بضرورة فصل الدين عن الدولة.

من الممكن قراءة هذه الإجابات على أنها تؤشر على تدني إدراك المبحوث لأبعاد إجابته على السؤال، بيد أن منطق التفكير المقارن لا يبدو سائدا في أوساط الناس بشكل عام. وهناك تأويل آخر لهذه الإجابات، يكمن في أن المجيب على السؤال يؤيد، في الغالب، أي خيار يبدو أفضل مما هو قائم، رابطا المقولات التي يعلق عليها بالسياق الذي سبق وأن وردت فيه، ويؤيد المقولة إذا كان السياق إيجابيا، ويرفضها في الحالة المضادة. كما أنه من الممكن الإسهاب والقول بأن هذا التوجه يعبر عن النزوع إلى التجرد عن التفاصيل والحيثيات المرتبطة بالتمحور حول قضية مركزية.

## الاهتمام بالمشاركة في صنع القرار السياسي

يمتاز المجتمع الفلسطيني بكون أعضائه ميالين إلى المشاركة في الحياة السياسية، بيد أن الرغبة بالمشاركة ليست قوية على النطاق الفردي، وهي أقوى بكثير على الصعيد الجماعي، لدرجة يبدو معها أن الإنسان الفلسطيني يكتسب الثقة بين الجموع. وعلى الرغم من أن هناك سمة بشرية عامة، معروفة بـ "سيكولوجية الجماعة"، إلا أن الحالة التي نتعرض لها تختلف بعض الشيء عن هذه السمة، حيث أن لدى الفرد في هذه الحالة موقفا مدركا سابقا لاجتماعه بالآخرين، أو انضمامه "للجماعة". ويبدو أن العبارات الشائعة من نوع "حط رأسك بين الروس، وقول يا قطاع الروس"، و "الموت مع الجماعة رحمة" وغيرها تعبر تحديدا عن هذا الوعي الذي يبعد الفرد عن مجال المسؤولية الفردية في حال انضمامه لما هو سائد ومقبول في المجتمع.

Digitized by Birzeit University Library

ولذا، فإننا نجد نسبة التأييد للتنظيمات السياسية بين الفلسطينيين، وروح الانضباط عاليتين لدرجة تجعل الفرد غير قادر على التمييز (في لحظة اتخاذ القرار، واحتساب الأولويات) بين قيادته الفصائلية وقيادته السياسية. إن هناك ٦٢٪ من المبحوثين يعتقدون بوجوب تمتع رئيس الدولة الفلسطينية (في حال قيامها) بسلطات واسعة، في الوقت الذي يوجد فيه ٩٢٪ من نفس العينية البحثية يعتقدون بأهمية إجراء انتخابات نزيهة، و٨٨٪ يعتقدون بأهمية المزيد من المساءلة لمسؤولي المؤسسات الحكومية، بل إن ٦٦٪ من الذين يؤيدون إعطاء سلطات واسعة للرئيس يعتقدون في ذات الوقت بأن صانعي السياسة لا يأخذون بعين الاعتبار آراء الناس العاديين عند اتخاذ القرارات المهمة.

إن الافتراض الذي يبدو معقولا هنا يكمن في أن الفلسطيني، بشكل عام، ميال إلى المشاركة في العمل السياسي، ولكنه أقل ميلا لتحمل المسؤولية المترتبة على هذه المشاركة، والناجمة عن نتائج هذا العمل. إن ما يدعم هذا الاستنتاج بطريقة أخرى هو اعتقاد ٥٥٪ من المبحوثين أن من واجبهم إقناع الآخرين بآرائهم، في الوقت الذي تتراوح فيه نسبة الذين يعتقدون بأن لهم تأثيرا على مجريات الأمور في بلدتهم والذين يعتبرون أنفسهم نشيطين سياسيا بين ١٥٪ - ١٩٪.

يصعب في الواقع ربط هذه الأرقام بتصور متناسق إلا إذا تم تصنيف ردود الفعل إلى صنفين: الأول يشعر فيه المبحوث بأن المسؤولية، المتعلقة بالإجابة، عامة وهو جزء منها، ويتعلق هذا الصنف بالمواضيع العامة التي تضع الفرد أمام مسؤولية سياسية متساوية مع الآخرين، مثل الانتخابات والاشتراك فيها، وإيكال المهمات السياسية إلى رئيس البلاد وغير ذلك.

أما الصنف الثاني فهو الذي يشعر فيه المبحوث بالمسؤولية الشخصية عن إجابته على السؤال، مثل الأسئلة حول النشاط السياسي (١٥٪) وحول التأثير على مجريات الأحداث (١٩٪). وتزداد هذه النسب بين المبحوثين حين يتعلق السؤال بأمر ليست له تبعات فردية واضحة، بيد أنه يبقى منخفضا نسبيا بسبب فرديته، مثل الإجابة على السؤال حول الشعور بالواجب في إقناع الآخرين بالرأي الشخصي.

وبشكل عام، من الممكن اعتماد مقياس عام مفاده أن ثلثي الفلسطينيين ميالون إلى توكيل القادة بالأمور السياسية، وليسوا مهتمين بشكل جاد بالمشاركة الفردية في صنع القرار.

Digitized by Birzeit University Library

## ثانيا: في مجال التغيير والثبات المجتمعي

وهو مجال اهتمام الأفراد والمجموعات بحالة المجتمع والنظام السياسي الاجتماعي، والتوجهات الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم، وتلك الداعية إلى تغييره.

ويشكل هذا المجال بؤرة للتردد والحيرة في المجتمع الفلسطيني حيث تختلط في نظر الأفراد الأسباب المؤدية إلى كل ما يعتقدون بضرورة تغييره أو الإبقاء عليه. فالاحتلال وأثره المباشر على الحياة اليومية الفلسطينية وعلى كافة المجالات التي تحتمل التغيير جعل الاهتمام منصبا على التخلص من هذا السبب "الشمولي" للأخطاء والمشكلات المجتمعية في فلسطين. ويمكن، استنادا إلى التوجهات التي اتضحت أعلاه، توقع أن غالبية الفلسطينيين مترددون بشأن الأمور التي يجب الحفاظ عليها، وتلك التي ينبغي تغييرها.

### أ- الموقف من التغيير

هناك توجه كبير في داخل المجتمع الفلسطيني نحو التغيير بشكل عام، حيث أن ٣٥٪ من المبحوثين فقط يعتقدون بأن المجتمع الفلسطيني بشكل عام يسير بالاتجاه الصحيح. ويعبر هذا عن ضعف التصور الشائع بأن المجتمع الفلسطيني مجتمع محافظ لدرجة كبيرة، فمن غير المبرر اعتبار مجتمع يعتقد ثلثا أفراده تقريبا بضرورة تغيير الاتجاه الذي يسير فيه مجتمعا محافظا.

ويمكن اعتبار نزوع الفلسطينيين عامة إلى التغيير (بشكل عام) مفهوما ضمنا إذا ما أخذنا الرغبة العامة في التخلص من الاحتلال وبناء الكيان الفلسطيني (وهو تغيير جذري بالطبع) بعين الاعتبار. بيد أن هذه النزعة لن تستمر تلقائيا بعد الانتهاء من التحرر، ويجب النظر بشكل مستمر إلى هذا الموضوع من أجل قراءة الموقف المجتمعي من التغيير في حال تحييد المشكلة السياسية العامة، وهي خارجية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، وانتقال اهتمام الناس إلى المشاكل المرتبطة بحياة المجتمع الداخلية.

وينعكس النزوع العام إلى التغيير على ثلاثة مستويات: الأول هو مستوى الرغبة، حيث يعبر الناس عن اقتناعهم بضرورة التغيير. والمستوى الثاني هو المتعلق باقتناع الناس بإمكانية إحداث تغيير. أما المستوى الثالث، فيتعلق برؤية الفلسطينيين لطبيعة الآليات الكفيلة بإحداث التغيير ومن هي الفئات القادرة على إحداثه.

Digitized by Birzeit University Library

### الاعتقاد بضرورة وأهمية التغيير

وعند طرح الموضوعات التي تفترض ضمنا إجراء تغيير ما في المجتمع، كان هناك تجاوب عال. فعلى موضوعات من نوع القضاء على البطالة، وتحسين الظروف الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة المحسوبية والقضاء على الواسطة، كانت الإجابات المؤيدة تتراوح بين ٩٢٪ إلى ٩٨٪. وبالرغم من الصبغة "اليومية" لهذه الأسئلة، والتي تفسر جزئيا الحماس الشديد لهذه الموضوعات، إلا أن النظر إلى موضوعات أخرى، لا يتوقع المبحوث عند الإجابة عليها أن تمسه بشكل مباشر لكونها تعبر عن التغيير على الصعيد المدني العام وليس على صعيد الاهتمامات المباشرة للأفراد، يؤكد الحماس للتغيير بشكل عام. فقد تراوحت نسب التأييد في الإجابات على السؤال المتعلق بحرية الصحافة، ووجود نظام التعددية الحزبية، بين ٧١٪ إلى ٨٢٪، مما يعطي انطباعا عن الحد الأدنى للطموح في إحداث التغييرات في التنظيم المدني العام في المجتمع الفلسطيني على الأصعدة التي لا تتناقض مع بعض القيم السائدة في المجتمع، كالقيم الدينية. فنرى أن نسبة التأييد في الموضوعات المتعلقة بالتنظيم المدني تنخفض إلى أدنى مستوياتها حين السؤال عن فصل الدين عن الدولة لتصل إلى ٦١٪، وهي نسبة تعتبر مرتفعة في مجتمع تسوده القيم الدينية الإسلامية التي تنص على ضرورة الدمج بين الدين والدولة.

### الاعتقاد بإمكانية التغيير

أما عند سؤال المبحوثين عن توقعاتهم حول تحقق الأمور المذكورة أعلاه والتي تراوحت نسبة تأييدها بين ٩٢٪ إلى ٩٨٪، فكان ٤٨٪ فقط من المبحوثين يتوقعون تحققها. وبغض النظر عن نوع الموضوعات التي لاقت في معظمها تأييدا عاليا فإن معدل توقع التحقق لكافة الأمور المطروحة [٥] ، وهي أمور عامة، شكل ٥١٪؛ في الوقت الذي شكل فيه معدل التأييد لنفس الأسئلة ٨٤٪.

وتراوحت نسبة توقع تحقق الأمور المنوه إليها أعلاه بين ٣٢٪ لمحاربة المحسوبية والقضاء على الواسطة وبين ٧٤٪ لرفع كلمة الله وتعاليمه السماوية. وإذا ما استثنينا هذا الموضوع الذي سنبحثه لاحقا، فقد كان ثاني أفضل توقع (٧٣٪) لصالح استتباب الأمن والنظام.

ويمكن تفسير هذا التفاوت (أكثر من مرتين) من خلال تصور الوقع الذي أحدثه قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وقواتها من الخارج، حيث بدت جلية معالم نظام سياسي

Digitized by Birzeit University Library

عالي المركزية يُتوقع أن يفرض الأمن والنظام، لكنه سيكون عرضة للفساد الإداري كما هو الحال في العديد من الدول العربية التي يعرفها غالبا أفراد العينة.

وكما يتضح من الجدول (١) أدناه، جاءت التوقعات أكثر تدنيا في المخيمات منها في المدن والبلدات والقرى. وتبدو النساء أكثر تفاؤلا من الرجال. أما بالنسبة للتعليم، فتبدو علاقته مع التوقعات بتحقق هذين الموضوعين عكسية بشكل جلي، بمعنى أنه كلما زادت درجة التحصيل العلمي قلت التوقعات الإيجابية، مما يفسر كون النساء أكثر تفاؤلا، حيث أن متوسط درجة التحصيل العلمي لديهن أقل من متوسطها لدى الرجال في العينة. ومن الممكن ملاحظة علاقة طردية بين التفاؤل والفئة العمرية بشكل عام.

جدول رقم (١)

| المتغيرات المستقلة | | التوقعات حول التمكن من القضاء على البطالة وتحسين الظروف الاقتصادية٪ | التوقعات حول النجاح في تحقيق العدالة الاجتماعية٪ | التوقعات حول النجاح في مكافحة المحسوبية والواسطة٪ | التوقعات حول الوصول إلى صحافة حرة٪ | التوقعات حول الوصول إلى نظام التعددية الحزبية٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعدل العام للتوقع | | ٦٤,٤ | ٤٦,٥ | ٣١,٨ | ٣٥,٦ | ٥٢,٦ |
| مكان الإقامة | مدينة | ٦٤,١ | ٤٥,٧ | ٣١,٣ | ٣٣,١ | ٥٠,٣ |
| | بلدة | ٦١,٣ | ٥٢ | ٣٣,٣ | ٣٧,٣ | ٦٢,٧ |
| | قرية | ٦٧,٣ | ٤٩,٩ | ٣٥ | ٣٩,١ | ٥٤,٨ |
| | مخيم | ٦٠,٢ | ٣٩,٢ | ٢٥,٨ | ٣٣,٩ | ٤٩,٥ |
| الجنس | ذكر | ٥٨,١ | ٤٢,٣ | ٢٨,٦ | ٣٤,٥ | ٥٤,٨ |
| | أنثى | ٧٠,٦ | ٥٠,٤ | ٣٤,٩ | ٣٦,٧ | ٥٠,٦ |
| التحصيل العلمي | دون التوجيهي | ٨٠,١ | ٦٠,٤ | ٤٤,٥ | ٤١,٧ | ٥٤,٦ |
| | توجيهي أو معهد | ٦٦,٧ | ٤٦,٢ | ٢٨,٧ | ٣٧,١ | ٥٢,٩ |
| | بكالوريوس فما فوق | ٥٤,٣ | ٣١ | ٢١,٦ | ٢٦,٧ | ٥٢,٢ |
| السن | دون ٣٦ | ٦٢,٨ | ٤٤,٨ | ٢٩ | ٣٤,٥ | ٥٢,٣ |
| | فوق ٣٦ | ٦٧,٧ | ٥٠,٣ | ٣٧,٧ | ٣٨,٤ | ٥٣,٢ |

Digitized by Birzeit University Library

وإذا ما عبرنا عن الاعتقاد بإمكانية التغيير وتوقع تحققه بـ "التفاؤل"، فمن الممكن القول بأن المجتمع الفلسطيني ليس متفائلا ولا متشائما بشكل عام، وأن الفئات العمرية الأصغر هي الأقل تفاؤلا، وأن الفئات الأكثر تعلما هي الأقل تفاؤلا، وأن هناك رجحانا بسيطا في التفاؤل لصالح النساء.

ومن الصعب تفسير هذه الظاهرة بغير القول بأن إدراك المعطيات العملية والمتغيرات المختلفة والابتعاد عن التفكير المجرد والانتقائي هو الذي يجعل التفاؤل يتضاءل، إذ لا توجد في الأفق معطيات لأية تغييرات جذرية متوازنة يعول عليها، من وجهة نظر الإنسان الفلسطيني الممثل في العينة.

## ب- التوجهات السائدة الداعية إلى التغيير

لا شك بأن الاتجاهات الداعية إلى التغيير في فلسطين ليست متجانسة لا من حيث توزعها الديموغرافي، ولا من حيث أهدافها، أو دوافعها. ففي ظل عدم الارتياح العام الذي يسود البلاد من الطبيعي أن تطمح الأغلبية إلى التخلص من الوضع القائم. ومن الطبيعي أيضا أن يسعى جزء من هذه الأغلبية إلى العمل من أجل إحداث التغيير الذي يرونه ضروريا من أجل الخلاص من هذا الوضع. بيد أن التصورات تختلف حول البدائل المتاحة، وحول سبل تحقيقها.

لقد توقفت تقريبا كل اتجاهات التغيير المجتمعي عن العمل المثابر والمنهجي في انتظار التغيير الأكبر الذي تعلق بالتخلص من الاحتلال، واجتمعت الاتجاهات المختلفة تحت راية التحرر الوطني التي استقطبت الاتجاهات القومية، والماركسية، وبعض الاتجاهات الإسلامية، وبعيد الانتفاضة تبلور اتجاه إسلامي في معسكر مستقل.

ومع بروز بوادر الحل للقضية الفلسطينية، كانت هذه الاتجاهات قد خضعت لتغيرات بنيوية وبرنامجية جعلتها غير مؤهلة أو غير جاهزة لطرح برامج التغيير التي تعبر عن التوجهات المجتمعية لهذه الاتجاهات. فقد نظمت هذه الأطر نفسها بما يتلاءم ومهمات التحرر الوطني و/أو النضال ضد الاحتلال ووضعت جانبا قضية التغيير المجتمعي تحت شعار العمل بالحد الأدنى المشترك. وفي وقت التعبير عن المواقف المختلفة المتعلقة بكيفية تنظيم المجتمع الفلسطيني داخليا وإرساء أسس العلاقات داخل هذا المجتمع، الذي دخل طور تكوين الكينونة السياسية المستقلة، لم تتمكن هذه الأطر من طرح أية برامج جادة في هذا المجال. وكانت هذه الظاهرة التي يمكن أن نطلق عليها اسم "الأزمة البرنامجية" ملازمة للجميع، الامر الذي انعكس في الابتعاد عن الحياة السياسية، والذي

Digitized by Birzeit University Library

لاحظه العديد من الباحثين وعزوه إلى مختلف الأسباب. بيد أن هذه الظاهرة لم تنف نزوع الأفراد إلى اتجاهات تغيير متفاوتة، قام جزء منهم بالتعبير عنه، بينما ابقته الأغلبية، وفي ظل غياب برامج شاملة، في صيغة مواقف شخصية وتفضيلات يعبرون عنها في أحاديثهم وخطابهم. وانعكست هذه المواقف الشخصية في الإجابات على أسئلة الاستطلاع موضع التحليل. وهذه المواقف لا تبدو شاذة في العالم الذي نعيش فيه، فهي تعبر عن مجموعة المواقف التي يمكن للباحث أن يصطدم بها في أغلب المجتمعات.

وتنقسم التوجهات نحو التغيير، المعروفة عبر التاريخ تقليديا، إلى نوعين: الإصلاحية والراديكالية. ورغم أنه سيكون من الصعوبة بمكان فرض هذا التصنيف على المجتمع الفلسطيني بسبب تشابك المهمات والمصالح داخل هذا المجتمع، وبسبب حالة الحيرة التي اتضحت أعلاه، وهي حالة لا تعتبر فريدة من نوعها، إلا أنه من الممكن محاولة رسم الحدود للتوجهات المختلفة من حيث ميلها كمعيار أدنى لتصنيفها. وبطبيعة الحال فإن المصطلحات التي نطلقها على هذه التوجهات هي مصطلحات مجازية، "متطرفة"، الغرض منها هو الفصل النظري، وليس العملي، بين التوجهات مع محاولة جر كل موقف إلى "نهايته المنطقية"، لغاية فحصه. وهي بالتالي لا تعتبر تصنيفات دقيقة أو معبرة بدقة عن واقع الحال في المجتمع.

## التوجهات الإصلاحية

وهي التوجهات الداعية إلى التغيير والتي تحرص على إجرائه دون أن يؤدي هذا التغيير إلى أية صدمات في المجتمع، وهي تريد إحداث التغيير في المجتمع فقط بذلك القدر الضروري من أجل التماشي مع المعطيات المرئية والمباشرة دون المساس بالأمور التي لا يتضح ضررها. ويعني ذلك، ضمنا، أمرين: الأول هو إجراء التغييرات فقط حين تتضح للعيان ضرورتها الماسة؛ والثاني هو إحداث التغيير بالحد الأدنى من المجهود أو المواجهة (بين فئات المجتمع المختلفة).

ويتم في العادة اعتبار أصحاب هذه التوجهات على أنهم يشكلون وسط المجتمع، فهم ليسوا من المحافظين الذين لا يريدون التغيير، ولا من أولئك الذين يدعون إلى تغييرات جذرية وسريعة. ومن الطبيعي الافتراض أن المبررات التي تسوقها هذه الفئة من الناس تعتمد على الابتعاد عن المغالاة في المحافظة من أجل التماشي مع العصر من جهة، والابتعاد عن المغالاة في التغيير لكون ذلك هدفا غير واقعي أو لأن له نتائج جانبية عالية السلبية.

Digitized by Birzeit University Library

فهناك ٤٩٪ من الذين يعتقدون بأهمية حرية انتقاد السلطة بدون خوف، لا يبدون استعدادا للتظاهر إذا ما وضعت السلطة أحد أبناء (بنات) بلدتهم في الحبس بسبب آرائه (آرائها) السياسية، ويشكل هؤلاء ٤٤٪ من العينة.

وهناك ٤٤٪ من الداعين إلى إعادة تفسير القوانين الإسلامية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية لتتماشى مع ظروف الحياة المعاصرة، يعتقدون في ذات الوقت بأن السارق يجب أن تقطع يده.

ومن الممكن تفسير هذه الظاهرة بالاتجاه نحو وجود نزعة إصلاحية في داخل المجتمع الفلسطيني تدعو إلى التغيير بشكل عام منطلقة، ربما، من الشعور بعدم الراحة مع الوضع القائم، ولكن أصحابها غير مستعدين للإقدام على تغييرات جذرية أو راديكالية. ويشكل هؤلاء، على ما يبدو، حوالي ٤٠٪ من السكان.

ويتضح من الجدول (٢) أدناه أن نسبة الأشخاص الذين يمكن أن نطلق عليهم صفة إصلاحيين، هي أعلى في المدن منها في المناطق الأخرى، وهي أعلى عند النساء منها عند الرجال، وهي أعلى عند الذين جاوزوا سن السادسة والثلاثين منها عند أولئك الذين دون هذه السن.

ويمكن اعتبار هذه المؤشرات تقليدية ومتماشية مع الوصف التقليدي لأصحاب الاتجاهات الإصلاحية، الأمر الذي يدعم هذه الفرضية.

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٢)

| المتغيرات المستقلة | | الذين لا يبدون استعدادا للتظاهر إذا سجنت السلطة شخصا من أبناء البلد بسبب آرائه/ آرائها السياسية من بين الذين يعتقدون بأهمية الانتقاد دون خوف٪ | الذين يعتقدون ان السارق يجب ان تقطع يده من بين الذين يعتقدون بضرورة تغيير القوانين الإسلامية لتتماشى مع العصر.٪ |
|---|---|---|---|
| مكان الإقامة | مدينة | ٤٧,٨ | ٥٦,٩ |
| | بلدة | ٣٦,٨ | ٣٨,٧ |
| | قرية | ٤٠,٦ | ٤٧,٨ |
| | مخيم | ٤٣ | ٤٠,١ |
| الجنس | ذكر | ٤١,٣ | ٤٢,٧ |
| | أنثى | ٤٥,٧ | ٤٦,١ |
| السن | دون ٣٦ | ٤٢,٩ | ٤٣,٣ |
| | فوق ٣٦ | ٤٦ | ٤٧,٦ |

## التوجهات الراديكالية

وهي التوجهات الأكثر ميلا إلى إجراء التغيير بشكل سريع، وفي بعض الأحيان عنيف. وتبدو هذه الاتجاهات في المجتمع الفلسطيني جلية أكثر ما يكون في المواقف السياسية وليس فقط تجاه الاحتلال، وتعبر عن نفسها في الأمور المدنية كذلك. فهناك ٧٠٪ من المبحوثين ممن يعتقدون أن لدى النساء القدرة على القيام بمهام قيادية في المجتمع، و٦٦٪ ممن لا يعتقدون أن على المرأة البقاء فقط في البيت لخدمة زوجها وأولادها.

ويمكن القول أن هذه التصورات، على الرغم من عدم غرابتها، تعتبر راديكالية في المجتمع الفلسطيني الأكثر ميلا إلى التقليدية الشرقية، منه إلى تبني القيم الغربية.

ويتضح من الجدول (٣) أدناه أن التوجهات الراديكالية تسود في البلدات الصغيرة أكثر منها في المدن، وهي أقل في القرى والمخيمات، كما أنها تتنامى مع تنامي الدخل. ومن غير الممكن الحكم على الموضوع من حيث الجنس بسبب طبيعة الأسئلة المستخدمة، بيد أنه يمكن التكهن بأن النساء في مجتمعنا أقل راديكالية بما أنهن أكثر ميلا للتوجهات الإصلاحية كما اتضح أعلاه، ولا يخفى على أحد أن ذلك يعود إلى مجموعة عوامل مجتمعية مثل متوسط العمر ومستوى التحصيل العلمي وغيرها من عوامل مجتمعية ديموغرافية وليست فيسيولوجية.

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٣)

| المتغيرات المستقلة | | الذين يعتقدون بقدرة النساء على القيادة٪ | الذين لا يتفقون مع أن على المرأة البقاء في البيت لخدمة زوجها وأطفالها٪ |
|---|---|---|---|
| مكان | مدينة | ٧٢,٧ | ٦٨,٧ |
| | بلدة | ٧٦,٤ | ٧١,٩ |
| | قرية | ٦٦,٧ | ٦٢,٣ |
| الإقامة | مخيم | ٦٤,٦ | ٦٤,١ |
| الدخل | دون ٣٠٠ د. | ٦٨,٨ | ٦٢,٤ |
| | ٣٠٠-٦٠٠ د. | ٦٩ | ٧٠ |
| | فوق ٦٠٠ د. | ٧٣,٥ | ٧٥,٢ |

## جـ- التوجهات السائدة غير الداعية إلى التغيير

وبطبيعة الحال، فإن في فلسطين اتجاها محافظا لا يعتقد بضرورة التغيير، ويعبر هذا الاتجاه عن نفسه بطرق شتى. فهناك ٥٣٪ من العينة يعتقدون أنه بغض النظر عن التغيرات السياسية، فإن الأغنياء سيبقون أغنياء، والفقراء سيبقون فقراء، معلنين ضمنا أنه لا فائدة تجنى من التغيير المجتمعي على صعيد تغيير الوضع الاقتصادي الشخصي. وهناك ٧٥٪ يعتقدون أنه "ما في بعد أيام زمان"، و٧٤٪ يعتقدون أن الأمور السياسية معقدة وغامضة يصعب فهمها. ويمكن الافتراض أن جزءا كبيرا من هؤلاء لا يودون الخوض في العمل من أجل إحداث التغيير لعدم تمكنهم من فهم الأمور.

وبغض النظر عن الكيفية التي يعبر فيها المحافظون عن تصوراتهم المحافظة، فإن دوافعهم لهذا الموقف متباينة. وهي تتراوح بين اللامبالاة أو عدم الاكتراث، واليأس وفقدان الأمل، والإعجاب بالوضع القائم والارتياح له.

## التوجهات اللامبالية

إن أحد المقاييس الممكن استخدامها لاكتشاف التوجهات غير المبالية في المجتمع من خلال استطلاعات الرأي هو نسبة الإجابات المتكررة من نوع "لا إجابة" والتي تتكرر في نفس الاستمارة. ويساوي معدل الإجابات من هذا النوع في المسح حوالي ٣٪، بيد أنه ينخفض إلى ١,٣٪ في المواضيع المتعلقة بكيفية اختيار المرشحين (الجزء السابع من

Digitized by Birzeit University Library

الاستمارة)، وإلى ٢,٣٪ في المواضيع الاجتماعية والسياسية العامة (الجزء السادس من الاستمارة)، ويرتفع إلى ٥,٤٪ في المواضيع المتعلقة بالبنية السياسية والاقتصادية للدولة (الجزء العاشر من الاستمارة).

بيد أن هذه الأرقام لا تمكننا، للأسف، من استخلاص صورة عن اللامبالاة في المجتمع الفلسطيني وذلك لعدد من الأسباب: أولها أن الأرقام تراوح ضمن نسبة الخطأ في الاستطلاع؛ وثانيها يكمن في أنه من غير الممكن اعتبار هذه الإجابات ناجمة عن موقف مدروس، متخذ "مع سبق الإصرار"؛ وثالثها يكمن في أنه من غير الممكن التيقن من صدق المجيبين في العينة. فبالرجوع إلى انطباعات الباحثين الميدانيين، يمكن القول أن هناك شعورا في بعض الحالات بأن المجيب على أسئلة الاستمارة يقوم بالإجابة لأسباب ودوافع مختلفة عن التعبير الحقيقي عن رأيه. ويبقى هذا الموضوع بحاجة لمزيد من البحث والتمحيص، فهو من الأهمية بمكان.

أما عن دوافع عدم المبالاة، فإنه من غير الممكن فحص ذلك إحصائيا، بيد أنه من الممكن توقع ارتباط قوي بين اللامبالاة وبين تدني المستوى التعليمي، على سبيل المثال؛ إذ أن من الصعب افتراض الاهتمام في حالة عدم الدراية. وينعكس ذلك منطقيا على العمر، حيث يتوقع ان تتناقص اللامبالاة مع ازدياد العمر، وازدياد الانخراط في المجتمع. ويمكن التكهن بأن اللامبالاة تتناقص مع كبر الكتلة الديمغرافية، أي أنها تكون على أقلها في المدن، حيث ينعكس التنظيم العام للمجتمع على الأفراد بصورة أكثر مباشرة.

### التوجهات اليائسة

أما التوجهات اليائسة، فهي في الغالب مرتبطة مع تجارب الفشل والإحباط التي يعاني منها الأفراد في المجتمع أثناء قيامهم بدورهم المجتمعي، سواء على الصعيد السياسي، أو المهني، أو غير ذلك.

فعند النظر إلى إجابات العينة على سبعة عشر سؤالا حول توقعاتهم عن تحقق نجاحات في مجالات اجتماعية أو تحسن الوضع في مجالات عامة (أسئلة الفرع "ب" من القسمين الثالث والرابع)، فإن التوقعات لا تختلف بشكل محسوس بتأثير الدخل أو التحصيل العلمي على سبيل المثال. والجدول أدناه (٤) يوضح معدل نسب الذين أجابوا سلبا على الأسئلة السبعة عشر المختارة حسب توزعهم وفق الدخل أو التعليم.

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٤)

| التحصيل العلمي | | | | | الدخل الشهري للأسرة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أمي | المرحلة الالزامية | ثانوي | معهد | بكالوريوس | ماجستير فما فوق | دون ٣٠٠ د. | ٣٠١- ٦٠٠ د. | ٦٠١- ٩٠٠ د. | فوق ٩٠١ د. |
| ٪٤٣ | ٪٤٤,٥ | ٪٤٤,٤ | ٪٤٤,٦ | ٪٤٠ | ٪٣٧,٤ | ٪٤٣,٥ | ٪٤٤,٢ | ٪٤٣,٩ | ٪٤٦,٤ |

ومن هنا، يتضح أن الفروقات في غالبها تراوح ضمن نسبة الخطأ (٥٪)، ولا يمكن، بالتالي، أخذها بالاعتبار. ويدلل ذلك على أن التوجهات من هذا النوع تعتمد على الخبرة والتجربة الفردية. أما إذا أخذنا هذه الأسئلة نفسها وفحصنا اعتمادها على إجابة العينة عن السؤال حول التعرض بشكل شخصي ومباشر لقمع الاحتلال، فيتضح أن ٥٠٪ من المتعرضين لهذا القمع يجيبون عليها بالسلب، بينما يجيب بالسلب ٤١٪ من الذين لم يتعرضوا للقمع. وعلى الرغم من أن فرق الـ ٩٪ ليس كبيرا إلا أنه مؤشر في هذه الحالة لسببين: الأول يتعلق بكونه مستخلصا من معدل الإجابة سلبا على سبعة عشر سؤالا؛ والثاني لأنه من الممكن النظر إليه بالمقارنة مع الفوارق الطفيفة المتأتية عن تغير عوامل مثل الدخل والتحصيل العلمي التي صورت في الجدول رقم (٤) أعلاه، وهي عوامل يفترض أن تترك أثرها الواضح على حالات اليأس والتفاؤل.

أما عن الفئة الثالثة، وهي فئة الناس الذين يشعرون بارتياح للوضع القائم، وهو وضع غير مستقر في كل الأحوال، فلا يتوقع أن تكون بارزة في عينة صغيرة مثل العينة المستخدمة في الاستطلاع موضع التحليل، ولذا لن يتم التطرق إليها.

## ثالثا: في المجال المدني

من الصعب فصل المجال المدني عن المجالين السياسي ومجال التغير والثبات اللذين تطرقنا اليهما أعلاه. والتمييز هنا ليس للفصل بين ثلاثة مجالات مختلفة، وإنما للنظر إلى المجالين السابقين من منطلق تصور الفلسطينيين لطبيعة تنظيم العلاقات بين الأفراد والمجموعات في المجتمع.

سبقت الإشارة إلى أن التوجه العام في المجتمع يميل إلى التصرف الجماعي وليس الفردي، وإلى الاهتمام بالقضايا العامة على حساب القضايا الخاصة، أي أنه يميل إلى الاهتمام بعلاقة هذا المجتمع بمجتمعات أخرى وليس إلى القضايا المتعلقة بتفاصيل العلاقات

Digitized by Birzeit University Library

داخل المجتمع. بيد أن الاهتمام بالقضايا العامة لا ينفي وجود المواقف المختلفة والمتفاوتة من الأمور المدنية.

### أ- الرضى العام عن النظام المجتمعي

للنظام المدني في فلسطين مقومات مختلفة، منها ما هو مرتبط بعروبة المجتمع الفلسطيني، ومنها ما هو متعلق بالتأثر بالاحتلال الإسرائيلي والتفاعل مع المجتمع الإسرائيلي، ومنها ما هو ناجم عن ارتباط حياة الفلسطينيين بالشعوب الأخرى وحياة جزء من هذا المجتمع في الشتات، وغيرها.

والافتراض الطبيعي أن تكون هذه المقومات قد أثرت بدرجات متفاوتة في الوعي الاجتماعي للفلسطينيين، وعبرت عن نفسها بطرق مختلفة. فيتراوح توجه المجتمع الفلسطيني بين التقييم العالي لقيم الديمقراطية المدنية، والانخراط في نمط الحياة المدني وحياة المتروبول [٦] ، وبين التقييم العالي للقيم العشائرية والصلات الجهوية.

وتنعكس التناقضات في أصول النظام المجتمعي في فلسطين على نحو ملفت للنظر دون أن يكون بالإمكان اعتباره خطيرا. فهناك ٣٪ من الفلسطينيين لا يعتبرون الفقر مشكلة هامة، بينما هناك ٥٪ لا يعتبرون الأمية مشكلة هامة، و٨٪ لا يعتبرون اضطهاد النساء مشكلة هامة، و٤٪ لا يعتبرون التلوث مشكلة هامة. ورغم ضآلة الفروق، فإنها هامة وذات مغزى؛ فعدد الذين لا يعتبرون اضطهاد النساء مشكلة هامة هو ضعف عدد الذين لا يعتبرون التلوث مشكلة هامة، وهو ما يعبر عن وجود موقف مجتمعي، وليس نقص في المعرفة والمعلومات.

وفي الوقت الذي يعتقد فيه ٩٨٪ من المبحوثين بأهمية العدالة للجميع أمام القانون، وهي قيمة مدنية، هناك ٣٧٪ يستخدمون المعيار الجهوي ("أن يكون المرشح من البلدة التي أعيش فيها") في اختيارهم للشخص الذي سينتخبون، مما يعني أن القيم المدنية السائدة ليست في الواقع قيما متسقة يمكن الافتراض أن أصحابها متمسكون بها بشكل مبدئي.

Digitized by Birzeit University Library

## ب- التوجهات المختلفة السائدة في المجتمع

وبطبيعة الحال، فان في المجتمع الفلسطيني توجهات مختلفة تتشكل بامتزاج العناصر المختلفة التي ذكرت أعلاه. أما إذا قررنا تشريح المجتمع على نحو فصل المجموعات بداخله، ليس على أساس انتمائها التام إلى إحدى الاتجاهات المجتمعية، وإنما على أساس ميلها بشكل أكبر إلى المجموعات المعروفة تقليديا في المجتمعات؛ فمن الممكن النظر إلى مدى المحافظة في المجتمع الفلسطيني، ومدى أثر المفاهيم والقيم الدينية على تمحور الأفراد حول مجموعات افتراضية في المجتمع.

### المحافظة والتحديثية

لقد جرى التنويه إلى كون المجتمع الفلسطيني غير محافظ بطبيعته بشكل عام، بيد أن هناك اتجاها محافظا في هذا المجتمع. والاتجاه المحافظ ليس موحدا من حيث منبعه أو تصوراته. فجزء منه يمكن وصفه بأنه تقليدي، أما الجزء الآخر، فيحاول إدخال تغييرات ذات طابع محافظ على المجتمع، وذلك عن طريق خلق وتعميم قيم لم تكن موجودة في هذا المجتمع في العقود الماضية، ولا يوجد لها أساس في نمط الإنتاج الفلاحي الذي كان سائدا في الحقب السابقة.

نجد أن نسبة الذين يعتقدون بضرورة وجود قانون يلزم النساء بلبس الحجاب تصل إلى ٥٠٪، ويؤيد ٥٥٪ من هؤلاء إعادة تفسير القوانين الإسلامية، أي أن هناك فئة في المجتمع تدعو إلى نشر قيم مجتمعية ذات طابع ديني محافظ، حتى ولو تطلب ذلك إعادة تفسير القوانين الدينية. وينتشر هؤلاء، كما يتضح من الجدول (٥)، في القرى، ثم المخيمات، ثم البلدات والمدن، وهي أعلى لدى الإناث منها لدى الذكور، وتنخفض مع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي.

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٥)

| | مكان الاقامة٪ | | | | الجنس٪ | | التحصيل العلمي٪ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مدينة | بلدة | قرية | مخيم | ذكر | أنثى | دون التوجيهي | توجيهي أو معهد | بكالوريوس فما فوق |
| يعتقدون بضرورة وجود قانون يلزم النساء بلبس الحجاب، من بين مؤيدي إعادة تفسير القوانين الإسلامية | ٢٢,٣ | ٢٢,٧ | ٣٥,٣ | ٢٦,٤ | ٢٤,٥ | ٣٠,٣ | ٣٦,١ | ٢٧,٣ | ٥,٦ |

غير أن الاتجاه الغالب في المجتمع ليس الاتجاه المحافظ. ويدعم هذا الاستنتاج اعتقاد ٣٦٪ من أفراد العينة أن "مصير الإنسان معروف مسبقا" بينما يعرب ٥٦٪ منهم عن أنهم لا يتفقون مع هذه المقولة، مما يسمح بالافتراض أنهم بذلك يعربون عن قناعتهم بإمكانية تحديث المجتمع. ومن أجل إظهار هذه الصفة وأبعادها يمكن أخذ الموقف من الدين كمثال مركزي على هذا التوجه، وذلك لأهمية وحجم الدور الذي يلعبه الفكر الديني، مؤسسة وفكرا، في المجتمع الفلسطيني.

## التدين

من نافل القول أن الدين يلعب في المجتمع الفلسطيني دورا مركزيا في تحديد القيم والأعراف. غير أن درجات التدين المتفاوتة تدفعنا إلى النظر في موضوعة الدين على عدة مستويات، حيث يبدو واضحا تنوع دوافع التدين في المجتمع وآثاره على القيم السائدة في المجتمع.

## التزمت

سنطلق هذا المصطلح على التوجهات التي تدعو إلى الالتزام بالتقاليد المتماشية مع القيم الدينية على الصعيد الاجتماعي دون السياسي. ويبدو موقف من هذا النوع جليا عند مقارنة الإجابات على سؤالين: الأول يتعلق بفرض قانون يلزم المرأة بلبس الحجاب؛ والثاني بتأييد الخلافة الإسلامية. فهناك ٣٥٪ ممن يؤيدون فرض الحجاب لا يؤيدون الخلافة الإسلامية ويشكل هؤلاء ١٧٪ من مجموع العينة، مما يعني أن هناك مجموعة مهتمة بالحفاظ على قيم مجتمعية يمكن وصفها بأنها قيم إسلامية دون الاهتمام بالمحتوى السياسي للفكر الإسلامي.

Digitized by Birzeit University Library

## التطرف الديني

أما هذا المصطلح فيطلق على التوجهات الدينية السياسية، ويمكن التعرف عليه من فحص الإجابات على الأسئلة التي تدل على التدين بشكل عام والأسئلة التي تدل على التعصب للفصائل السياسية، حيث يعرب ٢٢٪ من المبحوثين عن تدينهم، وعن استعدادهم للتضحية من أجل الفصيل السياسي بأغلى ما يملكون في نفس الوقت. وهناك نسبة ضئيلة من المغالين في هذا المجال، حيث يشكل المستعدون للتضحية في سبيل الأمة الإسلامية وفي سبيل الفصيل، بينما لا يعربون عن الاستعداد للتضحية في سبيل الشعب، ٠,٩٪ من العينة.

## التدين الإصلاحي أو الليبرالي

من بين الذين يعتبرون أنفسهم متدينين هناك ٤٥٪ يعتبرون المسلم مسلما حتى لو لم يؤد الصلوات الخمس، و٥٦٪ يعتقدون بضرورة إعادة تفسير القوانين الإسلامية للتماشي مع متطلبات العصر، و٥٨٪ يعتقدون انه يجب ان يكون للمرأة الحق في الطلاق إذا رغبت، أي أنه من الممكن اعتبار أن حوالي نصف الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم متدينين (٥٦٪ من العينة) هم ممن لا يمانعون إجراء بعض الإصلاح على المفاهيم الدينية في الاتجاه المدني.

## العلمانية

أما العلمانيون فيشكلون حسب التعريف (يؤيدون فصل الدين عن الدولة) ٦١٪ من المبحوثين. وهم في غالبيتهم، غير الساحقة كما يتبادر للبعض، ميالون إلى القيم المدنية الليبرالية. فبينهم ٦٣٪ يؤيدون إعادة تفسير القوانين الإسلامية، و٦٤٪ يؤيدون إعطاء النساء الحق في الطلاق. ويجب الانتباه هنا إلى أن الحديث عن العلمانية لا يعني، في الغالب، موقفا سلبيا من الدين. فمقابل ما يقارب ٣٩٪ من العينة الذين يمكن اعتبارهم علمانيين وليبراليين هناك ٣٣٪ من المتدينين الليبراليين، مما يعني أن هناك نسبة ضئيلة من غير المتدينين الليبراليين.

Digitized by Birzeit University Library

## خلاصة

إن ما تم التوصل إليه في هذا الفصل باستخدام المعلومات المسحية المتوفرة لم يكن محاولة لتصنيف المجتمع الفلسطيني في فئات جامدة، بل من الخطر افتراض إمكانية ذلك، بل كان محاولة لدراسة التوجهات العامة في المجتمع والمواقف إزاء عدد من القضايا المحورية التقليدية المستخدمة في وصف الحالات الاجتماعية عامة.

والذي يمكن استخلاصه بشكل صارم هنا لا يعدو القول بأن الأمور في المجتمع الفلسطيني ليست جامدة، ولا متجهة باتجاه واحد محدد، بل إن هناك العديد من الاتجاهات والتفضيلات في هذا المجتمع. ولا يتسم المجتمع الفلسطيني، بشكل عام، بالاتساق في المواقف، مما يعني بالضرورة عدم وجود استقطاب فكري، واصطفاف جامد بداخله، أي أن المجتمع على قدر من المرونة التي تسمح بالحوار الداخلي. كما أن هناك متسعا للقيم المدنية في المجتمع الفلسطيني.

وبصورة أقل جزما يمكن القول بأن هذا المجتمع، بشكل عام، مجتمع لا يتسم بالمحافظة والانغلاق، بل يتسم بدرجة معقولة من الانفتاح، مما يعني سهولة إجراء الحوار الداخلي. كما أن هناك ميلا أكبر نحو القيم المدنية الديمقراطية في المجتمع.

وفي ظل عدم الاتساق المفاهيمي في المجتمع، وعدم توحد المجتمع حول مجموعة قيم محددة متعلقة بتنظيم الحياة فيه، فإن من الضروري العمل على المباشرة بالحوار المجتمعي لكي يكون بالإمكان تفعيل آليات الديمقراطية المجتمعية بشكل مجد. ففي ظل اختلاط القيم، تصبح القيم المدنية الديمقراطية وسيلة لتمرير الأهداف الجهوية على تنوع تمظهراتها ودوافعها.

إن مباشرة الحوار الداخلي بشأن مستقبل تنظيم العلاقات داخل المجتمع الفلسطيني تدفع باتجاه توجيه الأنظار نحو الأمور الداخلية التي غيب الأنظار عنها التأثير العنيف للاحتلال على هذا المجتمع. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى إعادة إشراك الشارع الفلسطيني في العملية السياسية بشكل نشط بعد أن ينتقل محور هذه العملية إلى الداخل نتيجة الانخفاض التدريجي لحدة الصراع مع الاحتلال، وانتقال المؤسسة السياسية الفلسطينية إلى ممارسة دورها في الحياة اليومية للناس.

Digitized by Birzeit University Library

أما ازدياد التوجهات الفردية في المجتمع الفلسطيني والتحول عن المواقف الجماعية، فيشكل مؤشرا على إمكانية تنمية القيم الليبرالية في هذا المجتمع وتجذيرها، لتساعد على تعميق التوجهات المدنية في هذا المجتمع.

## الهوامش

١- انظر استطلاعي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ وأيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، اللذين أجراهما مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

٢- الحديث هنا عن مواقف يتبناها الأفراد بناء على تصورهم الشخصي، بغض النظر عن كون هذه المواقف شائعة أم لا. والمفهوم الذي يقابل المواقف الفردية هو الموقف الجماعي القائم على تبني موقف دارج في المجتمع تصوغه فئة لها تواجد سياسي، وزعامة تعبر عنها.

٣- العينة هنا لاحقا (ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك) هي العينة التي تم استطلاع آرائها في شهر آب (أغسطس) من العام ١٩٩٥ في المسح الذي قام به مركز البحوث والدراسات الفلسطينية حول التوجهات السياسية والاجتماعية بين فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة

٤- في هذا الفصل يستخدم مصطلح "المستطلعون" مرادفا لمفهوم العينة الذي أوضحناه في إشارة سابقة. كما سنستخدم بنفس المعنى مصطلح "المبحوثون".

٥- الأسئلة التي تم احتساب معدل الإجابة عليها بنعم هي أسئلة القسم (ب) من الجزء الرابع (مواضيع عامة) من الاستمارة.

٦- المدن التي تكتسب طابع عدم وحدة منبت قاطنيها، حيث تكون العلاقات الجهوية فيها منعدمة تقريبا.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل السابع

# الانتماءات السياسية بين الفلسطينيين

خليل الشقاقي

## (١) مقدمة:

من أكثر القضايا مدعاة للجدل في البحوث المسحية في فلسطين مسألة الانتماء السياسي. في غياب اختبار فعلي، كالانتخابات العامة الدورية، تكونت لدى الأطراف السياسية والحزبية الفلسطينية تصورات مختلفة، بعضها وهمية، حول مدى شعبيتهما في الشارع الفلسطيني. كما أن إجراء انتخابات قطاعية كالانتخابات النقابية والطلابية على مدى العقدين الماضيين تشارك فيها حركات وأحزاب سياسية، وفرت قاعدة غير واقعية لتقدير توازن القوى السياسي الداخلي نتيجة لاقتصارها على عدد محدود من المجموعة السكانية ذات الصفات الديمغرافية المتميزة مما جعل من مسألة تعميم نتائجها مغالطة علمية وسياسية.

في جانب أخر يواجه الباحث الأكاديمي بعدا أخرا لمسألة التعاطف السياسي أكثر أهمية من البعد السياسي: كيف يتم تحديد انتماء الفرد السياسي؟ في هذا الفصل، كما في كافة البحوث المسحية واستطلاعات الرأي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تم استخدام تعريف المبحوث الذاتي لانتمائه السياسي كوسيلة تحديد الهوية السياسية الحزبية أو الحركية. بهذه الطريقة يمكن معرفة نسبة المنتمين لحركة فتح أو حماس أو لحزب الشعب الفلسطيني مثلا. إن كانت هذه الوسيلة تبدو واضحة وبسيطة ومفيدة على المستوى البحثي، فإنها قد لا تكون كذلك في الواقع. يتردد بعض الناس في المجتمعات غير الديمقراطية عن الإفصاح عن هويتهم السياسية، كما أن البعض ينتحل هوية مختلفة لهويته الحقيقية لاعتقاده أن ذلك قد يجلب له منفعة شخصية ما. كذلك فإنه في غياب وجود بنية وتقاليد حزبية سياسية فلسطينية فإن من الصعب تقدير معنى "الانتماء" أو "التعاطف" أو "الهوية". فعندما سئل المبحوثون عن الحزب أو الحركة التي يؤيدونها جاءت إجاباتهم مختلفة تبعا لطبيعة الخيارات المقدمة لهم. فمثلا عند إعطاء المبحوث قائمة خيارات بأسماء



Digitized by Birzeit University Library

الحركات والأحزاب ارتفع التأييد لحركة فتح بشكل ملفت للنظر عما كان عليه الحال في استطلاعات أخرى طرح فيها نفس السؤال ولكن بدون إعطاء المبحوث قائمة بالخيارات. وحدث نفس الشيء عند السؤال عن أسماء الزعماء والقادة المفضلين لدى المبحوثين. (قارن استطلاعات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية واستطلاعات مركز القدس للصحافة والاعلام).

ولعل المسألة الأكثر إشكالية وتعقيدا في هذا الأمر هي صعوبة معرفة محددات الانتماء السياسي الفلسطيني. فلو أردنا مثلا تقسيم الأطياف أو الخارطة السياسية الفلسطينية إلى أربع مجموعات رئيسية: الوسط، اليسار، الإسلاميين، وغير المنتمين فإننا في هذه المرحلة من البحث التجريبي المسحي للمجتمع والسياسية في فلسطين غير قادرين على التحديد الدقيق لمجموعة القيم والمعايير التي تتبناها كل مجموعة أللهم إلا في المجال السياسي المتعلق بعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية (وبالتالي تبرز أهمية السؤال المباشر عن الانتماء السياسي رغم القيمة المحدودة المتوقعة لنتائجه).

إن السبب الرئيسي لضعف المحددات القيمية أو المعيارية للخارطة السياسية يعود إلى طغيان القيم التقليدية والدينية على الفرد والمجتمع الفلسطيني وعدم وجود تحد حقيقي لها في غياب تقاليد علمانية قوية لديه. إن القيم العلمانية ضيقة أو معدومة الانتشار ليس فقط بين الإسلاميين ولكن أيضا بين مؤيدي الوسط واليسار في فلسطين. في المقابل، فإن درجات التدين واسعة الانتشار ليس فقط بين الإسلاميين ولكن أيضا بين مؤيدي الوسط واليسار.

ولو حاولنا النظر إلى مجموعة القيم الليبرالية (بالمفهوم الاجتماعي السياسي الغربي) فإننا أيضا سنجدها موجودة (أو غائبة) لدى كافة أو معظم أطراف الخارطة السياسية الفلسطينية وإن كان بدرجات متفاوتة بعض الشيء.

إن هذا لا يعني الغياب الكامل للمحددات القيمية للانتماء السياسي، إذ من الممكن، وإن بصعوبة، إدراك بعضها عند التمييز بين آراء ومواقف تعكس رؤية المبحوث القيمية ضمن دوائر ثلاثة: الفرد، المجتمع، والدولة. فقد يرغب فرد ما في أن يقوم هو **شخصيا** بتبني مفاهيم واعتقادات معينة والالتزام بسلوك محدد، لكنه قد لا يرغب بالضرورة، وقد لا يرى هناك حاجة، في أن يتبنى كافة **المجتمع** هذه المفاهيم والاعتقادات أو أن يلتزم بذلك السلوك المحدد كما هي الحال في الدائرة الثانية. وفي الدائرة الثالثة، قد يرغب هذا الفرد بقيام **الدولة** على المستوى السياسي بتبني أو عدم تبني قوانين وتشريعات واتباع

Digitized by Birzeit University Library

سياسات تفرض على المجتمع والفرد القبول بمفاهيم واعتقادات معينة أو الالتزام بسلوك محدد. إن رسم صورة للنظام القيمي المعياري للفرد ضمن دوائر ثلاثة كهذه كفيل بإلقاء المزيد من الضوء على محددات الانتماء السياسي، لكنه، وضمن المعطيات المتوفرة بين أيدينا حتى الآن، غير كاف كما سنرى لاحقا.

## (٢) الصفات الديمغرافية والتوجهات السياسية:

يوزع الرأي العام الفلسطيني تأييده السياسي على مجموعات سياسية ثلاثة: الوسط الذي تمثله حركة فتح، واليسار الذي تمثله الجبهتان الشعبية والديمقراطية وقوى أخرى، والإسلاميين الذين تمثل مواقفهم السياسية حركتي حماس والجهاد الإسلامي والإسلاميون المستقلون، وهناك قسم رابع لا يعطي تأييدا سياسيا لأي من هذه المجموعات الثلاثة*. لو افترضنا أن التعريف الذاتي للانتماء السياسي (أي التصويت الحزبي) كما يصرح به المبحوثون يعكس صورة قريبة من الواقع للأطياف السياسية الفلسطينية، فإن الدراسة المسحية الرئيسية قيد البحث تظهر تقاربا في الصفات الديمغرافية للتوجهات السياسية الأربعة في ذلك الوقت. بالطبع هذه الصفات ليست ثابتة كما سنرى لاحقا عند إجراء مقارنات زمنية.

لم يجد المسح فروقا ذات أهمية في التوزيع **المناطقي** للتوجهات الأربعة اللهم إلا فيما يتعلق بتواجد أكبر قليلا للإسلاميين في قطاع غزة، كما يتضح من الجدول رقم (١) أدناه. ويبدوا في الجدول أيضا أن الوسط السياسي (فتح) أكثر انتشارا في مناطق مثل نابلس وجنوب وشمال قطاع غزة وأقل انتشارا في مناطق وسط وجنوب الضفة. أما الإسلاميين فأكثر انتشارا في مناطق طولكرم وشمال قطاع غزة ومدينة غزة وأقل انتشارا في مناطق جنوب قطاع غزة والقدس ورام الله. أما اليسار فأوسع انتشارا في مناطق القدس وشمال قطاع غزة ووسط قطاع غزة وفي منطقة بيت لحم. وتقل نسبة غير المنتمين سياسيا في منطقة شمال قطاع غزة و مناطق طولكرم وجنين وترتفع في مناطق رام الله وجنوب قطاع غزة.

---

* في الجداول المستخدمة في هذه الورقة يشتمل عمود غير المنتمين على أولئك الذين أجابوا بأنهم لا ينتمون إلى أي حركة أو حزب من تلك المذكورة صراحة في الاستطلاع أو أنهم لا ينتمون لأي حركة أو حزب على الاطلاق. بذلك يبقى عمود خامس تم استثناؤه من الجداول كافة ويشتمل على أولئك الذين عرفوا أنفسهم على أنهم من مؤيدي فدا وحزب الشعب ومستقلين وطنيين ويساريين مستقلين وآخرين، وكانت نسب التأييد لهؤلاء كما يلي ٠,٦٪، ٠,٦٪، ٥,١٪، ٠,٧٪، ١,٥٪ على التوالي.

Digitized by Birzeit University Library

أما بالنسبة **لمكان السكن** فإن الوسط أوسع انتشارا في البلدات والقرى فيما ترتفع نسبة الإسلاميين في المخيمات والقرى. وبالنسبة لليسار فأكثر انتشارا في المخيمات والبلدات وأقل انتشارا في القرى.

جدول رقم (١)

**العلاقة بين صفات ديمغرافية مختلفة والتوجهات السياسية**

| المنطقة | الوسط | الإسلاميون | اليسار | غير المنتمين |
|---|---|---|---|---|
| المجموع | ٪٤٣ | ٪٢٨ | ٪٥ | ٪١٥ |
| الضفة الغربية | ٪٤٣,٩ | ٪ ٢٦,٨ | ٪٤,٩ | ٪١٤,٦ |
| قطاع غزة | ٪٤٢,٣ | ٪٣٠,٧ | ٪٤,٧ | ٪١٦,١ |
| **منطقة السكن** | | | | |
| نابلس | ٪٥٤,٠ | ٪٢٤,٨ | ٪٣,٣ | ٪١١,٣ |
| طولكرم | ٪٤٠,٢ | ٪٣٧,٧ | ٪٦,٢ | ٪٦,٩ |
| جنين | ٪٥١,٢ | ٪٣٠,٨ | ٪١,٢ | ٪٨,٥ |
| أريحا | ٪٥٩,٩ | ٪١٦,٢ | ٪٣,٩ | ٪١٢,٠ |
| رام الله | ٪٤٠,٨ | ٪٢١,٨ | ٤,٧٪ | ٪٢٧,٠ |
| الخليل | ٪٤٢,٥ | ٪٢٩,٠ | ٪٥,٢ | ٪١٣,٩ |
| بيت لحم | ٪٣٠,٠ | ٪٢٥,٥ | ٪٦,٦ | ٪١٨,٠ |
| القدس | ٪٤٠,٠ | ٪١٨,١ | ٪٨,٣ | ٪١٨,٠ |
| غزة / الشمال | ٪٤٩,٢ | ٪٣٥,٩ | ٪٨,٢ | ٪١,٨ |
| غزة / المدينة | ٪٣٦,٠ | ٪٣٧,٥ | ٪١,٨ | ٪١٨,١ |
| غزة / الوسط | ٪٤١,٨ | ٪٢٩,٣ | ٪٦,٨ | ٪١٦,١ |
| غزة / الجنوب | ٪٥٠,٥ | ٪١٣,٩ | ٪٣,٠ | ٪٢٥,٧ |
| **مكان السكن** | | | | |
| مدينة | ٪٤٠,٠ | ٪٢٤,٥ | ٪٥,٠ | ٪١٩,٣ |
| بلدة | ٪٥٠,١ | ٪٢٠,٥ | ٪٧,٨ | ٪١١,٣ |
| قرية | ٪٤٧,٠ | ٪٣١,٣ | ٪٢,٨ | ٪١٢,٤ |
| مخيم | ٪٤٠,٠ | ٪٣٢,٨ | ٪٧,٢ | ٪١٣,٢ |

Digitized by Birzeit University Library

ويزيد التأييد للوسط بين **الرجال** فيما يزيد التأييد للإسلاميين بين **النساء**، كذلك تزيد نسبة غير المنتمين بين النساء كما يزيد التأييد للوسط بين **المسلمين**، فيما يزيد التأييد لليسار وترتفع نسبة غير المنتمين بين **المسيحيين**. وبالنسبة **للعمر** فإنه لا توجد فروقات جوهرية ذات مغزى بالنسبة للوسط، أللهم إلا بالنسبة لمن هم في سن أكبر من ٥١ عاما حيث تقل نسبة الوسط بينهم، وترتفع نسبة اليسار قليلا بين الأعمار التي تقل عن ثلاثين سنة.

جدول رقم (٢)

**العلاقة بين صفات ديمغرافية مختلفة والتوجهات السياسية**

| الجنس | الوسط | الإسلاميون | اليسار | غير المنتمين |
|---|---|---|---|---|
| ذكر | ٪٤٧,٨ | ٪٢٤,٦ | ٪٤,٩ | ٪١٢,٢ |
| أنثى | ٪٣٩,٢ | ٪٣١,٦ | ٪٤,٨ | ٪١٧,٩ |
| **الديانة** | | | | |
| مسلم | ٪٤٣,٩ | ٪٢٩,٠ | ٪٤,٦ | ٪١٤,٤ |
| مسيحي | ٪٣٢,٢ | ٪٨,٨ | ٪١١,٤ | ٪٣١,٨ |
| **العمر** | | | | |
| ١٨ - ٢٢ | ٪٤٤,٠ | ٪٣١,٤ | ٪٤,١ | ٪١٤,٤ |
| ٢٣ - ٢٦ | ٪٤٧,١ | ٪٢٣,٦ | ٪٧,٧ | ٪١٦,٥ |
| ٢٧ - ٣٠ | ٪٣٩,٠ | ٪٣٢,٨ | ٪٧,٣ | ٪١١,٩ |
| ٣١ - ٣٥ | ٪٤٣,٣ | ٪٢٦,٢ | ٪١,٦ | ٪١٩,٨ |
| ٣٦ - ٤٢ | ٪٤٦,٦ | ٪٣٠,٢ | ٪٣,٣ | ٪١١,٩ |
| ٤٣ - ٥٠ | ٪٤٦,٤ | ٪٢٢,٥ | ٪٤,٤ | ٪١٤,٢ |
| ٥١ فأكثر | ٪٣٥ | ٪٢٧ | ٪٦ | ٪١٨ |

أما بالنسبة **للتعليم** فأبرز ما يظهره المسح ازدياد التأييد للإسلاميين بين الأميين. كذلك يتضح أن نسبة تأييد الوسط تزداد بين من أنهوا دراستهم في **المدارس الحكومية** فيما تنخفض نسبة الإسلاميين بشكل بارز بين من أنهوا دراستهم في مدارس خاصة وترتفع نسبة اليسار وغير المنتمين بين خريجي المدارس الخاصة. بالنسبة **للوظيفة**، ترتفع نسبة تأييد الوسط بين العاطلين عن العمل والموظفين والعمال وترتفع نسبة تأييد

Digitized by Birzeit University Library

الإسلاميين بين الطلاب والمزارعين وربات البيوت. أما اليسار فترتفع نسبة المؤيدين بين المهنيين والطلاب فيما ترتفع نسبة غير المنتمين بين التجار وربات البيوت.

جدول رقم (٣)

العلاقة بين صفات ديمغرافية مختلفة والتوجهات السياسية

| | الوسط | الإسلاميون | اليسار | غير المنتمين |
|---|---|---|---|---|
| التعليم | | | | |
| أمي | ٪٣٩,٢ | ٪٤٣,٠ | ٪٢,٥ | ٪١١,٤ |
| ٩ فما فوق | ٪٤٧,٢ | ٪٢٦,٧ | ٪٣,٦ | ٪١٥,٣ |
| توجيهي | ٪٤٢,٩ | ٪٢٦,١ | ٪٦,٢ | ٪١٦,٨ |
| كلية متوسطة | ٪٤١,٥ | ٪٢٦,٢ | ٪٥,٦ | ٪١٣,٨ |
| بكالوريوس | ٪٤١,٣ | ٪٢٩,٣ | ٪٤,٦ | ٪١٣,١ |
| ماجستير فأكثر | ٪٢٣,٥ | ٪١١,٨ | ٪١٧,٦ | ٪٢٩,٤ |
| المدارس | | | | |
| حكومية | ٪٤٥,١ | ٪٢٦,٣ | ٪٤,١ | ٪١٤,٩ |
| خاصة | ٪٣٩,٦ | ٪١٤,٣ | ٪٩,٤ | ٪٢٢,٩ |
| وكالة | ٪٤١,٢ | ٪٣١,٩ | ٪٦,١ | ٪١٤,٦ |
| الوظيفة | | | | |
| طلاب | ٪٣٨,٨ | ٪٣٤,١ | ٪٧,١ | ٪١٤,١ |
| عمال | ٪٤٨,٤ | ٪٢٨,٥ | ٪٢,٠ | ٪٨,٦ |
| ربات بيوت | ٪٣٦,١ | ٪٣٣,٣ | ٪٤,١ | ٪٢٠,٠ |
| موظفون | ٪٥٠,٥ | ٪٢٣,٢ | ٪٤,٦ | ٪٩,٧ |
| تجار | ٪٤٤,٤ | ٪١٦,٩ | ٪٥,٦ | ٪٢٣,٨ |
| مزارعون | ٪٤٨,٨ | ٪٣٤,٠ | - | ٪٨,٦ |
| حرفيون | ٪٥١,٠ | ٪٢٦,٤ | ٪٥,١ | ٪٩,٣ |
| مهنيون | ٪٣٦,٣ | ٪١٤,٩ | ٪١٧,٢ | ٪١٧,٢ |
| عاطلون عن العمل | ٪٥٥,٢ | ٪٢١,٧ | ٪٥,٠ | ٪١٢,٣ |
| متقاعدون | ٪٣١,٨ | - | ٪٧,٣ | ٪١٧,٨ |

Digitized by Birzeit University Library

لا يظهر المسح فروقات بارزة فيما يتعلق **بوضع اللجوء** اللهم إلا ارتفاع نسبة اليسار بين اللاجئين. أما **بالنسبة للدخل** فترتفع نسبة تأييد الوسط قليلا بين الأقل دخلا فيما تقل نسبة الإسلاميين بين الأعلى دخلا. أما اليسار فترتفع نسبة تأييده بين الأعلى دخلا.

**جدول رقم (٤)**

**العلاقة بين صفات ديمغرافية مختلفة والتوجهات السياسية**

| وضع اللجوء | الوسط | الإسلاميون | اليسار | غير المنتمين |
|---|---|---|---|---|
| لاجيء | ٪٤٢,٢ | ٪٢٧,٧ | ٪٦,٧ | ٪١٦,٠ |
| غير لاجيء | ٪٤٤,٣ | ٪٢٨,٤ | ٪٣,٤ | ٪١٤,٥ |
| **الدخل الشهري** | | | | |
| أقل من ٣٠٠ دينار | ٪٤٥,٤ | ٪٢٩,٨ | ٪٣,٢ | ٪١٥,٦ |
| من ٣٠٠ - ٦٠٠ دينار | ٪٤١,٩ | ٪٢٥,٨ | ٪٦,٨ | ٪١٣,٥ |
| من ٦٠٠ - ٩٠٠ دينار | ٪٣٢,٨ | ٪٣٣,٤ | ٪٥,٦ | ٪١٣,٢ |
| أكثر من ٩٠٠ دينار | ٪٣٨,٩ | ٪١٦,٥ | ٪١١,٤ | ٪٢٠,٩ |
| **عدد الغرف في المنزل** | | | | |
| ١ - ٢ | ٪٣٩,٦ | ٪٤٣,٦ | ٪ .٩ | ٪١٣,٥ |
| ٣ - ٥ | ٪٤٤,١ | ٪٢٧,٠ | ٪٤,٩ | ٪١٥,٩ |
| ٦ فما فوق | ٪٤٢,٤ | ٪٢٩,٨ | ٪٥,٥ | ٪١٣,٦ |

أخيرا يظهر المسح **أهمية الاستماع إلى الأخبار وقراءة الجرائد** في التأثير على التوجهات السياسية حيث ترتفع نسبة تأييد الوسط بين الأكثر استماعا للأخبار وقراءة للجرائد. وكذلك الحال بالنسبة لليسار، فيما تقل نسبة الإسلاميين بين نفس المجموعة.

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٥)

العلاقة بين صفات ديمغرافية مختلفة والتوجهات السياسية

| الاستماع للأخبار | الوسط | الإسلاميون | اليسار | غير المنتمين |
|---|---|---|---|---|
| لا يستمع | ٪٢٩,٦ | ٪٣٨,٥ | ٪١,٦ | ٪٢٢,٢ |
| من مرة لمرتين | ٪٣٩,٤ | ٪٢٩,٤ | ٪٤,٤ | ٪١٨,١ |
| أكثر من ثلاث مرات | ٪٥١,٣ | ٪٢٤,٦ | ٪٦,٠ | ٪٩,٧ |
| قراءة الجرائد | | | | |
| لا يقرأ | ٪٣٧,١ | ٪٣٤,٧ | ٪٢,٧ | ٪١٨,٣ |
| مرة إلى ثلاث مرات | ٤٧,٤ | ٢٧,٠ | ٥,٠ | ٪١٣,٢ |
| أربع إلى سبع مرات | ٤٣,٠ | ٢٣,٥ | ٦,٧ | ١٥,١ |

## (٣) التوجهات السياسية ومنظومة الاعتقادات والمواقف

بالرغم من الطبيعة التقليدية للمجتمع الفلسطيني وغياب فروقات جوهرية في منظومة القيم ذات التأثير على الانتماءات السياسية فإننا في هذا القسم سنحاول رسم بعض المعالم التي قد تلقي ضوءا على المواقف والاعتقادات التي يؤمن بها مؤيدو القوى السياسية المختلفة. بعبارة أخرى، يحاول هذا القسم البحث في منظومة القيم والمواقف عن "**متغيرات مستقلة**" للاتجاهات السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بالطبع إن منظومة القيم والمواقف مقيدة بطبيعة الأسئلة والقضايا التي طرحت في المسح وهي، رغم اتساعها وشموليتها، ليست كافية بالتأكيد في الإحاطة بكافة الموضوعات ذات الدلالات القيمية والاعتقادية. سيتم تقسيم منظومة الاعتقادات والمواقف إلى سبعة موضوعات رئيسية: درجة التدين الشخصي، الإسلام السياسي، قضايا اجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بالموقف من المرأة، الموقف من القيم الديمقراطية، الموقف تجاه الغرب والشرق، عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، والعلاقات مع الأردن. وقد تم اختيار هذه الموضوعات لسببين رئيسيين: وجود دراسات وفرضيات سابقة وجدت في بعضها مؤشرات مهمة للتوجه السياسي ولتوفر معلومات حولها في الدراسة المسحية قيد البحث.

Digitized by Birzeit University Library

**التدين الشخصي:**

تم في هذا المجال اختيار ثلاث محددات من بين مجموعة أوسع من محددات التدين هما: الصلاة والصيام وتعريف المبحوث الشخصي لمدى تدينه. ويتضح من جدول رقم (٦) أن هناك تساو تقريبا بين مؤيدي الوسط والإسلاميين بين فئة المصلين الدائمين فيما نرى بوضوح ارتفاعا في نسبة مؤيدي الوسط واليسار بين غير المصلين. أما بين الصائمين فلا يبدوا أن هناك تأثيرا ذا مغزى للصيام على التوجه السياسي وإن كان من الواضح في الجانب الآخر أن نسبة مؤيدي الإسلاميين بين غير الصائمين ضئيلة للغاية وذلك على العكس من مؤيدي اليسار الذين يتضاعف عددهم عدة مرات بين هذه المجموعة.

جدول رقم (٦)

العلاقة بين منظومة الاعتقادات والمواقف (التدين الشخصي) وبين التوجهات السياسية

| مجموعة قيم ومواقف | | | الوسط | الاسلامي | اليساري | غير منتمي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع الكلي | | | ٪٤٣ | ٪٢٨ | ٪٥ | ٪١٥ |
| التدين الشخصي | ١) الصلاة | أصلي دائما | ٪٣٨ | ٪٣٧ | ٪٣ | ٪١٦ |
| | | لا أصلي | ٪٥٣ | ٪١١ | ٪٩ | ٪١٣ |
| | ٢) الصوم | أصوم دائما | ٪٤٤ | ٪٣٠ | ٪٤ | ٪١٥ |
| | | لا أصوم | ٪٤٢ | ٪٥ | ٪١٤ | ٪١٧ |
| | ٣) متدين | ينطبق | ٪٣٨ | ٪٣٧ | ٪٣ | ٪١٥ |
| | | لا ينطبق | ٪٤٧ | ٪١٢ | ٪١٣ | ٪١١ |

**المواقف الاجتماعية**

في الدائرة الاجتماعية تم اختيار ستة أمثلة على المواقف تتعلق معظمها بالمرأة. ويتضح من الجدول رقم (٧) أن للاعتقاد بضرورة بقاء المرأة في البيت علاقة بالتوجه السياسي حيث ترتفع نسبة الإسلاميين بعض الشيء بين المؤيدين لهذا الموقف فيما تنخفض بين معارضيه، وتنقلب الصورة فيما يتعلق باليسار. ويلقي الموقف من حق المرأة في الطلاق صورة أقل وضوحا على التوجه السياسي حيث يبدو وكأنه لا توجد فروقات ذات مغزى له على التأييد للوسط أو للإسلاميين ويبدو وجود تأثير محدود على تأييد اليسار. لكن الموقف تجاه إمكانية قيام الزوج بضرب زوجته يبدو أكثر دلالة حيث أن تأييد الإسلاميين

Digitized by Birzeit University Library

يزداد بين من يعتقدون "بحق الزوج في ضرب زوجته أحيانا" ويقل نوعا ما بين من لا يعتقدون بذلك، ويحدث العكس لدى مؤيدي اليسار.

أما بالنسبة للموقف **من قضية المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق** والواجبات فتبدو علاقته ضعيفة بالتوجه السياسي وذلك على العكس من الموقف **تجاه الحاجة لوجود النساء في المجالس التمثيلية** حيث يوجد تأييد أكبر للإسلاميين بين معارضي هذا الموقف وتأييد أقل بين مؤيديه، فيما يقل التأييد للوسط بين المعارضين ويزداد بين المؤيدين وينطبق نفس الأمر بشكل أوسع على مؤيدي اليسار. أخيرا، يزداد التأييد للإسلاميين بشكل بارز بين المجموعة التي تعارض بشدة إعادة تفسير القوانين الإسلامية لتتمشى مع ظروف الحياة المعاصرة ويزداد التأييد للوسط ولليسار بين المجموعة التي تؤيد بشدة إعادة التفسير هذه. (انظر جدول رقم ٧).

**جدول رقم (٧)**

**العلاقة بين منظومة الاعتقادات والمواقف (قضايا اجتماعية) وبين التوجهات السياسية**

| مجموعة قيم ومواقف | | | الوسط | الاسلامي | اليساري | غير منتمي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قضايا اجتماعية | ١) يجب على المرأة البقاء في البيت | أوافق بشدة | ٣٨٪ | ٣٦٪ | ٤٪ | ١٦٪ |
| | | لا أوافق بشدة | ٤٨٪ | ٢٢٪ | ٨٪ | ١٤٪ |
| | ٢) الطلاق من حق المرأة | أوافق بشدة | ٤٢٪ | ٢٧٪ | ٨٪ | ١٥٪ |
| | | لا أوافق بشدة | ٤٧٪ | ٣٠٪ | ٤٪ | ١١٪ |
| | ٣) من حق الزوج ضرب زوجته أحيانا | أوافق بشدة | ٤٢٪ | ٤٤٪ | ٢٪ | ٦٪ |
| | | لا أوافق بشدة | ٤٤٪ | ٢٣٪ | ٧٪ | ١٧٪ |
| | ٤) المساواة بين المرأة والرجل | أوافق بشدة | ٤٣٪ | ٣٠٪ | ٤٪ | ١٤٪ |
| | | لا أوافق بشدة | ٤٣٪ | ٢٢٪ | ٧٪ | ٢٢٪ |
| | ٥) ضرورة وجود نساء في البرلمان. | أوافق بشدة | ٤٩٪ | ١٩٪ | ١٠٪ | ١٣٪ |
| | | لا أوافق بشدة | ٢٩٪ | ٤٦٪ | ٢٪ | ١٦٪ |
| | ٦) إعادة تفسير القوانين الإسلامية | أوافق بشدة | ٥٠٪ | ٢٤٪ | ٩٪ | ١١٪ |
| | | لا أوافق بشدة | ٣٤٪ | ٤٠٪ | ٢٪ | ١٢٪ |

Digitized by Birzeit University Library

## الإسلام السياسي:

أما إذا خرجنا من دائرة التدين الشخصي والنظرة الاجتماعية لدائرة الإسلام السياسي فإننا نجد هنا علاقة أقوى بين منظومة المواقف والاعتقادات من جهة والتوجه السياسي من جهة أخرى. وقد تم اختيار أربعة أمثلة على الموقف تجاه قضايا الإسلام السياسي، وهي: فرض الحجاب بقوة القانون، والإيمان بأن الإسلام هو العقيدة الوحيدة التي يستطيع الفلسطينيون بها الحصول على حقوقهم، وتأييد إقامة دولة خلافة إسلامية وقطع يد السارق. ويتضح من الجدول رقم (٨) أن مؤيدي الإسلاميين هم الأكثر عددا بين أولئك الذين يؤيدون بقوة فرض الحجاب وقيام الخلافة فيما لا يبدو أي تواجد يذكر لليسار ضمن هذه المجموعة. أما بين معارضي شعار الاسلام هو الحل وقيام خلافة اسلامية وفرض الحجاب وقطع يد السارق فإن نسبة الإسلاميين تنخفض نوعا ما بينما ترتفع نسبة مؤيدي اليسار. أما بالنسبة للوسط فيجد تأييدا متعادلا بين مؤيدي ومعارضي قطع يد السارق فيما يجد تأييدا أوسع بين معارضي الخلافة وشعار الاسلام هو الحل وفرض الحجاب. أما بالنسبة لغير المنتمين فلا يبدو أن هناك تأثير يذكر لقيم الاسلام السياسي على قرارهم بعدم الانتماء لأي توجه سياسي.

جدول رقم (٨)

العلاقة بين منظومة الاعتقادات والمواقف (الاسلام السياسي) وبين التوجهات السياسية

| مجموعة قيم ومواقف | | | الوسط | الاسلامي | اليساري | غير منتمي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاسلام السياسي | ١) فرض الحجاب | موافق بشدة | ٣٦٪ | ٤٤٪ | ١٪ | ١٣٪ |
| | | غير موافق بشدة | ٤٨٪ | ١٥٪ | ١٢٪ | ١٥٪ |
| | ٢) قطع يد السارق | موافق بشدة | ٤١٪ | ٣٥٪ | ٣٪ | ١٤٪ |
| | | غير موافق بشدة | ٤١٪ | ١٨٪ | ١٣٪ | ٢٠٪ |
| | ٣) خلافة إسلامية | تنطبق | ٣٤٪ | ٤١٪ | ٣٪ | ١٥٪ |
| | | لا تنطبق | ٥٥٪ | ١٣٪ | ٩٪ | ١٣٪ |
| | ٤) الاسلام هو الحل | نعم | ٣٩٪ | ٣٦٪ | ٤٪ | ١٥٪ |
| | | لا | ٥٢٪ | ٩٪ | ٨٪ | ١٦٪ |

Digitized by Birzeit University Library

## المواقف السياسية

### القيم الديمقراطية

لا يوفر الموقف من القيم الديمقراطية أرضية صلبة ذات دلالة على التوجهات السياسية رغم أنه لا يمكن تجاهل حقيقة وجود تأييد أكبر للإسلاميين بين أولئك الذين لا يعتقدون بأهمية الانتخابات أو بأهمية وجود نظام حزبي تعددي في النظام السياسي وتواجد أقل لمؤيدي الوسط بين أولئك الذين لا يعتقدون بأهمية الانتخابات. وبشكل عام يبدو أن تقدير القيم الديمقراطية واسع بشكل كاف ليشمل كافة أطراف الطيف السياسي الفلسطيني.

### الموقف من الغرب والشرق:

رغم أن هذا المسح لم يسع لإجراء دراسة حول مواقف الفلسطينيين تجاه عالمي الغرب والشرق إلا أن هناك مثالين بارزين يمكن الإشارة إليهما كدلالة على هذه المواقف. وقد تم اختيار مسألتي الموقف من الرقابة على الكتب القادمة من الغرب والموقف من "الدولة الاشتراكية" لهذه الغاية. يتضح من النتائج أن اختلاف المواقف حول مسألة الرقابة على الكتب القادمة من الغرب لا يترك تأثيرا ذا مغزى على التوجهات السياسية. لكن الموقف من الاشتراكية أقوى في دلالاته السياسية حيث أن نسبة مؤيدي الإسلاميين تقل بشكل واضح بين مؤيديها فيما ترتفع نسبة مؤيدي اليسار بشكل واضح بين نفس الفئة. أما الوسط فيتمتع بتأييد شبه متساو بين مؤيدي ومعارضي الاشتراكية.

### الموقف من عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية:

تم تحديد الموقف من عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية بفحص المواقف من مسألة التعايش اليهودي ـ الفلسطيني، واستمرار عملية المفاوضات، والعمليات المسلحة ضد أهداف مدنية وعسكرية إسرائيلية. يتضح من المسح أن الموقف من عملية السلام هو واحد من أهم محددات التوجه السياسي. فنجد مثلا أن نسبة مؤيدي الإسلاميين تقل بشكل واضح بين المعتقدين بإمكانية التعايش وترتفع نوعا ما بين المعتقدين بعدم إمكانيته. وينطبق نفس الشيء على الموقف من استمرار المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية حيث تقل نسبة مؤيدي الإسلاميين بشكل بارز بين مؤيدي الاستمرار في المفاوضات وترتفع لتصل إلى أغلبية معارضي استمرار المفاوضات. كذلك تنخفض نسبة مؤيدي اليسار بين مؤيدي التفاوض وترتفع كثيرا بين معارضيه. أما بالنسبة للموقف من العمليات المسلحة فيبدو هنا أيضا وبوضوح الارتفاع الكبير في نسبة مؤيدي الإسلاميين لتصل إلى النصف

Digitized by Birzeit University Library

تقريبا بين مؤيدي العمليات المسلحة ضد أهداف مدنية إسرائيلية فيما تنخفض نسبة الوسط بشكل بارز بين نفس المجموعة. في جانب أخر لاتبرز نفس الفروقات بنفس الحدة بين المجموعات المعارضة للعمليات ضد أهداف مدنية إسرائيلية. أما بالنسبة للموقف من عمليات ضد أهداف عسكرية فلا تظهر فروقات بارزة هنا بين المؤيدين لهذه العمليات أللهم إلا زيادة قليلة في نسبة مؤيدي الإسلاميين واليسار. ولكن الفروقات تبدوا أكثر وضوحا بين معارضي العمليات المسلحة ضد أهداف عسكرية إسرائيلية حيث تنخفض نسبة تأييد الإسلاميين واليسار بينهم وترتفع نسبة تأييد الوسط.

**العلاقات مع الأردن**

أخيرا تم النظر إلى الموقف من واحدة من قضايا العلاقات الخارجية حيث تم اختيار العلاقة الفلسطينية ـ الأردنية نظرا لأهمية المسألة في الحوار الفلسطيني الداخلي. ولهذه الغاية تم النظر في المواقف تجاه الوحدة والكونفدرالية بين الأردن وفلسطين، وأهمية قيام وحدة اقتصادية بين الطرفين. تظهر النتائج أنه لا يوجد تأثير ذو أهمية للموقف من هذه المسألة تجاه التوجهات السياسية للأفراد حيث بقيت نسب التأييد متشابهة نوعا بين مؤيدي ومعارضي الوحدة والكونفدرالية وبين مؤيدي ومعارضي الوحدة الاقتصادية. (أنظر جدول رقم ٩).

Digitized by Birzeit University Library

## جدول رقم (٩)

### العلاقة بين منظومة الاعتقادات والمواقف (المواقف السياسية) وبين التوجهات السياسية

| مجموعة قيم ومواقف | | | الوسط | الاسلامي | اليساري | غير منتمي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القيم الديمقراطية | ١) انتخابات ديمقراطية | تنطبق | ٪٤٧ | ٪٢٦ | ٪٤ | ٪١٤ |
| | | لا تنطبق | ٪٢٨ | ٪٤٣ | ٪٤ | ٪١٥ |
| | ٢) تعددية حزبية | مهمة جدا | ٪٤٤ | ٪٢٥ | ٪٧ | ٪١٥ |
| | | غير مهمة أبدا | ٪٤١ | ٪٣٩ | ٪٣ | ٪١١ |
| النظرة للغرب والشرق | ١) اشتراكية | تنطبق | ٪٤٦ | ٪١٦ | ٪١٥ | ٪١٤ |
| | | لا تنطبق | ٪٤٤ | ٪٣١ | ٪٣ | ٪١٤ |
| | ٢) الرقابة على الادب الغربي | أوافق بشدة | ٪٤٣ | ٪٣٣ | ٪٣ | ٪١٥ |
| | | لا أوافق بشدة | ٪٣٩ | ٪٢٦ | ٪٦ | ٪٢٠ |
| عملية السلام | ١) تعايش اسرائيلي-فلسطيني | نعم | ٪٥٦ | ٪١٤ | ٪٣ | ٪١٨ |
| | | لا | ٪٤٠ | ٪٣٣ | ٪٦ | ٪١٤ |
| | ٢) استمرار المفاوضات | نعم | ٪٥٦ | ٪٢٠ | ٪٣ | ٪١٤ |
| | | لا | ٪١٣ | ٪٥٣ | ٪١١ | ٪١٢ |
| | ٣) العمليات ضد أهداف مدنية | أؤيد | ٪٢٨ | ٪٤٩ | ٪٨ | ٪٨ |
| | | أعارض | ٪٤٩ | ٪٢٣ | ٪٤ | ٪١٥ |
| | ٤) العمليات ضد أهداف عسكرية | أؤيد | ٪٤١ | ٪٣٣ | ٪٦ | ٪١١ |
| | | أعارض | ٪٥٦ | ٪١٥ | ٪٢ | ٪٢٠ |
| العلاقة مع الاردن | ١) اتحاد اقتصادي مع الاردن | دائما | ٪٤٨ | ٪٢٦ | ٪٥ | ٪١٤ |
| | | لا | ٪٤٢ | ٪٣١ | ٪٧ | ٪١١ |
| | ٢) العلاقة المستقبلية بين الاردن وفلسطين | دولتان مستقلتان | ٪٤٤ | ٪٢٨ | ٪٦ | ٪١٤ |
| | | كونفدرالية | ٪٤٩ | ٪٢٥ | ٪٣ | ٪١٣ |

Digitized by Birzeit University Library

## (٤) التعاطف السياسي "كمتغير مستقل"

حاولنا في القسم السابق من هذه الورقة النظر إلى التعاطف السياسي كنتاج لمجموعة المواقف والاعتقادات، أي "كمتغير تابع". أما في هذا القسم فإننا سننظر إلى التعاطف السياسي كمتغير ذي دلالة على المواقف السياسية ـ والاجتماعية، أي "كمتغير مستقل". بالطبع من المتوقع أنه إن كان للمواقف والاعتقادات تأثير على التعاطف السياسي، فإن ذلك سيظهر على شكل علاقة متلازمة أيضا عند النظر للتعاطف السياسي كمتغير مستقل.

وهنا يكون السؤال: هل تحدد المواقف طبيعة التعاطف السياسي أم العكس؟ إن الإجابة المتوقعة بأن الاعتقادات هي بالطبع تلك التي تحدد التعاطف السياسي قد تكون صحيحة فيما يتعلق بالاعتقادات والقيم الدينية والاجتماعية، ولكن مدى صحتها قد يكون موضع تساؤل فيما يتعلق بالمواقف السياسية. بعبارة أخرى، بينما قد يكون صحيحا أن درجة التدين الشخصي والموقف من المرأة والإيمان بدور الإسلام السياسي لها تأثير ما، حتى وإن كان محدودا، على طبيعة التعاطف السياسي، فإنه من المتوقع أن للانتماء والتعاطف مع توجه سياسي دور ما في التأثير على المواقف السياسية تجاه عملية السلام مثلا. رغم ذلك، يجدر بنا التذكير أن المواقف السياسية، مثلها في ذلك مثل التعاطف السياسي، قد تعكس قيما واعتقادات اجتماعية ودينية.

هناك سبب أخر هام يدفعنا للنظر إلى التعاطف السياسي "كمتغير مستقل"، وهو ضعف تأثير منظومة القيم والاعتقادات على التوجهات السياسية كما رأينا في القسم السابق. فقد أظهر المسح كما أشرنا سابقا أن المجتمع الفلسطيني يميل إلى المحافظة وأننا نجد بين متعاطفي ومؤيدي التوجهات السياسية المختلفة أشخاصا يؤمنون بنفس القيم والاعتقادات.

يظهر جدول رقم (١٠) أن الإسلاميين هم الأكثر تدينا بين المجموعات الأربع يتبعهم في ذلك غير المنتمين ثم الوسط وأخيرا اليساريين. وقد برزت الفروقات بشكل خاص فيما يتعلق بتعريف الذات إذ بينما عرّف ٥٩٪ من مؤيدي الإسلاميين أنفسهم على أنهم متدينون، رأت أقلية فقط من مؤيدي كافة التوجهات الأخرى نفسها على أنها متدينة. أما بالنسبة للصلاة بشكل دائم فقد أقامتها غالبية من ثلاث مجموعات فقط، أي باستثناء اليساريين رغم وجود أقلية كبيرة من ٤٥٪ منهم مقيمة للصلاة. أما بالنسبة للصوم فإن الغالبية العظمى من كافة المجموعات بدون استثناء تؤديه. غني عن القول أن

Digitized by Birzeit University Library

الانتماء السياسي هو أيضا نتاج، وليس منتجا فقط، للتدين الشخصي وإن **هناك علاقة تبادلية بين** المتغيرين.

جدول رقم (١٠)

العلاقة بين التوجهات السياسية ومجموعة الاعتقادات والمواقف المتعلقة بالتدين الشخصي

| | التدين الشخصي | | |
|---|---|---|---|
| | يصلي دائما | يصوم دائما | متدين |
| الوسط | ٥٦٪ | ٩٠٪ | ٣٨٪ |
| الإسلامي | ٨٣٪ | ٩٧٪ | ٥٩٪ |
| اليساري | ٤٥٪ | ٧٤٪ | ٢٦٪ |
| غير المنتمي | ٦٦٪ | ٨٩٪ | ٤٥٪ |

يظهر جدول رقم (١١) أن الإسلاميين هم الأكثر اعتقادا بقيم الإسلام السياسي. فمثلا بينما أيد ٧٢٪ من الإسلاميين فرض الحجاب بقوة القانون أيده ٥٢٪ و ٤٦٪ و ٢٥٪ من غير المنتمين والوسط واليسار على التوالي. وينطبق الشيء ذاته على تأييد الخلافة الإسلامية. لكن ما يدعو للغرابة وجود أغلبية من كافة التوجهات السياسية تؤمن بشعار "الإسلام هو الحل" ووجود أغلبية أكبر لدى كافة التوجهات السياسية تؤيد قطع يد السارق، مما يشير مرة أخرى إلى الطبيعة التقليدية للمجتمع الفلسطيني وسطوة الشعارات عليها وتأثير التعاليم الدينية وخاصة عندما تكون هذه التعاليم واضحة ومحددة في القرآن، كما في حالة قطع يد السارق.

جدول رقم (١١)

العلاقة بين التوجهات السياسية ومجموعة الاعتقادات والمواقف المتعلقة بالاسلام السياسي

| | الإسلام السياسي | | | |
|---|---|---|---|---|
| | فرض الحجاب * | قطع يد السارق * | يؤيد خلافة إسلامية | الإسلام هو الحل |
| الوسط | ٤٦٪ | ٧٨٪ | ٣٧٪ | ٦٠٪ |
| الإسلامي | ٧٢٪ | ٨٧٪ | ٦٧٪ | ٨٦٪ |
| اليساري | ٢٥٪ | ٦٠٪ | ٢٤٪ | ٥٨٪ |
| غير المنتمي | ٥٢٪ | ٨٢٪ | ٤٥٪ | ٦٨٪ |

* موافق أو موافق بشدة.

Digitized by Birzeit University Library

أما بالنسبة للقضايا الاجتماعية فتبدو هنا أيضا فروقات ذات أهمية بين الوسط واليسار من جهة والإسلاميين من جهة أخرى، ويجيء غير المنتمين بين الطرفين. فمثلا بينما أيد ٣٣٪ من كل من مؤيدي الوسط واليسار بقاء المرأة في البيت ارتفعت النسبة إلى ٤٠٪ لدى غير المنتمين وإلى ٤٨٪ لدى الإسلاميين. لكن الموقف من مسألة المساواة بين الرجل والمرأة يشذ عن القاعدة حيث نجد أن الغالبية العظمى من كافة الفئات بدون استثناء تؤيد هذه المساواة. وقد يعود ذلك لطبيعة السؤال ذاته حيث أن مبدأ المساواة بحد ذاته ليس موضع تساؤل حتى بين الإسلاميين أنفسهم. (انظر جدول رقم ١٢).

جدول رقم (١٢)

العلاقة بين التوجهات السياسية ومجموعة الاعتقادات والمواقف المتعلقة بالقضايا الاجتماعية

| | قضايا اجتماعية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بقاء المرأة في البيت * | حق المرأة في الطلاق * | ضرب الزوج لزوجته* | مساواة بين الرجل والمرأة* | ضرورة وجود نساء في البرلمان* | الاجتهاد في قوانين الإسلام* |
| الوسط | ٣٣٪ | ٦٤٪ | ٣٨٪ | ٩٥٪ | ٧٩٪ | ٦٦٪ |
| الإسلامي | ٤٨٪ | ٦٠٪ | ٥١٪ | ٩٦٪ | ٦٠٪ | ٥٤٪ |
| اليساري | ٣٣٪ | ٦٧٪ | ٣٣٪ | ٩٦٪ | ٨٢٪ | ٦٧٪ |
| غير المنتمي | ٤٠٪ | ٦٠٪ | ٤٢٪ | ٩٧٪ | ٦٩٪ | ٥٦٪ |

* موافق أو موافق بشدة

أما بالنسبة للمواقف السياسية فإن الاختلافات الأساسية تنحصر أساسا في العملية السلمية. يظهر جدول (١٣) أنه لا توجد اختلافات تذكر حول الموقف من القيم الديمقراطية (إجراء انتخابات دورية والقبول بنظام سياسي تعددي). كذلك لا توجد اختلافات هامة حول مسألة الرقابة على الكتب القادمة من الغرب. أما بالنسبة لتأييد الأفكار الاشتراكية فيبرز هنا اليساريون لوحدهم حيث تعاطف مع هذه الأفكار ٤٢٪ منهم فيما لم يزد حجم التعاطف معها ١٥٪ و ٨٪ و ١٢٪ بين مؤيدي الوسط والإسلاميين وغير المنتمين على التوالي. كذلك برزت اختلافات مشابهة وإن كانت أقل حدة بين المجموعات الثلاثة هذه من جهة واليسار من جهة أخرى فيما يتعلق بتأييد قيام علاقة فيدرالية أو كونفدرالية بين فلسطين والأردن، إذ بينما أيد علاقة كهذه ما بين ٣٦-٣٩٪ من المجموعات الثلاثة الأولى لم تزد نسبة التأييد لها بين مؤيدي اليسار عن ٢٧٪.

Digitized by Birzeit University Library

لكن الموقف من عملية السلام كان أكثر تأثرا بالتوجهات السياسية، حيث نجد الإسلاميين واليسار في خندق واحد فيما نجد الوسط وغير المنتمين في خندق أخر. اعتقد ٣٢٪ من مؤيدي الوسط و ٣٠٪ من غير المنتمين بإمكانية قيام تعايش إسرائيلي – فلسطيني في المستقبل فيما اعتقد ٢٠٪ من اليسار و ١٣٪ من الإسلاميين بذلك. كذلك أيد ٩١٪ من الوسط و ٦٤٪ من غير المنتمين استمرار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية فيما أيدها ٥٠٪ من الإسلاميين و ٣٨٪ من اليساريين. كذلك أيد ١٢٪ من الوسط و ١٠٪ من غير المنتمين عمليات مسلحة ضد مدنيين فيما أيدها ٣٢٪ و ٣٠٪ من الإسلاميين واليساريين على التوالي.

جدول رقم (١٣)

العلاقة بين التوجهات السياسية ومجموعة الاعتقادات والمواقف المتعلقة بقضايا سياسية

| | المواقف السياسية | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيم الديمقراطية | | النظرة للغرب | | عملية السلام | | | | العلاقة مع الأردن | |
| | الانتخابات ** | التعددية ** | الرقابة على الكتب الغربية ** | تأييد الاشتراكية | تعايش فلسطيني إسرائيلي ممكن | تأييد المفاوضات | تأييد عمليات ضد مدنيين إسرائيليين | تأييد عمليات ضد أهداف عسكرية إسرائيلية | تأييد الوحدة أو الكونفدرالية | اتحاد اقتصادي |
| الوسط | ٩٢٪ | ٧٠٪ | ٩٣٪ | ١٥٪ | ٣٢٪ | ٩١٪ | ١٢٪ | ٦٣٪ | ٣٨٪ | ٤٦٪ |
| الإسلامي | ٩٠٪ | ٧١٪ | ٩٣٪ | ٨٪ | ١٣٪ | ٥٠٪ | ٣٢٪ | ٧٩٪ | ٣٦٪ | ٣٨٪ |
| اليساري | ٨٨٪ | ٨٦٪ | ٨٢٪ | ٤٢٪ | ٢٠٪ | ٣٨٪ | ٣٠٪ | ٨٩٪ | ٢٧٪ | ٤٢٪ |
| غير المنتمي | ٩٠٪ | ٦١٪ | ٩٠٪ | ١٢٪ | ٣٠٪ | ٦٤٪ | ١٠٪ | ٥٠٪ | ٣٩٪ | ٣٨٪ |

** مهمة أو مهمة جدا

## (٥) التعليم "كمتغير مستقل" منافس

رغم أهمية التوجه السياسي في تفسير المواقف والاعتقادات فإن التعليم يشكل متغيرا منافسا قويا في تفسير نفس المواقف والاعتقادات، اي ان هناك علاقة قوية أيضا بين درجة التعليم من جهة والمواقف والاعتقادات من جهة أخرى. يظهر جدول رقم (١٤) أهمية التعليم في التأثير على وصف الذات بالتدين إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلت نسبة أولئك الذين يعرفون أنفسهم بأنهم متدينون من ٧٣٪ للأميين إلى ٣٦٪ لحاملي الشهادة الجامعية. لكن تأثير التعليم يقل فيما يتعلق بالصلاة ويختفي تماما تقريبا فيما يتعلق بالصوم.

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (١٤)

العلاقة بين مستوى التعليم ومجموعة المواقف والاعتقادات المتعلقة بالتدين الشخصي

| التعليم | التدين الشخصي | | |
|---|---|---|---|
| | الصلاة٪ | الصوم٪ | التدين٪ |
| أمي | ٨٦٪ | ٩٨٪ | ٧٣٪ |
| ٩ سنوات | ٦٣٪ | ٨٨٪ | ٤٧٪ |
| توجيهي | ٥٧٪ | ٨٩٪ | ٣٨٪ |
| كلية | ٧١٪ | ٩١٪ | ٤٣٪ |
| جامعة | ٦٣٪ | ٩١٪ | ٣٦٪ |
| ماجستير فما فوق | ٤٧٪ | ٨٤٪ | ١٨٪ |

أما بالنسبة لقيم الإسلام السياسي فيظهر أيضا بوضوح أهمية التعليم في تفسير الموقف من فرض الحجاب من ٧٢٪ للأميين إلى ٣٩٪ لحاملي الشهادة الجامعية، ثم الإيمان بأن الإسلام هو الحل من ٨٠٪ للأميين إلى ٥٨٪ لحاملي الشهادة الجامعية الأولى، ثم قطع يد السارق من ٩٤٪ للأميين إلى ٧٣٪ لحاملي الشهادة الجامعية الأولى، ثم بدرجة أقل تأييد قيام خلافة إسلامية من ٥٦٪ للأميين إلى ٤٣٪ لحاملي الشهادة الجامعية (انظر جدول رقم ١٥).

جدول رقم (١٥)

العلاقة بين مستوى التعليم ومجموعة المواقف والاعتقادات المتعلقة بالاسلام السياسي

| التعليم | الإسلام السياسي | | | |
|---|---|---|---|---|
| | فرض الحجاب٪ | خلافة إسلامية ٪ | الإسلام هو الحل | قطع يد السارق |
| امي | ٧٢٪ | ٥٦٪ | ٨٠٪ | ٩٤ |
| ٩ سنوات | ٥٥٪ | ٤٣٪ | ٦٧٪ | ٨١٪ |
| توجيهي | ٥١٪ | ٥٠٪ | ٧١٪ | ٨١٪ |
| كلية | ٤٧٪ | ٤٥٪ | ٦٦٪ | ٧٨٪ |
| جامعة | ٣٩٪ | ٤٣٪ | ٥٨٪ | ٧٣٪ |
| ماجستير فما فوق | ١٨٪ | ١٢٪ | ٣٥٪ | ٢٤٪ |

Digitized by Birzeit University Library

أما بالنسبة للمواقف الاجتماعية فتبرز بكل وضوح أهمية التعليم في تفسير الموقف من بقاء المرأة في البيت (٦٥٪ لدى الأميين و ١٨٪ لدى حاملي الشهادة الجامعية الأولى)، وبنسبة أقل فيما يتعلق بحق الزوج في ضرب زوجته (٦١٪ لدى الأميين و ٤٥٪ لدى حاملي الشهادة الجامعية)، وبنسبة أقل كثيرا فيما يتعلق بالاعتقاد بضرورة وجود نساء في البرلمان (٦٨٪ لدى الأميين و ٧٥٪ لدى حاملي الشهادة الجامعية). لكن أثر التعليم يختفي تماما فيما يتعلق بقضية المساواة بين الرجل والمرأة ويكاد لا يوجد فيما يتعلق بمسألة الحاجة لتفسير القوانين الإسلامية أو حق الزوج في ضرب زوجته. (انظر جدول رقم١٦).

جدول رقم (١٦)

العلاقة بين مستوى التعليم ومجموعة المواقف والاعتقادات المتعلقة بقضايا اجتماعية

| التعليم | قضايا اجتماعية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بقاء المرأة في البيت٪ | حق الطلاق | ضرب الزوجة٪ | مساواة بين المرأة والرجل٪ | نساء في البرلمان٪ | الاجتهاد في قوانين الإسلام٪ |
| أمي | ٦٥٪ | ٥٨٪ | ٦١٪ | ٩٧٪ | ٦٨٪ | ٤٩٪ |
| ٩ سنوات | ٤٨٪ | ٦١٪ | ٣٨٪ | ٩٧٪ | ٧٤٪ | ٦٥٪ |
| توجيهي | ٣٥٪ | ٦٤٪ | ٤٠٪ | ٩٦٪ | ٧١٪ | ٦١٪ |
| كلية جامعة | ٢٨٪ | ٦٣٪ | ٤٤٪ | ٩٥٪ | ٧٧٪ | ٥٥٪ |
| جامعة | ١٨٪ | ٦١٪ | ٤٥٪ | ٩٢٪ | ٧٥٪ | ٥٤٪ |
| ماجستير فما فوق | ١٢٪ | ٦٦٪ | ٢٩٪ | ٨٢٪ | ٨٨٪ | ٥٩٪ |

أما بالنسبة للمواقف السياسية فيظهر بعض الأثر للتعليم في زيادة نسبة المؤمنين بالقيم الديمقراطية من ٦١٪ للأميين إلى ٧٥٪ للجامعيين فيما يتعلق بالانتخابات ومن ٦٨٪ للأميين إلى ٧٩٪ للجامعيين فيما يتعلق بالحاجة للتعددية السياسية. هناك أيضا بعض الأثر، وإن كان ضعيفا للتعليم على الموقف من الرقابة على الكتب الغربية ومن الأفكار الاشتراكية. أما بالنسبة لعملية السلام فيبدو أثر التعليم قويا بعض الشيء على تأييد المفاوضات (من ٧٣٪ للأميين إلى ٦٤٪ للجامعيين) وعلى الإيمان بإمكانية التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين (من ٢٢٪ لدى الأميين إلى ٣٣٪ لدى الجامعيين)، وعلى الموقف من العمليات المسلحة ضد أهداف عسكرية إسرائيلية (من ٦٧٪ لدى الأميين إلى ٧٧٪ لدى الجامعيين). كذلك يبدوا للتعليم اثر فيما يتعلق بالموقف من العلاقة السياسية أو الاقتصادية مع الأردن حيث يرتفع تأييد الأميين لهذه العلاقة فيما يقل بين الجامعيين. ( انظر جدول رقم ١٧) .

Digitized by Birzeit University Library

## جدول رقم (١٧)

### العلاقة بين مستوى التعليم ومجموعة المواقف والاعتقادات المتعلقة بقضايا سياسية

| مستوى التعليم | القيم الديمقراطية | | النظرة للغرب | | عملية السلام | | | | العلاقة مع الأردن | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تأييد الانتخابات | تأييد التعددية | الرقابة على الكتب الغربية | تأييد الاشتراكية | تعايش فلسطين إسرائيلي ممكن | تأييد المفاوضات | تأييد عمليات ضد مدنيين إسرائيليين | تأييد عمليات ضد أهداف عسكرية إسرائيلية | تأييد الوحدة أو الكونفدرالية | اتحاد اقتصادي |
| | تنظيم | مهمة جدا | موافق بشدة | تنطبق | نعم نوعا ما | نعم | مؤيد | مؤيد | كونفدرالية | اقتصاد |
| أمي | ٦١٪ | ٦٨٪ | ٩٥٪ | ٨٪ | ٢٢٪ | ٧٣٪ | ٢٣٪ | ٦٧٪ | ٤٧٪ | ٥٦٪ |
| ٩ سنوات | ٧٢٪ | ٦٧٪ | ٩٤٪ | ١٥٪ | ٣١٪ | ٧٦٪ | ١٣٪ | ٥٩٪ | ٣٦٪ | ٤٦٪ |
| توجيهي | ٦٤٪ | ٦٨٪ | ٩١٪ | ١٥٪ | ٢٤٪ | ٦٩٪ | ٢١٪ | ٧١٪ | ٣٦٪ | ٤٠٪ |
| كلية | ٧٢٪ | ٧٥٪ | ٩١٪ | ١١٪ | ٢٨٪ | ٦٩٪ | ١٥٪ | ٧٣٪ | ٣٤٪ | ٣٨٪ |
| جامعة | ٧٥٪ | ٧٩٪ | ٨٨٪ | ١٥٪ | ٣٣٪ | ٦٤٪ | ٢٤٪ | ٧٧٪ | ٣٦٪ | ٣٠٪ |
| ماجستير | ٩٤٪ | ٨٢٪ | ٧٧٪ | ٢٤٪ | ٤١٪ | ٥٣٪ | ١٢٪ | ٧١٪ | ٤٧٪ | ١٢٪ |



Digitized by Birzeit University Library

وعند التحكم بالمستوى التعليمي يبدو بوضوح أهمية التوجه السياسي والمستوى التعليمي معا في تفسير المواقف والاعتقادات كما يظهر في الجدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)

العلاقة بين التوجهات السياسية وبين مواقف واعتقادات مختارة عند التحكم بالتعليم *

| | الوسط | | | الإسلاميون | | | غير المنتمي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أمي | توجيهي | جامعي | أمي | توجيهي | جامعي | أمي | توجيهي | جامعي |
| التدين | ٧٧٪ | ٣٣٪ | ٣٤٪ | ٨٥٪ | ٥١٪ | ٤٧٪ | ٥٦٪ | ٣٧٪ | ٣٥٪ |
| فرض الحجاب | ٧٧٪ | ٤٣٪ | ٢٥٪ | ٧٩٪ | ٧٤٪ | ٦٥٪ | ٥٦٪ | ٤٨٪ | ٥٠٪ |
| بقاء المرأة في البيت | ٦٥٪ | ٢٧٪ | ١٥٪ | ٧١٪ | ٤٨٪ | ٢١٪ | ٦٧٪ | ٣٧٪ | ١٨٪ |
| التعددية السياسية | ٥٨٪ | ٦٩٪ | ٧٩٪ | ٧٤٪ | ٦٦٪ | ٧٨٪ | ٦٧٪ | ٦١٪ | ٦٨٪ |
| استمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية | ٩٠٪ | ٩٠٪ | ٩٤٪ | ٥٦٪ | ٤٤٪ | ٣٦٪ | ٧٨٪ | ٦٩٪ | ٥٩٪ |

* نظرا لقلة الأعداد بالنسبة لليسار لم يكن ممكنا استخلاص أية نتائج مقارنة ذات دلالة إحصائية

يتضح من الجدول أن فروقات بارزة تظهر بين المستويات التعليمية المختلفة لكل التوجهات السياسية. فمثلا بلغت نسبة المتدينين بين مؤيدي الوسط الأميين ٧٧٪ وبين الجامعيين ٣٤٪ فقط. وكذلك الحال بين الأميين الإسلاميين (٨٥٪) مقارنة بالجامعيين (٤٧٪). وينطبق نفس الشيء على غير المنتمين حيث بلغت نسبة التدين بين الأميين منهم ٥٦٪ وبين الجامعيين ٣٥٪. كذلك الحال بالنسبة لفرض الحجاب، حيث بلغت نسبة تأييده بين الأميين من مؤيدي الوسط ٧٧٪ وبلغت بين الجامعيين منهم ٢٥٪، فيما بلغت بين الأميين من مؤيدي الإسلاميين ٧٩٪ وبلغت بين الجامعيين منهم ٦٥٪، وبلغت ٥٦٪ بين الأميين من غير المنتمين و ٥٠٪ بين الجامعيين منهم. كما يبرز نفس الشيء فيما يتعلق بالموقف من بقاء المرأة في البيت وبدرجة أقل فيما يتعلق بالتعددية السياسية واستمرار المفاوضات مع إسرائيل.

في المقابل تبرز فروق جوهرية بين مؤيدي الاتجاهات السياسية المختلفة حتى عندما يكون هؤلاء من نفس المستوى التعليمي. فمثلا، نجد أنه بينما تبلغ نسبة التدين بين الإسلاميين الجامعيين ٤٧٪ فإنها لا تتعدى ٣٤٪ بين مؤيدي الوسط الجامعيين و ٣٥٪ بين الجامعيين من غير المنتمين. كذلك نجد أنه بينما لا يزيد حجم التأييد لفرض الحجاب بين جامعيي الوسط عن ٢٥٪ فإنه يبلغ ٦٥٪ بين الجامعيين الإسلاميين و ٥٠٪ بين

Digitized by Birzeit University Library

الجامعيين غير المنتمين. ولعل أبلغ الفروقات تبرز حول الموقف من استمرار المفاوضات، إذ بينما تبلغ نسبة المؤيدين من أميي الوسط ٩٠٪ فإنها لا تزيد عن ٥٦٪ بين الأميين من مؤيدي الإسلاميين. وكذلك الحال بين الجامعيين من مؤيدي الوسط، حيث بلغت نسبة تأييد المفاوضات بينهم ٩٤٪ بينما لم تزد عن ٣٦٪ بين الجامعيين من مؤيدي الإسلاميين.

## ٦) التعددية والتنوع داخل الاتجاه الواحد:

أظهر القسم السابق بوضوح أهمية التعليم في التأثير على المواقف والاعتقادات التي يؤمن بها مؤيدو التوجهات السياسية المختلفة. إن هذا يعني بالتالي أن على المواقف السياسية والأيديولوجية المعلنة للأحزاب والحركات أن تمر أولا من خلال فلتر أو مصفاة تقوم بغربلتها قبل تبنيها من قبل المتعاطفين مع هذه الأحزاب والحركات. ولعل التعليم هو واحد من أهم هذه الفلترات. ومن السهل أن نجد عوامل أخرى كالدخل ومنطقة السكن والجندر (الجنس) وغيرها. إن هذا يعني أن أية محاولة للتعرف على مواقف واعتقادات الحركات السياسية المختلفة من خلال دراسة أدبياتها وتصريحاتها المعلنة ومن خلال المقابلات مع زعمائها ستعطي نتائج جزئية فقط. ومن هنا تأتي أهمية البحوث التجريبية في إلقاء المزيد من الضوء على العوامل المؤثرة والمحيدة أحيانا للأيديولوجيا السياسية والدينية.

يظهر الجدول رقم (١٩) أهمية منطقة السكن والدخل والجندر في التأثير على مستوى التدين ومواقف المتعاطفين مع التوجه الإسلامي. يبدو من الجدول أن منطقة السكن هي الأقل تأثيرا فيما يبرز تأثير الدخل والجندر. بالنسبة للتدين يتضح أن للدخل تأثير كبير، حتى بين هذه المجموعة المؤيدة للإسلاميين، حيث بلغت نسبة التدين بين الأقل دخلا ٦٦٪ فيما هبطت إلى ٣٧٪ بين الأكثر دخلا. كذلك يبرز تأثير الجندر حيث تميل النساء إلى التدين أكثر من الرجال. أما بالنسبة لفرض الحجاب فيبدو فرق بسيط في المناطق وفرق مشابه بين ذوي الدخل الأعلى والأدنى فيما يقل الفرق بين الرجال والنساء. أما بالنسبة لبقاء المرأة في البيت فيبرز فرق واضح بين ذوي الدخول المختلفة وبين الرجال والنساء حيث يميل ذوو الدخل المرتفع والنساء إلى معارضة بقاء المرأة في البيت أكثر من ذوي الدخل المنخفض والرجال.

وبالنسبة للتعددية السياسية يبرز بشكل خاص فرق بين الضفة والقطاع حيث يميل القطاع إلى تأييدها أكثر من الضفة. أخيرا، تبرز فروقات هنا أيضا تبعا لمنطقة السكن والدخل والجندر حيث يميل مؤيدو الإسلاميين في الضفة إلى تأييدها أكثر قليلا من

Digitized by Birzeit University Library

مؤيديهم في غـزة ويميـل الأكـثر دخـلا إلى تـأييد المفاوضـات أكـثر مـن أصحـاب الدخـل المنخفض، فيما ترتفع نسبة التأييد للمفاوضات بين النساء.

جدول رقم (١٩)

مواقف مختارة للمتعاطفين مع الإسلاميين حسب منطقة السكن والدخل والجندر

| | المنطقة السكن | | الدخل | | | | الجندر | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الضفة | قطاع غزة | أقل من ٣٠٠ دينار | بين ٣٠٠ - ٦٠٠ دينار | بين ٦٠١ - ٩٠٠ دينار | أكثر من ٩٠٠ دينار | ذكر | انثى |
| التدين | ٪٥٨ | ٪٥٨ | ٪٦٦ | ٪٤٥ | ٪٥١ | ٪٣٧ | ٪٥١ | ٪٦٣ |
| فرض الحجاب | ٪٧٥ | ٪٦٦ | ٪٧٢ | ٪٧٤ | ٪٥٤ | ٪٦٢ | ٪٦٩ | ٪٧٣ |
| بقاء المرأة في البيت | ٪٤٧ | ٪٤٨ | ٪٥١ | ٪٤٥ | ٪٣٧ | ٪٠ | ٪٥٦ | ٪٤٢ |
| التعددية السياسية | ٪٦٦ | ٪٧٩ | ٪٧٢ | ٪٧٢ | ٪٧٠ | ٪٦٩ | ٪٧٥ | ٪٦٩ |
| استمرار المفاوضات | ٪٥٢ | ٪٤٦ | ٪٥١ | ٪٤٥ | ٪٦٤ | ٪٣٨ | ٪٤٤ | ٪٥٤ |

## (٧) تغيرات في الخارطة السياسية

إن نظرة سريعة على تطورات الخارطة السياسية الفلسطينية تظهر بوضوح تراجعا في حجم التأييد الذي تتمتع به كافة القوى الحزبية والحركية باستثناء فتح كما تظهر نموا كبيرا في حجم غير المنتمين. يظهر الجدول رقم (٢٠) أن الوسط، أي حركة فتح، تمكنت من زيادة حجم التأييد لها من ٣٥٪ في بداية عام ١٩٩٤ إلى ٤١٪ مع نهاية الثلث الأول من عام ١٩٩٧. أما الإسلاميون فقد هبطت نسبة التعاطف معهم من ٢٣٪ إلى ١٥٪ في نفس الفترة. كذلك هبطت نسبة التعاطف مع اليسار من ١٠٪ إلى ٦٪ في حين إرتفعت نسبة غير المنتمين من ١١٪ إلى ٢٩٪.

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٢٠)

التعاطف السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٤ - ١٩٩٧

| | الوسط | الإسلاميون | اليسار | غير المنتمين |
|---|---|---|---|---|
| كانون ثاني ١٩٩٤ | ٪٣٥ | ٪٢٣ | ٪١٠ | ٪١١ |
| حزيران ١٩٩٤ | ٪٤٢ | ٪٢٢ | ٪٩ | ٪١٥ |
| كانون أول ١٩٩٤ | ٪٤٣ | ٪٢٣ | ٪٨ | ٪١٢ |
| تموز ١٩٩٥ | ٪٤٤ | ٪١٩ | ٪٤ | ٪١٩ |
| كانون أول ١٩٩٥ | ٪٥٥ | ٪١٥ | ٪٥ | ٪١٤ |
| حزيران ١٩٩٦ | ٪٤٣ | ٪١٣ | ٪٥ | ٪٢٨ |
| كانون أول ١٩٩٦ | ٪٤٥ | ٪١٥ | ٪٤ | ٪٢٧ |
| نيسان ١٩٩٧ | ٪٤١ | ٪١٥ | ٪٦ | ٪٢٩ |

بدأ التراجع في مكانة قوى المعارضة الفلسطينية الإسلامية واليسارية فور تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية. في منتصف عام ١٩٩٥ كان واضحا أن قوى المعارضة آخذة في الهبوط بشكل حثيث. ولعل ذلك يعود لقيام السلطة الفلسطينية بتعبئة الفراغ السياسي الذي كانت الأحزاب والحركات السياسية تقوم بتعبئته في السابق. كما أن السلطة أخذت تدريجيا في تقديم خدمات مختلفة كانت الحركات السياسية تقدمها وفي تشغيل عشرات الآلاف من الأشخاص الذين أصبحوا موظفين تابعين للسلطة. ولعل التراجع في قوة المعارضة يعود أيضا لفشل هذه القوى في التعامل مع المستجدات على الأرض الفلسطينية حيث استمرت في محاربة العملية السلمية عنفيا رغم وجود أغلبية شعبية تؤيد هذه العملية وتعارض العمليات المسلحة الموجهة ضد مدنيين إسرائيليين. كذلك طرأ ضعف داخلي وبرزت اجتهادات مختلفة داخل قوى المعارضة كان لها تأثير سلبي على قدرة هذه القوى على أخذ زمام المبادرة بيدها فلم تتمكن بالتالي من المشاركة في العملية السياسية وقاطعت الانتخابات السياسية العامة عند عقدها في كانون أول (يناير) ١٩٩٦.

يجدر الاشارة هنا إلى أنه قد تم تزويد المبحوثين في هذه الاستطلاعات بقائمة تحتوي على أسماء الحركات والأحزاب السياسية وطلب منهم اختيار الحزب أو الحركة التي يؤيدونها. وقد أشرنا سابقا إلى أن النتائج في هذه الحالة تختلف عن تلك التي يتم الحصول عليها عند عدم اعطاء المبحوثين قائمة بهذه الخيارات. وكذلك يجب الاشارة إلى أن

Digitized by Birzeit University Library

الخوف من السلطة الفلسطينية لدى المبحوثين قد يكون عاملا اضافيا في تفسير التراجع في شعبية قوى المعارضة. بالطبع، إن عامل الخوف كان موجودا تحت الاحتلال أيضا، لكن سنتي الاحتلال الأخيرتين، منذ بدء العملية السلمية شهدتا انفراجا ملحوظا في تخفيف القيود الاسرائيلية على العمل السياسي.

إن من الواضح أن هؤلاء الذين تخلوا عن تأييد قوى المعارضة لم يعطوا ولاءهم للوسط، إذ يظهر جدول رقم (٢٠) أن هؤلاء انضموا لمجموعة غير المنتمين التي أخذت في النمو تدريجيا. ولعل هذا يعني أن هذا التطور على الخارطة السياسية لا يدل حدوث تحول أيديولوجي جذري في الخارطة السياسية وقد يعني أنه عندما تستعيد المعارضة استلام زمام المبادرة فإنها قد تتمكن من استعادة شعبيتها المفقودة.

يوضح جدول رقم (٢١) أن الهبوط في شعبية قوى المعارضة والارتفاع في نسبة غير المنتمين قد حدث في كافة المناطق الفلسطينية بدون استثناء وبغض النظر عن مكان السكن. فمثلا بلغت نسبة تأييد الإسلاميين في عام ١٩٩٦ ١٢٪ في قطاع غزة و ١٤٪ في الضفة الغربية. بلغت ١٤٪ في نفس العام في القرى والمدن والمخيمات بدون أية اختلافات. كذلك لم يكن لوضع اللجوء دور يذكر في التغيير الذي طرأ على نسبة التأييد لكافة التوجهات. فمثلا كان حجم التأييد للإسلاميين في عام ٩٣ - ١٩٩٤ ١٩٪ بين اللاجئين و ١٩٪ بين غير اللاجئين، وهبطت هذه النسب إلى ١٣٪ بين اللاجئين و ١٤٪ بين غير اللاجئين.

لكن التغير في حجم التأييد تأثر بدرجة ما بمستوى التحصيل العلمي. كما يظهر من جدول رقم (٢٢). فمثلا بينما ارتفعت نسبة تأييد الوسط من ٤٣٪ إلى ٥٣٪ بين الحاصلين على ٩ سنوات من التعليم هبطت تلك النسبة من ٤٠٪ إلى ٣٦٪ بين خريجي الكليات. وبين الحاصلين على ٩ سنوات من التعليم ارتفعت نسبة غير المنتمين من ١٣٪ إلى ٢١٪ فيما ارتفعت بين أصحاب شهادة البكالوريوس من ٩٪ إلى ٣٠٪. كذلك كان للجندر تأثير على التغير في حجم التأييد إذ بينما ارتفعت نسبة التأييد للوسط بين النساء من ٤٠٪ إلى ٤٢٪ فإنها ارتفعت بين الرجال من ٤٣٪ إلى ٤٨٪، وبالنسبة الإسلاميين انخفضت نسبة التأييد لهم من ٢٢٪ إلى ١٦٪ بين النساء بينما انخفضت من ٢٢٪ إلى ١٢٪ بين الرجال. كذلك ارتفعت نسبة غير المنتمين بين النساء أكثر مما ارتفعت بين الرجال. أخيرا، كان للمهنة دور ما في التأثير على التغيير في حجم التأييد حيث ارتفعت مثلا نسبة غير المنتمين بين ربات البيوت أكثر من ارتفاعها بين أية مجموعة أخرى، فيما

Digitized by Birzeit University Library

## جدول رقم (٢١)

### التعاطف السياسي حسب منطقة الاقامة ومكان السكن ووضع اللجوء والتحصيل العلمي والجندر والمهنة (١٩٩٣-١٩٩٦)*

| | منطقة الإقامة | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع٪ | | | قطاع غزة٪ | | | الضفة الغربية٪ | | | نابلس٪ | | | رام الله٪ | | | الخليل٪ | | |
| | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ |
| فتح | ٤١ | ٤٩ | ٤٥ | ٤٥ | ٥٢ | ٥١ | ٤٠ | ٤٨ | ٤٢ | ٤٧ | ٥٤ | ٤٣ | ٣٦ | ٤٢ | ٣٦ | ٣٢ | ٤٣ | ٤٠ |
| حماس | ١٥ | ١٣ | ٨ | ١٧ | ١٣ | ٧ | ١٣ | ١٣ | ٨ | ١٣ | ١٥ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ٧ | ١٩ | ١٨ | ١٣ |
| الوسط | ٤١ | ٤٩ | ٤٥ | ٤٥ | ٥٢ | ٥١ | ٤٠ | ٤٨ | ٤٢ | ٤٧ | ٥٤ | ٤٣ | ٣٦ | ٤٢ | ٣٦ | ٣٢ | ٤٣ | ٤٠ |
| إسلاميون | ٢٢ | ١٩ | ١٤ | ٢٢ | ١٩ | ١٢ | ٢٢ | ٢٠ | ١٤ | ١٩ | ٢٠ | ١٥ | ١٦ | ١٤ | ١٣ | ٣٤ | ٢٧ | ٢٢ |
| يساريون | ٩ | ٥ | ٤ | ٩ | ٥ | ٤ | ٨ | ٥ | ٤ | ٦ | ٤ | ٣ | ٩ | ٥ | ٦ | ١٠ | ٥ | ٤ |
| لا تعاطف | ١٢ | ١٤ | ٢٦ | ١٢ | ١٤ | ٢٦ | ١٢ | ١٤ | ٢٧ | ١٤ | ١٣ | ٢٨ | ١٢ | ١٥ | ٢٧ | ١١ | ١٤ | ٢٤ |

تابع جدول رقم (٢١)

| | مكان السكن | | | | | | | | | وضع اللجوء | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قرية٪ | | | مدينة٪ | | | مخيم٪ | | | لاجيء٪ | | | غير لاجيء٪ | | |
| | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٣-٩٤ | ٩٥ | ٩٦ |
| فتح | ٣٩ | ٥٠ | ٤٦ | ٤١ | ٤٧ | ٤٤ | ٤٥ | ٤٨ | ٤٦ | ٤٣ | ٤٩ | ٤٥ | ٤١ | ٤٩ | ٤٥ |
| حماس | ١٦ | ١٣ | ٨ | ١٢ | ١٢ | ٨ | ١٧ | ١٥ | ٨ | ١٥ | ١٤ | ٩ | ١٤ | ١٣ | ٨ |
| وسط | ٣٩ | ٥٠ | ٤٦ | ٤١ | ٤٧ | ٤٤ | ٤٥ | ٤٨ | ٤٦ | ٤٣ | ٤٩ | ٤٥ | ٤١ | ٤٩ | ٤٥ |
| إسلاميون | ٢٢ | ٢٠ | ١٤ | ٢١ | ١٨ | ١٤ | ٢٤ | ٢٢ | ١٤ | ١٩ | ٢١ | ١٣ | ٢١ | ١٩ | ١٤ |
| يساريون | ٩ | ٤ | ٤ | ٨ | ٥ | ٤ | ١٠ | ٦ | ٥ | ١٠ | ٦ | ٥ | ٧ | ٥ | ٤ |
| لا تعاطف | ١١ | ١٣ | ٢٤ | ١٤ | ١٦ | ٢٨ | ١٣ | ١٣ | ٢٧ | ١٢ | ١٤ | ٢٦ | ١٢ | ١٥ | ٢٦ |

* النسب المستعملة لكل سنة من السنوات قيد البحث تعبر عن معدل النسب لتلك السنة

Digitized by Birzeit University Library

## جدول رقم ٢٢

| | التحصيل العلمي | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أمي٪ | | | لغاية ٩ سنوات ٪ | | | ١٠-١٢ سنة | | | ستان كلية٪ | | | بكالوريس ٪ | | | ماجستير فما فوق٪ | | |
| | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ |
| فتح | * | * | ٤٣ | ٤٨ | ٥٣ | ٥٣ | ٤٥ | ٤٨ | ٤٥ | ٤٠ | ٤٤ | ٣٦ | ٣٥ | ٣٩ | ٣٥ | ٢٨ | ٣٧ | ٣٢ |
| حماس | * | * | ٦ | ١٢ | ١٣ | ٩ | ١٦ | ١٥ | ٨ | ١٨ | ١١ | ١٠ | ١٥ | ١١ | ٦ | ٧ | ٤ | ٧ |
| الوسط | * | * | ٤٣ | ٤٨ | ٥٣ | ٥٣ | ٤٥ | ٤٨ | ٤٥ | ٤٠ | ٤٤ | ٣٦ | ٣٥ | ٣٩ | ٣٦ | ٢٨ | ٣٧ | ٣٢ |
| إسلاميون | * | * | ١١ | ٢٤ | ١٩ | ١٤ | ٢٢ | ٢١ | ١٣ | ٢٢ | ١٩ | ١٧ | ١٨ | ١٨ | ١٤ | ١٨ | ٥ | ١٩ |
| يساريون | * | * | ٢ | ٦ | ٥ | ٤ | ١٠ | ٦ | ٥ | ١٠ | ٦ | ٦ | ١١ | ٧ | ٦ | ٩ | ٥ | ٥ |
| لا تعاطف | * | * | ٣٤ | ١٣ | ١٤ | ٢١ | ١١ | ١٤ | ٢٧ | ١٣ | ١٣ | ٢٨ | ٩ | ١٤ | ٣٠ | ١١ | ١١ | ٢٠ |

تابع جدول رقم (٢٢)

| | الجندر | | | | | | الوظيفة | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نساء٪ | | | رجال٪ | | | طلاب٪ | | | ربات بيوت٪ | | | موظفون٪ | | | متخصصون | | |
| | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤-٩٣ | ٩٥ | ٩٦ |
| فتح | ٤٠ | ٤٧ | ٤٢ | ٤٣ | ٥١ | ٤٨ | ٣٢ | ٤٢ | ٣٩ | ٤٥ | ٤٧ | ٤٣ | ٣٥ | ٤٤ | ٤٣ | ٣١ | ٤٣ | ٤٧ |
| حماس | ١٧ | ١٥ | ١٠ | ١٣ | ١١ | ٦ | ٢٢ | ١٤ | ٧ | ١٩ | ١٥ | ١٠ | ١٤ | ١٥ | ٦ | ١٢ | ١٣ | ٠ |
| وسطيون | ٤٠ | ٤٧ | ٤٢ | ٤٣ | ٥١ | ٤٨ | ٣٢ | ٤٢ | ٣٩ | ٤٥ | ٤٧ | ٤٣ | ٣٥ | ٤٤ | ٤٣ | ٣١ | ٤٣ | ٤٧ |
| إسلاميون | ٢٢ | ٢٢ | ١٦ | ٢٢ | ١٧ | ١٢ | ٢٢ | ٢٣ | ١٤ | ٢٦ | ٢٣ | ١٦ | ١٧ | ١٦ | ١٣ | ١٥ | ٧ | ٥ |
| يساريون | ٨ | ٥ | ٤ | ٩ | ٦ | ٥ | ١٣ | ٨ | ٦ | ٦ | ٤ | ٤ | ١١ | ٨ | ٧ | ٩ | ٨ | ٣ |
| لا تعاطف | ١٥ | ١٦ | ٣٠ | ١٠ | ١٢ | ٢٣ | ١٠ | ١٤ | ٢٧ | ١٥ | ١٦ | ٣٠ | ١٣ | ١٣ | ٢٤ | ١٤ | ١١ | ٢٢ |

* متخصصون: (أستاذ جامعة، مهندس، طبيب، محام، صيدلاني، تنفيذي).

موظف: (معلم مدرسة، موظف حكومة، ممرض، موظف شركة)



Digitized by Birzeit University Library

ارتفع التأييد للوسط بين المتخصصين بشكل يفوق ارتفاعه بين أية مجموعة أخرى. أما الإسلاميون فكان أقل انخفاض في شعبيتهم بين الموظفين وأكبر انخفاض بين المتخصصين.

## (٨) الخلاصة:

رغم الصعوبة في إقامة علاقة قوية بين الصفات الديمغرافية ومنظومة القيم والاعتقادات من جهة والانتماءات السياسية للفلسطينيين في الضفة والقطاع من جهة أخرى، فإن المعطيات المسحية تشير بشكل واضح إلى أهمية عوامل مثل التعليم والوظيفة والتدين والايمان بالقيم الاسلامية السياسية. في المقابل فإن المعطيات تظهر علاقة أقوى بين الانتماء السياسي من جهة، والمواقف السياسية من جهة أخرى. أي أن المنتمين لاحزاب وحركات مختلفة معينة يميلون لاتخاذ مواقف مختلفة تبعا لانتماءاتهم. رغم ذلك، فإن من الخطأ الاعتقاد بأن المنتمين لحركة أو حزب واحد يحملون افكارا متطابقة، إذ أنه رغم تمايز هؤلاء عن المنتمين لحركات وأحزاب أخرى فإن هناك تعددية واضحة في الآراء والمواقف بين أصحاب الانتماء الواحد. إن السبب في ذلك يعود لوجود علاقة قوية أيضا بين متغيرات أخرى (كالتعليم والدخل والجندر) من جهة والمواقف السياسية من جهة أخرى. إن وجود تأثير لهذه المتغيرات الأخرى قد يدل على ضعف درجة التعبئة السياسية الايديولوجية ووجود درجة من التسامح والليبرالية داخل الحركات والاحزاب السياسية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثامن

# الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء في الوعي الفلسطيني

نادر عزت سعيد

## مقدمة

إن المسائل المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال بدأت ترقى إلى مصاف المسائل التي تحوز على أهمية في جدول الأعمال الفلسطيني. فقد أصبح تمكين المرأة وتحسين مركزها أمرا أساسيا لتحقيق مستوى أفضل في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وفي المجتمع الفلسطيني يتسم وضع النساء بنوع من التناقض [1]. فمن ناحية، ارتفعت مستويات التعليم بين النساء وزادت مشاركتهن في الحياة السياسة، بما في ذلك نشوء حركة نسوية واضحة التأثير. وشاركت النساء في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى في فلسطين (كانون الثاني ١٩٩٦) في عملية الانتخاب والترشيح. ومن ناحية أخرى لا تزال هناك معوقات جدية تواجه قيام النساء بدورهن في المجتمع. وتظهر هذه المعوقات في المجالات الاقتصادية حيث ما زالت مشاركة النساء متدنية في سوق العمل الرسمي، وما زالت قيمة مشاركة المرأة منقوصة في سوق العمل غير الرسمي وخصوصا في الزراعة، وما زال التمييز ضد النساء قائما في التوظيف والأجور. وفي نفس المجال، نجد أن سوق العمل ما زال مقسم "جنسويا" وتعمل فيه النساء في مجالات محددة، فنجد أن نصف النساء يعملن في قطاع الخدمات (التعليم والصحة والسكرتاريا)، ويعمل حوالي الثلث في الزراعة. هذا وقد بلغت نسبة الذين لم تتضمنهم حسابات "قوة العمل" بسبب الانشغال بالأعمال المنزلية نحو ٥٣٪ (جميعهم من النساء) [2].

تزداد حدة المعوقات التي تقف في وجه النساء في المجالات الاجتماعية. وتظهر بشكل ملفت للنظر في المعدلات المرتفعة والمتواصلة للخصوبة وانخفاض سن الزواج وغياب نظام اجتماعي لرعاية الأطفال والمسنين، الشيء الذي يؤدي إلى قيام النساء



Digitized by Birzeit University Library

بتكريس الجزء الأكبر من حياتهن للإنجاب وللمهام التي ترافقه من مسؤوليات البيت والأسرة، مما يسلب الكثير منهن القدرة على المشاركة الفعالة في باقي نشاطات المجتمع. ومن أهم المعوقات الاجتماعية تلك المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية من حيث قدرة النساء على الاختيار والحركة، وعلاقة ذلك بالأسرة. وما زال القانون يكرس التمييز والتحيز ضد النساء ويتغاضى، إلى حد كبير، عن العنف الجسدي والنفسي الموجه ضدهن.

وبالنظر لواقع النساء في المجتمع الفلسطيني، نجد أن هناك إطارا فكريا يعزز التمييز ضد النساء ويحافظ على استمراريته. ويساهم هذا الإطار، بشكل مباشر وغير مباشر، في استمرار العلاقة التمييزية بين الرجال والنساء، تلك العلاقة القائمة على أساس سيادة الرجل ومركزيته، واعتبار المرأة "شيئا هامشيا" يملكه الرجل ويستطيع التصرف به كيفما شاء، ويستطيع أن يعززه أو يهمشه مستخدما بذلك سلة من العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية والسياسية والدينية. إن مثل هذا الإطار يستمد قوته وحصانته من ثقافة عربية متوارثة، ويشتق الكثير من عناصره من التعاليم الدينية. ويشكل هذا المزيج من العادات والتقاليد والتعاليم الدينية أحد أهم المعوقات في وجه تغيير أوضاع المرأة في المجتمعات العربية بشكل عام.

وكما سيكون ملاحظا من التحليل التالي، فإن التوجهات الفكرية نحو "قضايا المرأة" [٣] تنسجم مع وتعكس، إلى حد كبير، الممارسات الفعلية في الواقع الاجتماعي. فمن ناحية، هناك قبول مبدئي بحقوق المرأة السياسية، وقبول أقل بحقوقها الاقتصادية. ويتناقص القبول بحقوق المرأة في المجالات الاجتماعية والشخصية. وتنسجم وجهات النظر، إلى حد كبير، مع التعاليم الدينية حيثما كانت هذه التعاليم موجودة وواضحة (كمسألة حق المرأة في الزواج والطلاق وإمكانية لجوء الزوج للضرب ضد زوجته).

يقدم هذا الفصل تحليلا للتوجهات الفكرية بين الفلسطينيين حول القضايا المتعلقة بالمرأة وموقعها في المجتمع وعلاقتها بالرجل. وبتحديد أكثر، فإن هذا الفصل سيتعرض للقضايا التالية:-

- موقع قضية اضطهاد النساء ضمن جدول الأعمال الفلسطيني وإذا كانت هذه القضية ضمن الأولويات.
- موقف الفلسطينيين من الحقوق السياسية للنساء وخصوصا من حيث مدى قناعتهم بقدراتهن القيادية وضرورة وجودهن في المجالس التشريعية.

Digitized by Birzeit University Library

- موقف الفلسطينيين من الحقوق الاقتصادية للنساء بما في ذلك حقهن في العمل وفي الحصول على فرص متساوية مع الرجال في فرص العمل والأجور.
- موقف الفلسطينيين من الحقوق الاجتماعية والشخصية للنساء بما في ذلك دورهن في الحياة الأسرية وحقهن في الزواج والطلاق والموقف من الحجاب والعنف ضد المرأة.
- درجة الخلاف (التقاطب) حول حقوق النساء في المجتمع الفلسطيني.

هذا، وتتم معالجة جميع هذه القضايا من خلال ارتباطها بقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى. ويتم الكشف عن علاقة متغيرات النوع الاجتماعي (الجندر) والتعليم والتوزيع الجغرافي والمهنة والتوجه السياسي ودرجة التدين والدخل مع التوجهات الفكرية نحو القضايا المطروحة أعلاه.

## اضطهاد النساء كقضية وأولوية

عند تقييمهم لأهمية مجموعة من القضايا الاجتماعية التي تواجه المجتمع الفلسطيني، لم يشعر الفلسطينيون بأن اضطهاد المرأة من أولوياتهم. فمن بين (٢١) قضية اجتماعية جاءت قضية اضطهاد المرأة في المرتبة الثامنة عشرة. ولم يأت بعدها في الترتيب إلا قضايا التدخين، والخطف (السحب) [٤] من أجل التحقيق، والفوارق الطبقية.

ورغم أن اضطهاد المرأة لم يشكل أولوية (بالمقارنة مع القضايا الأخرى)، إلا أن نسبة كبيرة من الفلسطينيين (٨١٪) شعروا بأنه قضية مهمة جدا أو مهمة. وصرح ١١٪ بأنه قضية مهمة إلى حد ما. أما نسبة الذين لم يشعروا بأنه قضية مهمة فلم تتجاوز ٨٪. وكذلك، فإنه عندما تم الطلب من الفلسطينيين أن يختاروا أكثر مشكلة جدية من بين القضايا المطروحة فإن ترتيب قضية اضطهاد المرأة جاء في المرتبة (١٥). وعندما طلب منهم اختيار ثاني أكثر مشكلة جدية جاء ترتيبها في المرتبة (٩). وعندما طلب منهم اختيار أكثر ثالث مشكلة جدية جاء ترتيبها في المرتبة (١٢). (أنظر/ي جدول ١)

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١) تقييم الفلسطينيين لأهمية قضية اضطهاد المرأة (من بين ٢١ قضية)

| المقياس | النسبة المئوية | الترتيب |
|---|---|---|
| الذين شعروا بأنها قضية مهمة جدا أو مهمة | ٨١٪ | ١٨ |
| الذين شعروا أنها غير مهمة | ٨٪ | ٣ |
| الذين شعروا بأنها أكثر قضية جدية | ١,٣٪ | ١٥ |
| الذين شعروا بأنها ثاني أكثر قضية جدية | ٣,٥٪ | ٩ |
| الذين شعروا بأنها ثالث أكثر قضية جدية | ٤٪ | ١٢ |
| الذين يتوقعون أن يتحسن الوضع بالنسبة لهذه القضية | ٧٦٪ | ٣ |

وعندما تم جمع النسب المئوية للذين اختاروا قضية اضطهاد المرأة كقضية أولى أو ثانية أو ثالثة من حيث الجدية، جاء ترتيبها في المرتبة (١٢) حيث بلغت نسبة الذين وصفوها على أنها من المشكلات الثلاثة الأكثر جدية ٨,٨٪. (أنظر/ي جدول ٢)

جدول (٢) تقييم الفلسطينيين لأهمية قضية اضطهاد المرأة حسب مجموع الذين اعتبروها أول أو ثاني أو ثالث أهم قضية بالمقارنة مع القضايا الأخرى

| القضية | مجموع النسب | الترتيب | القضية | مجموع النسب | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| البعد عن الدين | ٥٠,٢٪ | ١ | اضطهاد المرأة | ٨,٨٪ | ١٢ |
| العنف الداخلي | ٤٠٪ | ٢ | الأمية | ٧,٦٪ | ١٣ |
| المخدرات | ٣١,٤٪ | ٣ | الخطف من أجل التحقيق | ٦,٦٪ | ١٤ |
| البطالة | ٢٦,٥٪ | ٤ | قلة النظافة | ٦,٣٪ | ١٦ |
| الانحلال الخلقي | ١٨,٩٪ | ٥ | التلوث | ٦,٣٪ | ١٦ |
| الفقر | ١٤,٨٪ | ٦ | التدخين | ٥,٥٪ | ١٨ |
| جرائم القتل | ١٣,٧٪ | ٧ | انتشار الفوضى | ٥,٥٪ | ١٨ |
| إهمال الأطباء للمرضى | ١٣,٤٪ | ٨ | الغش التجاري | ٥,٠ | ١٩ |
| انحراف الأحداث | ١١,١٪ | ٩ | الفوارق الطبقية | ٣,٧٪ | ٢٠ |
| السرقة | ١٠,٩٪ | ١٠ | غلاء أسعار العقارات | ٢,٦٪ | ٢١ |
| عدم توفر سكن | ١٠,٢٪ | ١١ | | | |

ومن الملفت للنظر أن نسبة الذين يتوقعون أن يتحسن الوضع بالنسبة لهذه القضية بلغت ٧٦٪. وجاء ترتيب قضية اضطهاد المرأة من حيث توقعات امكانية تحسن الوضع

Digitized by Birzeit University Library

بالنسبة لها في المرتبة الثالثة بعد الأمية وقلة النظافة. وقد يكون لهذا "التفاؤل" علاقة بتقييم أهمية هذه القضية وأولويتها، حيث أن قناعة الفلسطينيين بإمكانية التحسن في هذه القضية تدعوهم لعدم الاعتقاد بجديتها بنفس الدرجة كالقضايا الأخرى التي يصعب إيجاد حلول لها، أي أن الاعتقاد بما هو ممكن يدعو لاعتبارها أقل جدية كمشكلة اجتماعية.

**تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على تقييم اضطهاد المرأة كقضية اجتماعية**

### ١. التوزيع الجغرافي

لقد شكلت قضية اضطهاد المرأة القضية الثامنة عشرة (من بين ٢١) بالنسبة للمستجيبين للدراسة في الضفة الغربية (جاء بعدها التدخين والخطف من أجل التحقيق والفوارق الطبقية). وشكلت القضية السادسة عشر بالنسبة للمستجيبين للدراسة في قطاع غزة (جاء بعدها جرائم القتل والتدخين والخطف من أجل التحقيق وغلاء أسعار العقارات والفوارق الطبقية). وبالنظر للبيانات المتوفرة فإن ٨٦٪ من سكان قطاع غزة و ٧٨٪ من سكان الضفة اعتبروا أن قضية اضطهاد المرأة مهمة جدا أو مهمة. وبذلك نجد أن الاهتمام بهذه القضية أكبر في قطاع غزة منه في الضفة الغربية (مع العلم أن اهتمام الغزيين كان أكبر بكل القضايا المطروحة من اهتمام سكان الضفة الغربية وذلك باستثناء غلاء أسعار العقارات).

وبالنسبة لطبيعة مكان السكن وتأثيره على النظرة لقضية اضطهاد المرأة، فإن الفروق بين القرى والمدن والمخيمات كانت، في معظمها، غير مهمة. فقد كان اعتبار القضية مهمة جدا أو مهمة في البلدات (٨٤٪) والمخيمات (٨٢٪) وفي كل من المدن والقرى (٧٩٪). وقد وصلت نسبة الذين اعتبروا قضية اضطهاد المرأة قضية "مهمة جدا" في المخيمات ٤٥٪ وفي القرى ٤٢٪ وفي كل من البلدات والمدن ٤٠٪.

### ٢. الاتجاه السياسي [٥]

على عكس المتوقع، كان تقييم مؤيدي حركة حماس لقضية اضطهاد المرأة مرتفعا أكثر من غيرهم، حيث صرح ٨٥٪ منهم بأن هذه القضية مهمة أو مهمة جدا. في المقابل، اعتبر ٨٢٪ من مؤيدي الجبهة الشعبية أن قضية اضطهاد المرأة قضية مهمة أو مهمة جدا. وشاركهم في تقييمهم هذا ٧٩٪ من مؤيدي حركة فتح و٧٥٪ من المستقلين و٧٦٪ من مؤيدي حركة الجهاد الإسلامي. ومن الجدير بالذكر، وكما سنلاحظ لاحقا، أن اعتبار

Digitized by Birzeit University Library

قضية اضطهاد المرأة لا يترافق بالضرورة مع قناعة موازية بحقوقها (كما هي مذكورة في أسئلة المسح قيد التحليل).

## ٣. النوع الاجتماعي

جاء اهتمام النساء بقضية اضطهاد المرأة أكثر من اهتمام الرجال. فقد صرحت ٨٤٪ من النساء بأن هذه القضية مهمة أو مهمة جدا، بينما اعتبرها كذلك ٧٦٪ من الرجال (أي بفارق ٨ نقاط). تزداد الفروق بين النساء والرجال إذا تم أخذ التعليم بعين الاعتبار. فبالمقارنة بين النساء الأميات والرجال الأميين نجد أن نسبة أكبر من الرجال تعتبر قضية اضطهاد النساء قضية "مهمة جدا". وفي المقابل، فإن نسبة أكبر من النساء الأميات تعتبر القضية "مهمة". هذا ونجد أن نسبة النساء في كافة المستويات التعليمية تعتبر قضية اضطهاد النساء أكثر أهمية بالمقارنة مع الرجال (باستثناء خريجي المعاهد). (أنظر/ي جدول ٣)

جدول (٣) نسبة الذين اعتبروا قضية اضطهاد المرأة قضية مهمة ونسبة الذين اعتبروها غير مهمة حسب النوع الاجتماعي والتعليم

| | مهمة جدا | مهمة | مهمة جدا أو مهمة | غير مهمة |
|---|---|---|---|---|
| نساء أميات | ٢٨,٣٪ | ٥٤,٧٪ | ٨٣٪ | ٣,٨٪ |
| رجال أميون | ٣٨,٥٪ | ٣٨,٥٪ | ٧٧٪ | ٧,٧٪ |
| نساء (إلزامي) | ٤٦,٣٪ | ٣٧,٧٪ | ٨٤٪ | ٨,٦٪ |
| رجال (إلزامي) | ٤١,٤٪ | ٤٠٪ | ٨١,٤٪ | ٩,٠٪ |
| نساء (ثانوي) | ٥١,٩٪ | ٣٦,١٪ | ٨٨٪ | ٥,١٪ |
| رجال (ثانوي) | ٢٨,٥٪ | ٤٤,٨٪ | ٧٣,٣٪ | ٦,١٪ |
| نساء (معهد) | ٤٩,١٪ | ٣٠,٢٪ | ٧٩,٣٪ | ٦,١٪ |
| رجال (معهد) | ٤٢,٥٪ | ٤٠٪ | ٨٢,٥٪ | ١١,٣٪ |
| نساء (جامعة) | ٤٩,٥٪ | ٣٥٪ | ٨٤,٥٪ | ٨,٧٪ |
| رجال (جامعة) | ٣٥,٩٪ | ٣٤,٦٪ | ٧٠,٥٪ | ١٣,٤٪ |
| نساء (المجموع) | ٤٧٪ | ٣٧٪ | ٨٤٪ | ٦,٧٪ |
| رجال (المجموع) | ٣٦٪ | ٤٠٪ | ٧٦٪ | ١٠,٠٪ |

Digitized by Birzeit University Library

تصبح الفروق بين النساء والرجال في نظرتهم لقضية اضطهاد المرأة واضحة في المرحلة الثانوية والجامعية. فقد كانت نسبة النساء اللواتي ينظرن لقضية اضطهاد المرأة على أنها مهمة أو مهمة جدا أكبر من نسبة الرجال (بفارق ١٥٪ للمرحلة الثانوية و١٤٪ للمرحلة الجامعية). وكان من الملفت للنظر أن نسبة الرجال خريجي المعاهد الذين يعتبرون أن قضية اضطهاد المرأة "مهمة" تفوق نسبة النساء خريجات المعاهد (بفارق ١٠ نقاط). ولكن، وفي نفس الوقت، فإن نسبة النساء اللواتي يعتبرنها قضية "مهمة جدا" تفوق نسبة الرجال (بفارق ٧ نقاط).

### ٤. التعليم

لم يشكل التعليم عاملا حاسما في النظرة لقضية اضطهاد المرأة. وعلى عكس المتوقع، فإن نسبة أقل من حملة الشهادات الجامعية (٧٦٪) اعتبروها قضية مهمة أو مهمة جدا، وذلك بالمقارنة مع نحو ٨٠٪ من كافة المجموعات التعليمية الأخرى. وفي المقابل فإن حوالي ١٢٪ من حملة الشهادات الجامعية اعتبروها قضية غير مهمة بالمقارنة مع ٥٪ من الأميين. وكما ذكر سابقا، فإن التعليم يلعب دورا هاما عند النظر للفروق بين مواقف الرجال والنساء، حيث أن نسبة الرجال حملة الشهادات الجامعية الذين يعتبرون القضية مهمة جدا أومهمة لا تتجاوز ٧٠٪ بالمقارنة مع ٨٢٪ من الرجال خريجي المعاهد و٧٧٪ من الرجال الأميين. بالنسبة للنساء، فالفروق تكون أكثر وضوحا عند النظر للواتي يعتبرن قضية اضطهاد المرأة قضية "مهمة جدا" حيث اعتبرتها كذلك ٥٠٪ من النساء الجامعيات و٢٨٪ من النساء الأميات.

### ٥. التدين

لم يكن لدرجة التدين علاقة بالنظرة لقضية اضطهاد المرأة حيث أن ٨٢٪ من الذين وصفوا أنفسهم بدرجة عالية من التدين اعتبروا هذه القضية مهمة أو مهمة جدا. وشاركهم في ذلك ٨٢٪ من الذين وصفوا أنفسهم بعدم التدين. ولم يكن هناك فرق بين المتدينين والذين وصفوا أنفسهم بأنهم اشتراكيين أو قوميين بالنسبة للنظرة لأولوية قضية اضطهاد المرأة.

### ٦. المهنة

كان اهتمام ربات البيوت والموظفين (بمجموعة نسوية في غالبها) بقضية اضطهاد المرأة أكبر من المجموعات المهنية الأخرى. فقد وصلت نسبة ربات البيوت اللواتي اعتبرن

Digitized by Birzeit University Library

القضية مهمة أو مهمة جدا إلى ٨٣٪ ونسبة الموظفين الذين اعتبروها كذلك إلى ٨٢٪، بالمقارنة مع ٧٨٪ من المتخصصين و٧٧٪ من الطلاب و٧٦٪ من التجار و٧٤٪ من الحرفيين و٧٣٪ من المزارعين.

### ٧. الدخل

كانت العلاقة بين دخل الأسرة والنظرة لقضية اضطهاد المرأة واضحة عند النظر لنسبة الذين اعتبروها قضية مهمة جدا. فقد ذكر ٥٩٪ من ذوي الدخل الأعلى (يزيد دخلهم عن ٩٠٠ دينار أردني شهريا) أن القضية مهمة جدا. بينما شاركهم في هذا التقييم ٥٦٪ من ذوي الدخل الذي يتراوح بين (٦٠١ و ٩٠٠ دينار) و٣٩٪ من ذوي الدخل الذي يتراوح بين (٣٠٠ و ٦٠٠ دينار) و٤١٪ من ذوي الدخل المنخفض (أقل من ٣٠٠ دينار). ولكن إذا نظرنا إلى نسبة الذين يعتبرونها قضية "مهمة" فإننا لا نلاحظ فروقا تذكر بين مستويات الدخل المختلفة بالنسبة لتقييمهم للقضية.

## الحقوق السياسية للنساء

أبدت الغالبية من الفلسطينين ثقة بقدرة النساء على القيام بمهام قيادية في المجتمع. فقد صرح ٦٢٪ من المستجوبين بأن لدى النساء القدرة على القيام بمهام قيادية في المجتمع، وصرح ٨٪ بأن لديهن القدرة على القيادة "إلى حد كبير". وصرح ١٦٪ بأن لديهن القدرة على القيادة "إلى حد ما." وفي المقابل، صرح نحو ١٤٪ بأن النساء لا يمتلكن القدرة على القيام بمهام قيادية.

ترافقت الثقة بقدرة النساء القيادية مع موافقة الكثيرين على ضرورة وجود نساء في المجالس التمثيلية (البرلمان). فقد صرح ٢٢٪ من الفلسطينيين بأنهم يوافقون بشدة على ضرورة وجود نساء في البرلمان. وصرح ٥١٪ آخرين بأنهم يوافقون على ذلك. ولم يوافق على هذا الطرح ٢٣٪ (من بينهم ٧٪ لم يوافقوا بشدة).

وفي نفس الوقت أبدت غالبية من الفلسطينيين ثقة باتحادات المرأة الفلسطينية. فقد صرح ٥٣٪ منهم بأنهم "يثقون كثيرا" أو "يثقون" بهذه الاتحادات. وقد جاء تقييم اتحادات المرأة مرتفعا بالمقارنة مع مؤسسات أخرى مهمة في المجتمع (كالمعارضة الفلسطينية التي حصلت على ٢٩٪، والصحافة المحلية التي حصلت على ٤٤٪، واتحادات النقابات العمالية التي حصلت على ٣٧٪).

Digitized by Birzeit University Library

هذا وترتبط النظرة لحقوق النساء السياسية بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على النحو التالي:-

## ١. التوزيع الجغرافي

يرى سكان الضفة الغربية، أكثر من سكان القطاع، أن لدى النساء القدرة على القيام بمهام قيادية. ولكن نسبة الموافقة "بشدة" على ضرورة تمثيل النساء في البرلمان تتشابه في المنطقتين. ونلاحظ أن سكان البلدات، أكثر من باقي المناطق، يعتبرون أن لدى النساء القدرة على القيادة. وترتفع فيها أيضا نسبة الموافقة على ضرورة تمثيل النساء في البرلمان عن المناطق الأخرى. ولكن ما يلفت النظر هنا، أنه برغم أن الموافقة على قدرة النساء القيادية أقل في المخيمات منها في المدن والقرى، إلا أن نسبة الذين يؤيدون "بشدة" مشاركة النساء في البرلمان في المخيمات تتشابه مع تلك في المدن وتزيد (٥ نقاط) عن تلك في القرى.(أنظر/ي جدول ٤)

جدول (٤) الحقوق السياسية للمرأة حسب التوزيع الجغرافي (النسبة المئوية للذين يوافقون أو يوافقون بشدة)

| | لدى المرأة القدرة على القيادة | هناك ضرورة لوجود النساء في البرلمان |
|---|---|---|
| الضفة الغربية | ٧٣٪ | ٧٥٪ |
| قطاع غزة | ٦٤٪ | ٦٩٪ |
| بلدات | ٧٦٪ | ٨٠٪ |
| مدن | ٧٣٪ | ٧٦٪ |
| قرى | ٦٧٪ | ٧٢٪ |
| مخيمات | ٦٥٪ | ٧٠٪ |

## ٢. النوع الاجتماعي والتعليم

تتأكد العلاقة بين النوع الاجتماعي والتوجهات الفكرية عند النظر للمواقف من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حيث أن نسبة اللواتي يعتقدن بأن المرأة لديها القدرة على القيادة واللواتي يؤيدن ضرورة مشاركة النساء في البرلمان تزيد عن تلك النسب بين الرجال. هذا، وقد شكلت النساء الأميات المجموعة النسوية الوحيدة التي يقل إيمانها بقدرة النساء القيادية وضرورة وجودها في البرلمان بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال

Digitized by Birzeit University Library

الأميين. وتزداد الفجوة بين النساء والرجال عند النظر للمرحلة التعليمية الثانوية، حيث أن نسبة أكبر منهن يعتقدن بقدرة النساء القيادية وبضرورة تمثيل النساء في البرلمان. ورغم أن النساء خريجات المعاهد أكثر اعتقادا بقدرة النساء القيادية، إلا أنهن أقل تأييدا من الرجال خريجي المعاهد لضرورة وجود النساء في البرلمان. أما النساء خريجات الجامعات فيزيد اعتقادهن بقدرة النساء على القيادة عن نظرائهن من الرجال ويزيد تأييدهن لضرورة وجود نساء في البرلمان عنهم. (أنظر/ي جدول ٥).

جدول (٥) الحقوق السياسية للمرأة حسب النوع الاجتماعي والتعليم (النسبة المئوية للذين يوافقون أو يوافقون بشدة)

| | لدى المرأة القدرة على القيادة | هناك ضرورة لوجود النساء في البرلمان |
|---|---|---|
| نساء | ٧٣٪ | ٧٥٪ |
| رجال | ٦٦٪ | ٧٢٪ |
| أميون | ٦١٪ | ٦٨٪ |
| إلزامي | ٧٢٪ | ٧٤٪ |
| ثانوي | ٧٠٪ | ٨١٪ |
| معهد | ٧١٪ | ٧٧٪ |
| جامعة | ٦٨٪ | ٧٥٪ |
| نساء أميات | ٥٧٪ | ٥٩٪ |
| رجال أميون | ٦٩٪ | ٨٩٪ |
| نساء إلزامي | ٧٦٪ | ٧٥٪ |
| رجال إلزامي | ٦٨٪ | ٧٢٪ |
| نساء ثانوي | ٧٦٪ | ٨١٪ |
| رجال ثانوي | ٦٣٪ | ٨٠٪ |
| نساء معهد | ٧٢٪ | ٧٨٪ |
| رجال معهد | ٦٩٪ | ٧٦٪ |
| نساء جامعة | ٧٤٪ | ٧٢٪ |
| رجال جامعة | ٦٤٪ | ٧٨٪ |

### ٣. التدين

كان الفرق واضحا بين المتدينين وغير المتدينين في درجة تأييدهم للحقوق السياسية للنساء. فقد أظهرت البيانات أن نسبة الذين يعتقدون بالقدرات القيادية للنساء وضرورة تمثيلهن في البرلمان هي أقل بين المتدينين منها بين غير المتدينين. وقد تشابهت مواقف

Digitized by Birzeit University Library

"الاشتراكيين" مع غير المتدينين في هذا المجال. بينما نجد أن "القوميين العرب" يأخذون مواقف أكثر تأييدا للحقوق السياسية للنساء من المتدينين وأقل تأييدا من الاشتراكيين.

### ٤. التوجهات السياسية

كانت مواقف مؤيدي الجبهة الشعبية (اتجاه يساري) أكثر تأييدا لحقوق المرأة السياسية من مواقف الفصائل الأخرى قيد البحث. جاء بعدهم في التأييد لهذه الحقوق مؤيدو حركة فتح ومن ثم المستقلون الوطنيون يليهم مؤيدو حماس. وقد كان المستقلون الإسلاميون هم الأقل تأييدا لحقوق النساء السياسية يليهم في ذلك مؤيدو الجهاد الإسلامي.

### ٥. الدخل

كان الأكثر دخلا أكثر تأييدا للحقوق السياسية للنساء من الأقل دخلا، حيث وصلت نسبة المؤيدين لضرورة وجود نساء في البرلمان ٨٢٪ بين الأكثر دخلا بالمقارنة مع ٦٩٪ بين الفئات الأقل دخلا. (أنظر/ي جدول ٦)

جدول (٦) الحقوق السياسية للمرأة حسب الدخل الشهري للأسرة (النسبة المئوية للذين يوافقون أو يوافقون بشدة) [٦]

| | لدى المرأة القدرة على القيادة | هناك ضرورة لوجود النساء في البرلمان |
|---|---|---|
| أقل من ٣٠٠ دينار | ٦٩٪ | ٧١٪ |
| بين ٣٠٠-٦٠٠ دينار | ٦٩٪ | ٧٦٪ |
| بين ٦٠١-٩٠٠ دينار | ٦٧٪ | ٨٦٪ |
| أكثر من ٩٠٠ دينار | ٨٢٪ | ٨٢٪ |

### ٦. الموقف من العمليات العسكرية

كانت هناك علاقة عكسية بين التأييد للعمليات المسلحة ضد أهداف مدنية إسرائيلية والتأييد للحقوق السياسية للنساء. ونلاحظ أن نسبة الذين يرون أن هناك ضرورة لتمثيل النساء في البرلمان من بين معارضي العمليات المسلحة تصل إلى ٢٤٪ بالمقارنة مع ١٦٪ من بين مؤيدي هذه العمليات. وكذلك، فإن ٧٣٪ من المعارضين للعمليات المسلحة يعتقدون بأن لدى النساء القدرات القيادية، بينما تصل هذه النسبة إلى ٥٩٪ بين مؤيدي العمليات المسلحة.

Digitized by Birzeit University Library

## الحقوق الاقتصادية للنساء

أيدت الغالبية من الفلسطينيين (٧٨٪) حق المرأة في العمل خارج البيت إذا رغبت في ذلك. وفي المقابل عارض هذا الحق ٢٢٪. وترافق التأييد لحق المرأة في العمل مع تأييد لمبدأ المساواة بين الرجال والنساء في فرص العمل والأجور، حيث أيد ذلك ٨٠٪ من المستجوبين.

### ١. التوزيع الجغرافي

لم يكن هناك اختلاف يذكر بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال. وفي نفس الوقت كان تأييد القرى لهذه الحقوق أقل من تاييد باقي المناطق. وتباينت مواقف الرجال والنساء بالنسبة للحقوق الاقتصادية للنساء، حيث كانت نسبة النساء اللواتي يؤيدن (أو يؤيدن بشدة) حق النساء في العمل خارج المنزل ٨٩٪، بينما كانت بين الرجال ٧١٪ (بفارق ١٨ نقطة). وأما بالنسبة لمبدأ تساوي الفرص والأجور فقد أيد ذلك ٨٦٪ من النساء، بينما أيده ٧٥٪ من الرجال.

### ٢. النوع الاجتماعي والتعليم

يرتفع التأييد لحقوق النساء الاقتصادية مع زيادة التعليم (إلى حد معين)، حيث يصل أعلاه بين خريجي المعاهد ويعاود الانخفاض بين حملة الشهادات الجامعية. ويعتبر التعليم عاملا مهما في فهم الفروق بين النساء والرجال من ناحية وبين النساء أنفسهن والرجال أنفسهم من ناحية أخرى، حيث أن زيادة التعليم بين الرجال تؤدي إلى زيادة تأييدهم لعمل المرأة خارج البيت، إذ تزيد نسبة المؤيدين لذلك من ٦١٪ بين الأميين إلى ٨٠٪ بين الجامعيين. أما من حيث المساواة بين الرجال والنساء في فرص العمل والأجور فإن نمطا معاكسا يظهر. فكلما زاد التعليم بين الرجال كلما قل التأييد للمساواة في الفرص، حيث نجد أن ٨٥٪ من الرجال الأميين يؤيدون المساواة بينما يؤيدها ٧١٪ من الجامعيين. إن هذا النمط الملفت للنظر يجد تفسيره ولو جزئيا في مسألة الحاجة الاقتصادية للأسر من ناحية ومسألة المنافسة بين الرجال والنساء في سوق العمل والوظائف، وخصوصا تلك التي تحتاج لدرجة عالية من التعليم. إن موافقة الرجال الأقل تعليما على مبدأ المساواة في فرص التوظيف والأجور ليس فيها مشكلة كبيرة بالنسبة لهم فالكثيرون منهم لا يوافقون على عمل المرأة خارج البيت من أساسه وليس في المساواة في الفرص تهديد لمصالحهم حيث أن الغالبية العظمى منهم يتركزون في فئات مهنية لا تنافسهم عليها النساء (العمال، والحرفيون، والمزارعون) والكثيرون منهم هم من كبار السن الذين وصلوا سن التقاعد فلا

Digitized by Birzeit University Library

ضير عليهم إذا ما كانت فرص النساء والرجال متساوية في سوق العمل. (أنظر/ي جدول٧).

جدول (٧) التأييد للحقوق الاقتصادية للنساء حسب النوع الاجتماعي والتعليم

| | تستطيع المرأة العمل خارج البيت إذا رغبت | يجب المساواة بين الرجل والمرأة في فرص العمل والأجور |
|---|---|---|
| نساء أميات | ٧٥٪ | ٧٠٪ |
| رجال أميون | ٦١٪ | ٨٥٪ |
| نساء (إلزامي) | ٨٦٪ | ٨٨٪ |
| رجال (إلزامي) | ٦٠٪ | ٨١٪ |
| نساء (ثانوي) | ٨٩٪ | ٨٩٪ |
| رجال (ثانوي) | ٦٧٪ | ٧٢٪ |
| نساء (معهد) | ٩١٪ | ٨٥٪ |
| رجال (معهد) | ٨٥٪ | ٧٤٪ |
| نساء (جامعة) | ٩٨٪ | ٨٨٪ |
| رجال (جامعة) | ٨٠٪ | ٧١٪ |

إن الرجال المتعلمين لا يجادلون كثيرا بالنسبة لحق النساء في الخروج للعمل. فعدا عن أن مثل هذه التصريحات تجعلهم "حقا" ضمن مصاف المتعلمين والمنسجمين مع الثقافة "العصرية" السائدة، إلا أن مثل هذه القناعات تعد انسجاما مع مصالحهم وإقرارا منهم بالضرورة الاقتصادية لعمل المرأة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تجعل عمل الرجل والمرأة في الأسرة ضروريا للمحافظة على مستوى حياة لائقة حسب تعريف المتعلمين للياقة.

إن الوجه الآخر لمثل هذه التوجهات ظاهر في موقفهم من المساواة في الفرص، حيث أن نسبة أقل من الرجال المتعلمين تؤيد فرصا متساوية بين الرجال والنساء في العمل والأجور. وينبع ذلك من مخاوفهم من منافسة النساء لهم في الحصول على الوظائف (وخصوصا في ظل ارتفاع معدلات البطالة). إن حصول النساء على وظائف ذات مركز متميز (Prestige) وعلى أجور مساوية لأجور الرجال له دلالات مهمة على المستويات الاجتماعية والنفسية قد لا يستطيع الرجال تقبلها بسهولة، وله تأثير على عملية اتخاذ

Digitized by Birzeit University Library

القرارات ضمن الأسرة. وبالنسبة للنساء، وكما هو متوقع، فإن تأييدهن لحق المرأة في العمل والمساواة في الأجور والفرص يزيد مع زيادة التعليم.

### ٣. التوجهات السياسية

لقد أيدت الغالبية من مؤيدي كافة الاتجاهات السياسية حقوق المرأة الاقتصادية. ولم تظهر مفاجآت على هذا المستوى، حيث كان أنصار الجبهة الشعبية أكثر تأييدا من غيرهم لحق المرأة في العمل، ولكنهم جاءوا بعد مؤيدي فتح من حيث ضرورة المساواة بين الرجال والنساء في الأجور والفرص. وقد كان من الملفت للنظر أن نسبة المؤيدين للمساواة في الأجور والفرص بين مؤيدي الجهاد الإسلامي هي أكبر من نسبة المؤيدين لعملها خارج المنزل. وكان الحال كذلك بين مؤيدي فتح. وتقاربت هذه النسب في حالة مؤيدي حركة حماس. وبالنسبة لمؤيدي الجبهة الشعبية، فقد قلت بينهم نسبة المؤيدين للمساواة في الفرص والأجور عن نسبة المؤيدين لحق المرأة في العمل خارج البيت. (أنظر/ي جدول ٨).

جدول (٨) التأييد للحقوق الاقتصادية للنساء حسب الاتجاه السياسي

| | تستطيع المرأة العمل خارج البيت إذا رغبت | يجب المساواة بين الرجل والمرأة في فرص العمل والأجور |
|---|---|---|
| المستقلون الوطنيون | ٪٩٢ | ٪٨٠ |
| الجبهة الشعبية | ٪٩٠ | ٪٨٣ |
| المستقلون الإسلاميون | ٪٨٥ | ٪٨٥ |
| فتح | ٪٧٩ | ٪٨٥ |
| حماس | ٪٧٤ | ٪٧٣ |
| الجهاد الإسلامي | ٪٧١ | ٪٧٩ |

### ٤. الدخل

يزداد التأييد لحقوق النساء الاقتصادية مع زيادة الدخل للأسرة، حيث أن ٢٠٪ من الأقل دخلا (أقل من ٣٠٠ دينار شهريا) يؤيدون (بشدة) حق المرأة في العمل ويشاركهم في ذلك ٢٨٪ من الأكثر دخلا (أكثر من ٩٠٠ دينار). وفي نفس الوقت، فإن ٣٠٪ من الأقل دخلا يؤيدون (بشدة) المساواة بين الرجال والنساء في التوظيف والأجور، مقابل

Digitized by Birzeit University Library

٤٣٪ من بين الأكثر دخلا (مع العلم أن ٧٧٪ من الأقل دخلا يؤيدون (أو يؤيدون بشدة) حق المرأة في العمل مقابل ٨٣٪ بين الأكثر دخلا).

٥. التدين

أعرب ١٩٪ من المتدينين عن أنهم يوافقون (بشدة) على عمل المرأة خارج المنزل إذا رغبت في ذلك. بينما أعرب ٢٩٪ من غير المتدينين عن موافقتهم على ذلك. وفي نفس الوقت، أيد (بشدة) ٢٥٪ من المتدينين أن تكون هناك مساواة بين الرجال والنساء في فرص العمل والأجور. وشاركهم في وجهة النظر هذه ٣٥٪ من غير المتدينين. أما بالنسبة للذين وصفوا أنفسهم بأنهم اشتراكيون فقد أيد (بشدة) ٢٥٪ منهم حق المرأة في العمل خارج البيت، وأيد ٣٧٪ منهم المساواة في الفرص والأجور. أما بالنسبة للقوميين العرب، فأيد ٢٢٪ منهم حق المرأة في العمل وأيد ٢٨٪ منهم المساواة في الفرص والأجور.

## الحقوق الاجتماعية للنساء

بشكل عام، تأخذ الحقوق الاجتماعية التي يتناولها هذا الفصل صبغة دينية حيث أن هناك نصوصا في الشريعة الإسلامية توجب طاعة الزوجة للزوج وتنص على حقها في الحصول على الطلاق وحقها في الموافقة على اختيار شريك حياتها وضرورة التزامها باللباس الشرعي. ومع ذلك، فإنه من الصعب التمييز بين ما هو "اجتماعي" وما هو "ديني" عند النظر للدوافع التي تنبع منها وجهات نظر الفلسطينيين تجاه الحقوق الاجتماعية للنساء، خصوصا وأن هذين الجانبين امتزجا خلال قرون عديدة من الزمان.

### أ. المساواة في الحقوق والواجبات

لم يكن هناك خلاف يذكر بين الفلسطينيين فيما يتعلق "بالمساواة في الحقوق والواجبات" عند تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة حيث صرح ٩٦٪ منهم بأنهم يتفقون مع هذا المبدأ. إن التجانس الظاهر في وجهات النظر ينبع من عمومية الطرح وإمكانية تفسيره بأشكال متعددة ومتناقضة أحيانا. إن شخصا ما قد يفسر طرح المساواة في الحقوق والواجبات بمعناه الكلي والشامل في المجالات الخاصة والعامة وفي عملية اتخاذ القرار، وقد يفسره شخص آخر من خلال تقسيم الحقوق والواجبات. فالرجل له حقوقه وواجباته والمرأة لها حقوقها وواجباتها وذلك حسب التقسيمات الاجتماعية والدينية المعمول بها. إن موافقة نسبة عالية من الفلسطينيين على مبدأ المساواة قد يكون مؤشرا إيجابيا لأنصار الحركة النسوية على ما يمكن أن يكون إذا تم إقناع الفلسطينيين بالمبادئ التي يطرحونها.

Digitized by Birzeit University Library

ومع ذلك، فإن الموافقة المبدئية على طرح بهذه العمومية قد يكون مضللا إلى حد بعيد، حيث أن تفحص وجهات نظر الفلسطينيين حول جوانب محددة في علاقة النساء والرجال تدعو للتساؤل حول مدى مصداقية الطرح العام.

### ب. النساء والواجبات المنزلية

ترتبط النظرة لحق المرأة في العمل خارج البيت بمفهوم العمل المنزلي، حيث يشعر ٣٨٪ من الفلسطينيين بأنه "يجب على المرأة البقاء فقط في البيت لخدمة زوجها وأولادها." ويخالفهم الرأي نحو ٦٢٪. ونلاحظ أن هناك علاقة بين التأييد لحق المرأة في العمل خارج المنزل والنظرة لعملها داخله. فقد صرح ٨١٪ من الذين يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل أنهم يعارضون أنه "يجب على المرأة البقاء فقط في البيت لخدمة زوجها وأولادها." بينما صرح ٢٥٪ من الذين يعارضون عمل المرأة خارج المنزل أنهم يعارضون وجوب بقاء المرأة في البيت.

### ج. الزواج والطلاق

لم يكن هناك اختلاف كبير في رأي الفلسطينيين تجاه "حق المرأة أن تتزوج رجلا من اختيارها." فقد وافق نحو ٩٣٪ على هذا الحق ورفضه نحو ٧٪. وليس هذا بمستغرب حيث أن التعاليم الدينية وقوانين الزواج تشترط موافقة المرأة عند اختيار زوج المستقبل. هذا، ولم يكن ممكنا من خلال السؤال المطروح في المسح أن يتم التعرف على ما إذا كان المستجيبون يقصدون بأن اختيار المرأة لزوج المستقبل هو قرارها لوحدها أم هو "قرار جماعي" تتخذه مع باقي أفراد الأسرة.

بالنسبة لحق المرأة في الطلاق، كانت نسبة الذين وافقوا على ذلك الحق أقل من نسبة الذين وافقوا على حقها في اختيار الزوج. فقد وافق على أن للمرأة الحق في الحصول على الطلاق إذا رغبت ٦٢٪ من المستجوبين. ولم يوافق على هذا الحق ٣٨٪، وذلك برغم أن هذا الحق منصوص عليه في القانون ولكنه مشروط بأن يكون لدى المرأة سببا "مقنعا" لدى القاضي الشرعي.

### د. الحجاب

انقسم الفلسطينيون حول مسألة إلزام النساء بلبس الحجاب. فقد كانت هناك غالبية بسيطة (٥٢٪) تؤيد أن يكون هناك قانون "يلزم كل النساء بلبس الحجاب،" والباقي (٤٨٪) عارضوا ذلك. وقد كان الفرق واضحا بين الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة

Digitized by Birzeit University Library

لهذه المسألة، حيث أيد الزامية الحجاب نسبة أكبر من (٥٥٪) من المستجيبين في الضفة الغربية بالمقارنة مع قطاع غزة (٤٥٪)، ولهذا علاقة بتوزيع القرى بين المنطقتين حيث أن القرى تنتشر في الضفة أكثر بكثير من القطاع. ونحن نلاحظ أن التأييد لإلزامية الحجاب منتشر في القرى (٥٩٪) بالمقارنة مع باقي المناطق، حيث هناك ٤٨٪ في المخيمات و٤٦٪ في البلدات و٤٣٪ في المدن. وقد يكون ارتفاع المعارضة لإلزامية ارتداء الحجاب في غزة ردة فعل على التجربة التي خاضتها النساء هناك أثناء الانتفاضة وبعدها مباشرة، حيث لم تستطع أية امرأة الخروج من منزلها بدون ارتداء الحجاب.

ونلاحظ أن نسبة أكبر من النساء (٥٣٪) تؤيد إلزامية الحجاب، بالمقارنة مع ٤٦٪ من الرجال. ولهذا علاقة بمتغير التدين حيث أن نسبة أعلى من النساء صرحن بأنهن متدينات بالمقارنة مع الرجال وخصوصا في صفوف النساء الكبيرات في العمر. وكذلك، فإن للاختلاف بين الرجال والنساء علاقة بالتعليم، حيث أن عينة النساء كانت فيها نسبة أكبر من الأميات من عينة الرجال، وقد كان ميل المتعلمين لإلزامية الحجاب أقل من غير المتعلمين. وبالنظر إلى الجدول رقم (٩) نجد أن التأييد لإلزامية الحجاب تصل إلى ٦٢٪ بين الأميين و٥٥٪ بين الذين درسوا في المرحلة الإلزامية، وتنخفض إلى ٣٩٪ بين حملة البكالوريوس. وقد كان التعليم أكثر تأثيرا في حالة الرجال من النساء بالنسبة لإلزامية الحجاب. فكما هو واضح من الجدول رقم (٩) فإن ٧٧٪ من الرجال الأميين يؤيدون إلزامية الحجاب، ويؤيد ذلك ٣٥٪ من الرجال ذوي الشهادات الجامعية (أي أن الفرق بين الأميين والجامعيين في حالة الرجال يصل إلى ٤٤٪). وبالنسبة للنساء، فإن ٧٠٪ من الأميات يؤيدن إلزامية الحجاب، بينما يؤيد ذلك ٤٥٪ من النساء الجامعيات (أي بفارق ٢٥٪). وبذلك، نستنتج أن أكثر التأييد لإلزامية الحجاب يوجد بين الرجال الأميين وأكثر المعارضة له بين الرجال الجامعيين. (أنظر/ي جدول ٩).

Digitized by Birzeit University Library

| جدول (٩) الموقف من إلزامية الحجاب حسب التعليم والنوع الاجتماعي | | |
|---|---|---|
| | أوافق بشدة أو أوافق | لا أوافق أو لا أوافق بشدة |
| أميون | ٦٢٪ | ٣٨٪ |
| إلزامي | ٥٥٪ | ٤٥٪ |
| ثانوي | ٤١٪ | ٥٩٪ |
| معهد | ٤٧٪ | ٥٣٪ |
| جامعي | ٣٩٪ | ٦١٪ |
| نساء أميات | ٧٠٪ | ٣٠٪ |
| رجال أميون | ٧٧٪ | ٢٣٪ |
| نساء (إلزامي) | ٥٧٪ | ٤٣٪ |
| رجال (إلزامي) | ٥٣٪ | ٤٧٪ |
| نساء (ثانوي) | ٥٣٪ | ٤٧٪ |
| رجال (ثانوي) | ٤٨٪ | ٥٢٪ |
| نساء (معهد) | ٤٦٪ | ٥٤٪ |
| رجال (معهد) | ٤٩٪ | ٥١٪ |
| نساء (جامعة) | ٤٥٪ | ٥٥٪ |
| رجال (جامعة) | ٣٥٪ | ٦٥٪ |

وقد كان من الملاحظ أن هناك علاقة بين التوجه السياسي للمستجوبين والنظرة لإلزامية الحجاب، حيث كان أقل التأييد لقانون يلزم كافة النساء بارتداء الحجاب بين المستقلين الوطنيين (٢٢٪). وقد عارض ذلك منهم ٧٨٪. وقد جاء أعلى التأييد لإلزامية الحجاب من مؤيدي الجهاد الإسلامي (٧٥٪) وحماس (٧٣٪). ولكن من الملفت للنظر أن هناك ٢٥٪ من مؤيدي الجهاد الإسلامي و٢٧٪ من يؤيدون حماس يعارضون مثل هذا القانون. وكان من المستغرب أيضا أن يكون هناك ٢٧٪ من أنصار الجبهة الشعبية يؤيدون قانون الزامية الحجاب. أما بالنسبة لمؤيدي فتح فقد انقسموا على أنفسهم حول الموضوع مع غالبية منهم (٥٧٪) تعارض فرض قانون يلزم النساء بلبس الحجاب، والباقي منهم (٤٣٪) أيدوا مثل هذا القانون.

Digitized by Birzeit University Library

### هـ. العنف ضد النساء

قد تكون قضية العنف ضد النساء من أكثر القضايا حساسية حيث أنها ما زالت تعتبر قضية خاصة ليس للقانون أو للدارسين أن يتدخلوا فيها. إن مثل هذا الفهم لم يثن ٤٢٪ من الفلسطينيين عن التصريح بالموافقة (٨٪ منهم وافقوا بشدة) على أنه في بعض الأحيان من حق الزوج ضرب زوجته إذا ما شعر أن هناك ضرورة لذلك." وفي المقابل، فإن ٥٨٪ منهم عارضوا مثل هذا الطرح. وقد كان الفرق بين الضفة وغزة مثارا للدهشة بالنسبة لهذه القضية حيث تبين أن ٥٣٪ من عينة القطاع يوافقون على أن من حق الرجل أن يستخدم الضرب أحيانا ضد زوجته، بينما وافقهم في ذلك ٣٦٪ من عينة الضفة. وقد كان للميل الأكبر في القطاع لتأييد الضرب ضد الزوجات علاقة بالتواجد الاكبر للمخيمات فيها، حيث تواجدت النسبة الأكبر من مؤيدي "حق الرجل في الضرب،" حيث وصلت نسبة الموافقين هناك إلى ٤٩٪، وذلك بالمقارنة مع ٤٢٪ في القرى و ٤٠٪ في المدن. وكان أقل التأييد للضرب في البلدات حيث انخفض إلى ٣٣٪.

وقد أيد لجوء الزوج للضرب الرجال أكثر من النساء، حيث وصلت نسبة الرجال المؤيدين لذلك إلى ٤٦٪ بالمقارنة مع ٣٩٪ من النساء. ومن الطبيعي أن لا يخفف هذا الفرق من حدة الدهشة التي تتأتى من أن أكثر من ثلث النساء يؤيدن "حق الرجل في ضرب زوجته إذا شعر بضرورة لذلك".

ومع أن نسبة التأييد للضرب مرتفعة بين الأميين، حيث تصل إلى ٦١٪، وتنخفض بين متوسطي التعليم، إلا أنها تعود للارتفاع بين خريجي المعاهد والجامعات. ونلاحظ أن ٣٧٪ من الذين أنهوا المرحلة الإلزامية يوافقون مع الطرح المذكور حول حق الرجل في ضرب زوجته. ويشاركهم في ذلك نسبة أكبر من خريجي المعاهد والجامعات حيث تصل نسبة الموافقة بينهم إلى حوالي ٤٥٪. ولا يجد أنصار حقوق المرأة عزاء عند النظر لتأثير التعليم على كل من الرجال والنساء وخصوصا بين الجامعيين حيث تتساوى نسب الموافقة على الضرب تقريبا بين الرجال الجامعيين (٤٤٪) والنساء الجامعيات (٤٦٪). أما بالنسبة للأميين، فإن نسبة النساء الأميات الموافقات على "حق الرجل في الضرب" تزيد ١٠٪ عن نسبة الرجال الأميين الموافقين على هذا الطرح (٥٤٪ بين الأميين و ٦٤٪ بين الأميات). أما الاختلاف الملحوظ الآخر فيبدو في المراحل الدراسية الأخرى، حيث أن نسبة أكبر من الرجال في المراحل الإلزامية والثانوية والمعاهد يوافقون على ضرب الزوجات بالمقارنة مع زميلاتهم النساء في نفس المراحل التعليمية. وقد يكون لموقف النساء الحاصلات على درجات متوسطة من التعليم دلالة على قربهن من المشكلة من ناحية، وشعورهن بحدتها

Digitized by Birzeit University Library

(بسبب حصولهن على درجة من التعليم) من ناحية أخرى، وذلك على عكس النساء الأميات اللواتي قد يكن قريبات من المشكلة ولكنهن لا يعرفنها على أنها مشكلة. أما الكثير من النساء المتعلمات فقد لا يقدرن حدة المشكلة بسبب بعدهن عنها ولا يعرفنها، لذلك، على أنها مشكلة جدية. (أنظر/ي جدول ١٠).

| جدول (١٠) "في بعض الأحيان من حق الزوج ضرب زوجته إذا شعر أن هناك ضرورة لذلك." | | |
|---|---|---|
| | أوافق بشدة أو أوافق | لا أوافق أو لا أوافق بشدة |
| نساء أميات | ٦٤٪ | ٣٦٪ |
| رجال أميون | ٥٤٪ | ٤٦٪ |
| نساء (إلزامي) | ٣٣٪ | ٦٧٪ |
| رجال (إلزامي) | ٤٣٪ | ٥٧٪ |
| نساء (ثانوي) | ٣٤٪ | ٦٦٪ |
| رجال (ثانوي) | ٤٦٪ | ٥٤٪ |
| نساء (معهد) | ٣٤٪ | ٦٦٪ |
| رجال (معهد) | ٥٩٪ | ٤١٪ |
| نساء (جامعة) | ٤٦٪ | ٥٤٪ |
| رجال (جامعة) | ٤٤٪ | ٥٦٪ |

ونجد في التوجه السياسي تفسيرا إضافيا للنظرة تجاه العنف ضد النساء. لقد وافق ٥٢٪ من مؤيدي حماس على الطرح المذكور أعلاه. وشاركهم في ذلك ٤٦٪ من مؤيدي الجهاد الإسلامي و٤٣٪ من المستقلين الوطنيين و٣٨٪ من مؤيدي فتح و٣٦٪ من مؤيدي الجبهة الشعبية. ونلاحظ أن العلاقة بين الموافقة على "حق الزوج" في ضرب زوجته ودرجة التدين هي علاقة طردية، حيث أن ٥٠٪ من الفلسطينيين المتدينين وافقوا على ذلك، وشاركهم في وجهة النظر هذه ٣٢٪ من غير المتدينين.(أنظر/ي جدول ١١).

Digitized by Birzeit University Library

| جدول (١١) "في بعض الأحيان من حق الزوج ضرب زوجته إذا شعر أن هناك ضرورة لذلك." | | |
|---|---|---|
| | أوافق بشدة أو أوافق | لا أوافق أو لا أوافق بشدة |
| متدين | ٥٠٪ | ٥٠٪ |
| متدين إلى حد كبير | ٤٠٪ | ٦٠٪ |
| متدين إلى حد ما | ٣٨٪ | ٦٢٪ |
| غير متدين | ٣٢٪ | ٦٨٪ |

وكذلك فإن لدخل الأسرة تأثير على النظرة لضرب الزوجة حيث أن الموافقة على ذلك تنخفض مع ارتفاع الدخل. (أنظر/ي جدول ١٢).

| جدول (١٢) "في بعض الأحيان من حق الزوج ضرب زوجته إذا شعر أن هناك ضرورة لذلك." | | |
|---|---|---|
| | أوافق بشدة أو أوافق | لا أوافق أو لا أوافق بشدة |
| أقل من ٣٠٠ دينار | ٤٩٪ | ٥١٪ |
| بين ٣٠٠ و ٦٠٠ | ٣٥٪ | ٦٥٪ |
| بين ٦٠١ و ٩٠٠ | ٣٠٪ | ٧٠٪ |
| أكثر من ٩٠٠ | ٢٩٪ | ٧١٪ |

## دور المتغيرات الاجتماعية والسياسية في تفسير التوجهات نحو حقوق المرأة

تفاوت تأثير المتغيرات الاجتماعية والسياسية على التوجهات نحو حقوق المرأة. فكما سنلاحظ لاحقا، كان لمتغير الاتجاه السياسي وللتعليم دور كبير في تفسير هذه التوجهات، بينما كان تأثير عوامل النوع الاجتماعي والمنطقة الجغرافية وطبيعة مكان السكن أقل أهمية.

### ١. المتغير الجغرافي (الفروق بين الضفة الغربية وقطاع غزة)

لم يكن هناك أي فرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة في مجال الموافقة على المساواة في فرص العمل والأجور. وقد كان الفرق بينهما لا يذكر في مجال الموافقة على عمل المرأة

Digitized by Birzeit University Library

خارج المنزل. وبهذا، فإن العامل الجغرافي لا يلعب أي دور مهم في تفسير التوجهات نحو الحقوق الاقتصادية للنساء.

بالنسبة للحقوق السياسية، فقد كان الفرق بين المنطقتين متوسطا في مجال القناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان. أما بالنسبة لمدى القناعة بقدرة النساء القيادية، فقد كان الفرق واضحا بين المنطقتين وبفارق ١٩ نقطة لصالح الضفة الغربية. وهكذا، نجد أن التأييد للحقوق السياسية للنساء هو في الضفة الغربية أكثر منه في قطاع غزة.

أما بالنسبة للحقوق الاجتماعية، فالصورة أكثر تعقيدا، حيث أن الفارق بين الضفة الغربية والقطاع يصل إلى (١٠ نقاط لصالح غزة) من حيث المعارضة لسن قانون يلزم كل النساء بارتداء الحجاب. ويبرز فرق أكبر بين المنطقتين عند النظر للموقف من "حق الزوج في ضرب زوجته" حيث يصل الفرق إلى (١٧ نقطة مع زيادة المعارضة للضرب في الضفة الغربية عن القطاع). (انظر/ي جدول ١٣).

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١٣) دور المتغير الجغرافي في تفسير التوجهات نحو حقوق النساء

| إيجابي | سلبي |
|---|---|

الاهتمام بقضية اضطهاد المرأة أكبر في غزة من الضفة

غزة الضفة

٨٦٪ ----٨٪---- ٧٨٪

القناعة بقدرة النساء القيادية في الضفة أكثر من غزة

الضفة غزة

٧٣٪ ----٩٪----- ٦٤٪

القناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان في الضفة أكثر من غزة

الضفة غزة

٧٥٪ ---٦٪--- ٦٩٪

الموافقة على عمل المرأة أكثر بقليل في غزة من الضفة

غزة الضفة

٨٠٪ -٣٪-- ٧٧٪

تتساوى الموافقة على المساواة في فرص العمل والأجور في المنطقتين

غزة/الضفة

٩٦٪

المعارضة لإلزامية الحجاب في غزة أعلى من الضفة

غزة الضفة

٥٥٪ -----١٠٪----- ٤٥٪

المعارضة لضرب الزوج للزوجة في الضفة أعلى بكثير من غزة

الضفة غزة

٦٤٪ --------١٧٪--------- ٤٧٪

Digitized by Birzeit University Library

## ٢. طبيعة التجمع السكاني (الفروق بين القرى والبلدات والمخيمات والمدن)

لم يكن من الصعب الاستنتاج أن سكان البلدات أكثر تأييدا لحقوق النساء من سكان التجمعات السكنية الأخرى. فقد ظهر من النتائج أن سكان البلدات هم الأكثر اهتماما بقضية اضطهاد المرأة، والأكثر قناعة بقدرة النساء القيادية وبضرورة تمثيلها في البرلمان. وهم الأكثر موافقة على حق المرأة في العمل خارج المنزل. وتزداد المعارضة "لحق الزوج في ضرب زوجته" في البلدات عن أي تجمع آخر. وقد كان الموقف في المدن واضحا من حيث الزامية ارتداء الحجاب، حيث كانت المعارضة لذلك ففيها أكبر من التجمعات الأخرى. وقد كانت الموافقة على المساواة في فرص العمل والأجور في المدن أكبر من المناطق الأخرى أيضا.

ولم تظهر النتائج مفاجآت كبيرة بالنسبة لموقف سكان القرى من حقوق المرأة، حيث كان سكان القرى (والمدن) الأقل اهتماما بقضية اضطهاد المرأة. وكانت موافقة سكان القرى على حق المرأة في العمل الأقل من بين كافة التجمعات السكانية. وشاركوا سكان المخيمات في موقفهم الأقل تأييدا للمساواة بين الرجال والنساء في فرص العمل والأجور.

أما المفاجأة الحقيقية فتتمثل في ما كشفت عنه الدراسة بالنسبة لموقف سكان المخيمات من حقوق النساء. فقد كان الفرق كبيرا بين المخيمات والتجمعات السكانية الأخرى من حيث معارضة ضرب الزوج لزوجته. وكان الفرق بينهم وبين سكان البلدات ١٦ نقطة (لصالح سكان البلدات). وكذلك، كانت القناعة بقدرة النساء القيادية هي الأقل في المخيمات. وكذلك الحال بالنسبة للقناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان. وتساوى سكان المخيمات مع سكان القرى في درجة معارضتهم للمساواة في فرص العمل والأجور. وهكذا، نستنتج (وعلى عكس ما أظهرته دراسات سابقة) [٧] بأن المواقف في المخميات ليست على درجة عالية من الليبرالية بالمقارنة مع المناطق الأخرى، بل على العكس، نجدها أكثر تشددا من مواقف سكان البلدات والمدن، وتتشابه في بعض النواحي مع القرى وتختلف معها في نواح أخرى. (أنظر/ي جدول ١٤).

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١٤) دور متغير طبيعة مكان السكن في تفسير التوجهات نحو حقوق النساء

| إيجابي | سلبي |
|---|---|

**الاهتمام بقضية اضطهاد المرأة الأعلى في البلدات والأقل في القرى والمدن**

البلدات — القرى والمدن

٨٤٪ ---٥٪--- ٧٩٪

**القناعة بقدرة النساء القيادية الأعلى في البلدات والأقل في المخيمات**

البلدات — المخيمات

٧٦٪ -----١١٪------ ٦٥٪

**القناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان الأعلى في البلدات والأقل في القرى والمخيمات**

البلدات — المخيمات

٨٠٪ -----١٠٪----- ٧٠٪

**الموافقة على عمل المرأة الأعلى في البلدات والأقل في القرى**

البلدات — القرى

٨٥٪ ------١٢٪------ ٧٣٪

**الموافقة على المساواة في فرص العمل والأجور الأعلى في المدن والأقل في القرى والمخيمات**

المدن — قرى/مخميات

٨٥٪ ----٩٪----- ٧٦٪

**المعارضة لإلزامية الحجاب الأعلى في المدن والأقل في القرى**

المدن — القرى

٥٧٪ --------١٦٪-------- ٤١٪

**المعارضة لضرب الزوج للزوجة الأعلى في البلدات والأقل في الخيمات**

البلدات — المخميات

٦٧٪ --------١٦٪-------- ٥١٪

Digitized by Birzeit University Library

### ٣. التعليم

لقد كان للتحصيل التعليمي دور واضح في تفسير التوجهات نحو حقوق المرأة. ورغم أن الأميين كانوا الأقل تأييدا لحقوق النساء في معظم القضايا، إلا أنهم الأكثر اهتماما في قضية اضطهاد المرأة والأكثر تأييدا لمبدأ المساواة في فرص العمل والأجور. وكذلك، فإن القناعة بحقوق النساء لم ترتفع دائما مع زيادة التحصيل التعليمي. فباستثناء مواقفهم من الزامية الحجاب وحق المرأة في العمل، لم يظهر الجامعيون مواقف أكثر تأييدا من غيرهم لحقوق النساء، بل كانت مواقفهم وسطية في بعض الأحيان وكانت معارضة لهذه الحقوق أحيانا أخرى. فنجد، على سبيل المثال، أن الحاصلين على التعليم الثانوي هم الأكثر قناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان. وكذلك، فإن الحاصلين على التعليم الإلزامي هم الأكثر معارضة لضرب الزوج لزوجته والأكثر قناعة بقدرات النساء القيادية. وبالنسبة لخريجي المعاهد، فقد كانوا (مع خريجي المرحلة الإلزامية) الأكثر قناعة بقدرة النساء القيادية، وكانوا في نفس الوقت الأقل موافقة على المساواة في فرص العمل والأجور (ولم يختلف الجامعيون عنهم كثيرا بالنسبة لهذا الموضوع). وكما هو ملاحظ، فإن الفروق كبيرة بين المجموعات التعليمية بالنسبة لمواقفهم من حقوق النساء، حيث يصل الفرق بين الأميين والجامعيين إلى ٢٣ نقطة بالنسبة لمعارضة إلزامية الحجاب (لصالح الجامعيين). وكذلك، فإن الفرق بين الأميين والحاصلين على التعليم الإلزامي يصل إلى ٢٣ نقطة بالنسبة لضرب الزوج لزوجته. (أنظر/ي جدول ١٥).

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١٥) دور التعليم في تفسير التوجهات نحو حقوق النساء

| إيجابي | سلبي |
|---|---|

الاهتمام بقضية اضطهاد المرأة الأعلى بين الأميين والأقل بين الجامعيين

أميون ٨٠٪ — ٤٪ — ٧٦٪ جامعيون

القناعة بقدرة النساء القيادية الأعلى بين خريجي المعاهد والإلزامي والأقل بين الأميين

معاهد/إلزامي ٧٢٪ — ١١٪ — ٦١٪ أميون

القناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان الأعلى بين دارسي المرحلة الثانوية والأقل بين الأميين

ثانوي ٨١ — ١٣٪ — ٦٨٪ أميون

الموافقة على عمل المرأة الأعلى بين خريجي الجامعات والمعاهد والأقل بين الأميين

جامعة/معهد ٨٨٪ — ١٧٪ — ٧١٪ أميون

الموافقة على المساواة في فرص العمل والأجور الأعلى بين الأميين والأقل بين خريجي المعاهد

أميون ٨٦٪ — ١٥٪ — ٧١٪ معهد

المعارضة لإلزامية الحجاب الأعلى بين الجامعيين والأقل بين الأميين

الجامعيون ٦١٪ — ٢٣٪ — ٣٨٪ أميون

المعارضة لضرب الزوج للزوجة الأعلى بين دارسي المرحلة الإلزامية والأقل بين الأميين

إلزامي ٦٢٪ — ٢٣٪ — ٣٩٪ أميون

Digitized by Birzeit University Library

## ٤. النوع الاجتماعي

لقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتفند الخرافة السائدة والقائلة بأن النساء لا يؤمن بحقوقهن وبأنهن أقل وعيا من الرجال بالنسبة لهذه الحقوق. ورغم أن عينة النساء المشمولة في الدراسة كانت تحتوي على نسبة من الأميات أكبر من نسبة الأميين من الرجال، إلا أن مواقفهن جاءت أكثر تأييدا لحقوق النساء من مواقف الرجال (باستثناء الموقف من الزامية ارتداء الحجاب). برزت أكبر الفروق بين النساء والرجال عند النظر للمواقف من الحقوق الاقتصادية، حيث بلغ الفرق بين المجموعتين ١٨ نقطة بالنسبة لمدى القناعة بحق المرأة في العمل خارج المنزل. وكذلك، فإن نسبة أكبر من النساء وافقت على مبدأ المساواة في فرص العمل والأجور بالمقارنة مع الرجال (بفارق ١١ نقطة). ولم يكن الفرق كبيرا (٣ نقاط) في مواقف الرجال والنساء من ضرورة تمثيل النساء في البرلمان، ولكنه وصل إلى ٨ نقاط بالنسبة للقناعة بقدرة النساء القيادية. وبالنسبة للموقف من القضايا الاجتماعية، فقد زادت معارضة النساء لضرب الزوج لزوجته (٧ نقاط) عن معارضة الرجال. وكانت النساء أكثر تأييدا لإلزامية ارتداء الحجاب من الرجال. وجاءت هذه النتيجة الأخيرة منسجمة مع الأدبيات السابقة حول الموضوع [٨]. وقد وجدت تفسيرها في درجة التعليم عند النساء حيث كانت درجة الموافقة لإلزامية الحجاب مرتفعة بين النساء الأميات بالمقارنة مع باقي النساء. وكذلك، فإن هناك عوامل نفسية واجتماعية تدعو النساء للموافقة على الزامية ارتداء الحجاب من حيث رغبة بعضهن في إظهار مدى تجانسهن مع القيم السائدة والتزامهن بها، وتعتقد بعض النساء أن في ارتداء الحجاب حماية لهن من مخاطر العالم الخارجي. (أنظر/ي جدول ١٦).

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١٦) دور متغير النوع الاجتماعي في تفسير التوجهات نحو حقوق النساء

| إيجابي | سلبي |
|---|---|

الاهتمام بقضية اضطهاد المرأة أكبر بين النساء من الرجال

نساء رجال

٨٤٪ ----٨٪---- ٧٦٪

القناعة بقدرة النساء القيادية أكبر بين النساء من الرجال

نساء رجال

٦٥٪ ----٨٪---- ٥٧٪

القناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان أكبربقليل بين النساء من الرجال

نساء رجال

٧٥٪ -٣٪- ٧٢٪

الموافقة على عمل المرأة أكثر بكثير بين النساء من الرجال

نساء رجال

٨٩ ---------١٨٪--------- ٧١٪

الموافقة على المساواة في فرص العمل والأجور أكبر بين النساء من الرجال

نساء رجال

٨٦٪ -----١١٪------ ٧٥٪

المعارضة لإلزامية الحجاب أكبر بين الرجال من النساء

رجال نساء

٥٤٪ ---٧٪--- ٤٧٪

المعارضة لضرب الزوج للزوجة أكبر بين النساء من الرجال

نساء رجال

٦١٪ ---٧٪---- ٥٤٪

Digitized by Birzeit University Library

## ٥. دور النوع الاجتماعي والتعليم (معا) في تفسير التوجهات تجاه حقوق المرأة

تتأكد أهمية التعليم في تفسير التوجهات نحو حقوق النساء عند النظر إلى الفروق بين النساء والرجال ضمن المجموعات التعليمية المختلفة. وتظهر هذه الفروق من خلال ثلاثة أنماط:

النمط الأول، ويؤكد الفروق السابق ذكرها بين الرجال والنساء بغض النظر عن المرحلة التعليمية. فكما هو ملاحظ، يتبين أن النساء الجامعيات هن الأكثر اهتماما بقضية اضطهاد المرأة، وأن الأقل اهتماما بهذه القضية هم الرجال الجامعيون. وكذلك، فإن النساء اللواتي درسن في المراحل الإلزامية والثانوية والجامعية هن الأكثر موافقة على المساواة في فرص العمل والأجور، بينما نجد أن الرجال الإميين والدارسين في المرحلة الإلزامية هم الأقل موافقة على هذا النوع من المساواة. وتزداد الفروق في مواقف النساء والرجال عند النظر في حق المرأة في العمل، فقد زادت موافقة النساء (الجامعيات) بالنسبة لهذا الموضوع عن موافقة الرجال (الأميين والدارسين في المراحل الإلزامية) بما يعادل ٣٨ نقطة. ونلاحظ أيضا (ولسبب غير واضح) أن الرجال الأميين هم الأكثر قناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان، وأن النساء الأميات هن الأقل قناعة بذلك.

يظهر النمط الثاني فروقا مهمة بين النساء أنفسهن، فقد كان أكثر المعارضين لضرب الزوج لزوجته مجموعات نسوية (خريجات المراحل الدراسية الإلزامية والثانوية والجامعية)، أما أقل المعارضين لذلك فهن النساء الأميات (بفارق ٣١ نقطة). وكذلك، فإن القناعة بقدرة النساء القيادية كانت الأكثر بين خريجات المعاهد والأقل بين النساء الأميات (بفارق ٢٤ نقطة).

أما بالنسبة للنمط الثالث فيظهر منه أن أكبر الفروق توجد في مواقف الرجال أنفسهم. ويتضح هذا النمط في الموقف من إلزامية ارتداء الحجاب، حيث كانت المعارضة لذلك على أشدها بين الرجال الجامعيين، وكانت المعارضة أقل ما تكون بين الرجال الأميين (حيث وافق على إلزامية الحجاب بينهم ٧٧٪). وقد وصل الفرق بين هاتين المجموعتين الى ٤٢ نقطة (ويمثل أكبر فرق بين أي مجموعتين تعليميتين سواء بين الرجال أو بين النساء). (أنظر/ي جدول ١٧).

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١٧) دور النوع الاجتماعي والتعليم في تفسير التوجهات نحو حقوق النساء

| إيجابي | سلبي |
|---|---|

**الاهتمام بقضية اضطهاد المرأة الأعلى بين النساء الجامعيات والأقل بين الرجال الجامعيين**

نساء جامعيات ٨٥٪ ——— ١٤٪ ——— ٧١٪ رجال جامعيون

**القناعة بقدرة النساء القيادية في الضفة الأعلى بين النساء خريجات المعاهد والأقل بين النساء الأميات**

نساء/معهد ٧١٪ ——— ٢٤٪ ——— ٤٧٪ نساء/أميات

**القناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان الأعلى بين الرجال الأميين والأقل بين النساء الأميات**

رجال أميون ٨٩٪ ——— ٣٠٪ ——— ٥٩٪ نساء أميات

**الموافقة على عمل المرأة الأعلى بين النساء الجامعيات والأقل عند الرجال الأقل تعليما**

نساء جامعيات ٩٨٪ ——— ٣٨٪ (أمي/إلزامي) ——— ٦٠٪ رجال

**الموافقة على المساواة في فرص العمل والأجور الأكثر بين النساء (إلزامي/ثانوي/جامعي) والأقل بين الرجال (أميون/إلزامي)**

نساء ٨٩٪ ——— ١٩٪ ——— ٧٠٪ رجال

**المعارضة لإلزامية الحجاب الأعلى بين الرجال الجامعيين والأقل بين الرجال الأميين**

رجال جامعيون ٦٥٪ ——— ٤٢٪ أميون ——— ٢٣٪ رجال

**المعارضة لضرب الزوج للزوجة الأعلى بين النساء (إلزامي/ثانوي/جامعة) والأقل بين النساء الأميات**

نساء ٦٧٪ ——— ٣١٪ ——— ٣٦٪ نساء أميات

Digitized by Birzeit University Library

### ٦. الاتجاه السياسي

للاتجاه السياسي الدور الأكبر في التأثير على الموقف من حقوق النساء. فرغم أن الاهتمام بقضية اضطهاد المرأة بين مؤيدي الاتجاهات الدينية كان أكبر بقليل من اهتمام الاتجاهات الأخرى، إلا أن مؤيدي الاتجاهات الإسلامية أظهروا تأييدا أقل من غيرهم لحقوق النساء (ضمن المعايير التي وضعتها الدراسة). وكما هو ملاحظ، فإن الموقف من المساواة في فرص العمل والأجور كان الأقل خلافا بين الاتجاهات السياسية الدينية والاتجاهات "العلمانية" (مثل فتح) والاشتراكية (مثل الجبهة الشعبية) والمستقلين الوطنيين. ومع ذلك وصلت الفجوة بين مواقف مؤيدي حماس من ناحية ومؤيدي فتح والمستقلين الوطنيين إلى ١٢ نقطة. وازداد الفرق إلى ١٨ نقطة عند النظر إلى القناعة بقدرة النساء القيادية وإلى ٢١ نقطة في حالة الموافقة على عمل المرأة خارج المنزل وإلى ٢٢ نقطة في حالة المعارضة لضرب الزوج لزوجته وإلى ٢٩ نقطة في حالة القناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان. أما القضية التي شكلت مصدر الخلاف الأكبر فكانت إلزامية ارتداء الحجاب لكافة النساء حيث وصل الفرق بين المستقلين الوطنيين ومؤيدي الجهاد الإسلامي إلى ٥٣ نقطة. (أنظر/ي جدول ١٨).

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١٨) دور الاتجاه السياسي في تفسير التوجهات نحو حقوق النساء

| إيجابي | سلبي |
|---|---|

**الاهتمام بقضية اضطهاد المرأة يزيد بين مؤيدي حماس**

حماس ٨٥٪ ـــــ ٥٪ ـــــ الباقي ٧٥٪

القناعة بقدرة النساء القيادية الأعلى بين مؤيدي الجبهة الشعبية والأقل بين حماس والجهاد

الجبهة ٧٤٪ ـــــ ١٨٪ ـــــ الجهاد/حماس ٥٦٪

القناعة بضرورة تمثيل النساء في البرلمان الأعلى بين المستقلين الوطنيين والأقل عند المستقلين الإسلاميين وحماس

مستقل وطني ٨٨٪ ـــــ ٢٩٪ ـــــ مستقل إسلامي وحماس ٥٩٪

الموافقة على عمل المرأة الأعلى بين المستقلين الوطنيين والأقل بين مؤيدي الجهاد

مستقل وطني ٩٢٪ ـــــ ٢١٪ ـــــ الجهاد ٧١٪

الموافقة على المساواة في فرص العمل والأجور الأعلى بين مؤيدي فتح والمستقلين الوطنيين والأقل بين مؤيدي حماس

فتح/مستقل وطني ٨٥٪ ـــــ ١٢٪ ـــــ حماس ٧٣٪

المعارضة لإلزامية الحجاب الأعلى بين المستقلين الوطنيين والأقل بين مؤيدي الجهاد

مستقل وطني ٧٨٪ ـــــ ٥٣٪ ـــــ الجهاد ٢٥٪

المعارضة لضرب الزوج للزوجة الأعلى بين مؤيدي الجبهة الشعبية والأقل بين المستقلين الإسلاميين

الجبهة ٧٠٪ ـــــ ٢٤٪ ـــــ مستقل إسلامي ٤٦٪

Digitized by Birzeit University Library

## درجة التقاطب في المواقف

بالنظر إلى متغيرات التوزيع الجغرافي وطبيعة التجمع السكاني والنوع الاجتماعي والتعليم والتوجه السياسي، نجد أن القضايا الاجتماعية اجتذبت أكبر درجة من الخلاف بين الفلسطينيين. وجاءت مسألة إلزامية ارتداء الحجاب في الدرجة الأولى من حيث درجة الخلاف حولها، حيث وصل معدل الفرق بين الأكثر معارضة لإلزامية ارتدائه والأقل معارضة لذلك (درجة التقاطب) إلى ٢١,٨ نقطة. ووصل الفرق (درجة التقاطب) في حالة ضرب الزوج لزوجته إلى ١٧ نقطة.

كانت درجة التقاطب حول الحقوق الاقتصادية (بالنسبة لحق المرأة في العمل خارج المنزل) واضحة، حيث وصل الفرق بين الأكثر تأييدا لذلك والأقل تأييدا إلى (١٤,٢ نقطة). وفي نفس الوقت، كان معدل الفرق بين الأكثر تأييدا لمبدأ المساواة في الفرص والأجور ٩,٤ نقطة (وشكلت بذلك القضية الأقل خلافا).

بالنظر الى جدول (١٩) نجد أن درجة التقاطب الناتجة عن متغير الاتجاه السياسي كانت الأكبر في حالة الموقف من قدرة المرأة القيادية ووجودها في البرلمان وحقها في العمل والزامية الحجاب. وكان متغير التعليم المصدر الأول للتقاطب في حالة الموقف من المساواة في الفرص والأجور وضرب الزوج لزوجته. (أنظر جدول ١٩).

جدول (١٩) درجة التقاطب * حول الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء حسب عدة متغيرات

| | النساء قادرات على القيادة | ضرورة وجود النساء في البرلمان | حق المرأة في العمل | المساواة في الفرص والأجور | إلزامية الحجاب | ضرب الزوج للزوجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| غزة/الضفة | ١٣ | ٦ | ٣ | صفر | ١٠ | ١٧ |
| التجمع السكاني | ١١ | ١٠ | ١٢ | ٩ | ١٦ | ١٦ |
| النوع الاجتماعي | ٨ | ٣ | ١٨ | ١١ | ٧ | ٧ |
| التعليم | ١٥ | ١٣ | ١٧ | ١٥ | ٢٣ | ٢٣ |
| الاتجاه السياسي | ١٨ | ٢٩ | ٢١ | ١٢ | ٥٣ | ٢٤ |
| معدل التقاطب | ١٣ | ١٢,٢ | ١٤,٢ | ٩,٤ | ٢١,٨ | ١٧,٢ |

* درجة التقاطب هي حاصل الفرق بين الموقفين الأكثر تطرفا (تأييدا أو معارضة) بين كل المجموعات الممثلة في كل متغير. أما معدل التقاطب فهو معدل الفروق لكل موضوع على حدة بجمع درجات التقاطب لكل المتغيرات لكل سؤال وتقسيمها على ٥ متغيرات.

Digitized by Birzeit University Library

وقد شكل متغير النوع الاجتماعي المتغير الأقل أهمية في تفسير درجة التقاطب حول الموقف من قدرة النساء القيادية وضرورة تمثيلهن في البرلمان والموقف من الحجاب وضرب الزوج لزوجته.

## خاتمة

يمكن القول أن درجة التأييد لحقوق النساء السياسية والاقتصادية هي أكبر من درجة التأييد لحقوقهن الاجتماعية. ومع ذلك، فإن درجة التقاطب حول الحقوق الاجتماعية هي أكبر من درجة التقاطب حول الحقوق الأخرى، خاصة وأن الحقوق الاجتماعية المطروحة في هذه الدراسة تناقش قضايا متعلقة بالمجال الخاص للأسرة وموقع المرأة فيها. إن عمل المرأة خارج المنزل له تأثير على علاقاتها ضمن مجال الأسرة وبالتحديد واجباتها وحقوقها. وكذلك، فإن مسألة "حق الرجل في ضرب زوجته" تثير تساؤلات حول قدرة الرجل على التحكم في زوجته. ولذلك، فإن السؤال حول الموضوع يترك الكثير من الفلسطينيين أمام أسئلة تتعلق بأسس العلاقة (غير المتساوية) بين الرجال والنساء. ومن أجل ذلك يؤيد الكثيرون منهم هذا "الحق" من أجل ترك المجال مفتوحا أمام الرجل لاستخدامه من أجل "إبقاء المرأة في مكانها المناسب" إذا ما استدعت الحاجة ذلك. ويستطيع الرجل، من خلال استخدامه لهذا "الحق" أو التلويح به، أن يتحكم في قدرة المرأة في الحصول على حقوقها الأخرى. أما بالنسبة لمسألة الحجاب، فهي من أكثر المسائل حساسية وخلافا، حيث تمثل، بالنسبة للرجل، الوسيلة الأنجع لحماية سمعته وسمعة زوجته وبالتالي تفادي التصادم مع المحيطين به وبزوجته. وكذلك، فإن الحجاب بالنسبة للكثير من الرجال يمثل رمزا لسلطتهم ويصبح التخلص منه مسألة متعلقة بقدرتهم على التحكم في جوانب أخرى في حياة المرأة. وبالنسبة للكثير من النساء، فإن الحجاب يشكل وسيلة تتيح لهن مجالا أوسع للحصول على حقوق أخرى بدون التصادم مع المجتمع. وهي تشكل بالنسبة لبعض النساء وسيلة تؤكد من خلالها طاعتها للرجال المحيطين بها ورضاها عن علاقتها الزوجية وتأكيدا مستمرا لزوجها بأفضليتها الأخلاقية على نساء أخريات (لا يلتزمن بلبس الحجاب). ويصبح ارتداء الحجاب في بعض الأحيان قبولا بواقع لا بد منه وتصبح بعض النساء مدافعات عن ذلك أكثر من الرجال، وهن يلعبن بذلك دور المستضعف الذي يصبح معجبا ومدافعا عن مصالح اؤلئك المتحكمين به. ومن الطبيعي أن نقول أن كثيرا من القناعات حول "ضرب النساء" وارتداء الحجاب تجد دعما لها في التعاليم الدينية والعادات الاجتماعية.

Digitized by Birzeit University Library

وأخيرا، نستطيع القول أنه رغم أن قضية اضطهاد النساء لم تشكل أولوية عند الفلسطينيين، بالمقارنة مع غيرها من القضايا، إلا أن هناك الإمكانية (Potential) لتحويلها من قضية فرعية إلى قضية ذات أهمية يمكن لها أن تنافس قضايا أخرى رئيسية، حيث أن هناك نسبة كافية من الفلسطينيين تعتبرها مهمة. وفي نفس الوقت، فإن تغيرات إيجابية في الظروف الاقتصادية والسياسية ستعطي مجالا أوسع للداعين للقضايا الاجتماعية للدفع بقضاياهم إلى مصاف الأولويات.

## الهوامش

١- ملف التنمية البشرية-فلسطين (١٩٩٦). جامعة بيرزيت، ١٩٩٧ .

٢- تقارير مختلفة حول القوى العاملة أصدرتها **دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية** (١٩٩٥-١٩٩٦).

٣- يتم استخدام هذا التعبير مع الوعي الكامل لأهمية التعرف على قضايا النوع الاجتماعي والجوانب التي تنظم علاقة الرجال بالنساء وتؤدي إلى اللامساواة في المجتمع.

٤- أسلوب كان يستخدم من قبل التنظيمات المختلفة من أجل التحقيق مع المتهمين بالتعاون مع إسرائيل. وكان منتشرا بشكل خاص أثناء الانتفاضة، وقد تكون أهمية هذا الموضوع قد أصبحت أقل بعد تشكيل السلطة الفلسطينية.

٥- تم استثناء بعض الاتجاهات السياسية، مثل حزب الشعب وفدا والجبهة الديمقراطية، بسبب صغر حجمهم في العينة، ولذلك فإن التحليل حول الاتجاهات السياسية يجب أن يراعي ذلك.

٦- أكدت دراسة سابقة أن الأكثر دخلا هم الأكثر تأييدا للمبادىء العامة حول الحقوق السياسية للنساء، ولكنهم الأقل تأييدا لحقوق أكثر تحديدا أو قربية بالنسبة لهم كالموقف من الكوتا النسائية في الانتخابات أو الموقف من ترشيح قربة لهم للانتخابات. أنظر/ي نادر عزت سعيد (**النساء الفلسطينيات والتنمية: الانتخابات والمجالس المحلية**) صادر عن طاقم شؤون المرأة، ١٩٩٦ .

٧- أنظر/ي مثلا **فافو** ١٩٩٤ .

٨- أنظر/ي ريما حمامي، **النساء الفلسطينيات والحجاب**، ١٩٩٤ .

Digitized by Birzeit University Library

الفصل التاسع

# الأولويات والتوقعات بالنسبة للفلسطينيين

مارك تسلر

## تعريف الأبعاد الأساسية

نظراً لأن استمارة البحث اشتملت على ثمانين مؤشراً تتعلق بالأولويات والتوقعات، لا تسمح كثرتها بتحليلها، فإن المهمة الأولى التي ينبغي القيام بها هي مهمة تكثيف (تقليص) المعطيات. وبتحديد أكثر، فإنه من الضرورة بمكان تحديد الأبعاد الأساسية، المواضيع الأساسية والعامة، التي تجعل من الممكن تجميع أجزاء المواضيع معاً لأغراض تحليلية، ودون القيام بهذا الجهد التقليصي لا يمكن القيام، فعلاً، بالتحليل.

إن الأسلوب الذي تم اختياره لهذا الغرض هو تحليل العوامل (Factor Analysis)، وهو إجراء احصائي يقرر الدرجة التي تتداخل فيها علاقة مجموعة من المتغيرات. وقد تم إجراء أربعة تحليلات للعامل باستخدام مواضيع تتناول، على التوالي، أولويات حول قضايا إجتماعية، توقعات إزاء قضايا اجتماعية، أولويات حول قضايا عامة، وتوقعات إزاء قضايا عامة.

إن مصطلحات "قضايا إجتماعية" و "قضايا عامة" كانت العناوين الأساسية التي استخدمت في الأجزاء ذات العلاقة بوسيلة البحث. وفي الحقيقة، فإن الأسئلة ذاتها وجهت حول قضايا تتعلق بالسياسة والإقتصاد والدين وغير ذلك.

إن تحليلي العامل المتعلقين بالأولويات قد حددا ما قوامه ستة أبعاد كبرى أساسية ارتكزت ثلاثة منها على ثلاث مواد تتعلق بقضايا إجتماعية وثلاث أخرى تتعلق بقضايا عامة. ويبرز النموذج ذاته عندما يتم تحليل الأسئلة المتعلقة بالتوقعات بناء على تحليل العامل، حيث هناك ثلاثة أبعاد أساسية ترتكز على مواضيع تتعلق بقضايا إجتماعية وثلاثة



Digitized by Birzeit University Library

أخرى تتعلق بمواضيع ذات علاقة بقضايا عامة. وهذه الأبعاد تعرف كـ "عوامل"، ومن هنا يأتي مصطلح تحليل العوامل.

يمثل جدول رقم ١ الأبعاد الاثني عشر الأساسية، أو العوامل، التي تم تحديدها من خلال هذه الإجراءات، مبيناً نتائج ما يعتبر طريقة ملائمة لإنجاز مهمة تقليص المعطيات. وعلاوة على محاولة تلخيص النتائج حول الأسئلة الثمانين المدرجة في هذين الجزأين من وسيلة البحث، فقد تم تجميع المواضيع ضمن اثني عشرة مجموعة مترابطة فيما بينها، ست منها تتناول الأولويات وست أخرى تتناول التوقعات ويعكس كل منها موضوعاً عاماً يوضح عدداً من أسئلة البحث.

يحدد معنى أو مضمون كل عامل بالتركيز الأساسي لأسئلة البحث المتعلقة به. فإذا كانت هناك أربعة أو خمسة أسئلة تتعلق بعامل معطى، على سبيل المثال، فإن هذا العامل ذاته يفصح عن الموضوع أو البعد المشترك لهذه المعلومات الجزئية. وبناءً على ذلك، فإن هذه المواضيع تحدد المضمون المفاهيمي الأساسي للعامل. ومن هنا، فإن جدول رقم ١ يعرض تلخيصاً تفسيرياً ذا جملة واحدة للمضمون المتعلق بالموضوع الأساسي الذي يبدو مميزاً لكل عامل. وعلى أية حال، فإن هذا التلخيص هو بمثابة تفسير. وكما ذكر سابقاً، فإن الجوهر الحقيقي لكل عامل يعرّف بأنه المضمون المشترك للمواضيع التي تشكله، ومن الممكن أن تكون هناك عدة تفسيرات لأفضل الطرق لوصف هذا المضمون المشترك.

Digitized by Birzeit University Library

## جدول رقم ١

## العوامل والمؤشرات التي تحتوي عليها الإستبانة

أ- الأولويات المتعلقة بقضايا إجتماعية :

العامل الأول : قضايا تعتبر هامة جداً وتشمل : اضطهاد المرأة، جنوح الأحداث، عدم النظافة، السرقة، سوء العلاج الطبي، اللاأخلاقية.

المضمون الظاهر للموضوع : الأمانة والمسؤولية الإجتماعية.

العامل الثاني : قضايا تعتبر هامة جداً وتشمل : ارتفاع عال جداً بأسعار الممتلكات، نقص في السكن، فروق طبقية، والفقر.

المضمون الظاهر للموضوع : الرفاه الإقتصادي.

العامل الثالث : قضايا تعتبر هامة جداً وتشمل : العنف الداخلي، الإجرام، ترك الدين، والمخدرات.

المضمون الظاهر للموضوع : الأمن الشخصي.

ب- الأولويات المتعلقة بقضايا عامة :

العامل الأول : قضايا تعتبر هامة جداً وتشمل : تمثيل جميع الإتجاهات السياسية، حرية الصحافة، سيطرة الحكومة المدنية على الشرطة وقوات الأمن، وجود نظام التعددية الحزبية، المساءلة الحكومية، حقوق الأقليات.

المضمون الظاهر للموضوع : حكومة ديمقراطية.

العامل الثاني : قضايا تعتبر هامة جداً وتشمل : المحافظة على الأمن والنظام، تحسين الأوضاع الإقتصادية، العدل للجميع حسب القانون، إلغاء المحسوبية (الواسطة)، التوظيف المرتكز على الكفاءة، والإنتخابات العادلة.

المضمون الظاهر للموضوع : العدالة وتكافؤ الفرص.

العامل الثالث : قضايا تعتبر هامة جداً وتشمل : رجال دين لهم دور قيادي في الحكومة، وإعطاء الأولوية للدين في الحياة.

المضمون الظاهر للموضوع : الأولوية الدينية.

جـ- التوقعات المتعلقة بقضايا إجتماعية

العامل الأول : قضايا تتعلق بمستقبل أفضل وتشمل : ارتفاع عال جداً بأسعار الممتلكات، نقص في السكن، الفقر، الفروق الطبقية، والبطالة.

Digitized by Birzeit University Library

المضمون الظاهر للموضوع : الرفاه الإقتصادي.

العامل الثاني : قضايا تتعلق بمستقبل أفضل وتشمل : الإجرام، المخدرات، العنف الداخلي، واللاأخلاقية.

المضمون الظاهر للموضوع: الأمن الشخصي.

العامل الثالث : قضايا تتعلق بمستقبل أفضل وتشمل : عدم النظافة، سوء العلاج الطبي، الفوضى، الإحتيال التجاري.

المضمون الظاهر للموضوع : الأمانة والمسؤولية الإجتماعية.

**د- التوقعات المتعلقة بقضايا عامة :**

العامل الأول : قضايا تتعلق بمستقبل أفضل وتشمل : التوظيف المرتكز على الكفاءة، إلغاء المحسوبية (الواسطة)، حرية انتقاد السلطة الوطنية الفلسطينية دون خوف، حرية الصحافة، والإنتخابات العادلة.

المضمون الظاهر للموضوع : العدالة والحرية في السياسة.

العامل الثاني : قضايا تتعلق بمستقبل أفضل وتشمل : المحافظة على الأمن والنظام، سيطرة الحكومة المدنية على الشرطة وقوات الأمن، إلغاء البطالة، والعدالة للجميع بموجب القانون.

المضمون الظاهر للموضوع : حكومة عادلة ومسؤولة.

العامل الثالث : قضايا تتعلق بمستقبل أفضل وتشمل : حقوق الأقليات، وجود مسيحيين في المجلس التشريعي، تمثيل كل الإتجاهات السياسية، وجود نظام متعدد الأحزاب، ورجال دين ليس لهم دور قيادي في الحكومة.

المضمون الظاهر للموضوع : التعددية الدينية والسياسية.

---

يبين جدول رقم ١ تشابهاً كبيراً في المواضيع الأساسية التي تعتبر البؤرة الأساسية للأولويات والتوقعات، ولكن المواضيع في الصنفين ليست متطابقة. وعلاوة على ذلك، فإن تحليل العامل يكشف عن بعض الإختلافات في مواضيع البحث المتعلقة بالأولويات التي تتجمع معاً والمواضيع التي تتعلق بالتوقعات المتضافرة معاً. وعلى سبيل المثال، فإن الأحكام المختلفة التي يعبر عنها المبحوثون، ووجهات النظر حول أهمية تمثيل كل التوجهات السياسية وحول حرية الصحافة ترتبط جميعها بذات العامل المتعلق بالأولويات ولكنها ترتبط بعوامل مختلفة تتعلق بالتوقعات. ومهما يكن، فإنه من الملاحظ أن التشابهات أكثر من الاختلافات، وهي واضحة تماماً في غالب الأحيان.

وبالتالي، وكما هو واضح في جدول رقم ١، فإن الأمانة والمسؤولية الاجتماعية والرفاه الإقتصادي والأمن الشخصي تعتبر المواضيع الأساسية للأولويات والتوقعات. وفيما يتعلق بالإهتمامات السياسية الأكثر تحديداً، فإن المواضيع الأساسية المتعلقة بالأولويات

Digitized by Birzeit University Library

هي: الحكومة الديمقراطية، النزاهة وتكافؤ الفرص، والأولوية الدينية، في حين أن المواضيع الأساسية المتعلقة بالتوقعات هي : النزاهة والحرية في السياسية، وحكومة عادلة ومسؤولة، والتعددية الدينية والسياسية.

## توزيع الإجابة

بتحديد الأبعاد المفاهيمية التي تنظم وجهات نظر أفراد المجتمع إزاء الأولويات والتوقعات، يصبح من الضرورة الآن أن نقرر ما الذي يفكر به هؤلاء الأفراد حول كل موضوع من هذه المواضيع الأساسية. لقد حدد التحليل السابق مواضيع البحث التي تتجمع معاً، وتلك المعلومات التي تتعلق بالأحكام المتشابهة للمبحوثين. ولكن التحليل لا يقدم أية معلومات حول طبيعة أو توزيع هذه الأحكام، وحول نسبة المبحوثين الذين يعتبرون قضية ما هامة جداً، مقابل أن تكون هامة نوعاً ما أو حتى غير هامة على الإطلاق أو، وبحسب التوقعات، حول نسبة أولئك الذين يتوقعون تحسن الأوضاع وأولئك الذين يتوقعون ازديادها سوءاً. وبكلمات أخرى، فإنه في حين أن تحليل العامل يحدد مجموعات القضايا التي يحمل إتجاهها المبحوثون وجهات نظر متشابهة، فإنه لا يوفر أية معلومات حول هذه الآراء ذاتها.

يبين جدول رقم ٢ النسب المئوية لتوزيع الإجابات على مواد البحث المختارة. فبالنسبة للمعلومات الجزئية (المواد) المتعلقة بالأولويات، سئل المبحوثون عما إذا كانوا يعتبرون كل قضية من هذه القضايا هامة جداً، هامة، هامة نوعاً ما، غير هامة، أو غير هامة على الإطلاق. أما بالنسبة للمواد المتعلقة بالتوقعات، فإن الأسئلة المتعلقة بالقضايا الإجتماعية وتلك المتعلقة بالقضايا العامة تختلف بصورة قليلة. ففي الحالة الأولى، سئل المبحوثون عما إذا كانوا يتوقعون أن تتحسن أو تصبح أسوأ من السابق الأوضاع المتعلقة بكل قضية. وفي الحالة الثانية سئلوا عما إذا كانوا يتوقعون أو لا يتوقعون تحقيق القضية التي وصفت وصفاً ما.

لا يقدم جدول رقم ٢ إجابات على كل مواضيع البحث المتعلقة بالأولويات والتوقعات، بل إنه، وبناء على النتائج المذكورة في جدول رقم ١، يعرض وجهات نظر المبحوثين حول تلك المواضيع ذات الارتباط القوي بأحد الأبعاد الإثني عشر فقط والتي حددها تحليل العامل. ولهذا، فإنه يبين ما الذي يفكر به المبحوثون حول أهم العناصر المحددة للمواضيع الواسعة التي تؤكد على تلك الأجزاء من وسيلة البحث والمتعلقة بالتوقعات والأولويات.

Digitized by Birzeit University Library

## جدول رقم ٢

النسبة المئوية لتوزيع إجابات المواضيع المختارة

### جدول ٢-أ الأولويات المتعلقة بالقضايا الإجتماعية

العامل الأول : الأمانة والمسؤولية الإجتماعية.

| القضايا | هام جداً | هامه | هام نوعاً ما | غير هام |
|---|---|---|---|---|
| اضطهاد النساء | ٤٢ | ٣٨ | ١٢ | ٨ |
| جنوح الأحداث | ٦٢ | ٣١ | ٥ | ٢ |
| عدم النظافة | ٥٣ | ٣٩ | ٦ | ٢ |
| السرقة | ٥٣ | ٣٤ | ٧ | ٦ |
| سوء العلاج الطبي | ٦٧ | ٢٦ | ٥ | ٢ |
| اللاأخلاقية | ٥٨ | ٣١ | ٨ | ٣ |

العامل الثاني : الرفاه الإقتصادي

| القضايا | هام جداً | هام | هام نوعاً ما | غير هام |
|---|---|---|---|---|
| ارتفاع عال في أسعار الممتلكات | ٤٤ | ٤١ | ٩ | ٦ |
| نقص السكن | ٥٧ | ٣٣ | ٨ | ٢ |
| فروق طبقية | ٣٢ | ٣٧ | ١٦ | ١٥ |
| الفقر | ٥٩ | ٣٠ | ٨ | ٣ |

العامل الثالث : الأمن الشخصي

| القضايا | هام جداً | هام | هام نوعاً ما | غير هام |
|---|---|---|---|---|
| العنف الداخلي | ٦٨ | ٢٤ | ٥ | ٣ |
| الإجرام | ٥٠ | ٣٢ | ١١ | ٧ |
| ترك الدين | ٧١ | ٢١ | ٤ | ٤ |
| المخدرات | ٦٤ | ٢٣ | ٦ | ٧ |

Digitized by Birzeit University Library

## جدول ٢–ب الأولويات المتعلقة بالقضايا العامة

### العامل الأول : حكومة ديمقراطية

| القضايا | هام جداً | هام | هام نوعاً ما | غير هام |
|---|---|---|---|---|
| تمثيل كل الإتجاهات السياسية | ٤٧ | ٤٣ | ٦ | ٤ |
| حرية الصحافة | ٤١ | ٤٢ | ٨ | ٩ |
| سيطرة الحكومة المدنية على الشرطة وقوات الأمن | ٣٤ | ٤٤ | ١١ | ١٠ |
| وجود نظام متعدد الأحزاب | ٣٢ | ٣٩ | ١٠ | ١٩ |
| مساءلة الحكومة | ٥٢ | ٣٦ | ٨ | ٤ |
| حقوق الأقليات | ٣٢ | ٤٧ | ١١ | ١٠ |

### العامل الثاني : العدالة وتكافؤ الفرص

| القضايا | هام جداً | هامه | هام نوعاً ما | غير هام |
|---|---|---|---|---|
| الحفاظ على الأمن والنظام | ٦٦ | ٣٢ | ٢ | ٠ |
| تحسين الأوضاع الإقتصادية | ٦٩ | ٢٩ | ٢ | ٠ |
| العدالة للكل بموجب القانون | ٦٤ | ٣٤ | ٢ | ٠ |
| إلغاء المحسوبية (الواسطة) | ٦٢ | ٣٤ | ٢ | ٢ |
| التحنيد المرتكز على الكفاءة | ٦٣ | ٣٤ | ٢ | ١ |
| انتخابات نزيهة | ٥١ | ٤١ | ٥ | ٣ |

### العامل الثالث : الأولوية الدينية

| القضايا | هام جداً | هام | هام نوعاً ما | غير هام |
|---|---|---|---|---|
| رجال الدين لهم دور قيادي في الحكومة | ٣١ | ٤٠ | ١٣ | ١٦ |
| أولوية الدين في الحياة | ٨٠ | ١٧ | ٢ | ١ |

Digitized by Birzeit University Library

## جدول ٢–ج: التوقعات المتعلقة بالقضايا الإجتماعية

### العامل الأول : الرفاه الإقتصادي

| القضايا | ستتحسن | لا أعرف | ستزداد سوءاً |
|---|---|---|---|
| ارتفاع عال جداً في أسعار الممتلكات | ٢٩ | ٧ | ٦٤ |
| نقص في السكن | ٤٩ | ٤ | ٤٧ |
| الفقر | ٤٥ | ٥ | ٥٠ |
| فروق طبقية | ٤٠ | ٩ | ٥١ |
| البطالة | ٤٧ | ٥ | ٤٨ |

### العامل الثاني : الأمن الشخصي

| القضايا | ستتحسن | لا أعرف | ستزداد سوءاً |
|---|---|---|---|
| الإجرام | ٦١ | ٦ | ٣٣ |
| المخدرات | ٥٦ | ٩ | ٣٥ |
| العنف الداخلي | ٥٦ | ٦ | ٣٨ |
| اللاأخلاقية | ٥٤ | ٤ | ٤٠ |

### العامل الثالث : الأمانة والمسؤولية الإجتماعية

| القضايا | ستتحسن | لا أعرف | ستزداد سوءاً |
|---|---|---|---|
| عدم النظافة | ٧٧ | ٣ | ٢٠ |
| سوء العلاج الطبي | ٧٠ | ٦ | ٢٤ |
| الفوضى | ٦٤ | ٤ | ٣٢ |
| الإحتيال التجاري | ٥٠ | ٦ | ٤٤ |

Digitized by Birzeit University Library

جدول ٢–د: التوقعات المتعلقة بالقضايا العامة

العامل الأول : العدالة والحرية في السياسة

| القضايا | ستتحقق | لا أعرف | لن تتحقق |
|---|---|---|---|
| التوظيف المرتكز على الكفاءة | ٤١ | ٥ | ٥٤ |
| إلغاء المحسوبية (الواسطة) | ٣٢ | ٥ | ٦٣ |
| حرية انتقاد السلطة الوطنية الفلسطينية دون خوف | ٤٠ | ٧ | ٥٣ |
| حرية الصحافة | ٣٦ | ٨ | ٥٦ |
| انتخابات نزيهة | ٥٥ | ٧ | ٣٨ |

العامل الثاني : حكومة عادلة ومسؤولة

| القضايا | ستتحقق | لا أعرف | لن تتحقق |
|---|---|---|---|
| المحافظة على الأمن والنظام | ٧٣ | ٥ | ٢٢ |
| حكومة مدنية تسيطر على الشرطة وقوات الأمن | ٥٨ | ١٣ | ٢٩ |
| إلغاء البطالة | ٦٤ | ٦ | ٣٠ |
| العدل للجميع بموجب القانون | ٥٧ | ٦ | ٣٧ |

العامل الثالث : التعددية الدينية والسياسية

| القضايا | ستتحقق | لا أعرف | لن تتحقق |
|---|---|---|---|
| حقوق الأقليات | ٤٦ | ٩ | ٢٧ |
| وجود مسيحيين في المجلس التشريعي | ٦٦ | ١١ | ٢٣ |
| تمثيل كل الإتجاهات السياسية | ٦١ | ٩ | ٣٠ |
| وجود نظام سياسي متعدد الأحزاب | ٥٣ | ٩ | ٣٨ |
| رجال دين لا يمتلكون دوراً قيادياً في الحكومة | ٤٩ | ٩ | ٤٢ |

يمكن تفحص جدول رقم ٢ لاستبيان توزيع الإجابات لأي موضوع قيد الإهتمام. ويقدم الجدول أيضاً معلومات مفيدة ذات طبيعة مقارنة. وأما بخصوص الأولويات، فإن الجدول يبين الإهتمام النسبي الذي يوليه المبحوثون لكل بعد أو عامل أساسي. كما أنه

Digitized by Birzeit University Library

يحدد تلك المواضيع المرتبطة بكل عامل يعلق عليه المبحوثون درجة عالية أو منخفضة نوعاً ما من الأهمية. وكذلك الأمر بالنسبة للتوقعات، إذ يبين جدول رقم ٢ درجة التفاؤل والتشاؤم النسبية المتعلقة بكل عامل، كما يحدد أيضاً تلك القضايا المتعلقة بكل عامل يكون المبحوثون أكثر تفاؤلاً وأكثر تشاؤماً نسبياً إزاءه.

لنبدأ أولاً بالأولويات المتعلقة بالقضايا الإجتماعية، حيث كان حكم معظم المبحوثين بأن الأبعاد الثلاث التي تم تحديدها تعتبر جميعها هامة جداً. وقد كانت هناك حالات قليلة جداً اعتبر فيها عامل ما، أو حتى أحد مكوناته، أنه غير هام، وأعتبر ما معدله ١٠-١٥ ٪ فقط من المبحوثين القضايا المرتبطة بأي عامل أنها ليست أكثر من هامة نوعاً ما. وعلى العكس من ذلك، فقد كانت هناك غالبية مطلقة في معظم الحالات، وعلى الأقل غالبية في كل حالة، تقرر بأن قضية لا تعتبر هامة فقط، وإنما هامة جداً. وفي الوقت ذاته، فإن الجدول يبين أن الأهمية الكبرى قد علقت على العامل المتعلق بالأمن الشخصي وأن الأهمية الدنيا على العامل المتعلق بالرفاه الإقتصادي. وأخيراً، فإن الجدول يبين أن العزوف عن الدين والعنف ا لداخلي هما قضيتان ترتبطان بعامل الأمن الشخصي الذي يعتبره المبحوثون ذا أولوية كبرى، وأن سوء العمل الطبي وجنوح الأحداث هما قضيتان تتعلقان بعامل الأمانة والمسؤولية الشخصية الذي يعطونه أولوية كبرى، وأن الفقر والسكن هما القضيتان اللتان ترتبطان بعامل الرفاه الإقتصادي الذي يعطيه المبحوثون أولوية كبرى أيضاً.

يبين جدول رقم ٢ أنه في الوقت الذي يعطي فيه المبحوثون أهمية كبيرة للقضايا العامة، إلاّ أنهم، وفي كل الحالات، لا يعطون أولوية كبرى لهذه القضايا كالأولوية التي يعطونها للقضايا الإجتماعية. فالأهمية الكبرى تعطى، من بين العوامل المدرجة تحت القضايا العامة، لعامل العدل وتكافؤ الفرص. وفي هذه الحالة، فإن أكثر من ٦٠٪ من المبحوثين اعتبروا أن هذه القضايا هامة جداً، وأن ١٠٪ اعتبروها هامة نوعاً ما أو غير هامة. وقد أعطيت الأهمية الأقل لعامل الحكومة الديمقراطية، بالمعدل، حيث أن مكونات هذا العامل اعتبرت هامة وعلى الأغلب هامة جداً وفي معظم الحالات اعتبرها أكثر من ١٥٪ من المبحوثين على أنها ليست أكثر من هامة نوعاً ما. وطالما أن الفروق في الأولوية بين المكونات التي ترتبط بذات العامل تعتبر هامة، فإن أكبر اختلاف بارز يتعلق بعامل الأولوية الدينية، حيث أعطيت أهمية كبيرة جداً لدور الدين في الحياة ولكن أعطيت أهمية أقل بكثير للدور القيادي الذي يلعبه رجال الدين في الحكومة.

Digitized by Birzeit University Library

وفيما يتعلق بالتوقعات إزاء القضايا الإجتماعية، فإن هناك تفاؤلاً أكثر بكثير من التشاؤم إزاء القضايا المتعلقة بالأمانة والمسؤولية، وأن هناك تفاؤلاً أكثر نوعاً ما من التشاؤم إزاء القضايا المتعلقة بالأمن الشخصي، وأن هناك مقداراً متساوياً من التفاؤل والتشاؤم، تقريباً، إزاء القضايا المتعلقة بالرفاه الإقتصادي. ويبين جدول رقم ٢ أن هناك، أيضاً مقداراً كبيراً من التشابه في درجة التفاؤل النسبي فيما يتعلق بالمواضيع المرتبطة بالعامل ذاته. أما الإستثناءات الواضحة الوحيدة فهي الدرجة غير المتناسبة من التشاؤم إزاء الأسعار الحقيقية للممتلكات والاحتيال التجاري. وعلى الرغم من أن هذه المواضيع ترتبط بعاملين مختلفين، إلاّ أنها تتشارك الإهتمام بالاستغلال الإقتصادي، ذلك المجال الذي يبدو فيه الباحثون أكثر توقعاً لازدياد الأوضاع الإقتصادية سوءاً.

وأخيراً، فإن هناك تفاؤلاً أكبر بكثير من التشاؤم، فيما يتعلق بالتوقعات حول القضايا العامة، إزاء القضايا المتعلقة بعامل الحكومة العادلة والمسؤولة وإزاء القضايا المتعلقة بعامل التعددية الدينية والسياسية. وعلى العكس من ذلك، فإن هناك تشاؤماً أكثر من التفاؤل إزاء القضايا المتعلقة بعامل العدل والحرية في السياسة. فالعامل الأخير، وبتركيزه على العدل، حيث يبدو متقاطعاً، جزئياً على الأقل، مع الإهتمام بالاستغلال الإقتصادي، كان هو المجال المتعلق بالقضايا الإجتماعية التي طالما عبر المبحوثون عن تشاؤمهم نحوها. ويمكن أن تكون هناك علاقة بين هذا الأمر وبين مسألة أن القضية التي تحظى بأكبر تفاؤل نحوها تتعلق بالمحافظة على النظام والأمن. وفي حين أن ثلاثة أرباع المبحوثين يتوقعون تحقيق الأمن والنظام، فإن القليلين منهم، نسبياً، يعتقدون بأن هذا الأمر سيكون مصحوباً بمساواة أكبر. وبتحديد أكثر، فإن ٣٢٪ فقط من المبحوثين يتوقعون زوال المحسوبية، و ٣٦٪ يتوقعون أن تكون هناك حرية صحافة، و ٤٠٪ يتوقعون أنه سيكون بالإمكان انتقاد السلطة الوطنية الفلسطينية دون خوف. لهذا، وباختصار، فإن معظم المبحوثين يتوقعون نظاماً سياسياً قادراً على الحكم بفعالية، ولكنه غير ملتزم بالمساواة أو إمكانية التسامح مع النقد.

## الفروق الشخصية ذات العلاقة

كما يوضح جدول رقم ٢، فإن هناك اختلافات بارزة في الرأي فيما يتعلق بالعوامل الإثني عشر التي تم بموجبها تجميع الأسئلة حول الأولويات والتوقعات. ففي حين أن كثيراً من، أو حتى معظم، المبحوثين يعتبرون قضية ما هامة جداً، مثلاً، فإن هناك آخرين يعتبرونها هامة فقط، وعلى الأقل بعضهم يعتبرها ليست أكثر من هامة نوعاً ما. وفي كثير من الحالات فإن قليلاً منهم، على الأقل، يعتبرونها غير هامة. وكذلك الأمر بالنسبة

Digitized by Birzeit University Library

للاستثناءات، ففي حين أن كثيراً من المبحوثين يتوقعون تحسناً في الأوضاع المتعلقة بقضية معينة، فإن آخرين يتوقعون أن تزداد هذه الأوضاع سوءاً، وآخرين أعربوا عن عدم تأكدهم.

ولشرح هذه الآراء المختلفة، وفي ذات الوقت تقديم صور جانبية للمبحوثين مع الأولويات والتوقعات المختلفة، فإن لا بد من إجراء حساب للعلاقات ما بين كل عامل وعدد من المميزات الشخصية. فالآراء حول العامل ذاته تقاس بمؤشر يتألف من موضوعين يعتبران الأقوى ارتباطاً بالعامل. إن الإجراءات البديلة هي متاحة ولكن هذا الأسلوب يعتبر بسيطاً وسهل الفهم. وبنفس الدرجة من الأهمية، فإن مؤشراً من موضوعين سيقيس وجهات نظر المبحوثين بنفس الطريقة تقريباً حيث سيرتكز المؤشر على عدد كبير من المواضيع.

إن المميزات الشخصية ذات العلاقة والتي يرتبط بها المؤشر الذي يقيس كل عامل هي : المنطقة (الضفة الغربية وغزة)، الجنس، الدين، العمر، وضع اللجوء، التعليم، الدخل وقراءة الصحف. وقد تم عرض نتائج هذا التحليل في جدول رقم ٣ ولا بد من التأكيد على أن هذه العلاقات، والتي تبلغ درجة كافية من القوة تجعلها بارزة احصائياً، قد تم ذكرها. وفي الوقت ذاته، فإن هذه العلاقات تمثل ميولاً فقط، على سبيل المثال، في حين أن النساء وسكان غزة يمكن أن يعطوا أهمية لعامل ما أكثر مما يعطي الرجال وسكان الضفة الغربية. وهذا العامل يمكن أن يعتبر هاماً، أيضاً، بنسبة كبيرة لأولئك المبحوثين الذين يمتلكون ا لمميزات الأخيرة.

Digitized by Birzeit University Library

## جدول رقم ٣

### الفروق الشخصية ذات العلاقة بوجهات النظر حول الأولويات والتوقعات

### جدول رقم ٣-أ : الأولويات المتعلقة بالقضايا الإجتماعية

**العامل الأول : الأمانة والمسؤولية الإجتماعية**

أهمية كبيرة تتعلق بـ :

- الإقامة في غزة.
- النساء.

**العامل الثاني : الرفاه الإقتصادي**

أهمية كبيرة تتعلق بـ :

- كبار السن.
- اللاجئين.

**العامل الثالث : الأمن الشخصي**

أهمية كبيرة تتعلق بـ :

- الرجال.
- كبار السن.
- اللاجئين.
- الأكثر تعليماً.

Digitized by Birzeit University Library

## جدول رقم ٣- ب: الأولويات المتعلقة بالقضايا العامة

**العامل الأول : حكومة ديمقراطية**

أهمية كبيرة تتعلق بـ :

- الرجال.
- اللاجئين.
- الأكثر تعليماً.
- الأعلى دخلاً.
- قراءة متكررة للصحف.

**العامل الثاني : العدالة وتكافؤ الفرص**

أهمية كبيرة تتعلق بـ :

- الإقامة في غزة.
- الرجال.
- كبار السن.
- اللاجئين.

**العامل الثالث : الأولوية الدينية**

تفاؤل أكبر يتعلق بـ :

- الإقامة في غزة.
- النساء.
- المسلمين.
- اللاجئين.
- الأقل تعليماً.
- الأقل دخلاً.
- الأقل قراءة متكررة للصحف.

Digitized by Birzeit University Library

## جدول رقم ٣ – ج: التوقعات المتعلقة بالقضايا الإجتماعية

**العامل الأول : الرفاه الإقتصادي**

تفاؤل أكبر يتعلق بـ :

- الأكثر تعليماً.

**العامل الثاني : الأمن الشخصي**

تفاؤل أكبر يتعلق بـ :

- الشباب.
- الأكثر تعليماً.
- الأعلى دخلاً.
- القراءة المتكررة للصحف.

**العامل الثالث : الأمانة والمسؤولية الإجتماعية**

تفاؤل أكبر يتعلق بـ :

- الأعلى دخلاً.
- القراءة المتكررة للصحف.

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم ٣ – د: التوقعات المتعلقة بالقضايا العامة

**العامل الأول : العدالة والحرية في السياسة**

تفاؤل أكبر يتعلق بـ :

- الإقامة في الضفة الغربية.
- النساء.
- غير اللاجئين.
- الأقل دخلاً.
- أقل قراءة متكررة للصحف.

**العامل الثاني : حكومة عادلة ومسؤولة**

تفاؤل أكبر يتعلق بـ :

- الأكبر سناً.
- غير اللاجئين.
- الأقل تعليماً.

**العامل الثالث : التعددية الدينية والسياسية**

تفاؤل أكبر يتعلق بـ :

- مكان الإقامة الضفة الغربية.
- الرجال.
- الأكبر سناً.
- الأكثر تعليماً.
- الأعلى دخلاً.
- القراءة المتكررة للصحف.

وفيما يتعلق بالأولويات، فإن جدول رقم ٣ يبين أن هناك أهمية كبرى تعطى لما يلي:

١- للأمانة والمسؤولية الإجتماعية من قبل سكان غزة والنساء.
٢- الرفاه الإقتصادي من قبل الأفراد وكبار السن واللاجئين.
٣- الأمن الشخصي من قبل الرجال وكبار السن واللاجئين والأفراد الأكثر تعليماً.

Digitized by Birzeit University Library

٤- الحكومة الديمقراطية من قبل الرجال وكبار السن واللاجئين، والأفراد الأكثر تعليماً، وذوي الدخل المرتفع وأولئك الذين يقرأون الصحف بشكل متكرر.
٥- للعدالة وتكافؤ الفرص من قبل سكان غزة والرجال وكبار السن واللاجئين.
٦- للأولوية الدينية من قبل سكان غزة والنساء والمسلمين واللاجئين، والأفراد الأقل تعليماً وذوي الدخل المنخفض والذين يقرأون الصحف بشكل غير متكرر.

وحيث أن كل نتيجة من هذه النتائج تتضمن إما علاقة شطرية (Binary) أو خطية (Linear)، فإن هذا يستتبع إعطاء أهمية أقل في كل حالة من قبل الأفراد الذين يمتلكون المميزات الشخصية المقابلة. فعلى سبيل المثال، تم إعطاء أهمية أقل للأمانة والمسؤولية الإجتماعية من قبل سكان الضفة الغربية والرجال.

يبين جدول رقم ٣، فيما يتعلق بالتوقعات، أن هناك درجة كبيرة من التفاؤل :

١- تجاه الرفاه الإقتصادي لدى الأفراد الأفضل تعليماً.
٢-تجاه الأمن الشخصي لدى الأفراد الأصغر سناً وأولئك الأفضل تعليماً، والأعلى دخلاً والذين يقرأون الصحف بشكل متكرر.
٣- تجاه الأمانة والمسؤولية الإجتماعية لدى ذوي الدخل العالي والذين يقرأون الصحف بشكل متكرر.
٤- تجاه العدالة والحرية في السياسة لدى سكان الضفة الغربية والنساء وكبار السن، وغير اللاجئين وذوي الدخل المنخفض والذين يقرأون الصحف بشكل متكرر.
٥- تجاه حكومة عادلة ومسؤولة لدى الأكبر سناً وغير اللاجئين والأقل تعليماً.
٦- تجاه التعددية الدينية والسياسية لدى سكان الضفة الغربية والرجال وكبار السن والأفضل تعليماً وذوي الدخل المرتفع وأولئك الذين يقرأون الصحف بشكل متكرر.

ومرة أخرى، فقد تم التعبير عن تشاؤم كبير في كل حالة من قبل المبحوثين ذوي المميزات المعاكسة. فعلى سبيل المثال، هناك درجة كبيرة من التشاؤم إزاء الرفاه الإقتصادي لدى الأفراد الأقل تعليماً.

إن كل علاقة من العلاقات المبينة في جدول رقم ٣ والملخصة أعلاه يمكن أن تستخدم لتفسير وتوقع المواقف المتعلقة بالأولويات والتوقعات. وعلى الرغم من أن هذه العلاقات تمثل ميولاً ليست إلاّ، كما تم التأكيد عليه، فإن كل ميزة شخصية تعتبر مقرراً

Digitized by Birzeit University Library

جزئياً لوجهات النظر تلك إزاء الأولويات والتوقعات التي يرتبط بها بدرجة بارزة إحصائيا. ولهذا، فإن الجنس ومكان الإقامة، على سبيل المثال، يؤثران، وطبقاً لذلك يساعدان على تفسير، ما إذا كان بعض الأفراد يعطون أولوية كبيرة للقضايا الإجتماعية المتعلقة بالأمانة والمسؤولية الإجتماعية أكثر من الآخرين.

التوقع هو الجزء الآخر من الإسهام الذي تؤديه العلاقات المتبادلة، إذ يمكن توقع، وبثقة، إعطاء أهمية كبيرة لكل عامل من العوامل من قبل الأفراد الذين يمتلكون المميزات الشخصية المدرجة في جدول رقم ٣ أو أن هؤلاء الذين يمتلكون الصفات المذكورة هم أكثر تفاؤلاً إزاء المستقبل فيما يتعلق بكل عامل من العوامل.

## السمات الديمغرافية

الإسهام المتبقي للمعلومات المعروضة في جدول رقم ٣ يأتي بشكل سمات ديمغرافية جزئية للأفراد مع أولويات وتوقعات مختلفة، و بصفات جزئية تتعلق بمواقف الأفراد الذين يمتلكون سمات ديمغرافية خاصة. وفي حين أنه من الضروري الرجوع إلى الجدول لإدراج كامل للروابط التي تم تبيانها، فإن بعض النماذج الأكثر وضوحاً والمحتمل أن تكون هامة قد تم تلخيصها أدناه.

إحدى السمات الديمغرافية التي تبرز بقدر من الوضوح تتألف من الأفراد الذكور وكبار السن وذوي المكانة العالية في الوضع الإقتصادي - الإجتماعي، حيث تتعلق السمة الأخيرة بمستويات التعليم و/أو الدخل. وغالبا ما تصحب المكانة الإجتماعية الإقتصادية القراءة الأكثر تكراراً الصحف. وهؤلاء الأفراد هم أكثر تأسيساً وتأثيراً, ومن المفترض أنهم يتمتعون بامتيازات إجتماعية واقتصادية أكثر من معظم الفلسطينيين. إن بعض المبحوثين في هذه الفئة من أصل لاجيء، وهؤلاء الأفراد من المحتمل أن يعطوا، وبنسب مختلفة أولوية كبيرة للأمن الشخصي والحكومة الديمقراطية. ويوجد لدى أولئك الذين هم من الضفة الغربية من بين هذه الفئة نزعة غير متجانسة للتعبير عن التفاؤل بأن المستقبل سيؤدي الى تعددية دينية وسياسية متزايدة.

إن الأفراد ذوي المستويات العليا في الوضع الإجتماعي - الإقتصادي، ولكنهم ليسوا من كبار السن أو الذكور، يعبرون عن مواقف مختلفة تجاه التوقعات. فالشباب ذوو الوضع الإجتماعي - الإقتصادي العالي، والذين من المفترض أن يكونوا أقل تأسيساً ولكنهم يمثلون نخبة المستقبل بالنسبة للشعب الفلسطيني، هم الذين من المحتمل أن يتوقعوا وبشكل غير متجانس أن الأوضاع المحيطة بالأمن الشخصي ستتحسن في المستقبل. وبشكل أكثر

Digitized by Birzeit University Library

عموماً، فإن العناصر المكونة للوضع الإجتماعي - الإقتصادي المرتفع، والتي هي ذات التعليم والدخل العاليين، ترتبط بتفاؤل أكبر تجاه أبعاد الرفاه الإقتصادي والأمانة والمسؤولية الإجتماعية. ولهذا، فإنه من غير المستغرب أن يكون لدى كل الأفراد ذوي الوضع الإجتماعي - الإقتصادي العالي وجهات نظر متفائلة تجاه المستقبل أكثر مما لدى الآخرين. وهذا يتضح بشكل خاص فيما يتعلق بالتوقعات إزاء القضايا الإجتماعية.

إن أولويات وتوقعات الأفراد ذوي الوضع الإجتماعي - الإقتصادي المنخفض هي أيضاً مميزة بطرق معينة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الفئة تتشابك مع الجنس في السياق الحالي، حيث تبرز النساء ذات الوضع الإجتماعي - الإقتصادي المنخفض كفئة ديمغرافية مميزة. وهؤلاء الأفراد ضمن هذه الفئة، والذين هم أيضا من سكان غزة ولاجئون ولهذا فإنهم يمكن أن يكونوا أكثر المبحوثين حرماناً، يمكن أن يعطوا، وبشكل غير متجانس، درجة كبرى للأولوية الدينية. وفي حين أنه من الممكن أن لا يكون مستغرباً أن يعطي الأشخاص المحرمون التقليديون نسبياً أهمية كبرى لوضع الدين في الحياة الخاصة والعامة، فإنه من الملاحظ أن هذه النزعة هي أكثر وضوحا لدى النساء. وأن هؤلاء الأفراد في هذه الفئة، (ذوو الوضع الإجتماعي - الإقتصادي المنخفض والنساء) والذين هم أيضاً من سكان الضفة الغربية ومن كبار السن، يمكن أن يعبروا عن تفاؤلهم، وبطريقة غير متجانسة، تجاه العدل والحرية في السياسة.

وهناك فئات ديمغرافية أخرى، تتألف من الأفراد كبار السن والذين يبدون أيضاً محرومين نسبياً بطريقة أو أخرى، يمكن أن نلاحظها أيضاً. وإحدى هذه الفئات تشمل كبار السن واللاجئين مع مبحوثين يجمعون بين السمتين الشخصيتين، يمكن أن يعطوا، وبشكل غير متجانس، أهمية للأمن الشخصي. وفئة أخرى، تشمل الرجال وسكان غزة بالإضافة إلى أفراد كبار السن ومن ذوي وضع اللجوء، تنزع نحو إعطاء أهمية كبرى للعدل وتكافؤ الفرص. وأخيراً، فإن الأفراد الذين يندرجون تحت فئة ديمغرافية تتألف من كبار السن وغير اللاجئين وأصحاب المستويات المنخفضة من التعليم، هم الذين يمكن، وبشكل غير متجانس، أن يعبروا عن التفاؤل بإمكانيات قيام حكومة مسؤولة وعادلة.

وفي حين أنه من غير الممكن دمج كل هذه الملاحظات الأخيرة، كلياً، حول وجهات نظر الأفراد الأكثر حرماناً، فإنه من الممكن أن نلاحظ أنهم أكثر اهتماماً، وبشكل غير متجانس، بالقضايا العامة من القضايا الإجتماعية، والتي لمعظمها مضمون سياسي واضح نوعاً ما أو ضمني. ويشمل ذلك إعطاء أهمية أكبر للعدل وتكافؤ الفرص والأولوية الدينية، والتفاؤل أكثر، أيضاً، تجاه العدالة والحرية في السياسة ووجود حكومة

Digitized by Birzeit University Library

عادلة ومسؤولة، وهؤلاء الأفراد، الذين هم في معظم الحالات أكثر انخفاضاً في مقياس أو أكثر من مقاييس الوضع الإجتماعي - الإقتصادي والذين هم أكبر سناً في معظم الحالات، قد خلصوا إلى أنهم ومجتمعهم سيتقدمون فقط إذا ما كان هناك إهتمام بالإحتياجات المجتمعية والفردية أيضاً. ويلاحظ، وربما يستغرب أيضاً نوعاً ما، أنهم ينتزعون أكثر من غيرهم من المبحوثين إلى الإعتقاد بأنه سيكون هناك تقدم بارز في المجالات التي تحددها هذه القضايا العامة.

Digitized by Birzeit University Library

# مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

## قائمة المطبوعات

### الموجزات الشهرية

١- مشاكل التعليم الفلسطيني: دور الجامعات ومراكز ، د. ابراهيم أبو لغد، آب ١٩٩٣، ٤١ ص.

٢- تقييم فلسطيني لادارة كلينتون، د. رشيد الخالدي، آب ١٩٩٣، ٤١ ص.

٣- كيف يفهم الاسرائيليون الطوق الامني؟ د. روزماري هوليس، ومفهوم الاردن للعلاقات الفلسطينية-الاردنية المستقبلية، السيدة فاليري يورك، أيار ١٩٩٤، ٣٢ ص.

٤- الترتيبات الامنية والتسوية السياسية الفلسطينية-الاسرائيلية، د.ايفرت ماندبلسون، د. جيفري بوتول، د. نعومي واينبرغر، أيار ١٩٩٤، ٣٥ ص.

٥- العلاقات الفلسطينية-الاردنية بعد اتفاق اعلان المبادىء، د. أسعد عبد الرحمن، أيار ١٩٩٤، ٣٤ ص.

٦- سياسة كلينتون الخارجية، د. ديفيد جارنهام، أيار ١٩٩٤، ٢٧ ص.

٧- المعارضة والسلطة الوطنية، د. محمد جاد الله، أيلول ١٩٩٤، ٢٣ ص.

٨- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية (بكدار)، أيلول ١٩٩٤، سمير عبد الله، ٢٦ ص.

٩- مجلس التعليم العالي والجامعات الفلسطينية، د.منذر صلاح، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٠ ص.

١٠- الاسلاميون والمرحلة القادمة، الشيخ جميل حمامي، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٦ ص.

١١- الاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية والانتخابات: التطلعات والواقع، د.نبيل قسيس، كانون أول ١٩٩٤، ٢٠ ص.

١٢- فلسطينيو الداخل والتسوية السلمية، د.راسم خمايسي، كانون أول ١٩٩٤، ٢١ ص.

١٣- المعارضة الوطنية والانتخابات، علي أبو هلال ووليد سالم، أيار ١٩٩٥، ٤٣ ص.

١٤- التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل، د. عزيز حيدر، تموز ١٩٩٥، ٢٩ ص.

١٥- نحو اختيار استراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين الدولة، د. راسم خمايسي، تموز ١٩٩٥، ٢١ ص.

١٦- إدارة المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية، حسن عصفور، تموز ١٩٩٥، ٢٧ ص.

١٧- الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاعادة دمج اللاجئين، د. سليم تماري، تموز ١٩٩٥، ٢٢ ص.

١٨- المدن الصناعية الحدودية، د. جواد الناجي، تموز ١٩٩٥، ٢١ ص.

١٩- قراءة في الخارطة السياسية الاسرائيلية ومستقبلها، د. عزمي بشارة، تشرين أول ١٩٩٥، ٢٤ ص.

٢٠- سلطة النقد الفلسطينية، د. فؤاد بسيسو، تشرين أول ١٩٩٥، ٢١ ص.

٢١- تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، بشير برغوثي، شباط ١٩٩٦، ٢٤ ص.

٢٢- العلاقة بين مؤسسات (م. ت. ف) ومؤسسات السلطة الوطنية، هاني الحسن، ايلول ١٩٩٦، ٢١ص.

### العصف الفكري

١- المعارضة الوطنية وتحليل البدائل، د.رياض المالكي، آب ١٩٩٣، ٣٢ ص.

Digitized by Birzeit University Library

٢- اشكاليات العمل الوطني الفلسطيني: الوحدة الوطنية وصنع القرار، د.حيدر عبد الشافي، آب ١٩٩٣، ٣٧ ص.

٣- الواقع الاحصائي في الاراضي المحتلة، د.حسن أبو لبده، كانون أول ١٩٩٤، ٢٣ ص.

٤- رؤية تحليلية لواقع ومستقبل السلطة الفلسطينية، ياسر عبد ربه، أيار ١٩٩٥، ٢٢ ص.

## المحاضرات العامة

١- المجلس الفلسطيني للاسكان: الاهداف والسياسيات والبرامج، د.ابراهيم شعبان، آب ١٩٩٣، ٢٠ ص.

٢- النقابات العمالية الفلسطينية واعادة البناء الوطني، شاهر سعد، أيلول ١٩٩٣، ١٦ص.

٣- أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني، د. حيدر عبد الشافي، كانون أول ١٩٩٤، ٢٤ ص.

٤- السلطة الفلسطينية والانتخابات، د. صائب عريقات، أيار ١٩٩٥، ٢٠ ص.

٥- الاسلاميون والانتخابات، جمال سليم وجمال منصور، أيار ١٩٩٥، ١٧ ص.

٦- المرأة والانتخابات، ماجدة فضة، زهيرة كمال، اصلاح جاد، نادر سعيد، أيار ١٩٩٥، ٣٧ ص.

٧- السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، د. رشيد الخالدي، شباط ١٩٩٦، ٢٥ ص.

٨- مشروع قانون الاحزاب السياسية الفلسطينية: رؤى متباينة، جمال منصور، د. مضر قسيس، وليد سالم، ابراهيم الدغمة، نيسان ١٩٩٦، ٣٣ ص.

٩- الحركة الاسلامية ومستقبل المعارضة، د. عبد الستار قاسم، المعقبون: د. هشام أحمد فرارجة، خالد سليمان فايز، عماد السبع، نيسان ١٩٩٦، ٤٠ ص.

## المؤتمرات

١- الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، تحرير د.خليل الشقاقي، شباط ١٩٩٥، ٢٢١ص.

٢- العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - المصرية، عقد في القاهرة من آذار ١٩٩٥، ٢١٦ ص.

٣- البحوث المسحية وقواعد المعلومات في المجتمع الفلسطيني، تحرير: د. نادر سعيد، تموز ١٩٩٦، ١٠٢ ص.

## وائرة التحليل الاستراتيجي

١- المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي، تقديم د. خليل الشقاقي، نيسان ١٩٩٥، ١٨٥ ص.

٢- الامن الاسرائيلي الفلسطيني: قضايا في مفاوضات الوضع الدائم، د. جيفري بوتول، د. ايفرت ماندلسون، تشرين أول ١٩٩٥، ١٢٤ ص.

٣- مراحل تطور العلاقات الاردنية-الفلسطينية، د. أسعد عبد الرحمن، هاني الحوراني، أيار ١٩٩٦، ٦٠ص .

٤- مستقبل العملية السلمية قراءة في الانتخابات الاسرائيلية، مروان بشارة، تشرين أول ١٩٩٦، ٤٤ص.

## الدائرة الاقتصادية

١- السجناء المحررون: الظروف المعيشية والاوضاع الاقتصادية، د.هشام عورتاني، د.نادر سعيد، كانون ثاني ١٩٩٤، ٣٠ ص.

Digitized by Birzeit University Library

٢- المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين "الافاق والمحاذير"، د.هشام عورتاني وسمير عوض، نيسان ١٩٩٤، ٤٣ ص.

٣- العلاقات الاردنية-الفلسطينية في المجالات الزراعية: العوامل المحددة والأفاق المتاحة، د.هشام عورتاني، حزيران ١٩٩٤، ٢٤ ص.

٤- الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية: قراءة في النص، د.هشام عورتاني، د.باسم مكحول، د.سمير عبد الله، د.عاطف علاونة، د.عمر عبد الرازق، تشرين ثاني ١٩٩٤، ١٢٥ص.

٥- الحمضيات الفلسطينية: المشاكل والأفاق، د. هشام عورتاني، د. باسم مكحول، كانون ثاني ١٩٩٥، ٤٤ ص.

٦- استراتيجية التنمية الصناعية في فلسطين، بشير برغوثي، محمد المسروجي، كانون أول ١٩٩٦، ٣٥ص.

٧- سلطة النقد والأوضاع المصرفية في فلسطين، دفزاد بسيسو، يوسف بارزيان، كانون أول ١٩٩٦، ٣٤ص.

## وحدة التحليل السياسي

١- قراءة تحليلية لاتفاق اعلان المبادىء "غزة - أريحا اولا"، د.زياد أبو عمرو، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، أيلول ١٩٩٣، ٥٣ ص.

٢- الانتخابات الفلسطينية، د.زياد أبو عمرو، د.ابراهيم أبو لغد، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، تشرين أول ١٩٩٣، ٤٢ ص.

٣- المعارضة الفلسطينية .. الى أين؟ د.علي الجرباوي، د.زياد أبو عمرو، د. ابراهيم ابو لغد، د.خليل الشقاقي، حزيران ١٩٩٤، ٥٧ ص.

## وحدة البحوث المسحية

١- استطلاعات الرأي العام الشهرية (٢٢ استطلاع)، أيلول ١٩٩٣ - آذار ١٩٩٦ .

٢- دليل قواعد المعلومات في الضفة الغربية وقطاع غزة، إعداد د. نادر سعيد، عائشة مصطفى، أيار ١٩٩٦، ٤٣ ص.

## الدائرة الاسرائيلية

١- الفلسطينيون في اسرائيل: الصوت العربي وانتخابات الكنيست، تحرير د. مروان درويش، شباط ١٩٩٦، ٧٠ ص.

٢- الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)، د. مروان درويش، تشرين ثاني ١٩٩٦، ص ٥٢ .

## دائرة السياسة والحكم

١- التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات، د. خليل الشقاقي، تشرين ثاني ١٩٩٦ ٨٦ص .

٢- أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية، د. علي الجرباوي، تشرين ثاني ١٩٩٦، ٣٠١ص.

## المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات

١- الانتخابات الفلسطينية: تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، شباط ١٩٩٥، ٤٦ ص.

Digitized by Birzeit University Library

## دورية السياسة الفلسطينية

١- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ١+٢، شتاء وربيع ١٩٩٤، ٢٢٣ ص.
٢- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ٣+٤، صيف وخريف ١٩٩٤، ٢٨٠ ص.
٣- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٥، شتاء ١٩٩٥، ٢٥٠ ص.
٤- مجلة السياسة الفلسطينة - العدد ٦، ربيع ١٩٩٥، ٢٠٠ ص.
٥- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٧+٨، صيف-خريف ١٩٩٥، ٢٧٠ ص.
٦- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٩، شتاء ١٩٩٦، ٢٤٣ ص.
٧- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد ١٠، ربيع ١٩٩٦، ٢١٦ ص .
٨- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد ١١، صيف ١٩٩٦، ٢٩٥ ص.
٩- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد١٢، خريف ١٩٩٦، ٢٩٠ص .
١٠- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد١٣، شتاء ١٩٩٧، ٢٥٠ص.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library